



جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف  
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

# دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها  
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر  
جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

Revue du Laboratoire de Société & Problèmes  
du Développement Local en Algérie

العدد السادس - ديسمبر 2016



دار التل للطباعة



# مجلة دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف

العدد السادس / ديسمبر 2016

رقم الإيداع: 2014-4343  
ISSN 2437-0436

## الهيئة الإدارية

مدير المجلة المسئول عن النشر : د. تقية محمد المهدي حسان  
رئيس هيئة التحرير / د. ضامر وليد عبد الرحمن  
نائب رئيس التحرير / د. بوبكر جيلالي

اعضاء هيئة التحرير

د. زيان محمد  
د. يخلف رفيقة  
أ. أسماء سعدي  
أ. طياب خالد  
أ. فاطمة الزهراء زاوي

اعضاء الهيئة العلمية لمجلة دراسات في التنمية والمجتمع	
أ.د. عبد الوهاب جودة الحايس	جامعة عين شمس / مصر
أ.د. محمد الدقس	الجامعة الاردنية / الاردن
أ.د. فاتن مبارك	جامعة صفاقس / تونس
أ.د. بوعرفة عبد القادر	جامعة وهران السانيا / الجزائر
أ.د. ضامر وليد عبد الرحمن	جامعة شلف / الجزائر
أ.د. دهوم عبد المجيد	جامعة الجزائر 2 / الجزائر
أ.د. زمام نور الدين	جامعة بسكرة / الجزائر
أ.د. نبيل نعمان	جامعة بغداد / العراق
أ.د. تقية محمد المهدي	جامعة شلف / الجزائر
أ.د. شريف زهرة	جامعة الجزائر 2 / الجزائر
أ.د. نقاز سيد أحمد	جامعة البليدة 2 / الجزائر
أ.د. بشير محمد	جامعة تلمسان / الجزائر
أ.د. فضيل رتيمي	جامعة البليدة 2 / الجزائر
أ.د. قاسم محمد الدليمي	جامعة النهريين / العراق
أ.د. ماهر فرحان مرعب	جامعة قالمة / الجزائر
د. كويحل فاروق	جامعة البليدة 2 / الجزائر
د. منصور مرقومة	جامعة مستغانم / الجزائر
د. سعداوي زهرة	جامعة شلف / الجزائر
د. زيان محمد	جامعة شلف / الجزائر

## قواعد النشر

1. تنشر المجلة الابحاث باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية
  2. ان يكون الموضوع ضمن أحد محاور التنمية (الاجتماعية السياسية، الاقتصادية )
  3. ان لا يتجاوز عدد صفحات المقال 25 صفحة كحد اقصى.
  4. يُشترط أن لا تكون المواد المرسله للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.
  5. تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة العلمية للمجلة ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.
  6. يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.
  7. تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.
  8. تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Simplified Arabic مقاسه 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي Simplified Arabic 16 Gras، العناوين الفرعية 14 Simplified Arabic Gras، أما الفرنسية أو الانجليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.
  9. التهميش والإحالات بطريقة الية Note de fin على أن تعرض في نهاية المقال وفق الترتيب التالي : المؤلف، عنوان الكتاب أو ألقاب عنوان المجلة أو المؤتمر، الناشر، البلد، الطبعة السنة و الصفحة.
  11. ان يرفق المقال بملخص باللغة الانكليزية.
  12. ترسل المقالات عبر البريد الالكتروني : [developmentr@yahoo.com](mailto:developmentr@yahoo.com) أو [revudevelopment@gamil.com](mailto:revudevelopment@gamil.com)
- للاتصال:
- الهاتف: +213 27 72 71 21

## مقدمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يأتي إصدار العدد السادس من مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، تأكيدا لمواصلة المشروع المعرفي لمخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، والذي ينصب في دراسة وتحليل وتفسير الفعل التنموي، ومقومات فاعليته وأسباب فشله ومعوقاته المعرفية والفكرية والمادية .

ان الفترة الحالية التي تعيشها الجزائر واغلب المجتمعات العربية تمثل مرحلة مهمة، وأهمية هذه المرحلة تتجلى من خلال الصعوبات والتحديات التي تواجه هذه المجتمعات، هذه التحديات أخذت أبعادا مختلفة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالأزمات التي بدأت تظهر، لم تأخذ بعدا واحدا ولكن إبعادا مختلفة، وهو ما كنا أكدنا عليه منذ لحظة بناء المشروع الفكري للمخبر، وهو أن المجتمع الصحيح يجب أن تنمو أنساقه المختلفة (السياسي والاقتصادي والاجتماعي).

أن التأكيد على عنصر واحد في المجتمع ومحاولة التركيز عليه بشكل أساسي، حتى وان نجح هذا العنصر سواء كان سياسيا اقتصاديا أو اجتماعيا سيؤدي حتما إلى نمو جزء اكبر من الأجزاء الأخرى مما يترتب عليه ، ظهور مشاكل أخرى قد تسبب ارتدادات خطيرة في المجتمع.

لقد حاولنا خلال الإعداد السابقة من مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، البدء بتأسيس لدراسات اجتماعية شاملة، تتعلق بموضوع التنمية، وسنستمر إنشاء الله في هذا المشروع مستقبليا، من اجل بناء خزين معرفي من الدراسات في كل التخصصات الإنسانية والاجتماعية التي تساعد في فهم المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعملية التنموية.

د. ضامر وليد عبد الرحمن

رئيس هيئة التحرير





## فهرس العدد

9	د. محمد فلاق د. إسحاق خرشي أ. حدو سميرة أحلام جامعة الشلف	الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في إرساء التنمية المستدامة
31	د.مداني سليمة جامعة البليدة 2	الأساس الأيديولوجي والمقاربة العلمية (السوسيولوجية) للعنف
45	د/ فارح مسرحي جامعة باتنة 1	المواطنة من الفكرة إلى الفعل
59	د. بلعاليه دومه ميلود جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	فلسفة تاريخ الفلسفة من منظور «بول ريكور»
73	د. أمحمدي بوزينة أمنة جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	نحو إستراتيجية بديلة لتمويل التنمية المحلية في الجزائر
103	أ.برزاوي نادية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف	المشكلات الأكاديمية لدى طلبة جامعة الشلف وعلاقتها ببعض المتغيرات
121	أ. محمد ميمون جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	العلاقة بين الديمقراطية والاسلام قراءة سوسيو تاريخية
135	أ. تكاري نصيرة جامعة حسيبة بن بوعلي «الشلف»	مشكلة البطالة وأثرها على القلق لدى خريجي الجامعات الجزائرية
155	أ. يوسف محمد جامعة مستغانم	مقاطعة السلع الأوروبية في ضوء القانون التجاري الدولي والتشريع الإسلامي دراسة حالة الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم
173	د. زيان محمد جامعة حسيبة بن بوعلي	التنشئة الاجتماعية ودورها في تشكيل الهوية الرجولية في المجتمعات العربية الإسلامية
199	د. جيلالي بوبكر جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	العولة المجتمع الدولي والنظام العالمي

209	أ.عمر بن بوذينة جامعة حسيبة بن بو علي . الشلف	الظاهرة الوجدانية في المنظور الإسلامي بين الرؤية العلمية والتوجيه الديني
229	أ:عبدلي فاطمة. جامعة حسيبة بن بو علي -الشلف	الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان
259	أ.خنوش عبد القادر جامعة حسيبة بن بو علي .الشلف	الحاجات الإرشادية لذوي التحصيل الدراسي المرتفع وذوى التحصيل الدراسي المنخفض
277	أ. ولدغويل خليفة. جامعة البويرة	استعمال الهاتف النقال لدى المراهقين في الوسط التربوي للثانوية

# الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في إرساء التنمية المستدامة

د. محمد فلاق

د. إسحاق خرشي

أ. حدو سميرة أحلام

مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة الشلف

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف

## Abstract

The aim of this paper is to find out – due to an extended literature study – where the focus in the discussion of Sustainable Development (SD), Corporate Social Responsibility (CSR) and their relationship is. Clusters have been identified which intend to clarify whether CSR correlates with the social dimension of SD as defined by Brundtland and the model of the triple-bottom-line ;whether CSR represents SD on a corporate level; whether SD and CSR are used synonymously; or whether articles exist which focus especially on the social dimension of SD but do not use terms such as CSR.

A framework is presented in which the relationship between SD and CSR is defined to ease further research in SD and CSR, moreover, to enhance the development of new methodologies and instruments towards the implementation of SD / CSR strategies into companies.

## تمهيد :

أدرك العالم خلال العقود الثلاثة الماضية أن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما ، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض(الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام لتحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. حيث أصبح مفهوم الاستدامة

حل اهتمام كبير في الاقتصاديات المعاصرة ، حيث شهدت الدراسات الأكاديمية بروز العديد من المفاهيم كالمسؤولية الاجتماعية ، مواطنة الشركات ، استدامة الشركة. و كلها تصب في نفس الاتجاه الذي ينص على أن الشركة و المساهمين هم مسئولون اجتماعيا عن مخرجات الشركة ، غير أن استخدام هذه المصطلحات المختلفة في المؤلفات العلمية و التطبيقات العملية تخلق صعوبة لتوحيد السير في نفس الاتجاه ، فرغم كثرة البحوث حول التنمية المستدامة، والمسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك غياب حول اتفاق واضح للمفهومين يلقي الإجماع لدى الباحثين الأكاديميين.

بعد هذا التمهيد لإشكالية الدراسة يمكن طرحها في الأسئلة الجوهرية التالية:

**ما هي فلسفة المسؤولية الاجتماعية للشركات ؟ و كيف تساهم في بناء ثقافة**

**التنمية المستدامة ؟ و ماهي طبيعة العلاقة التي تربط بين المفهومين ؟**

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق ثقافة التنمية المستدامة ،فالتحديات التي تواجه الأجيال الحالية من تلوث ، احتباس حراري ، مؤشرات احتمال نفاذ بعض الموارد الإستراتيجية، و ما نتج عنه من تهديد لثروات الأجيال القادمة ، الأمر الذي يقودنا إلى توضيح دور المسؤولية الاجتماعية في خلق ثقافة التنمية المستدامة .

بينما تهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال التعريف بهذا المفهوم، وعرض مراحل تطوره وتبيان أبعاده، ثم تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة و علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية ، و أخيرا يتم تقديم شركة موبيليس كنموذج لتطبيق المسؤولية الاجتماعية قصد خلق ثقافة التنمية المستدامة.

## 1 - نشأة المسؤولية الاجتماعية ومفهومها وأهميتها

### 1-1 مصطلح المسؤولية الاجتماعية:

لقد ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الدراسات السابقة بعدة مسميات، حيث سميت مواطنة الشركات (Mason, 1960)، كما عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات (Ackerman and Bauer, 1976)، كذلك ظهر تحت مسمى الأداء الاجتماعي للشركات (Wood, 1991) كما عرف بإدارة أصحاب المصالح (Jones, 1995). إن القاسم المشترك بين هذه المفاهيم هو الفكرة القائلة أن الشركات يجب أن لا تكون فقط معينة بتحقيق الربح، بل أيضا المشاركة في أعمال اجتماعية جيدة وراء مصالح الشركة وما يقتضيه القانون.

## 1-2 نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر الغربي:

لقد شاع في وقتنا الحالي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في العالم بأسره إذ أصبحت الشركات مطالبة بإدراج هذا المفهوم ضمن سياساتها بهدف توجيه اهتمامها صوب قضايا المجتمع والبيئة وتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن هذا المفهوم ليس بالجديد، فقد ظهر وتطور في الفكر الغربي مع تطور النشاط الاقتصادي. فهناك من يرجع تاريخ أول شرارة للمسؤولية الاجتماعية إلى القرن الثامن عشر الذي شهد تزايد النقابات العمالية المطالبة بتحسين أوضاع العمال. هذه الحركات كانت سببا في زرع أول بذرة للمسؤولية الاجتماعية في النظام الرأسمالي. وعموما يمكن القول أن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء مرافقا لتطور مفهوم المنظمة وازدياد حجمها والذي مر بثلاث مراحل أساسية، وهي:

### 1. مرحلة تعظيم الربح:

هذه المرحلة امتدت من القرن الثامن عشر إلى نهاية العشرينيات من القرن الماضي، حيث سادت وجهة نظر النيوكلاسيك التي ترى أن الهدف الوحيد لمنظمات الأعمال هو تعظيم الربح. وأن السعي وراء تحقيق المصلحة الخاصة يؤدي إلى تحقيق المنفعة العامة. إلا أنه وبموازاة ذلك خلال هذه الفترة كانت هناك بوادر لبعث المسؤولية الاجتماعية في بعض الأعمال ذات الصلة بالأخلاق الدينية كما هو الحال في أعمال (Max Weber) و (J.M. Clark) الذي يرى في مقال نشر سنة 1916: «إن الاقتصاد المبني على مبدأ «دعه يعمل دعه يمر» يمكن وصفه بأنه اقتصاد غير مسؤول فهو مجرد الفرد من أية مسؤولية خارجة عن النشاط الاقتصادي ويضيف أن هناك حاجة إلى اقتصاد مسؤول، متطور ضمن أخلاقيات الأعمال التجارية (UZINIDIS, 2001 and) LAPERCHÉ.

### 2. مرحلة تعدد الأهداف: أو ما يسمى بنموذج (Sharholder)

امتدت هذه المرحلة من أواخر العشرينيات إلى بداية الستينيات من القرن الماضي إذ جاءت العديد من النظريات الحديثة بناء على الانتقادات الموجهة لمبدأ الهدف الوحيد كتنظيرية المهارات لـ: (E. Penrose) (1959) التي ترى أن تحقيق الربح هو ضروري للمنشأة لكنه ليس الهدف الوحيد (فالانتقاد يخص عملية تعظيم الربح وليس تحقيق الربح). غير أن هذه النظريات التي نادى بتعدد الأهداف انصب اهتمامها على الأهداف الداخلية للمنشأة كزيادة المبيعات، زيادة حجم المؤسسة، تحسين الأجور وغيرها ولم تولي اهتماما بالدور الاجتماعي والبيئي للمنشأة وعلى السبب في ذلك هو بروز هذه النظريات في مرحلة تميزت بما يسمى «التنمية الفورية» وبالإننتاج والاستهلاك الواسعين وكذا سهولة الحصول على المواد الطبيعية وأيضا بنوع من الإباحية فيما يتعلق بالمخلفات الصناعية وأثارها على المحيط. ومن أهم مؤيدي هذا التوجه (Milton) و (Friedmen) الذي يرى أن المسؤولية

الاجتماعية للشركة لا تمارس إلا من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية الربحية لفائدة المساهمين. إلا أنه وخلال هذه المرحلة أيضا وامتدادا لأفكار (Max Weber) و (J.M Clark) توالى الأعمال المطالبة بمسؤولية منظمات الأعمال اتجاه المجتمع ولعلا من أهمها كتاب (Bowen) (1953) (بدافع من منظمة دينية) والذي أراد من خلاله جعل المسؤولية الاجتماعية وسيلة لتنظيم الاقتصاد الأمريكي. (Bowen, 1953)

### 3. مرحلة إدارة نوعية الحياة:

مرحلة إدارة نوعية الحياة أو ما سمي بنموذج (Stakeholders) والتي تمتد من نهاية الستينيات إلى حد اليوم وتميزت أولا بازدياد حجم منظمات الأعمال ورفض العمال لظروف العمل القاسية فازدادت المناادات بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال ونذكر على سبيل المثال المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار: «المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال» والذي طالب بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية والبيئية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد (Ivana 2007). وفي الثمانينات جاءت نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders) التي لها وجهة نظر اجتماعية اقتصادية تعتبر منظمات الأعمال مسؤولة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية على مستوى واسع إذ يقول الاقتصادي (Paul Samuelson) «أن المنظمة الكبيرة هذه الأيام ليس فقط عليها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وإنما التأكد من أنها تعمل أفضل ما بوسعها من أجل ذلك وهذه النظرية تعتبر صاحب المصلحة كل طرف داخلي أو خارجي عن المنظمة ومسؤول عن الإدارة الجيدة لكل الأطراف سواء كانوا مساهمين، موردين، موزعين. وأيضا العاملين وأسرهم والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع الكلي. ثم جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كنظرية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المساهمة في الإنتاج والحفاظ على الموارد العالمية المشتركة وضمان الشروط الملائمة في حياة المجتمعات البشرية. ورسميا يؤرخ لظهور مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. واكتسب المفهوم شهرة عالمية في منتدى دافوس عام 1999 عندما الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) دعا رجال الأعمال إلى مبادرة عالمية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والمواطنة الصالحة للشركات وتم الشروع في تنفيذ تلك المبادرة عام 2000 بنيويورك. (Laperche and Vzunidis, 2011)

### 1-3 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يصادف كل من يبحث في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات العشرات من التعاريف صادرة من اتجاهين في تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات. فالاتجاه الأول وهو ما تتفق حوله التعاريف الأكاديمية. أما التوجه الثاني وهو ما اجتمعت حوله التعاريف الصادرة من

المنظمات والهيئات المحلية والدولية، وبطبيعة الحال إن معظمها مختلفة باختلاف وجهات نظر من قام بتقديمها.

بالنسبة للتعريف التي اقترحتها الأكاديميون الممثلون في علماء الاقتصاد والإدارة، فقد صدر للمنظر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CAROLL) بحثا سنة 2010 يؤكد فيه أنه لحد هذه السنة «تم إحصاء أكثر من 37 تعريف أكاديمي قدم للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CAROLL and SHABANA,2010). سنبداً بعرض التعريف الأكاديمية ثم ننتقل بعدها بتقديم التعريف الصادرة عن المنظمات والهيئات ذات الشأن.

بالنسبة للتعريف الأكاديمية، فقد كان أول من عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الباحث الإداري المعروف بيتر دروكر (Peter DRUCKER) الذي عرفها باختصار ومن منظور عام على أنها «التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (CAROLL,1999). ودقق في تعريفها الاقتصادي الليبرالي ميلتون فريدمان (Milton FRIEDMAN) سنة 1970 في مقال صدر بجريدة نيويورك تايمز على أنها «استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة وإلى التحايل (FRIEDMAN,1970). ومن وجهة نظر أخرى والتي يعد من أبرز أنصارها رجل الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل ساميولسن (Paul SAMUELSON) الذي يرى «أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا. كما يشير إلى أن منظمات الأعمال في عالم اليوم يجب ألا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وأن تسعى نحو الإبداع في تبنيتها. إذ أن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن يحقق للمنظمة أرباحا على المدى الطويل، ويعزز مركزها لدى أصحاب المصالح، كما يساعدها على تجنب الضغوط الحكومية بشكل كبير (DAVIS, 1973). ويرى كيث دافيس (Keith Davis) المسؤولية الاجتماعية أنها «تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة (CAROLL, 1999). وأثار الباحث كارول (Carroll) في تعريفه للمسؤولية الاجتماعية مسألة المنفعة المجتمعية للشركات معتبرا إياها «ما يتوقعه المجتمع من المنظمات في النواحي الاقتصادية، التشريعية، الأخلاقية والتقديرية (الغالبية والعامة)، (2000). وأخيرا وليس بالآخر نعتها الأكاديمي الفرنسي المختص في مجالات علاقة منظمات الأعمال بالتنمية المستدامة كريستيان برودهاق (Christian BRODHAG) على أنها «الأخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية للاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المنظمات أثناء أدائهم لأنشطتهم التجارية وكذلك في علاقاتهم مع أصحاب المصالح.

فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح (BRODHAG, 2002).

أما التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية، فيمكن تقديم جملة منها وهي كما يلي:

(1) تعريف الاتحاد الأوروبي: هي «الطريقة التي يجب أن تعمل بها منظمات الأعمال لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة المنظمة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليقات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال. كما قدم تعريفا آخر مفاده أن «مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات يعني أن تقرر هذه الشركات طواعية بأن تكون طرفا فاعلا في المجتمع وذلك بأن تساهم في حماية والحفاظ على البيئة الطبيعية التي تنشط فيها وبأن تتحمل مسؤولياتها تجاه عمالها وبصفة عامة اتجاه كل أصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة والذين قد يؤثرون في توفير المتطلبات التي تساهم في نجاحها. (نجم، 2008)

(2) تعريف المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات : هي «تجنيد كل طاقات المنظمة كي تساهم بشكل ايجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة (ORSE, 2003).

(3) تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة «المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل (روبنز، 2004).

(4) تعريف البنك الدولي: المسؤولية الاجتماعية للشركات هي «التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة، والعمل مع الموظفين، وأسرههم، والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تفيده قطاع الأعمال والتنمية على السواء (روبنز، 2004).

من دراسة التعاريف الأكاديمية وتعاريف المنظمات والهيئات للمسؤولية الاجتماعية للشركات يلاحظ أن الذي يميزها هو محاولة إعطاء إطار عام يمكن لمنظمات الأعمال أن تستنبط منه توجهها وتحدد على أساسها أهدافها الإستراتيجية التي تسمح لها بتبني المسؤولية



الاجتماعية للشركات. إن هذه الملاحظة سارية المفعول على كل التعاريف قديمها وحديثها.

#### 4-1 أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات

إن قيام المنظمات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع المتغيرة ومتطلباته الضرورية، إضافة إلى خلق مناصب عمل جديدة من خلال إقامة المشاريع الخيرية والاجتماعية ذات الطابع التنموي (عبد الرحمن، 1997)، وقد أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على المنظمات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية وجود صلة حقيقية بين الممارسات الاجتماعية للمنظمة والأداء المالي الايجابي؛ فقد لاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام 1999 أن المنظمات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد أخلاقية محددة قد فاقت في أدائها المنظمات المثيلة التي لم تعلن مثل هذا الالتزام بمقدار 2-3 مرات وذلك بالمقارنة مع قيمة أسهمها السوقية (رقية، 2009).

حسب (Reynaud, 2003) تتركب كفاءة المنظمة من اجتماع الكفاءات الاقتصادية والكفاءات البيئية والكفاءة الاجتماعية ويذهب إلى غاية وضع مجموعة من المؤشرات لهذه الأخيرة

ولاحظت دراسات أخرى أن المنظمات التي تبنت برامج موجهة لتحسين ظروف معيشة المستخدمين، كالتأمينات والتسهيلات المختلفة قد أسهمت في خفض مدة الغياب عن العمل، وحسنت القدرة على الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء، وساهمت في زيادة الإنتاجية المتوسطة للعاملين، وقلصت بالتالي تكلفة التوظيف الجديد والتكوين؛ ولقد برهنت دراسات أخرى على أن جهود المنظمات في مجال تحسين ظروف العمل وإشراك العاملين في عملية صنع القرار تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الأخطاء؛ كما وجدت دراسة أخرى أن برامج الرعاية الصحية تزيد إنتاجية العاملين وتخفض تكلفة التغيب عن العمل أو تركه، وتقلل دعاوى الإصابة بالإعاقة، أو الدعاوى الخاصة بالرعاية الصحية بنسبة 30٪.

ومع تعاضم تأثير الإعلام وازدياد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر فإن المستهلكين باتوا أقدر على تمييز المنظمات ذات السمعة الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعنى أن المنظمات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات المستجيبة اجتماعيا (مثل ظروف وشروط العمل في المنظمة ومدى ملائمتها وعدالتها للعاملين، وعدم استغلال الأطفال أو النساء كعمالة رخيصة، وعدم الإضرار بالبيئة، عدم وجود مواد أو مكونات معدلة جينيا... الخ) تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمية

مبيعاتها وخلق التزام أقوى لدى العملاء بسلعها وخدماتها؛ وإلى جانب المستهلكين الذين تتأثر مواقفهم من المنظمات تبعاً لممارساتها، فإن منظمات الأعمال المعروفة بسمعتها الجيدة واستجابتها لمسئوليتها الاجتماعية تكون أقدر على كسب بقية مجتمع الأعمال إلى جانبها، وعلى اجتذاب رؤوس أموال جديدة. هذا إضافة إلى أنها تفلح في الحصول على معاملة أفضل من جانب الحكومات فالأخيرة تكون أكثر استعداداً لمنحها مزايا وفضليات إضافية مثل الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة (الأمم المتحدة، 2004)

وعليه يمكن القول أن نجاح قيام المنظمات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية (بمعنى احترام المؤسسة للبيئة الداخلية «العاملين» والبيئة الخارجية «أفراد المجتمع»؛ دعم المجتمع ومساندته وحماية البيئة.

#### 1-5 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات :

للمسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (1) أبعاد المسؤولية الاجتماعية

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
- منع الاحتكار و عدم الأضرار بالمستهلكين . - احترام قواعد المنافسة و عدم إلحاق الأذى بالمنافسين .	المنافسة العادلة	الاقتصادي
- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي . - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة.	التكنولوجي	
- حماية المستهلك من المواد الضارة. - حماية الأطفال صحيا و ثقافيا.	قوانين حماية المستهلك	القانوني
- منع التلوث بشتى أنواعه . - صيانة الموارد و تنميتها . - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها .	حماية البيئة	البيئي
- التقليل من إصابات العمل . - تحسين ظروف العمل و منع عمل المسنين و صغار السن . - منع التمييز على أساس الجنس أو الدين . - توظيف المعاقين .	السلامة و العدالة	

<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف .</li> <li>- مراعاة حقوق الإنسان.</li> <li>- احترام العادات و التقاليد و مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك</li> </ul>	<p>المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية</p>	<p>الاجتماعي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- نوعية المنتجات و الخدمات المقدمة.</li> <li>- المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع</li> </ul>	<p>نوعية الحياة</p>	

المصدر: ( الغالبي والعامري، 2010).

إن الأبعاد سابقة الذكر يمكن ترتيبها بصيغة تشكل التزامات الشركة تجاه مجتمعها، و قد تمحورت تلك الالتزامات كما أوردتها (سرمد، 2005) :

الالتزامات التنموية : يقصد بها التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك بتحقيق الأهداف التنموية والسياسات التي تتبناها الدول و تعمل بها نحو تحقيق النمو والتنمية، لهذا لا بد من أن تسهم المنظمة مهما كانت طبيعة نشاطها، في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي و بيئي كعمل مساند للتنمية المستدامة .

إن حماية البيئة، تقديم الخدمات العامة، نقل التكنولوجيا، مع العمل على ممارسة التقاليد المتعارف عليها في قطاع الأعمال كلها تمثل دليلا يمكن أن يساهم في تحقيق المزيد من التنمية و التقدم.

الالتزامات السياسية و الاجتماعية : إن مسؤولية المؤسسة تجاه مجتمعها تنبع من العلاقة بينها و بين المجتمع الذي يضيفها، و يقصد بالالتزامات السياسية و الاجتماعية احترام النظم و القوانين و الإجراءات و التقاليد الإدارية و احترام القيم العليا و الثقافية و الأهداف و عدم التدخل في الأنشطة السياسية و الحكومية .

الالتزام بحماية المستهلك: إن الانتشار الكبير للأعمال في العالم و فرض ظاهرة تحطيم الحدود بهدف التوسع و البحث عن الأسواق و الزبائن فرض قيودا و التزاما على المؤسسة تمثل في:

- مسؤولية حماية المستهلك - و التي تتضمن الالتزام و الأمان و حماية المنافع الاقتصادية للزبون (الحماية من تضليل الإعلان، مؤشرات الأسعار، الحماية في التعاقدات) و الخدمات المالية و توفير المعلومات و الحد الأدنى من الثقافة .

الالتزام بالممارسات الجديدة و الناشئة: لقد أفرزت التغيرات و التطورات عناوين جديدة في ممارسات المؤسسات و الحكومة، هي أساسا في صلب المسؤولية الاجتماعية للشركات أيا كانت وطنية أم أجنبية ، ومنها حوكمة الشركات و معايير أخلاقيات الأعمال و حقوق العمال.

1-6 إلزامية المسؤولية الاجتماعية: ستتطرق إلى الحجج المؤيدة و الحجج المعارضة  
لنستطيع معرفة إلزامية المسؤولية الاجتماعية:

الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية: يمكن حصر حجج المؤيدين لتبني  
المسؤولية الاجتماعية فيما يلي: (الغالبى والعامري، 2010)

\* المنظمة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تتواجد فيه لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في  
تحقيق أهدافه المختلفة.

\* تزداد الأرباح على المدى البعيد إذا تبنت المنظمة دورا اجتماعيا.

\* الدور الاجتماعي هو رد فعل على النقد الموجه للمنظمة وهو اهتمامها بالأرباح و إهمال  
المطلوبات الاجتماعية.

\* الصورة العامة للمنظمة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).

\* التقليل من إجراءات الحكومة و قوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون المنظمات.

\* المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي  
ستحدث عاجلا أم آجلا.

الحجج المعارضة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية: تنطلق الحجج المعارضة من اعتبار  
أن الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الرئيسي للمنظمة وهو تحقيق الربح، أما الحجج  
الأخرى فهي كالتالي: (البكري، 2008)

\* الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في  
المنظمات الحكومية.

\* إذا انفردت المنظمة بإفناق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فان ذلك يعني  
تحملها كلفا إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، و بالتالي تنعكس  
سلبا على موقفها و قوتها التنافسية في السوق.

\* محدودية الخبرة و المهارة المتاحة لدى منظمات الأعمال في معالجة المشكلات الاجتماعية  
التي تعترض عملها.

تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى لمنظمة الأعمال لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة  
من جهد المنظمة، كما أن المشكلات الاجتماعية هي من مسؤولية الدولة فقط.

## 2- التنمية المستدامة :

### 2-1- مفهوم التنمية المستدامة :

وردت الكثير من المفاهيم و التعاريف لمفهوم التنمية المستدامة، و عليه نكتفي بتقديم  
التعاريف التالية :

\* تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون « بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة » حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي « تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة » (صلاح محمود، 2003)

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربها سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى استئثار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة... وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم و تعرف على أنها : « التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون أن تعرض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى » (الرفاعي، 2006،

كما تعرف أيضا بأنها» التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي» (نهي، 2000)

### وبالتالي نستنتج ما يلي:

\* أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

\* أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

\* أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشج مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا (أسامة، 1999).

وهكذا فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية (دو غلاس، 2000).

## 2-2- التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة :

إن مفهوم التنمية المستدامة، برز أول ما برز خلال مؤتمر استكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة.

ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم. و تم الإعلان عن أن الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية (سليمان، 2001)

و قد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية « Rapport of the united nation conbern on the Human environment » تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة و إنقاذ البشرية من الكوارث البيئية و العمل على تحسينها.

في يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة (PNUE) (United Nations Environment Programme) للبيئة تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة و متابعة البرامج البيئية، و جعل الأنظمة و التدابير البيئية الوطنية و الدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج و رسم الخطط و السياسات التي يستلزمها ذلك (محمد، 2002)

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينيات غامضة و مقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم. كان الجميع يتساءل إن كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، و إن كان بإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة و لا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم و الرقي و النمو الاجتماعي و الاقتصادي، و إن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة و متواصلة و لا نهائية (سليمان، 2001)

أستوجب علينا انتظار أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة إلى شبابها تحت رئاسة قرو هارلم بريتلانند (Gro Harlem Brundtlan) وزيرة نرويج للبيئة التي أصبحت في سنة 1990 الوزير الأول، أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط و الأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية (Lavoisier 2004 )

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 «المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها»، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. و في هذا التقرير و للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة. كذلك و في التقرير النهائي للجنة، قامت هارلم بريتلاند بإصدار كتاب بعنوان « مستقبلنا المشترك» الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة. إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات و حكومات. لقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال و الجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة و الدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة و ضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة و استنزافه.

إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد و المؤسسات الحاكمة في الدول كافة و يدعوهم جميعا، إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة.

لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة و التنمية (سليمان، 2001)

بعد خمس سنوات و بالفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، و عرف هذا المؤتمر باسم «قمة الأرض» تدليلا على أهميته العالمية

و كان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، و قد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية و استمرار التلوث و الاستنزاف المتزايد الذي يتعرض له البيئة. (عدنان 2003)

حسب (Jean – Marie, 1998) تمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات كمايلي :

- \* اتفاقية متعلقة بالتغير المناخي و التنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- \* وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.



\* الأجنحة 21 ، خطة عمل تسمح من شأنها أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة و التنمية في القرن الحادي والعشرون.

\* و إعلان ريو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق و واجبات الدول في هذا المجال

### أولا - التعريف بالأجنحة 21 :

تعتبر الأجنحة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، و الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21 ، و هي أول وثيقة من نوعها تغطي باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا و التزاما سياسيا من أعلى مستوى.

و الأجنحة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، و مائة و خمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، و التنمية البشرية بشكل متكامل.

تتضمن حوافز و تدابير محددة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية و الأمم الفقيرة، و دفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، و القضاء على مشكلة الفقر و تخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض و ضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد و البيئة معا.

إن برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات و الممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، و الشباب، و السكان الذين يعيشون بالأرياف و العلميين، و مجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي المؤسسات الصناعة و المنظمات الغير حكومية) للوصول إلى التنمية المستدامة.

و الأجنحة المشار إليها تعتبر من الوثائق الدولية، التي تم بحثها و التفاوض بشأنها و الموافقة عليها - الأكثر تعقيدا، و رغم أنها ليست ملزمة قانونا فإن لها قوة نفاذ أدبية و عملية. و لعل قوتها الحقيقية تكمن في أنها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحكومات، و لكنها نوقشت و تم التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة كلمة، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها (يسرى، 2002)

إضافة إلى ذلك، لقد أوصت القمة بعدد من المبادرات الأساسية في ميادين أخرى رئيسية للتنمية المستدامة التي تخص أساسا بعقد ندوة عالمية حول الدول الصغيرة التي تقع في الجزر و التي هي في طريق النمو، إعداد اتفاقية حول منع التصحر و المصادقة على اتفاق حول التحفظات فيما يخص دراسة الأسماك (الأسماك الكبرى . (Poissons grands



migrateurs et stocks chevauchants - المهاجرة و المخزونات و في سنة 1997 أي خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوكب الأرض + 5، لقد عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق « الأجنحة 21 »، فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفية تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع حيز التنفيذ « الأجنحة 21 » يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى .

ففي الوثيقة النهائية للدورة، أعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض و هي أساسا: المصادقة على أهداف الرامية إلى التقليل من إطلاق الغازات الحابسة للحرارة التي تؤدي إلى التغيير المناخي، العمل أكثر و بكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، و التوزيع، و استخدام الطاقة، و التركيز على القضاء على الفقر، هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة.

### ثانيا - تمويل التنمية المستدامة :

عند قمة كوكب الأرض تقرر أن تمويل «الأجنحة 21» سيقوم به أساسا القطاعات العمومية و الخاصة لكل بلد. إلا أنه اتضح أن الإعانات التي قد تأتي من الصناديق الخارجية الإضافية قد تكون ضرورية لمساندة البلدان النامية في الجهود التي تقوم بها للمصادقة على تطبيقات من أجل التنمية المستدامة و حماية بيئة الكوكب. الذي أنشأ في سنة 1991 و أعيدت (FEM) إن الصندوق من أجل البيئة العالمية هيكلته في سنة 1994 قد كلف و للمرة الثانية بإدارة هذه الصناديق.

و في سنة 1994 ، هناك 34 دولة التزمت لتقديم مليارين من الدولارات. و في سنة 1998، 36 دولة أعلنت عن 275 مليار دولار من المساهمات الإضافية. إن موارد الصندوق تعتبر الوسيلة الأساسية التي من شأنها أن تسمح بتحقيق و بصفة مجسدة أهداف الاتفاقيات المتعلقة بالتغيير البيولوجي و المناخي.

إن (FEM) إن يمول حاليا تقريبا 700 مشروع في 140 بلد نامي و في طريق التحويل الاقتصادي، لقد منح 3 ملايين دولار و تحصل على 8 ملايين دولار إضافية بصفة التمويل المشترك لدى الحكومات المستفيدة، الهيئات الدولية للتنمية، القطاع الخاص الصناعي و المنظمات الغير حكومية (ABC des Nations Unies، 2001) (ONG)

### 2-3 أهداف التنمية المستدامة :

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية. و إن كانت غايتها الإنسان، إلا أن يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها. لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات

جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة و هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين.

يمكن ذكر ما سبق، نستنتج أن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر كما تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية:

\* المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة والأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

\* الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصدير. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

\* الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والوضوء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة .

\* السكن والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفاء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

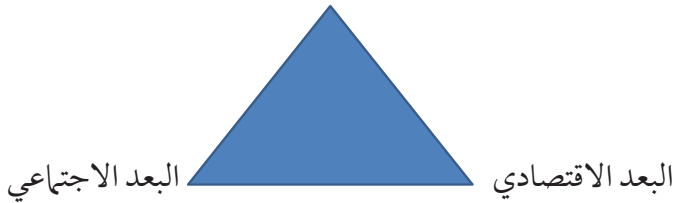
\* الدخل والتشغيل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى خلق الوظائف وفرص العمل والتقليل من مخاطر العمل. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام

للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العمومي والخاص (سهام و آخرون، 2008)

## 2--4 أبعاد التنمية المستدامة:

حسب (عثمان، 2007) فإن للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، فتشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أبعاد التنمية المستدامة البعد البيئي



1- **البعد البيئي**: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

\* التنوع البيولوجي

\* القدرة على التكيف

\* الإنتاجية البيولوجية

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

2- **البعد الاقتصادي**: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

حسب (عثمان، 2007) فإن العناصر التالية البعد الاقتصادي :

- النمو الاقتصادي المستديم - العدالة الاقتصادية

- إشباع الحاجات الأساسية وتوفيق التنمية المستدامة بين البعدين السابقين من خلال ضرورة المحافظة على الطبيعة من جهة وضرورة تقدير نتائج الأعمال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

3- **البعد الاجتماعي:** تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني، إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي، ونذكر فيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:

- المساواة في التوزيع - المشاركة الشعبية

- التنوع الثقافي - الإنصاف والعدل في اختيارات النمو (عثمان، 2007)

### 3- علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالتنمية المستدامة:

إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات قد نشأت تاريخاً تحت تأثير الضغوط التي مارستها جماعات متنوعة مثل العاملين والمستهلكين وجماعات حماية البيئة والمنظمات غير الحكومية أو المجتمعات المدنية، فإنها تطورت خلال العقود الأخيرة تحت تأثير المنافسة والتغيير في توقعات أصحاب المصالح، وباتت أكثر فأكثر ممارسة طوعية من جانب الشركات التي ظهرت توجهات لديها لتصبح جزءاً من نظام المواطنة الصالحة وشريكا في التنمية المستدامة.

حيث برز الاهتمام بالعلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل واضح في الفترة الأخيرة، وأصبحت الشركات تهتم بمسؤوليتها عن أثر نشاطاتها الاقتصادية من أجل مجتمع أفضل، غير أن غياب تعريف واضح، محدد، ومتفق عليه للمسؤولية الاجتماعية يطرح إشكالية العلاقة مع مفهوم التنمية المستدامة.

فالبعض يرى أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية.

وفريق ثان يرى أن التزام الشركات بتقديم برامج للمجتمع مع مراعاة اعتبارات اجتماعية وأخلاقية، هو كفيلاً بخلق ثقافة التنمية المستدامة، أي أن خلق ثقافة التنمية المستدامة مرهون بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية أي أن المسؤولية الاجتماعية هي مدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

في حين أن فريق ثالث يدمج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أبعاد التنمية المستدامة، ورايع يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرادفاً لمفهوم التنمية المستدامة.

ويرى الباحثان أن المسؤولية الاجتماعية تلعب دورا استراتيجيا في خلق ثقافة التنمية المستدامة، أي أن المسؤولية الاجتماعية تمثل المستوى الاستراتيجي لمفهوم التنمية المستدامة حيث أن سعي المؤسسة إلى تحقيق التلازم الوثيق بين البعد الاقتصادي (تحقيق الربح) والبعد الاجتماعي (تحقيق رفاهية المجتمع)، يعمل على بث رسائل تولد ثقافة استغلال الموارد الحالية، مع المحافظة عليها لتحقيق احتياجات الأجيال القادمة، وهذا ما يتطلب إدماج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المستوى الاستراتيجي للشركة.

## خاتمة:

- تتضمن خاتمة هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نلخصها فيما يلي:
- \* الالتزام المستمر من طرف الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، حتى تدعم ثقافة التنمية المستدامة.
- \* صياغة نشاطات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة المبحوثة ضمن إطار إستراتيجية الشركة التي تتبعها وإحداث تغيير في الرؤية والتوجهات من خلال الإشارة إلى مضامين المسؤولية الاجتماعية بعدها خيارا استراتيجيا، وليس إجراءا تكتيكيا تلجأ في أوقات معينة
- \* تخصيص موازنات خاصة للمسؤولية الاجتماعية لاستخدامها في تحسين الظروف البيئية.
- \* يجب أن يكون للدولة موقف وممارسات إيجابية اتجاه الشركات التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، وأن يكون لهذه التشريعات قدرة على المسائلة والرقابة على أداء الشركات الاجتماعي
- ونختتم هذه الدراسة بالقول أن المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة روح المواطنة التي تعتمد على ضمير وشخصية الإنسان، ولهذا فإذا كانت أهمية لهذه العملية فسيكون تعاون بين كل ماله علاقة بالشركة مما يسمح بتحسين مستوى معيشة المجتمع بأسلوب يخدم صاحب الشركة من جهة والمستفيدين من الشركة (العمال، الملاك، المنافسين، أفراد المجتمع، الزبائن...) من جهة أخرى، ومن ثم تحسين الاقتصاد الوطني الذي بدوره يحقق التنمية المستدامة الشاملة.

## المراجع :

- أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 1999
- دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين، (2000) مبادئ التنمية المستدامة، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- صلاح محمود الحجار (2003)، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، مصر، دار الفكر العربي
- رفوش سهام وآخرون، الإطار لنظري لتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07/08 افريل 2008 .
- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية، أعمال المؤتمر، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس 2006.
- سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- السيد حسين (2003)، نظرية العلاقات الدولية، لبنان، ط 1، دار الأمواج.
- عدنان عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنت (2007)، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- محمد صالح الشيخ (2002) الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط 1، الإسكندرية مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية
- نبى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000.
- يسري دعبس (2002)، العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية، الإسكندرية، البيطاش سنتر
- Ackerman, R. W. and R. A. Bauer. (1976). Corporate Social Responsiveness. Reston Publishing, Reston, VA.
- Archie B CAROLL & Kareem M SHABANA, (2010) The business case for corporate social responsibility: a review of concepts, research and practice, International journal of Management review, USA,
- Archie B CAROLL, (1999) Corporate Social responsibility : evolution of a definition construct, Business Society, USA, vol. 38, n° 3, p. 286
- Bowen, H. R. (1953). Social Responsibilities of the Businessman. Harper-Row, New York, NY.

- Davis, K. (1960). Can Business Afford to Ignore Corporate Social Responsibilities?. *California Management Review*, 2: 70–76.
- Donaldson, T. and L. E. Preston.
- Ivana Rod c, *Memoires DEA : « responsibility social des entreprises : Le d veloppement d’un cadre europ en »*, Gen ve 2007.
- - Jean – Marie Harribey, *le d veloppement soutenable*, Economica, Paris 1998
- Jones, T. M. (1995). Instrumental Stakeholder Theory: A Synthesis of Ethics and Economics. *Academy of Management Review*, 20(2): 404–437.
- Laperche et D. Vzunidis, (2011) : « Responsabilit  sociale et profit : repenser les objectifs de l’entreprise . *Revue fran aise de gestion* n  247-248.
- - Lavoisier, *Revue Fran aise de gestion, le d veloppement durable*, N152, HERMES, 2004 .
- Mason, E. S. (1960). *The Corporation in Modern Society*. Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Milton FRIEDMAN, (1970) *The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits*, *The New York Times Magazine*, The New York Times Company.
- Observatoire de la responsabilit  soci tale de l’entreprise « ORSE », (2003) et Agence fran aise de normalisation « AFNOR », *D veloppement durable et entreprises*, Editions AFNOR, France.
- Reynaud. E., (2003) *D veloppement durable et entreprise : Vers une relation symbiotique*, *Journ e AIMS Atelier d veloppement*, ESSCA, Angers, pp. 1-15
- Thomas, L. W. and J. David Hunger. (2008). *Strategic Management and Business Policy*. 11th ed., Prentice Hall, NJ.
- Wood, D. (1991). Corporate Social Performance Revisited. *Academy of Management Review*, 16(4): 691–718.





# الأساس الأيديولوجي والمقاربة العلمية (السوسيولوجية) للعنف

## Ideological foundation and scientific approach (sociological) of violence)

د.مداني سليمة

جامعة البليدة 2

### ملخص:

العنف موضوع اهتمام واسع اليوم في مجتمعاتنا. فالحروب، التصفيات العرقية، المجاعات، التعصب، العنف الشبابي، سوء المعاملة الأسرية، جزء من حياتنا اليومية. العنف في كل مكان والإعلام جعله مبتذل وعادي (Banaliser) لما أصبح موضوعا مفضلا له. يهدف هذا العمل إلى اقتراح مجموعة من التعاريف للألفاظ المرتبطة بالعنف والعدوانية وإظهار الطابع القيمي/المعياري لهذه التعاريف. سيهتم أيضا بتقرير وعرض نماذج التمثيلات (الأطر النظرية) المقترحة من طرف مختلف العلوم (المقاربة الأنثروبولوجية، علم الطبائع، وجهة النظر النفسية والمقاربات السوسيولوجية) التي تناولت الموضوع بالتفسير والبحث في أسبابه وآلياته.

الكلمات المفتاحية: العنف، العدوانية، المقاربات النظرية للعنف، العنف الرمزي.

### Abstract:

Violence is a subject of wide interest in our societies today. Wars, ethnic playoffs, famines, intolerance, youth violence, ill-treatment in family, became a part of our everyday lives. Violence is everywhere and the media make it tacky and normal since it has become a favorite subject of his.

This work aims to propose a set of definitions for concepts associated with violence and aggression and to show moral character/standard for these definitions.

This paper also reports and display representations and models (theoretical frameworks) proposed by the various sciences (anthropological approach, aware of complexions, and the point of view of psychological and sociological approaches) which addressed an interpretation of the subject and make research in his causes and mechanisms.

Keywords: Violence, aggressivity, theoretical approaches of violence, symbolic violence.

## مقدمة

العنف موضوع اهتمام واسع اليوم في مجتمعاتنا. فالحروب، التصنيفات العرقية، المجاعات، التعصب، العنف الشبابي، سوء المعاملة الأسرية، جزء من حياتنا اليومية. العنف في كل مكان والإعلام جعله مبتذل وعادي (Banaliser) لما أصبح موضوعا مفضلا له. العنف يمس الحقوق الأساسية لكل واحد، الحق في الأمن والأمان، مثلما ينص عليه الدين الإسلامي الحنيف (المؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده) والمواثيق الدولية، المادة 3 من بيان حقوق الإنسان تنص على أن: «كل شخص له الحق في الحياة، الحرية والأمن على شخصه.

بعد أن تم تعيينه كافة عالمية حقيقية، «تحد على مستوى الكوكب كله» حسب تعبير المنظمة الدولية للصحة، أصبح العنف يعتبر بمثابة إحدى المسائل الأكثر أهمية للصحة العامة الدولية.

غير أن ماهية العنف وتصنيف الأفعال العنيفة ليس محل إجماع لأنه يقوم على اعتبارات فلسفية ايديولوجية، دينية، قانونية يجدر توضيحها.

أيضا ظاهرة العنف جد معقدة، من الضروري القيام بجهد فكري للتمكن من فهم مختلف مركباتها. فلما يظهر العنف في فضاء معين، لا بد من فهم ظاهرة العنف نفسها، وأيضا الوسط الذي نمت وتشكلت فيه، دون الاهتمام فقط بفحص أثارها ومخلفاتها.<sup>1</sup>

## منطلقات بناء مفهوم العنف

مفهوم العنف معقد بسبب الأشكال العديدة التي يكتسيها والطريقة التي يبنى عبرها هذا المفهوم. نتيجة ذلك هنالك العديد من أنواع العنف وتعريف مختلفة، متنوعة وبعض الأحيان متضادة.<sup>2</sup>

### أ. الاستخدام الشائع

تعرف القواميس الحديثة العنف على أنه حالة (Un état)، قوة شديدة غالبا مدمرة، لصدمة، لخاصية، لرغبة جامحة، ...، وكامتداد لهذا المعنى، يعني العنف مبالغة، نشاط أو قوة مفرطة، نقول مثلا: تعبير لفظي عنيف.

العنف هو أيضا حدث (Un fait)، يميزه التعسف أو التعدي في استعمال القوة بهدف مضادة أحدهم عكس إرادته (اغتصاب ملك الغير)، أو الهجوم ضد أشخاص أو ممتلكات، بهدف تدميرهم، الاستحواذ عليهم، إهانتهم.

العنف هو السلوك الذي يتسبب في أذية وأضرار للأشخاص وإتلاف للممتلكات. هنالك العديد من حالات العنف الإجرامي. كل الجرائم ضد الأشخاص (القتل،

الاعتصاب، السرقة والسطو والهجوم الخطير) أمثلة للعنف الإجرامي.<sup>3</sup> ولكن العنف أيضا جزء من حياتنا اليومية، دون أن نخرق أي قانون. الكثير من الرياضات المحببة لدينا (مثل كرة القدم) تتطلب العنف. مثلما تفعله بعض أشكال الترفيه والتسلية في الحياة (الفدرالية العالمية للمصارعة) والكثير من الأفلام وألعاب الفيديو تقدم لنا من خلال صورة عنيفة.

### ب. المعنى القانوني

يبحث القانون في تعيين ما العنف بالضبط، أو بشكل أدق أشكال العنف التي بموجبه تكون موضوع عقوبة أو تجريم. وهي عموما: «الأفعال التي من خلالها يتم التعبير عن عدوانية (l'Aggressivité) ووحشية (la Brutalité) الإنسان الموجهة ضد بني جنسه والتي تتسبب لهم في جروح/أضرار (Lésions)، إصابات أو ارتجاجات (Traumatismes) خطيرة إلى حد ما.

### ت. الأساس الأيديولوجي لتعريف العنف

مثله مثل الطبيعي أو العادي والمرضي (Pathologique)، يتوقف فهم، إدراك وتصور العنف على القيم والمعايير الفاعلة داخل مجتمع أو مجموعة ما (Groupe) في عصر معتبر أو معين.

فكرة العنف محملة بقيم إيجابية أو سلبية، مرتبطة بالوضعيات التي يحكم عليها بأنها عادية أو قانونية. هذه المعايير يمكن أن تكون مؤسساتية، قانونية، دينية، ثقافية، شخصية. إنها تقحم خطر احتمال اللامتوقع (عدم الاستعداد والقدرة)، وقوع خلل في النظام (الفوضى)، الدمار الكلي (Chaos).

وهذا نجد أن العنف يحمل في طياته فكرة مخالفة معيار أو قيمة قائمة.

لما نتحدث عن العنف، من الصعب إذن فصل الأحداث عن الطريقة التي تدركها بها عقولنا (Façon d'appréhender les faits). وعندها يصبح من المستحيل إعطاء العنف تعريف عام أو موحد.

### ث. العنف والمعايير الاجتماعية

لما نحاول تقديم تعريف عملي للسلوك العنيف، نصطدم مباشرة بمشكل المعايير (Les critères) والإطار المرجعي الذي نعتمده. لا يبدو الفعل العنيف أبدا عنيف جدا عند مرتكبه مثلما هو الحال بالنسبة للضحية. ومن المسلم به، حاليا، أن فعلا لا يمكن الحكم عليه بأنه عنيف إلا بالرجوع إلى معايير (Normes)، إلى ظرف أو وضعية،

إلى سياق (Un contexte). إن فعلا عنيفا، هو قبل كل شيء، فعل مخالفة (Acte de transgression). وبذلك، فإن نفس الفعل الممارس على ملعب (Rugby)، في ساحة مدرسة أو في مجلس النواب، لن يعتبر ولن ينظر إليه بنفس الطريقة، على أنه فعل عنيف.<sup>4</sup> يبقى أنه بمقدورنا تقييم درجة عنف فعل مرتكب في مجتمع ما بالنسبة أو بالنظر للعقوبة التي يفترض أن تلحق بمرتكبه. دراسة مظاهر العنف تسمح إذن بدراسة القيم والمعايير الاجتماعية وترجمتها القانونية داخل المجتمع. يحيل العنف وفق هذا المعنى إلى الانحراف. إنه في هذا الأفق الذي تندرج أعمال (Norbert Elias) حول التطورات التاريخية لمظاهر العنف الفيزيقي (الجسدي) في الغرب.

أيضا تجدر الإشارة إلى وجود محوري بحث سوسيولوجي حول العنف. قبل كل شيء سوسيولوجيا تجعل من العنف موضوع دراسة أمبريقي مركبة من أعمال بمنهجيات جد متنوعة، بدأ بمنهجية دوركايم التفسيرية، مرورا بسوسيولوجيا تأويلية لماكس فيبر (Weber)، التفاعلية لمدرسة شيكاغو، إلخ. إنها مرتبطة بملاحظة أحداث العنف، ضد الأشخاص، التي يسهل التعرف عليها، ثم تأويلها.

محور بحث ثان يسمح بإلقاء الضوء على قيم ومعايير المجتمعات، بالإضافة إلى نقائصها المحتملة. ويصبح بذلك وسيلة لدراسة التلاحم الاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة السلطة الحاكمة.

محوري البحث هذان، هما إذن مرتبطان كلاهما باعتبارات سياسية، وهو ما يجعلها يسمحان بنفوذ اعتبارات أيديولوجية. العنف يمس فعلا بالضرورة مسألة الأخلاق، التمثيلات الجد العميقة للخير والشر، وبالتالي لتصورات العالم. وعالم الاجتماع بعيد عن أن يكون معصوم أو خال من مثل هذه الاعتبارات. لا يمكنه أن يفعل خلاف أو غير القبول بهذا الجزء اللامنطقي، اللاعقلي، اللاعلمي الذي يمثله والذي يحس به بالضرورة في عمله، مها كان عقلائي وموضوعي.

ج. البناء الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية (الجريمة، الانحراف والعنف)  
بعض القوانين التي تحمي المواطنين من الأذى الجسدي (القتل، الاعتداء، الاغتصاب)، ووفقدان الممتلكات (السرقه، التخريب المتعمد للممتلكات العامة أو الخاصة - Vanda ism) تثير وتستند إلى الاجماع والاتفاق العام (Universal agreement). ستعكس قوانين أخرى قيما دينية أو سياسية لبعض المجموعات فقط وبالتالي سوف تعارض. الجدل والخلاف القائم حول قانون الإجهاض، هو مثال رئيسي عن القيم الدينية الخلافية أو الجدلية.<sup>5</sup> بإمكاننا فهم الطابع السياسي لبعض القوانين وتنفيذها إذا ما تفحصنا الأعمال التي تتحدى أولئك الذين هم في السلطة. مثلا، ردة فعل الشعب والشرطة على تحطيم

الممتلكات أثناء احتفالات بطولة رياضية أو حفلة شرب-رقص لطلبة جامعيين في عطلة نهاية الأسبوع تكون عادة أقل، منه خلال مظاهرة أو مسيرة احتجاجية ضد المؤسسات. عموما، الأفعال التي تهدد البنى السياسية تستدعي وتجلب ردة فعل قوية مقارنة بتلك التي لا تفعل.

إذا ما افترضنا أن القوانين الجنائية تعكس على نحو دقيق القيم الثقافية، فعليا، لكل واحد بالمجتمع، فلن نكون مصيبين. في المجتمعات المعقدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما وحتى بلادنا، العديد من المجموعات المختلفة تعيش مع بعضها بقيم ومعايير مختلفة داخل ثقافتها الفرعية. وبذلك فالناس، بإمكانهم الاستمسك والاحتفاظ بقيم عزيزة عليهم لا يعكسها القانون.

برغم أن القوانين تمكن المجتمع من الحفاظ على بعض إجراءات التلاحم، التضامن والاستقرار. نحن في حاجة إلى الاعتراف، مع ذلك، أنها مبنية اجتماعيا (- Social constructs)، ليست حيادية، ولا كينونات أو أشياء تحصى بالإجماع (Universal entities).

### ح. تعيين السلوك الطبيعي والمنحرف

ما الذي يعين إذا ما كانت أفعال الأشخاص ينظر إليها على أنها غريبة الأطوار، إبداعية أو منحرفة؟ الإجابة هي الثقافة، بدقة أكبر، معايير وقيم كل ثقافة. معا، القيم والمعايير تصنع قانون الأخلاق (Moral code) للثقافة، نظام رمزي، الذي من خلال تعاليمه، السلوك يأخذ صفة أو خاصية "الحسن" أو "السيء"، "صحيح" أو "خاطئ". وبذلك، لتقرير إذا ما كان أي فعل معين هو "طبيعي" أم "منحرف"، من الضروري معرفة أكثر من مجرد أو ليس فقط ما فعله الشخص. لابد من معرفة أيضا من هو الشخص (هذه هي الهوية الاجتماعية للشخص) والسياق الاجتماعي والثقافي للفعل.<sup>6</sup>

بالنسبة للسوسيولوجيين، إذن، السلوك المنحرف هو السلوك الذي يفشل في موافقة قواعد ومعايير المجموعة في حد ذاتها (Durkheim 1960 / 1893).

### 3. نماذج تمثل العنف والعدوانية

#### أ. المقاربات الأنثروبولوجية

إن الخطاب الأنثروبولوجي يفضل ألفاظ العدوانية، الاعتداء، التهيج الجسماني (Irritabilité) أو روح القتال أو النضال (Combativité) عوض لفظ العنف (الصراع من أجل البقاء).

## وجهة نظر علم الطباع (Ethologique)

بالنسبة للباحث (K.Lorenz)، الاعتداء غريزة تمتلك داخلها نبض عفوي. إنه ضروري لتشكيل العالم لأنه يهيكل (يعطيها بنية وشكل) العلاقات الاجتماعية بجعلها تتطور نحو التبادل والتواصل (La communication et l'échange).

## وجهة النظر العصبية الفيزيولوجية (Neurophysiologique)

العضوية (Organisme) تستجيب لمنشطات أو مثيرات (Stimulations) الوسط أو المحيط الذي تنشأ وتتطور داخله. عوامل مقلقة أو مثيرة، تسمى (Stressors) تشكل اعتداءات تستجيب أو ترد عليها العضوية التي هوجمت.

## ب. المقاربات النفسية (Psychologique)

العديد من المقاربات البسيكولوجية للعنف والعدوانية تتعايش. إنها تسعى لإقامة وإثبات وجود علاقة بين السلوكيات العدوانية وعوامل معينة.

النظريات من النمط السلوكي تدرس العلاقات بين مثيرات (Stimuli) المحيط والعدوانية. منع الطعام، الحركة أو التنقلات، تغيرات معالم أو ثوابت (Paramètres) خارجية، مثل الضجيج أو درجة الحرارة، هي بنفس القدر مصادر للعدوانية والهيجان.

نظريات أخرى (النماذج السلوكية)، تقوم بالخصوص على أعمال (Bandura)، تؤكد على أهمية النماذج (Modèles)، إنها تقترح أنه يوجد تعلم (Apprentissage) للعنف انطلاقاً من تجارب ذات جرعة عاطفية مكثفة. وفق هذا الأفق، ميل شخص للعنف وليد أو تابع لنماذج سلوكية عنيفة، عائلية/أسرية أو بيئية (تتعلق بالوسط).

أعمال أخرى تقود إلى اعتبار الاعتداء كاستجابة أولى أو أولية للمنع، الكبت والحرمان (Frustration)، إنه الطرح (J.Dollard) الذي ينظر إلى الاعتداء على أنه تحرير (Catharsis)<sup>1</sup> الكبت والحرمان. ويعرف الكبت على أنه «حالة موضوع (Sujet)، شخص الذي بالنسبة له الاستجابات المناسبة والملائمة للمثيرات التي تستقبلها ممنوعة» [...]. الاعتداء ينقلب أو يوجه مباشرة ضد مصدر الكبت. وإذا منعت أو كبتت بدورها، فإنها تنتج اعتداءات مشتقة (Dérivées)، أو الاعتداء على النفس (Autoagression).

1 - ظاهرة تحرير ذات طابع عاطفي (émotionnel) ناتجة عن إخراج (extériorisation) لعواطف تصاحب نبض (affects) المكبوتة (refoulés) في اللاوعي (subconscient).

المقاربات الكلينيكية (Cliniques) تأكد على العوامل الصدماتية العنيفة (Traumatiques)<sup>2</sup> مثل الانفصال أو الأزمات/المشاكل الأسرية، في تشكل الشخصيات العدوانية.

لقد أظهرت بعض الأبحاث الإحصائية وجود ارتباط بين الاعتداء الذاتي ذي الميولات الانتحارية (Autoagression suicidaire) والاعتداء الموجه ضد الآخرين. إن أبحاث دوركايم (E. Durkheim) حول الانتحار تخلص أيضا إلى ارتدادية وانعكاسية (la Reverssibilité) العدوانية.

علم النفس الاجتماعي (Psychologie sociale) يدرس العدوانية والعنف داخل أو ضمن وضعيات التفاعل. إنه يؤكد على أهمية بنى وهياكل الوضعية، تخصيص وتوزيع (Assigantion) الأدوار ويلاحظ أو يسجل أن سمات (Traits) الشخصية ليست الوحيدة المتسببة في إنتاج سلوكيات عدوانية (العنف الأسري، مفهوم الفحولة).

### وجهة النظر التحليلية النفسية (Psychanalytique)

موسعا صياغات وطروحات فرويد (S. Freud)<sup>3</sup>، يعتقد (M. Klein) أن الجزء المستبطن لنبض الموت يحدث قلق نفسي (Angoisse) شديد عند الطفل، الذي يضاف إلى القلق النفسي الناتج عن قذف النبضات العدوانية نحو الخارج. هذا القلق النفسي يولد ميكانزمات دفاعية عدوانية، موجهة نحو الأشياء والفوق أنا الأبوي (Surmoi parental) (الخيالات التدميرية) (Fantasmes de destruction). وكأثر رجعي، هذه النبضات العدوانية تولد قلقا نفسيا الذي يعزز ويقوي سلوكيات الاعتداء. إن النمو الجيني (المورثات) الناجح هو من سيتوصل إلى إنهاء هذه الحلقة المفرغة. إن السلوكيات العنيفة والإجرامية تدل على فشل حل هذه المرحلة وعلى إعادة تحيين وتجديد الخيالات المدمرة لدى الطفل.

<sup>2</sup> - مجموع الاضطرابات الناتجة عن إصابات أو جروح، صدمة أو انفعال عاطفي (Emotion) عنيف.

<sup>3</sup> (S. Freud) يعتبر العنف كقدر ممكن لنبض غريزي يبحث عن إشباع له. في كتابه (Pulsions et de -) (tins des pulsions) يميز بين النبض الجنسي، الذي يفوق الفرد بحمله نحو تحقيق أهداف النوع، ونبضات الأنا التي تهدف إلى الحفاظ الذاتي والاستبقاء الذاتي للفرد نفسه. الحب بذلك يصنّفه من جهة النبضات الجنسية، أما الحقد والكراهة فيرجع إلى كفاح الأنا من أجل يؤكد ويفرض ذاته ويستبقها أو يحميها. بعد ذلك، يقحم (Freud) فكرة نبض الموت (Thanatos) المعاكس أو المقابل إلى نبضات الحياة (Ethos). إن نبض الموت مستبطن جزئيا، والذي يفسر السلوكيات العدوانية ضد الذات، والجزء الآخر يصرف إلى الخارج (Extériorisé) معبرا عن الميولات التدميرية.

## ت. المقاربات السوسولوجية

تجمع النظريات السوسولوجية بين العنف والتنظيمات الاجتماعية والسياسية. جاعلين مصدر استلهمهم نظرية العدوانية/الكبت والحرمان (Agression / frustration)، يربط (J.C Davies و T.R Gurr) العنف بالحرمان النسبي (La privation relative). حجم العنف بالنسبة لهما مشروط وتابع للفارق بين مستوى الطموحات والآمال ومستوى تحقيق وإشباع الأشخاص.

يقيم (S.P Huntington) رابطا بين التغير، الحداثة والعنف. إنه يلاحظ أن تغيرات سريعة في المجتمعات تنشأ وسطا ملائما ومساعدة على التفكك والتفتت الاجتماعي (Désintégration sociale) وبذلك، بروز العنف. هذه الفكرة قريبة من الصياغات والطروحات الماركسية، التي تجعل من الصراع بين الطبقات محرك التنمية الاقتصادية والرقى الاجتماعي (Progrès social).

إن الصياغات النسقية (Systémiques) تفسر العنف كنتيجة لتفتت النظام الاجتماعي، الذي جعلته صعاب وعوائق (Contraintes) خارجية أو داخلية (Les Inputs) يفقد توازنه.

إميل دوركايم (E. Durkheim) يربط بين العنف ومفهوم اللامعيارية (L'Anomie). إنه يتقدم بطرح مضمونه كون الأزمات، الاقتصادية، الأخلاقية والسياسية، ينجر عنها اختلال النظام، نشوء الفوضى (Une dérégulation) في معايير عمل (Les valeurs de fonctionnement) النظام الاجتماعي وفي القيم الجماعية.<sup>7</sup>

## 4. العنف الرمزي، ما هو؟

ظهرت وصيغت النظرية العامة للعنف الرمزي انطلاقا من سنوات 1970 من طرف (Pierre Bourdieu) و (Jean-Claude Passeron) في كتاب لهما يحمل عنوان (La Reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement).

### أ. العنف الرمزي هو هيمنة اجتماعية (Domination sociale)

إنه عملية (Processus) الإخضاع التي من خلالها أو عبرها ينظر ويرى المهيمنون للسلمية الاجتماعية أو التراتبية الاجتماعية (Hiérarchie sociale) على أنها شرعية وطبيعية. يتبنى المهيمن عليهم ويصبحون ينظرون من خلال نظرة أو تصور المهيمنين للعالم. هذا ما يقودهم إلى أن يجعلوا لأنفسهم تمثلا سلبيا عن ذواتهم.

\* يخصص المهيمنون للمهيمن عليهم مكانة دونية،

\* هذه المكانة تولد وضعيات تدني من قيمة المهيمن عليهم،



\* المهيمن عليهم يشعرون بالنقص أو المهانة:

- فهم إما غير مرتين (أي يمارسون مهنا لا يلقي لها الكثيرون بالا أو أهمية مثلا)،  
إما موصومون أو موسومون (Stigmatiser) (يصنفهم Bourdieu بكونهم  
مصنفين كذا (Perçus) بينما المهيمين هم من يصورون (Ceux qui  
(perçoivent)،

\* هذه الحقائق الاجتماعية تؤكد التمثلات الذهنية التي يخصصها المهيمون للمهيم  
عليهم،

\* إلى درجة أن الترتاب الاجتماعي يظهر منطقي في نظر الجميع.

للمهيمين القدرة على فرض نظرتهم هم على أنها موضوعية وجماعية، بشكل محكم  
إلى حد أن المهيم عليهم لا يتوفرون على أنماط تفكير أخرى غير نمط المهيمين، إذن لا  
يمكنهم اجتناب العنف الرمزي. كل شيء يحدث بطريقة ضمنية ولا واعية. هذا ما يجعل  
أي اعتراض أو أي ثورة صعبة للغاية.

### ب. العنف الرمزي، تأثير أم استعمال بدهاء (Manipulation)

إن العنف الرمزي ليست عملية تأثير أو استعمال بدهاء لأحدهم (Une  
manipulation)، واسع النطاق لتحقيق أغراض شخصية. إنه اعتقاد جماعي  
(Croyance collective) يسمح باستبقاء والحفاظ على التراتبات والسلطات  
(استقرار المجتمع). لها كأثر انقياد وانصياع المهيم عليهم دون أن يحتاج المهيمون  
لاستخدام القوة.<sup>8</sup>

يرسخ العنف الرمزي النظام القائم على أنه شرعي. إنه يخفي بذلك، علاقات القوة  
التي يقوم عليها الترتاب والسلمية الاجتماعية. إنها تفيد في جعل العلاقات داخل البنية  
الاجتماعية سلمية (Pacifier).

ت. في الأخير، هل العنف الرمزي له محاسن أم لا؟

إن عالما بدون عنف رمزي هو عالم أين علاقات القوة والهيمنة تصبح ظاهرة للعيان  
وبالتالي عنيفة ووحشية: فإما أن تكون هنالك حرب أهلية، وإما الديكتاتورية. في عالم  
المؤسسة، إن ثقافة المؤسسة هي التي تلعب دور العنف الرمزي. وعندما لا تكون قوية  
كفاية لإعطاء الشرعية لزعامه ورياسة (Leadership) المسيرين، عند هذه اللحظة تظهر  
الخلافاً المفتوحة والعنيفة في بعض المرات.

إن مفهوم العنف الرمزي، الذي صاغه وطوره (P. Bourdieu)، يوضح كل الصعاب  
التي يثيرها تعريف المعايير التي تمكن من تقرير عنف فعل ما.

إن العنف الرمزي، يعبر عنه في نفس الوقت، بشكل موضوعي من خلال قواعد، قوانين، ميكانزمات تنظيم اجتماعي (Mécanismes de régulation sociale) وبشكل ذاتي، في أنفسنا (Nos esprits)، على شكل أفكار، بنى تصورية (Schème de perception)<sup>4</sup>(\*). إنها نهاية ونتاج مجموعة عمليات منتظمة (Un processus)، التي تعد، تبنى وتقوم بنفس الوقت، داخل المؤسسات وفي الذهنيات. وبذلك، فإن هذا العنف الرمزي، يظهر كنتاج لسلسلة طويلة من التجارب ممتدة عبر التاريخ، ولكنها تقدم نفسها على أنها طبيعية، بديهية.<sup>9</sup>

في هذا الأفق، يتصور المهيمن عليه من يوقع به العنف، من خلال مفاهيم، نظم فكرية، التي أنتجتها وأفرزتها علاقة الهيمنة والسيطرة. وبهذا، فهو لا يتوفر، إلا على الأدوات المعرفية التي يتقاسمها مع المهيمن، والتي هي بالضبط، تعبير لعلاقة الهيمنة والسيطرة.

---

4 في الفلسفة الكانتية، تمثلات تسمح بالربط بين فئات المعاني المفهومة (L'entendement) والظواهر الخاضعة للحس والمشاهدة.

مثال : نسبة النساء في سن 15-49 سنة، اللاتي يبررن ضرب الرجل لزوجته عند ظروف مختلفة حسب بعض الخصائص (MICS3, 2006)، الجزائر.<sup>01</sup>

النسوة البالغات 49-15 سنة	نسبة النساء في العمر 15-49 سنة اللاتي يبررن ضرب الرجل زوجته إذا ما :						الخصائص
	لأي من هذه الأسباب	أحرق الطعام	رفضت المعاشرة	تجادلت معه	أهملت أطفالها	خرجت دون علمه	
المنطقة							
15317	56,8	17,4	34,3	27,7	42,1	46,0	وسط
13743	78,9	30,6	52,5	36,5	66,6	64,7	شرق
10193	68,9	24,9	40,8	27,7	54,1	58,9	غرب
4389	70,2	30,1	43,6	36,3	57,2	58,1	جنوب
مكان الإقامة							
24401	62,7	18,2	35,8	25,1	48,5	50,2	حضر
19241	74,6	32,7	50,9	39,3	61,4	63,7	ريف
السن							
8364	66,3	21,5	35,2	29,1	52,7	53,8	19-15
8570	66,5	20,5	38,9	27,4	51,6	53,1	24-20
7147	65,9	21,1	41,0	28,6	51,0	52,9	29-25
6130	66,7	24,2	42,7	30,5	52,9	55,4	34-30
5259	69,2	27,6	46,4	33,7	56,6	59,0	39-35
4604	71,2	33,0	50,1	38,1	58,9	61,5	44-40
3567	75,1	34,0	55,0	41,0	62,6	65,6	49-45
الحالة الزوجية							
19319	72,6	29,7	50,4	36,4	58,8	62,4	متزوجة حاليا
1387	65,2	27,5	45,1	33,4	51,8	56,1	كانت متزوجة
22936	64,2	20,2	35,6	27,0	50,4	50,9	لم يسبق لها الزواج
المستوى التعليمي							
9775	85,7	47,3	64,6	51,7	72,8	77,7	أمي
8045	74,4	30,4	48,3	36,1	61,6	64,3	ابتدائي
11837	67,6	19,8	38,6	28,0	53,4	55,4	متوسط
10092	56,4	11,4	29,9	19,7	41,1	41,7	ثانوي
3893	40,5	4,2	19,0	10,6	27,9	24,9	جامعي

يظهر الجدول كيف أن نسبة عالية من النسوة الجزائريات، مهما كان مكان إقامتهم وحتى مستواهم التعليمي يررن ضرب الأزواج لهن لأسباب لا يقرها لا الشرع الحنيف ولا المنطق السليم (Le bon sens).

### الخلاصة: استحالة تفسير وحيد السبب

كل تفسير للعنف هو بالضرورة معقد ومتعدد العوامل. للعنف العديد من الأسباب والعديد من الآثار. هذه الظاهرة تعني علم الأحياء أو البيولوجيا، الكيمياء، علم الأخلاق، علم النفس، السوسيولوجيا، السياسة، ...

إذا كنا نسلم بأن غريزة العدوانية جزء من الطبيعة المغروسة في الإنسان، فإن الحضارة جعلت قانون الغاب يتراجع إلى الخلف، على الأقل، في أشكاله الخام.

إن النمو النفسي العاطفي (Psychoaffectif) - المتوازن -، عملية التنشئة الاجتماعية والمؤسسات قنوات لتوجيه العنف على المستوى الفردي والجماعي، وهو ما يسمح للمجموعة بالتواجد (التعايش في إطار منظم) كذلك (أي كمجتمع). ميكانيزمات التحكم هذه تميل إلى دحر العدوانية الفردية خارج مجال ما يسمح به الضمير الحي أو السليم في كثير من الأحيان.

إن التجاوزات، التعسفات والأفعال العنيفة تجعلنا نتذكر أن تدجين هذه الهمجية (البربرية) الغريزية ليست إلا جزئية أو مؤقتة.

إن تفرخ العنف المدمر (التصفيات العرقية مثلا) يتولد على الأرجح عن ميكانيزمات داخلية، أحداث خارجية وتجارب مرتبطة بالتعلم الاجتماعي.

إن القضاء على العنف، في شكله المدمر، يفترض الكشف عن كل هذه الأشكال. كون العدوانية تخدم أغراضا مفيدة أو غير مفيدة، حسنة أو سيئة، من الضروري تعيين معايير التفريق، التي هي حاليا معرفة بشكل سيء.

منذ وقت قريب، كانت السلطات التي تضطلع بوضع المعايير المرجعية للحكم بالعنف، تتمثل في الدين، الدولة والعائلة. هذه المؤسسات الثلاث هي التي كانت تمارس العنف الرمزي وإنه ضدها الذي قامت الاعتراضات، بحق أم باطل، العنيفة أحيانا، للأشخاص أو المحكومين الذين كانوا يسعون للتحرر من روابط الهيمنة والسيطرة.

حاليا، إنه من خلال خطابات يزعم أنها علمية (وهي في الحقيقة إيديولوجية بحته لادينية)، الذي تتجه وتميل ممارسة هذا العنف الرمزي وخطابات 'المختصين' تهدف في كثير من الأحيان إلى إضفاء الشرعية على علاقات الهيمنة والسيطرة. إذن في النهاية لقد تم استبدال توجهات دينية بتوجهات إيديولوجية بحته، يزعم أنها علمية، تبنى عليها إجراءات سلوكية (فردية أو حكومية).

1. Jaques Sémelin, La violence, observatoire Régional de la Santé Nord -Pas-de-Calais, 2011, p1.
2. Idem.
3. Jhon J Macionis, Social problems, fourth edition, Census edition, Pearson, Upper Saddle River, USA, 2012, p 154.
4. Martine Timsitt-Berthier, Violences ..., Neuro-Psychiatre, Docteur en Sciences. E-mail : timsit.berthier@wanadoo.fr
5. Vincent N. Parrillo, Contemporary Social Problems, Sixth Edition, Pearson Education, USA, 2005, P 258.
6. Henry H. Tischler, Introduction to Sociology, Ninth Edition, Thomson Wadsworth, USA, 2007, P 153.
7. Appleford Associates, Étude documentaire sur la violence familiale : Prévention et traitement, Rapports de recherche, Direction de la recherche : Communications et développement organisationnel, MARS 1989, 1989, N°. R-03
8. « Démocratisation de l'influence : mythe ou réalité ?, Le rêve américain, dissonance cognitive et violence symbolique »
9. M. Timsit et M. Timsit-Berthier, (1993). « Approche compréhensive du meurtre et des meurtriers dans une perspective psychobiologique ». Analise Psicológica. Psicologia Legal, XI, 1, 99 -115.
10. وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 3MICS، التقرير الرئيسي، الجزائر، جويلية 2009، ص 179.



# المواطنة من الفكرة إلى الفعل

د/فراح مسرحي

شعبة الفلسفة - جامعة باتنة 1

## ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو البحث في آليات الانتقال بمفهوم المواطنة من مجرد تصور نظري ومواد قانونية إلى ممارسة فعلية ومشاركة حقيقية من قبل الفرد في مختلف الفعاليات والنشاطات التي تسهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية في ظل الأمن والاستقرار، وتفتح المجال أمام إمكانيات بلوغ التنمية والتقدم المنشود.

ويمكن القول أن تجسيد مبدأ المواطنة في الواقع يتطلب توفر العديد من الشروط، على رأسها الارتقاء بالوعي الفردي لإدراك مزايا هذا الحق والواجبات المترتبة عليه، وكذا الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة في بلداننا حتى تقوم بإشراك الفرد/ المواطن بصورة حقيقية في التخطيط والتسيير، من جهة أخرى فإن الارتقاء بالمواطنة يقتضي قيام مؤسسات المجتمع المدني بمهامها على أحسن وجه في التوعية والتحسيس للمواطنين والمشاركة والمراقبة للأنظمة الحاكمة.

## Abstract

The aim of this study is to investigate the ways in which the concept of citizenship can be transmitted from merely an abstract theoretical concept governed by a set of laws into real practice and active participation of the individual in the various events and activities. Therefore, it can contribute to the preservation of national unity in light of security and stability, which opens the way for the attainment of the desired development and the potentials for progress

It could be argued that embodying the principles of citizenship in reality requires many conditions, especially the upgrading of individuals' consciousness to realize the benefits of the rights and obligations attributed to them. Besides, the political will of the ruling elites in our countries could lead individuals / citizens to truly take part in the planning and management. On the other hand, the upgrading of citizenship requires civil society institutions to function in ways that can raise individuals' awareness to participate and control the governments

## تقديم:

ينطلق هذا البحث من النظر إلى مفهوم المواطنة الذي يشير في أبسط معانيه إلى معادلة الحقوق والواجبات، كمشروع ينجز في التاريخ بصورة تدريجية وعبر مراحل، وتتدخل في إنجازه العديد من العوامل كالتربية والثقافة والدين والسياسة، مثلما يتطلب بناءه تفعيل دور العديد من المؤسسات بداية بالأسرة والمدرسة أو المؤسسة التعليمية عموماً وصولاً إلى أماكن العمل والنشاط.

وسيتم التركيز بصورة كبيرة على الدور المنوط بهيئات المجتمع المدني من أجل ترقية المواطنة من من مجرد تصور ذهني أو مواد قانونية تعج بها مختلف الدساتير والمواثيق، وتنتمى بها أغلب الخطابات السياسية والإعلامية، إلى ممارسة حقيقة وتجسيد فعلي في الواقع، من خلال الرقي بالوعي الفردي إلى إدراك المسؤولية ومن ثم المشاركة الفعالة في التنمية والبناء الوطني من جهة، والتجند لحماية الوطن ومؤسساته من شتى المظاهر السلبية كالفساد والفضوح والعنف والإرهاب.

الهدف من هذه الورقة إذن، هو التفصيل في الدور الكبير الذي ينبغي أن تتولاه مختلف مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ونوادي ونقابات من مختلف القطاعات، في تكريس كل ما من شأنه الإسهام في إنزال المواطنة من الفكر إلى الواقع من خلال التربية أو التدريب على المواطنة والتحفيز على المشاركة في الشأن العام، وكذا غرس القيم المتمفصلة من المواطنة أو بالأحرى مقتضياتها، كالتسامح والاحترام والاختلاف الإيجابي المفضي إلى تجاوز العقبات وإبداع الحلول التوافقية للمشكلات بعيداً عن التمييز والإقصاء والعنف بشتى أصنافه.

وعليه فالإشكالية التي تحاول الورقة التفصيل فيها يمكن صياغتها على النحو التالي: إذا كانت قوانيننا ودساتيرنا تتضمن حزماً من المواد المتعلقة بالمواطنة، وإذا كانت خطابات إعلاميين وسياسيين تتجه إلى الأفراد بصفتهم مواطنين وتحاطبهم بما تقتضيه هذه الصفة، وإذا كان واقع حالنا يبرز صوراً لا تتناسب مع هذا الزخم النظري من حيث البعد الكبير للأفراد الحقيقيين عن صفة المواطنة سواء في اكتسابهم لحقوقهم أو في ممارستهم لواجباتهم، فأين مكان الخلل؟ وكيف السبيل لتجاوز هذا الوضع غير الصحي وغير اللائق بالأفراد ولا بالحكومات؟ ما هي الآليات الكفيلة بتكريس المواطنة الحقيقية في الواقع ولو بعد حين؟

## أولاً: المواطنة: المفهوم والتاريخ:

بالنظر للمعطيات المؤطرة لراهن مجتمعاتنا، والاضطرابات العميقة التي مست أغلب مناحي الحياة فيها، وبالنظر أيضاً للتغيرات التي تطرأ على العالم كل يوم، يبدو لنا أن سؤال المواطنة أصبح ملحاً ومن الضروري الإحاطة بحديثاته بكل دقة وبكل موضوعية، لأنه



لم يعد ممكنا في القرن الواحد والعشرين ضمان مكانة بين الأمم دون الاحتكاك والتفاعل مع الآخرين لاسيما الدول التي تقود الركب والاستفادة من تجاربها، ومن ثمة فالتفكير والتساؤل عن الدولة ووظيفتها وموقعها ككيان سياسي وقانوني وكجهاز سلطة وإدارة وقبل ذلك علاقتها بأفرادها، كل هذا يمثل اليوم جوهر التفكير في العولمة وتشكلاتها وتحدياتها وأخطارها أيضا.

فالعولمة والنظام العالمي الجديد يفرض علينا إعادة النظر في الكثير من تصوراتنا وإعادة فهمها باستحضار ما هو موجود فعلا على أرض الواقع، بمعنى لا بد من إعادة النظر في مفهوم الدولة ووظائفها ومفهوم المواطن والمواطنة والتمفصلات بين الدولة والمواطن.

والملاحظ أن مفهومي المواطن والمواطنة حاضرين في مختلف الخطابات والكتابات، إلا أن ذيوعتها وانتشارهما، وإن دل على أهميتها فإنه في المقابل لا يدل على وضوحها لدى كل مستعمليها كما يتطلب الأمر، كما لا يدل بنفس الدرجة إن لم يكن أكثر على وجودهما كممارسة فعلية في الواقع الذي نحيا فيه، وما كثرة التداول والتناول إلا انعكاسا لعاداتنا في استيراد المفاهيم كما نستورد السلع.

وإذا حاولنا تحديد المدلول الذي يستفاد من مصطلح المواطنة فسنجد على شاكلة الكثير من المصطلحات التي تتمرد على المفهمة النهائية، فمن الصعوبة تحديد مجمل الدلالات والإيحاءات التي يشير إليها مفهوم المواطنة بصورة دقيقة ولا بصورة نهائية، ذلك أن المفهوم له تاريخ طويل عريض، مما يجعله كثير التلون أو التأثر بأفاق العصور وخصائص الأمصار، فهو مفهوم حي متحرك يتطور وفق السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية للدول.

ومفهوم المواطنة كما تجل في العالم القديم سواء في بعض المدن الشرقية كالبابليين أو كما تمت ممارسته ضمن دولة-المدينة في الحضارة اليونانية لاسيما أثناء بروز أثينا كعاصمة للفكر والثقافة والتمدن، لا يفيدنا الآن في شيء جدير بالذكر وهذا لسببين اثنين أولهما أن المواطنة بمدلولها القديم كانت ضيقة ومنحصرة في طبقة اليونانيين الأحرار دون غيرهم، والثاني يتعلق بالتطورات الكبيرة التي طرأت على العالم الحديث والمعاصر في مختلف المجالات مما يجعله غريبا تماما عن معطيات العالم القديم.

وفي نفس السياق لن نستفيد كثيرا من مفهوم المواطنة في القرون الوسطى على اعتبار استمرار الكثير من معطيات العالم القديم من جهة وكذا هيمنة الفكر الديني والمؤسسات الراجعة له على مجمل الممارسات والأنظمة الاجتماعية والسياسية القروسطية في أوروبا، غير أنه لا بد من التنبيه إلى مسألة في غاية الأهمية فيما يتعلق بالفكر الإسلامي وتتمثل في انبثاق مفهوم جديد كل الجدة ألا وهو مفهوم أهل الذمة، وهذا المفهوم يتمفصل مع مفهوم المواطنة من حيث أن الذمي يتمتع ببعض حقوق المواطنة مقابل تسديده للجزية.

وإذا انتقلنا إلى الفترة الحديثة فإن الدارسين يجمعون أن مبدأ المواطنة منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى وقتنا الحاضر شهد تطورا نوعيا وكما باعتباره حقا غير منازع فيه، وقد اتسع نطاق شموله لفئات المواطنين البالغين سن الرشد من الجنسين، كما تحسنت آليات ممارسته وزاد تأثيره على أرض الواقع، عندما أصبح جميع المواطنين دون تمييز (ولاسيما المرأة) يتمتعون بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية تعبيرا عن كون الشعب مصدر للسلطات، هذا بالإضافة إلى اتساع رقعة مراعاته جغرافيا وتعدد أبعاده وشمولها الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إضافة إلى الحقوق السياسية والقانونية.<sup>1</sup>

فمفهوم المواطنة لم ينشأ مكتملا واضح المعالم والأبعاد والدلالات، إنما مر بالعديد من المراحل عبر تاريخ تطوره إلى أن استقر في الفكر السياسي المعاصر كمفهوم تاريخي شامل ومعقد، له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ماهو مادي-قانوني، منها ماهو ثقافي-سلوكي، كما يمكن اعتباره وسيلة بنفس درجة إمكانية اعتباره غاية يمكن بلوغها بالتدرج، لذلك فإن نمط المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقعي الحضاري، ومن هنا يصعب إيجاد تعريف جامع مانع ثابت لمبدأ المواطنة، حتى أنه يمكن القول بوجود عدد من المفاهيم والتعريفات لهذا المصطلح بقدر عدد المجتمعات إن لم يكن بقدر عدد المواطنين.

رغم هذا التعقد الذي يطبع مفهوم المواطنة يمكن القول أنه يشير بصورة مجملة إلى الانتفاء الواعي للكيان السياسي، تتحقق معه معادلة الحقوق والواجبات، يقول أحد الدارسين: «المواطنة هي وصف سياسي لأفراد المجتمع المنضوين تحت دولة-وطن تتبنى الاختيار الديمقراطي، فهي وضعية تسمو على الجنسية وتجعل العلاقة مع الدولة شراكة في الوطن وعلاقة تشاركية غير تبعية كما كان الشأن في الأنظمة الاستبدادية والإقطاعية التي يعتبر فيها الأفراد رعايا لا مواطنين.»<sup>2</sup> بعبارة أخرى فالمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات.»<sup>3</sup>

من خلال هذين التعريفين نستطيع القول أن المواطنة في جوهرها تعبر عن وضعية الفرد في الدولة التي ينتمي إليها وتبين مكائته أو قيمته التي تقاس بمدى حصوله على حقوقه من جهة ووظيفته التي تتحدد بمدى أدائه لواجباته من جهة أخرى؛ بحيث تتوزع الحقوق على جملة حقول (الحقوق المدنية كالتنقل والإقامة والزواج.. الخ، الحقوق السياسية كالانتفاء السياسي، وحق التظاهر والاحتجاج السلمي.. الخ، الحقوق الاجتماعية: كالصحة والعمل.. الخ، الحقوق الثقافية: التربية والتعليم، المشاركة في الحياة الثقافية والتعبير عن الرأي.. الخ) فيما تشتمل الواجبات على واجبي الخضوع أو الالتزام بقوانين الدولة، وواجب الدفاع عن الوطن.

والمواطنة مبدأ نسبي التحقق والتجسيد تختلف درجة تجسيده واقعيًا من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر، فهو كما سبقت الإشارة مبدأ أو مفهوم له تاريخ، وتاريخه يكشف عن سعي الإنسان للحصول على حقوقه وتكريس قيمه (كالحرية، العدالة، المساواة، الإنسانية.. الخ) هذا السعي الذي انتقل فيه الإنسان من مجرد تابع لا اعتبار له، وخاضع بصورة كلية لمختلف السلطات إلى اعتباره مواطناً فاعلاً مشاركاً في تسيير شؤونه، ولو بدرجات متفاوتة بين المجتمعات، وقد ارتبط تطور ممارسة المواطنة بصورة كلية بسياق تطور الفكر السياسي الغربي منذ النهضة فالتنوير لا سيما مع ظهور الدولة القومية التي تقوم على سيادة القانون ونظام الحكم الديمقراطي مثلما نظر لها فلاسفة العقد الاجتماعي.

ومسيرة للتطور السياسي الحاصل في المجتمعات الغربية المعاصرة، فقد أصبح بعض الفلاسفة ينظرون لمضمون جديد للمواطنة على غرار دعوة هابرماس لـ: مواطنة ما بعد الوطن *Citoyenneté post nationale*، أو المواطنة الكونية التي أصبحت واقعا معاشا منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي وتزداد الضرورة لتعميم هذا المفهوم في ظل العولمة وسهولة تنقل الأشخاص والأفكار، خصوصا وأن المرجعية النظرية له موجودة منذ انبثاق هيئة الأمم المتحدة وكذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إذا كانت المواطنة واقعا ملموسا في السياق الغربي وممارسة فعلية فالسؤال المطروح يتعلق بمجتمعاتنا، فكيف هو حال الأفراد في بلداننا؟ وهل يمكن الحديث عن مواطنة في الدول العربية الإسلامية؟

## ثانيا: راهن المواطنة في السياق العربي الإسلامي:

إذا كانت المواطنة في السياق الغربي، كما قلنا آنفا، ممارسة واقعية، فالأمر يختلف تماما في السياقات العربية الإسلامية، فهي في أحسن الأحوال شعار متكرر في خطابات الطبقة السياسية الحاكمة، ومطلب شعبي في لائحة المطالب الاجتماعية في بعض البلدان وحلم بعيد المنال في بلدان أخرى، لأن هناك تفاوتاً في الممارسة السياسية بين البلدان العربية الإسلامية واختلافا جذريا في أنظمة حكمها، فهناك غياب شبه كلي لمقومات المواطنة، وهذا ما يفسر موجات الغضب الشعبي والاحتجاجات والاضطرابات التي عرفتها وتعرفها الكثير من البلدان العربية الإسلامية في السنوات الأخيرة، فبالرغم من عدم براءة جل هذه الحركات من التدخلات الأجنبية إلا أنها تبقى تعبر في مجملها عن مطالبة الجماهير بحقوقها وبحثها عن سبل تحسين أوضاعها.

وإذا أردنا تفسير غياب الممارسة الفعلية للمواطنة في مجتمعاتنا فإننا نرصد العديد من العوامل أو الأسباب المرتبطة في مجملها بالسيرورة التاريخية والمناخ الذي تشكلت فيه دولنا الوطنية، وكذا التركيبة الاجتماعية لهذه الدول، فالمتبع للوضع العربي الإسلامي

منذ النصف الثاني من القرن المنقضي يلاحظ تبني النخب الحاكمة لاستراتيجية تأجيل القضايا الجوهرية للإصلاح السياسي، بحجج مختلفة من مرحلة لأخرى حيث كان تبرير ذلك التأجيل في البداية بأولوية التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج، ثم أولوية التنمية الاقتصادية والبناء الوطني في مرحلة لاحقة، وأخيراً التصدي للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية ومحاربة الخونة والعملاء وأعداء الوطن وهي تم يتم توجيهها في الغالب الأعم لزعماء المعارضة والمطالبين بالحق في المشاركة في التسيير والتداول على السلطة.

من جانب آخر نلاحظ بجلاء عملية «النقل الشكلي للديمقراطية إلى بلدان العالم الثالث وتوظيفها لتكريس مصالح الحكام، وترسيخ التبعية بكل أبعادها (وهو ما) يفسر الإحباطات الكثيرة التي يشهدها الوطن العربي تجاه الممارسات الشكلية الجوفاء للديمقراطية في معزل عن المشاركة الفعالة لمعظم أفراد المجتمع وجماعته في الخيارات وفي اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات»<sup>4</sup>. هذا ما ينطبق على كل البلدان العربية الإسلامية حتى الدول التي تتباهي بتبنيها للخيار الديمقراطي - وتحاول المزايدة في ذلك على الدول الأخرى - لم تتجاوز في الحقيقة ديمقراطية الواجهة كما يسميها بعض المفكرين العرب المعاصرين، وهي ديمقراطية شكلا ونفيضها مضمونا، إذ لا نكاد نلمس مشاركة حقيقية للفرد العربي في تسيير شؤون بلاده وتحديد الخيارات والبرامج والتصورات المستقبلية لمجتمعها، فالواقع العربي مؤطر بجماهير تشكو إحباطات متراكمة، سببها الرئيسي الآمال الخائبة بعد فشل مختلف الايديولوجيات التي تبنتها النخب الحاكمة، والتي التفت حولها الجماهير عاقدة عليها آمال التحرير وأحلام التنوير، واكتشفت فجأة أن الواقع غير تلك الصورة التي تضمنتها شعارات النخب الحاكمة التي رفعت لواء تحرير الإنسان وضمان حقوقه وتحسين ظروفه وتحقيق مجتمع التقدم والرفاهية، فتوالى الهزائم وتلاشت خيوط التنوير وازدادت الارتكاسات والانتكاسات، فأفلت بعض الايديولوجيات وتفتتت أخرى، فيما تحولت أخرى إلى أداة لتحقيق مصالح فتوية خاصة على حساب مصالح الجماهير البائسة.

انعكست هذه الإحباطات المتراكمة على الوضع العربي والإسلامي عموما في شكل مزاج قاتم، ميل إلى الاحتجاج، تدهور في الممارسة السياسية تآكل في الارتباطات الجماعية..، أضحى معها الفرد العربي منهكا، غير قادر على الفعالية والنشاط والمشاركة فاقدا الثقة في المؤسسات القائمة، بفعل التراكمات التي حصلت نتيجة التجارب المريرة التي عانى منها ولا يزال، عبر أحد الباحثين عن هذه الوضعية التي نحيها قائلا: «الهزيمة حاضر ونهاية، حاضر في الماضي ونهاية البداية، أو نهاية مكتوبة في البداية، وبين البداية والنهاية يسير المواطن العربي مسافة القمع المتعدد الأبعاد، وتقوم الدولة بتشكيل وإعادة تشكيل هذا «المواطن» كي يستحيل في النهاية وجودا بلا أثر، إنسان يعمل ولا يسأل يستجيب ولا ينقد، يعمل

ويستجيب ولا يفهم، أي أن الإنسان الذي تطمح له أجهزة القمع هو إنسان خاو مهزوم أو إنسان ممثل<sup>5</sup>، ويشرح هذا الامتثال بأنه علاقة تقوم بين حاكم وتابع، وتؤسس لثقافة الوحداية المطلقة التنزيه والتعالي وتكفير الآخر..، أما نقيض ثقافة الامتثال هذه فهو ثقافة النقد والتغيير والدعوة لتحريك العقول وتحويل الواقع، ويجمع العديد من المفكرين على أن « الشروط الإنسانية في نهاية القرن العشرين تتضمن تطلعات، اضطرابات وتناقضات وأخطارا مزدوجة (...) وهذا ما يحتم على الجميع وضع أساق للبداية والتنظير وإعادة الهيكلة، وإعادة الاعتبار للإنسان، بتوفير إمكانيات وفرص وشروط لاستقرار الوضع البشري»<sup>6</sup>.

إذن هناك وضع غير طبيعي لمكانة الفرد في مجتمعاتنا يعكسه الغياب شبه التام لفكرة المواطنة في الواقع، ومسؤولية هذا الغياب يتحملها الطرفين الحكام من جهة والأفراد أنفسهم من جهة ثانية، فالطرف الأول وهو الطبقة الحاكمة ليس في صالحها تغيير الأوضاع مادامت محافظة على وجودها في الحكم وتستفيد من الامتيازات التي يضمنها وجودها في القمة، ومن ثم فهي تعمل على ضمان إعادة إنتاج كل ما يجعلها محافظة على امتيازاتها، وتحاول إحداث تغييرات أو إصلاحات سطحية شكلية بسيطة مع تعبئة إعلامية قوية كعملية ذر للرماد في العيون، حتى تبدو للرأي العام الداخلي أو الخارجي أنظمة تتجدد وتتطور مسايرة لمتطلبات لحظتها الزمنية، أما الطرف الثاني في المعادلة ونقصد به الأفراد أو الجماهير فهي تدفع ثمن سلبيتها وعزوفها عن المشاركة والفعالية واكتفائها بالنقد الفوضوي الذي لا يصب في مصلحتها بل بالعكس يخدم كثيرا الحكام، وكذا ثقة الجماهير المفرطة في الشعارات الرنانة التي رفعتها الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال منذ نهاية الخمسينات إلى منتصف السبعينات من القرن الماضي.

وهناك في المقابل تحديات خطيرة تواجهنا أفرادا وحكاما ولا بد من التحرك لتغيير الأوضاع، لأن المستقبل لا مكان فيه للسلبية وعدم الفعالية، التواجد بين الأمم يفرض الارتكاز على أسس صلبة متينة لا تتزعزع، والدولة القوية فعلا هي الدول التي يكون أفرادها مواطنين بكل ما تعنيه الكلمة من حصولهم على كامل حقوقهم تأديتهم لكل واجباتهم» فستظل المواطنة طوق النجاة كلما حاقت بالإنسان والأوطان الأزمات المدمرة<sup>7</sup>، ومادامت المواطنة طوق النجاة في الأزمات فلا مفر من تكريسها في مجتمعاتنا، ليقم السؤال المشروع هنا هو: فكيف السبيل إلى حلحلة الأمور نحو تأسيس المواطنة الفعلية من خلال إعادة بعث الفعالية في نفوس الأفراد والانفتاح والشراكة في سياسات النخب الحاكمة؟

### ثالثا: آليات ترسيخ المواطنة في مجتمعاتنا:

توظف مختلف نصوص القوانين ومواد الدساتير في بلداننا مصطلح مواطن/ مواطنين،

كما ترد الكلمة في جل خطابات المسؤولين السياسيين والإداريين وحتى قيادات الجيش والأمن ويستعملونها للإشارة إلى الأفراد المتمين للدولة دون أدنى حرج، مع أن استعمال هذا المصطلح بهذه البدهة يطرح أكثر من سؤال حول مشروعيتها، فهل فعلا نحن مواطنون؟ وهل تتعامل معنا الأنظمة الحاكمة كمواطنين؟ الجواب طبعا لا ودون تردد، لأنه لا معنى لوجود قوانين لا تطبق فعلا، ولا معنى لخطابات بعيدة عن الواقع الحقيقي للأفراد.

من الواضح أن مبدأ المواطنة يتطلب وجود عدة قانونية وتشريعية تضمنه وتأسس لتكريسه، كما يتطلب حرصا من الحام من أجل تكريسه، ولكن ذلك لا يكفي، في غياب آليات عملية وشروط وهيئات وسيطة بين الحكام والمواطنين، لأن تجسيد المواطنة والانتقال بها من مجرد شعارات وتصورات وأفكار إلى ممارسة فعلية وواقع ملموس عملية صعبة وتتحقق تدريجيا إلا إذا توفر المناخ الضروري المساعد على تحقيقها ونقصد بذلك توفر الإرادة السياسية للانفتاح على الشركاء الفاعلين من قبل الحكام، وتوفر الهيئات والمؤسسات الوسيطة ونقصد بها مختلف هيئات المجتمع المدني، وكذا توفر الإرادة الفردية والجماعية للمواطنين من أجل الحضور والفعالية والمشاركة الحقيقية، يقول أحد الباحثين: «يحتاج مبدأ المواطنة بالإضافة للآليات القانونية إلى آليات ثقافية تربوية تعمل بالموازاة مع غيرها على ترسيخها في الفكر والوجدان والسلوك، وتحويلها من مجرد مبدأ أو تصور إلى ثقافة مجتمعية معممة ناظمة للكلية الاجتماعية بمكوناتها المختلفة، وهنا يتجلى بالذات الدور الكبير لمؤسسات المجتمع التربوية والتعليم والتكوين وغيرها من مؤسسات وهيئات وفعاليات المجتمع المدني في مضمار التربية على المواطنة وحقوق الإنسان»<sup>8</sup>، إذ يفترض في مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بأدوار مهمة في التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأطفال والشباب وتمرينهم الفكري والسلوكي على تمثل قيم واحترام قيم المواطنة كالحوار والعمل الجماعي والتعاون والتطوع والمشاركة الفعالة في كل ما يتعلق بتدبير الشأن العام.

قبل الحديث عن دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ المواطنة من المهم التأكيد أن التربية على المواطنة يبدأ من الأسرة الصغيرة، فمن خلال التنشئة الأولى يتم إدراك صورة أولية عن معادلة الحقوق والواجبات ومختلف الآليات التي تحدد العلاقات وهنا يكشف الطفل قيم التعاون، التشارك، الحوار، الاحترام، الإيثار.. كما يمكن أن يكشف قيم أخرى كالسلط، والاستبداد والظلم والافراد بالرأي.. الخ، ومن هنا فإن مسؤولية الأسرة كبيرة في تحديد نوعية القيم التي تترسخ في أذهان الأطفال، والتي ستوجه سلوكياتهم في المستقبل، فمن تعود على التعاون والمشاركة في الحوار داخل أسرته سيكون مستعدا للتعاون والإدلاء بآرائه خارج الأسرة، وهذا إذا وجد الفرصة والظروف المناسبة لذلك وقل نفس الأمر بالنسبة لمختلف الحقوق والواجبات.



بعد الأسرة يأتي دور المؤسسات التربوية، التي هي مطالبة باستكمال وتدعيم مسار تكريس قيم المواطنة الذي بدأ في الأسرة، بالإضافة لكونها مطالبة بالانتقال بالفرد من تسيير علاقاته الضيقة إلى تحديد العلاقة بينه وبين الدولة التي ينتمي إليها والتي تقوم على تحصيل الحقوق وأداء الواجبات، وتحريره منذ الصغر من الولاءات القديمة للقبيلة والطائفة، وجعله يتخلص من التعصب والنعرات الجهوية.. الخ.

إن قيام الأسرة والمؤسسة التعليمية بالتربية على قيم المواطنة يقتضي توفيرها المناخ والشروط الملائمة لجعل الفرد مستجيبا بفعالية لهذه العملية التربوية ومن بين هذه الشروط نذكر:

\* الابتعاد عن العنف سواء في الأسرة أو في المؤسسة التعليمية، والعنف المقصود هنا يشمل العنف المادي والمعنوي أو الرمزي واللفظي.

\* التخلي عن الأحكام المسبقة والاقصاءات بسبب الجنس أو العرق أو الطائفة.

\* تدعيم وتنمية أسلوب التواصل وإعطاء فرص الكلام والتعبير لكل فرد/ مواطن.

\* تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الفرد، من خلال تقييم نتائج السلوك ومكافأته على السلوك الإيجابي.

\* تنمية ثقافة الإصغاء والاحترام والاختلاف والتسامح.. الخ وكل ما يجعل الفرد يعبر عن مطالبه وأفكاره.

\* التشبث على احترام القانون باعتباره وسيلة لتنظيم الحياة بأبعادها المختلفة بصورة سلمية تضمن حقوق جميع الأفراد/ المواطنين.

وإذا جئنا إلى بيان دور مؤسسات وهيئات المجتمع المدني في الانتقال من المواطنة كفكرة إلى السلوك الذي يجسدها، فإنه يجب التأكيد على محورية هذا الدور وأهميته الكبيرة على اعتبار أن تمثيلا للمجتمع المدني تعتبر حلقة وصل ووساطة بين الفرد والدولة يقول أحد الباحثين: «يكشف مفهوم الدولة عن تقابلين رئيسيين هما: الدولة/ الفرد، الدولة/ المجتمع المدني، وفي كلا التقابلين تطرح العديد من الأسئلة بشأن العلاقة بين طرفي التقابل، وكذا الوظائف والأدوار الموكلة لكل طرف»<sup>9</sup>، فهناك ثلاثة عناصر تتمفصل فيما بينها حيث العنصرين الطبيعيين هما: الدولة، الفرد أما المجتمع المدني فهو العنصر المستحدث للقيام بفعل الوساطة بين العنصرين الأصليين، فالمجتمع المدني عبارة عن حيز مستقل مقابل للدولة وهو تعبير عن تجاوز نطاق الحياة الفردية أو الخاصة إلى الاهتمام بالعام حيث تكون مراعاة الحقوق الأساسية للإنسان، والدفاع عن حقوق المواطنة، ولهذا فإنه بدوره يمثل صورة المراقب لممارسات الدولة تجاه الدوريات المدنية»<sup>10</sup>

فإذا كانت المواطنة هي الحصول على الحقوق وتأدية الواجبات فإن ضمان تحصيل هذه الحقوق وترقيتها لمستوى أفضل هو إحدى مهام هيئات المجتمع المدني، كما أن القيام بالواجبات المنوطة بالمواطن تجاه وطنه ومشاركته الفعالة في تسيير الشأن العام لا يتم إلا من خلال انتمائه ومشاركته الإيجابية في مؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن تفعيل مبدأ المواطنة يمر حتما عبر تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

والملاحظ في هذا السياق بالنسبة للمجتمعات العربية الإسلامية هو كثرة مؤسسات المجتمع المدني وقلة فعاليتها، حيث يحصي الباحثون عشرات الآلاف من هذه المؤسسات سواء جمعيات أو نوادي أو نقابات منتشرة في العالم الإسلامي دون أن يشعر المواطن البسيط بدورها ولا بأهميتها، إذ الغالب أن تكون إما أداة في خدمة السلطة القائمة ونشر برامجها والتبشير بمزاياها، وإما أن تكون أداة في خدمة مصالح فئة الأشخاص الممتنن إليها مما تدره عليها الهيئات الحاكمة من بقايا الريع، وفي كلتا الحالتين تكون قد حادت عن المهمة الأساسية التي يفترض أن تقوم بها.

ورغم أن كثرة الحديث عن المجتمع المدني في السياقات العربية الإسلامية إلا أن هناك مصادرة يقع فيها الكثيرون حينما يقيمون المقارنات بين المجتمعات الغربية ومجتمعاتنا ويحكمون بعدم إمكانية قيام مجتمع مدني فعال عندنا، بالنظر للحضور الكبير والتأثير الفعال لهذا الأخير في السياقات الغربية وغياب هذه الفعالية تماما في مجتمعاتنا، والواقع أن هناك اختلافا كبيرا في البنى الحضارية بيننا وبين الدول الغربية، ففي هذه الأخيرة نجد مدنا عريقة، مهيكلة، مستقرة ومن ثم لديها تقاليد ثقافية وسياسية تسمح بتوفير الظروف المادية والبشرية لتفعيل وتسيير مختلف هيئات المجتمع المدني لتقوم بدورها المنوط بها على أتم وجه، في المقابل يغلب الطابع الريفي على البنى العمرانية وحتى مدنا تم تريفها بفعل عدم الاستقرار والنزوح الكبير من الأرياف إلى المدن لا سيما في زمن الأزمات الأمنية والاقتصادية.

إن وضعنا كهذا لا يجب أن يجعلنا نفقد الأمل ونتخلى عن فكرة المجتمع المدني، بل ينبغي أن يجعلنا نحاول الإسراع في تأسيس التقاليد الثقافية والسياسية التي تسمح بتفعيل هيئات المجتمع المدني، وهناك الكثير من الممارسات والتنظيمات الريفية التي يمكن تحديثها واستثمارها لتنبت عنها مؤسسات مجتمع مدني كما يجب أن تكون، ومثال ذلك نظام العزابة أو تجمعات أو أعيان العروش وهي مؤسسات لا تختلف من حيث الدور عن مؤسسات المجتمع المدني، الفرق الوحيد بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني هو أنها مبنية على أسس عرقية أو مذهبية في حين تتأسس هيئات المجتمع المدني على أسس أخرى كالمهن والاهتمامات الثقافية..، بعيدا عن الانتماءات الطبيعية للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة، وهذا



ما يمكن الاجتهاد في تجاوزه وتحويلها إلى مؤسسات ذات طابع حداثي مفتوحة للمواطنين دون النظر لانتهاهم الإثنية أو المذهبية.

ودور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وتكريس المواطنة يختلف باختلاف طابع المؤسسة وتتكامل في النهاية كل هذه الأدوار لبلوغ الهدف المنشود ألا وهو بناء المواطن الإيجابي الفعال المهتم بقضايا وطنه والذي يستشعر مسؤوليته بالإسهام في التسيير وإيجاد الحلول، وهنا نكون قد انتقلنا من تصور عن المواطنة إلى سلوك مواطني جلي، فالجمعيات الدينية الموجودة في كل مسجد تقريبا مطالبة بالتكفل بدور النصح والإرشاد والتربية على السلوك القويم، لأن المسجد يفترض أن يكون أكثر من قاعة للصلاة، بل هو مؤسسة تربية توعوية نموذجية في بناء المواطن الصالح، أما الجمعيات الثقافية والعلمية فمطالبة بالتحفيز والتنوير وتنمية الوعي النقدي والحس المستنير، والنوادي العلمية مهمتها نشر الفكر العلمي وثقافة الاختلاف واحترام الرأي والرأي المخالف وربط المجتمع بالمستجدات العلمية والفكرية العالمية من أجل الاحتكاك والتفاعل المنتج للإبداع، من خلال التحفيز على المبادرة وتثمين المنجزات الخاصة بالأفراد المتميزين، على غرار الجوائز التي تمنح لأحسن الأبحاث والروايات والمسرحيات والاختراعات وهلم جرا، والتي ترعاها في الغالب النوادي ونقابات الأدباء والفنانين والمبدعين عموما، أما النقابات فلا بد لها أن تعمل بكل شفافية ونزاهة من أجل حصول من تمثلهم على حقوقهم بكل حزم وتكون بذلك أداة في خدمة العمال لا في خدمة أرباب العمل.

إن القيام بهذه الأدوار وإن كان يقع بالأساس على عاتق المؤسسة فإنه لن يتم إلا بفضل المواطن لأن المؤسسة في نهاية الأمر ليست أكثر من مجموعة مواطنين، فالمواطن هو الذي يستطيع بإرادته وعمله وحضوره ومشاركته الإيجابية، زحزحة الأمور وتغيير الواقع والانتقال بالمواطنة من شعار إلى ممارسة حقيقية، ولن تتغير الأمور قيد أنملة في ظل عزوف المواطن عن المشاركة والتعبير عن مطالبه وقبل ذلك عن أداء واجباته.

## خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص بعض النتائج/ المسارات التي أبرزها:

- إن مفاهيم مثل المواطنة، دولة القانون، المجتمع المدني، هي مفاهيم انبثقت بعد تاريخ طويل من النضالات والتضحيات التي خاضتها الإنسانية عبر العصور، وهي في صورتها الحالية وليدة الحداثة الغربية، بمعنى أنها نشأت هناك على الضفة الأخرى للبحر المتوسط دون أن يكون لنا أي إسهام فيها، ومن ثم فهي ليست قوالب جاهزة تستورد وتطبق كما هي، بل هي مشاريع تنجز بالتدرج في التاريخ عبر عمليات معقدة من التأسيس وإعادة

التأسيس والنقد والتوجيه والتصويب من قبل الفاعلين الاجتماعيين أي المواطنين بفضل المشاركة الواعية والهدف الواضح الذي تتجه إليه هذه العمليات.

- إن الحضور الكثيف للمواطن والمواطنة في الخطابات والقوانين لا يعني وجودها في الواقع ضمن سياقاتنا الاجتماعية، بل الواقع يثبت عكس ذلك تماماً فهي غائبة أو تكاد، ومثلها في ذلك مثل المجتمع المدني، غير أن ذلك لا يفيد التخلي عنها، بل الواجب هو الإسراع- لا التسرع- في تأسيسها بما يتفق مع خصوصياتنا الاجتماعية والحضارية.

- هناك جدل مستمر في الأدوار بين المواطنة ومؤسسات المجتمع المدني؛ فالمواطن هو أساس قيام ونشاط مؤسسات المجتمع المدني وهذه الأخيرة هي السبيل لترقية المواطنة من خلال تحصيل الحقوق للأفراد وتيسير أدائهم لواجباتهم، هذا الجدل يجعل الاهتمام بالمبدئين ينبغي أن يتم بالتوازي، بمعنى السعي لتأسيس مؤسسات المجتمع المدني والبحث عن كل ما من شأنه تكريس المواطنة.

- إن الانتقال بالمواطنة من التصور إلى السلوك يتطلب حضور إرادة سياسية من قبل النخب الحاكمة لتدعيم هذا المبدأ- وتكريسه، وهذه الإرادة لن تتوفر في ظل خوف هذه النخب من المواطنين وتوجسهم من مؤسسات المجتمع المدني، مع أن الواقع يؤكد لنا أن الدولة القوية هي الدولة التي يتمتع مواطنوها بحقوقهم في التعبير والتسيير عبر مؤسسات المجتمع المدني.

- مثلما تتطلب عملية الانتقال إلى المواطنة الحقيقية إرادة سياسية، فهي تتطلب في المقابل إرادة فردية للمواطنين من أجل المساهمة الفعالة بالاقتراح والحضور والمشاركة والنقد والتقويم لسياسات النخب الحاكمة من خلال المؤسسات المخولة لذلك وفقاً للطرق السلمية التي تضع مصلحة المواطن ومصلحة الوطن في نفس المرتبة من الأهمية.

## الهوامش :

1. علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية (المستقبل العربي، السنة 23، العدد 264، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2001) ص 177.
2. مجموعة من الباحثين: الدولة ومواطنوها: المسؤوليات الجديدة وإعادة توزيع الأدوار(تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، مطبعة سوتيبا، ط1، 1996) ص 40.
3. علي خليفة الكواري: مرجع سابق، ص 118.
4. علي خليفة الكواري: مرجع سابق، ص 105.
5. فيصل دراج وآخرون: الثقافة والديمقراطية، تونس: دار صادر، ط1، 1990، ص 06.

6. أولريش بك: هذا العالم الجديد، رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ت: أبو العيد دودو، كولونيا: منشورات الجمل، ط1، 2001، ص26.
7. علي خليفة الكواري: مرجع سابق، ص 123
8. مصطفى محسن: إشكالية التربية على المواطنة، مجلة عالم التربية، العدد 15، المملكة المغربية، 2004، ص 246
9. ياسر قنصوة: المجتمع المدني والدولة المدنية، مجلة التفاهم، العدد 31، بيروت، 2011، ص 175
10. المرجع نفسه، ص 176

### قائمة المراجع:

- أولريش بك: هذا العالم الجديد، رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ت: أبو العيد دودو، كولونيا: منشورات الجمل، ط1، 2001.
- فيصل دراج وآخرون: الثقافة والديمقراطية، تونس: دار صادر، ط1، 1990 -
- مجموعة من الباحثين: الدولة ومواطنوها: المسؤوليات الجديدة وإعادة توزيع الأدوار (تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، مطبعة سوتيبيا، ط1، 1996)
- علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية (المستقبل العربي، السنة 23، العدد 264، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2001).
- ياسر قنصوة: المجتمع المدني والدولة المدنية، مجلة التفاهم، العدد 31، بيروت، 2011.
- مصطفى محسن: إشكالية التربية على المواطنة، مجلة عالم التربية، العدد 15، المملكة المغربية، 2004.



# «فلسفة تاريخ الفلسفة» من منظور «بول ريكور»

د. بلعاليه دومه ميلود

جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف

## ملخص:

يتناول هذا المقال بحث مسألة الدلالة الفلسفية لتاريخ الفلسفة من منظور الفيلسوف الفرنسي «بول ريكور»، وذلك انطلاقاً من مشهد الصراع التأويلي الذي يمثله كل من «مؤرخ الفلسفة» من حيث هو مؤرخ صاحب مهنة، و «الفيلسوف - المؤرخ» من حيث هو يستهدف تأويل العمل التاريخي للفلسفة باعتباره جزءاً من ماهية العمل الفلسفي ذاته.

## Abstract :

This article deals with the philosophical significance of « the history of philosophy » basing on the philosophical view of the French philosopher Paul Ricoeur regarding the hermeneutical conflict scene entitled on one side by the historian of philosophy in terms of being a historian, an undertaken career ; and on the other side the historian philosopher who focuses mainly on the history of philosophy which is considered as a part of the philosophical work itself.

## تمهيد:

تتقاطع عملية الفهم التي يضطلع بها مؤرخ الفلسفة في الغالب مع نمط التفسير الذي يضطلع به عالم اجتماع المعرفة، وهذا التقاطع له ما يبرره بالنسبة للفهم الفلسفي لتاريخ الفلسفة، إذ أن «فهم فلسفة ما في التاريخ، تتطلب من الفيلسوف المؤرخ أن يعلق ابتداء فلسفته الخاصة»، وهذا التعليق هو بمثابة تأكيد لضرب من الموضوعية لا يستقيم إلا مع تأكيد آخر: هو احترام «طابع الغيرية المطلق» الذي ينشأ بسبب عدم تماثل الأسباب الخارجية للعمل الفلسفي في كل مرحلة من مراحل تكونه التاريخي، سواء تعلق الأمر بالأسباب الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو ما شابه ذلك من الأسباب التي نفسر بواسطتها كيفية انخراط الأعمال الفكرية عموماً، ومن ضمنها العمل الفلسفي، داخل الديناميكية الكلية للمجتمعات، وفي هذا ما يبرر، إلى حد ما، «مشروعية اجتماعية المعرفة الفلسفية»، بالرغم من تباين طريقة تناولها للعمل الفلسفي بالقياس إلى طريقة مؤرخ الفلسفة في نظر

«بول ريكور»، ذلك أن الهاجس الذي يحكم عالم اجتماع المعرفة أثناء تفسيره للظاهرة الفلسفية، ليس هاجسا فلسفيا بالضرورة، بقدر ما هو ضرب من النزوع البراغماتي الذي يصل إرادة التفسير بالحاجة إلى الانتفاع والتحكم، أكثر مما يصلها بفهم عظمة العمل في فرادته وعبقريته. فمثل هذا الفهم لا يتأتى إلا لفيلسوف، حتى وإن ظهر في صورة مؤرخ للفلسفة.

## 1. تاريخ الفلسفة وحدود التفسير السوسيولوجي للمعرفة الفلسفية:

إن تاريخ الفلسفة، في نظر «ريكور»، ليس نشاطا بالمعنى العلمي الذي يؤديه عالم اجتماع المعرفة، حين يتعاطى هذا الأخير دراسة الأفكار دونما اعتبار للحدود التي تفصل بين خصوصية الفكر الفلسفي وبين الأنماط الأخرى من الفكر الإنساني، حيث يتم في الغالب دمج الأفكار الفلسفية ضمن الإطار السوسيو - ثقافي العام، متغافلا بذلك عن الأفق الكوني للأسئلة الفلسفية التي يطرحها الفيلسوف/ المؤرخ. فهذا الأخير غير معني بالتأريخ المحض للأفكار، بل بالتاريخ من حيث هو «توسط ضروري» لفهم المشكلات الفلسفية باعتبارها مشكلات تاريخية، ولكن في ذات الوقت ذات بعد كوني، تتجاوز من خلاله تاريخيتها بالذات. ولعل هذه المفارقة هي التي تكشف عن المكانة التي يدعوها ريكور «بالمكانة اللامستقرة» لتاريخ الفلسفة، فهذا الأخير يبدو محكوما عليه بالتردد بين حدين يبدو أن، على الأقل في ظاهرهما، متنافرين، الأمر الذي يقوده (أي مؤرخ الفلسفة) إما إلى التنكر لمهيمته الفلسفية، والاكتفاء بما يشبه مجرد العرض المونوغرافي للفلاسفة، وإما التنكر لمهيمته التاريخية ومن ثم البحث عن فلسفته الخاصة بوساطة تاريخ الفلسفة.

لعل هذا التردد بالذات هو الذي يستدعي طرح إشكالية الفهم الفلسفي لتاريخ الفلسفة من منطلق بيان الحدود التي تنتهي عندها مزاعم التفسير السوسيولوجي للمعرفة الفلسفية، حيث تبلغ مداها في علاقة الفكر بأطره الاجتماعية، أو بعبارة أخرى، في «توضيح العلاقة بين الواقع الاجتماعي والمعرفة الفلسفية، وتأثير هذه الأخيرة في الواقع الاجتماعي بصفة خاصة، وبين الوجود الاجتماعي والوعي بصورة عامة، وتأثير هذا الأخير في الحركية التاريخية»<sup>1</sup>. بينما خارج هذه الحدود بالذات، يعثر مؤرخ الفلسفة على جوهر نشاطه ومبدأ حركته الفاعلة في فهم تاريخ الفلسفة من حيث هو مهمة الفلسفة وليس العلم.

ليس عَرَضاً إذن أن يكون التفكير في حدود اجتماعية المعرفة هو تفكير في عملية الفهم في تاريخ الفلسفة، بل لأسباب مبدئية، يمكننا القول، حسب «ريكور»، أن «اجتماعية المعرفة لا تصادف» [في شرحها للأفكار] إلا «الأجناس العامة» وليس «الماهيات الفريدة»، وهنا بالضبط يتجاوز تاريخ الفلسفة اجتماعية المعرفة، لأن عملية الفهم تتطلب من الفيلسوف/ المؤرخ، الذي يتخلى عن كل «نمذجة» وعن الرؤى الاستعراضية «لتيارات الفكر»، أن

يتواصل مرارا مع الأثر في فرادته، دون أن يكون ذلك سقوطا في شرك ذاتية المؤلف [ حتى لا نسقط في السيكولوجيا بدل السوسولوجيا ]، وإنما التواصل مع معنى العمل حسب انسجامه الداخلي، وبالموازاة مع نموه الخاص، هو الذي يمثل، بالنسبة لمؤرخ الفلسفة، ماهية فريدة، في حين أن الأجناس العامة [أو النماذج] تخفي الماهيات الفريدة»<sup>2</sup>.

إن هذا التحديد الأولي يميلنا على مسألة في غاية الأهمية، وهي مسألة التشكل التاريخي للفلسفة، ذلك أنه قبل أن تظهر فلسفة ما بمظهرها المكتمل الناضج، أي قبل أن تكون رؤية للعالم، أو باختصار قبل أن تحسم موقفها من السؤال، هي - قبل كل شيء - انبثاق تاريخي لإشكالية أصيلة، وأن الفيلسوف العظيم هو من يفتح طريقة جديدة في المسألة، تكون على إثرها فرادة العمل هي المعادل المضايغ لفرادة الإشكاليات ذاتها.

بناء على هذا تظل اجتماعية المعرفة دون مستوى الفهم الذي تتطلبه جذرية الإشكالية الفلسفية، وبالتالي دون فهم لخاصية «الفرادة» التي تطبع الفلسفات العظيمة، ذلك لأن الفرضية العامة لاجتماعية المعرفة هي أن «كل الظواهر الفوق - عضوية هي ظواهر سوسيو - ثقافية» ( كما هو الحال عند سوروكين )، وعليه فإن الظاهرة الفلسفية بدورها تتلقى في البداية نوعا من الاختزال السوسولوجي، يأخذ شكلا مختلفا حسب المدارس: «تماما مثل الثوابت الثقافية الكبرى التي افترضها سوروكين والتي هي بمثابة أجوبة بلا سائل، ومنه نصل إلى المفارقة القائلة بأن كل الأنساق الثقافية تختزل إلى مشكلات أبدية ومجهولة الهوية تماما، أي إلى أسئلة في ذاتها. إن مهمة تاريخ الفلسفة تتمثل في استعادة القبض على الموقع الفلسفي لهذه الأسئلة»<sup>3</sup>.

إننا نجد أن جميع الأطروحات الاجتماعية للمعرفة، سواء تعلق الأمر بالأطروحات الماركسية أو بغيرها، تضحى بفعل السؤال الفلسفي لصالح «الثقل الاجتماعي»، ومن ثم تنتفي كل إمكانية للبحث عن المشكلات النوعية التي تحدد الخطاب الإنساني، إن في صورة الدلالات الفردية للكلام أو في صورة لوغوس كلي. إن هذا الاختزال المسبق قد يعد شرطا لإنجاح ضرب من اجتماعية المعرفة، بخاصة على المستوى الذي تختزل فيه الأفكار من تلقاء ذاتها إلى الإيديولوجيا، لكنه يفشل على مستوى الفلسفات العظيمة المتجذرة في إمكانات الكلام الإنساني الأقل اصطناعية، ذلك لأن الكلام، وبواسطة قدرته الكونية على التدليل، يتجاوز مجال العمل ويحتفظ، في شكل جنيني، بتهكمية المفكر بصدد عملية التحفيز الاجتماعية الخاصة به .

إن تاريخ الفلسفة هو «عملية فهم الفلسفة بواسطة الفلسفة ذاتها، انطلاقا من هذه التهكمية الأولية، أي انطلاقا من فعل السؤال ذاته. يبقى أن نعرف فيما إذا كانت هذه الاستعادة، من قبل تاريخ الفلسفة، للإمكانات الأكثر عمقا التي ينطوي عليها كل من فعلي السؤال والتدليل، مغتنية بدورها من قبل فلسفة ما للتاريخ»<sup>4</sup>.

## 2. الفهم وسؤال الحقيقة في تاريخ الفلسفة:

ترتبط معضلات الفهم في تاريخ الفلسفة بالحداية المزدوجة التي يصطدم بها الفيلسوف/ المؤرخ في قراءته لتاريخ الفلسفة. وهي حدية تفرضها مفارقة الفهم الفلسفي ذاتها لتاريخ الفلسفة من جهة، ومفارقة الحقيقة في التاريخ المترتبة بدورها عن نمطي الفهم التاريخي للفلسفة.

أولاً: فيما يتعلق بحدية الفهم الفلسفي لتاريخ الفلسفة، فإن بول «ريكور» يرى «من الصعوبة بمكان الذهاب إلى أقصى النسق من جهة، كما أنه من الصعوبة بمكان أيضا الذهاب إلى أقصى الفريدة»<sup>5</sup>.

ففي حالة الفهم بواسطة النسق، لا يمكن أن يرقى إلى فهم كلي كامل طالما أن الأمر فيه انتقاء بالضرورة لعناصر أساسية تشكل معقولية المعنى على حساب عناصر تدرج من وجهة نظر الفهم النسقي لتاريخ الفلسفة ضمن خانة اللامعنى، لا بحكم تاريخيتها بل بحكم عدم استجابتها لشروط النسق ذاته، إذ أن مؤرخ الفلسفة، من حيث هو فيلسوف، إذا ما جوبه بالتضاد بين المعنى واللامعنى في التاريخ فإنه سيختار المعنى، أي يختار ما يمكن أن يبرر به معقولية النسق التاريخي للفلسفة لا كلية التاريخ الفعلي الذي يعيشه الناس، فيخرج عن هذا النسق كل ما يبدو بغير معنى كالعنف والجنون والقوة والرغبة وغيرها... «وهو ذا السبب الذي يمنعنا من أن نصير هيغليين، وإلا سنضطر إلى ممارسة ضرب من العنف على الفلسفات بحجة جعلها متساوية»<sup>6</sup>. إن فلسفة «سبينوزا» (Spinoza) مثلا ليست بالضرورة «فلسفة الجوهر بدون الذاتية»، كما يعتقد هيغل، بل كل من مارس دراسة «سبينوزا» يعلم أنه إذا كانت هناك حركة من الكتاب الأول إلى الكتاب الخامس من مؤلف «الأخلاق» (Ethique)، فما ذلك إلا لأن ثمة وعي بالذات حاضر بطريقة ما، وإن لم تكن هذه الطريقة دياكتيكية هيغلية، «لذلك يجب القول بأن كل فلسفة تمثل بمفردها، وبطريقتها الخاصة، خاصية الكلية (Totalité)، أو بعبارة «لينيتز» (Leibniz)، الكلية [من منظور جزئي] (Totalité partielle). على هذا الاعتبار ليس لدي الحق في أن أحيل فلسفة ما إلى مجرد لحظة، إذ بمثابة قرار عنيف أحاول أن اختزل هذه الفلسفة إلى لحظة تجد معناها خارج ذاتها»<sup>7</sup>.

أما عن الفهم وفق النموذج الثاني، فقلما ينتهي الفيلسوف/ المؤرخ إلى كنه العمل في فرادته القصوى، وذلك بسبب أن الفهم ذاته لما هو فريد يتطلب من المؤرخ «الوقوف عند ضرب من الفهم التوسطي على مستوى الأجناس العامة، والتي تحول بينه وبين إمكانية بلوغ الماهية المفردة»<sup>8</sup>. هذه الأجناس العامة هي التي تتوسط فهمنا لفلسفة الفيلسوف، فلنتعيين فلسفة «سبينوزا» (Spinoza) مثلا لا نملك إلا طريقة واحدة وهي:



«السينوزية» (Spinozisme). وهنا بالضبط يضعف التركيز التاريخي المطلوب في نمط الفهم الذي يشترعه مؤرخ الفلسفة، إذ تستحيل الفلسفة على هذا النحو «إلى حاضر مطلق يجعل منها بالفعل ماهية أبدية»<sup>9</sup>، وهو أمر واضح التناقض مع تاريخية الفهم الفلسفي لتاريخ الفلسفة.

أما فيما يتعلق بمفارقة الحقيقة، فإن «ريكور» يتساءل: ماذا يمكن أن نتظر من القراءتين السابقتين لتاريخ الفلسفة؟

بالنسبة للقراءة الأولى فإنها تفيد في اعتبار خاصية «الكلية» (Totalité) مفتاحا لإيقاع ضرب من الملائمة الممكنة، عبر تاريخ الفلسفة، بين وعي الذات وبين نظام التاريخ، حيث تصير «خاصية الكلية» هذه تعبيراً عن «اللفة أو الدورة الكبرى» للوعي بالذات<sup>10</sup>، الأمر الذي يمكن للوعي الذاتي بأن يتجاوز طابع نهائيته الخاصة، وأن يتمثل التاريخ عبر نزوعه إلى النسق، إنها لحظة تشابك الوعي الذاتي بحركة التاريخ، بعد أن تركزت في النسق على شكل «حدثان» (Avènement)، لا على شكل «حدث» (Événement)، إنه مصادفة معنى التاريخ لمعنى غائبة الوعي بالذات، «فيصير التفكير في وعيي الخاص متزامنا مع تفكيري في التاريخ»<sup>11</sup>، فما أنتظره إذن، عبر هذا التزامن، هو «حدثان المعنى» (Avènement du sens).

غير أن هذا الانتظار يقابله انكسار، لأنه انتظار لا يبقى على التاريخ الحي، أو بعبارة فينومينولوجية، لا يتيح للوعي فرصة تملك حياة الموضوع التاريخي، لأنه ببساطة يضحى بالتاريخ من أجل النسق، وبالحدث من أجل المعنى، بل وبفراة العمل الفلسفي ذاته من أجل معقولية النموذج. إنه انكسار في العلاقة بين الأنا الحاضرة وبين الآخر الغائب، ذلك الآخر الذي يدعوننا من خلال الأثر إلى محاورته ومعاصرته بالرغم من غيابه وتباعده... إنه باختصار لحظة انكسار التواصل التاريخي.

أما بالنسبة للفهم الذي تكشف عنه القراءة الثانية لتاريخ الفلسفة والتي يمكن ان نسميها، مع «بول ريكور»، بنمط «الفهم الودي»<sup>12</sup>، فإننا نتظر منها ضرباً من الانتقال إلى الآخر واستيطان عالمه، ومن ثم تعزيز إرادة الفهم بإرادة اللقاء، «تماماً مثلما يهيم الواحد منا باللقاء بأصدقائه، حيث يجد في كل واحد منهم كلية التجربة الإنسانية وقد تبدت من زاوية ما»<sup>13</sup>. فهذا النمط من الفهم يستبعد كل محاولة يسعى من خلالها مؤرخ الفلسفة إلى اختزال الآخر إلى مجرد وحدة مجهولة ضمن خطاب كلي هو خطاب النسق، بل هو نمط من الفهم يقتضي شرط «التواصل»، ذلك أن الفيلسوف الذي أود فهمه ينتصب كشخصية كاملة أمامي، وليس كمجرد جزء من الخطاب. إننا نصادف هنا نموذجاً آخر للحقيقة يستبعد كل نزعة إغلاق أو تامة إحاطة، طالما أن الحقيقة في عملية التواصل تقتضي الانفتاح، إذ لن تكون

في حالة فهم التاريخ الفلسفي للفلسفة إلا ضرباً من «شراكة التفلسف» (Philosopher en commun) كما يقول بذلك «كارل ياسبرس» (K. Jaspers).

لكن السؤال الذي يطرح بإلحاح هو: كيف يمكن لهذا الطرح المزدوج للفهم وللحقيقة في تاريخ الفلسفة أن يكون لنا عوناً في فهم التاريخ بشكل عام؟ أو بعبارة أخرى، كيف يمكن لتاريخ الفلسفة أن ينخرط في التاريخ العام؟

يرى «ريكور» أن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي القيام بضرب من التحليل يسميه تحليلاً وسيطاً (Une analyse intermédiaire) يكون من شأنه الكشف عن علاقة الخطاب الفلسفي، كما تبدى في معنييه السابقين، بالتاريخ الفعلي، «أي بالتاريخ الذي يحمل هذا الخطاب ويظهره إلى الوجود»<sup>14</sup>. وفي هذا السياق يتم استدعاء فلسفة التاريخ باعتبارها الإطار الفلسفي الوحيد الذي يستوعب هذا النمط من التحليل، أي تحليل العلاقة بين تاريخ الفلسفة وبين التاريخ العام.

يأخذ تحليل «ريكور» هذه المسألة صورتين، إحداهما سلبية والأخرى إيجابية. أما الصورة السلبية فهي تلك التي يدعوننا من خلالها «بول ريكور» إلى ضرورة استبعاد التفسير السوسيولوجي لتاريخ الفلسفة الذي ينتهي عند حدود ما اصطلاح عليه في بعض الأدبيات الفلسفية، الماركسية تحديداً، بـ: «نظرية الانعكاس»<sup>15</sup> (La théorie du reflet) كما هو الحال في نظرية «المادية التاريخية» لدى «كارل ماركس»<sup>16</sup> (Le Matérialisme dialectique de Marx)، أو بشكل عام عند حدود العلاقة السببية<sup>17</sup>، ذلك لأن علاقة تاريخ الفلسفة بالتاريخ العام ليست علاقة انعكاسية أو سببية، اللهم إلا في الحدود التي نهتم فيها بقياس مدى النجاح التاريخي لمذهب فلسفي ما، أو لقياس مدى تأثيره أو ثقله الاجتماعي، فبهذا المعنى فقط يمكن استدعاء نظرية الانعكاس. بينما تبدو هذه النظرية «عاجزة تماماً عن تفسير كيفية ميلاد مشكلة فلسفية ما ضمن فلسفة مفردة»<sup>18</sup>، وهو الأمر الذي يخرج عن مقصد علم اجتماع المعرفة من حيث هو بالأساس نشاط علمي، تتحدد مشروعيته «بالبحث عن التضايفات التي تنشأ بين الأوساط الاقتصادية والاجتماعية وبين نماذج محددة من الفكر أو من رؤى العالم»<sup>19</sup>.

إن مؤرخ الفلسفة، بخلاف عالم الاجتماع، لا يبحث عن أثر الوسط الاجتماعي في نشوء نسق فلسفي ما، بقدر ما يبحث عن أصل النسق، أي عن كيفية تكون خطاب ما انطلاقاً من عدد من الأسئلة الأساسية، هي التي تحكم في النهاية قصدياً الفيلسوف الأولية، «تلك القصديّة التي تعنى بقول ما يوجد كما هو يوجد»<sup>20</sup>، بغض النظر عن ثقله الاجتماعي أو مقدار فعاليته أو أدائيته، ولعل هنا بالذات يكمن الفارق بين الدلالة العلمية لتاريخ الفلسفة، كما يراها عالم اجتماع المعرفة، وبين الدلالة الفلسفية لهذا التاريخ كما يراها مؤرخ

الفلسفة، وهو فارق في المقصد الأساسي لدى كل منهما، حيث تكون الأولى مجرد نزوع براغماتي، يرتد فيه مفهوم الحقيقة إلى ضرب من العلاقة الانعكاسية أو السببية، يقاس على ضوءها مدى نجاح مذهب ما، أو أثر نسق فكري ما، في سياق اجتماعي معين. بينما تكون قصدية الفيلسوف/ المؤرخ هي قصدية «وجودية»، أي تعبير عن فعل وجودي، غايته الكشف عن حقيقة تكون إشكالية فلسفية ما من حيث هي نمط وجود خاص بحياة الأسئلة الفلسفية ذاتها، ومن ثم بنمط الفهم الفلسفي لتاريخيتها الذي لا يمكن أن ينفصل عن بنية الوجود الإنساني في التاريخ بشكل عام. «ولعل اكتشاف فعل الكينونة (Verbe être) في الفلسفة الإغريقية لخير شاهد على هذه القصدية الفلسفية»<sup>21</sup>.

إن هذه الأسئلة الفلسفية تتجاوز كل ضروب السببية الاجتماعية، لأنها ببساطة ليست أسئلة مجردة أو فوق شخصية، مجهولة المصدر أو الهوية، على غرار الأسئلة المرتبطة بالبنى والنماذج الاجتماعية من حيث هي أسئلة لا يطرحها أحد بعينه، بل هي بالأساس «نمط من الأسئلة لا يمكن أن يظهر إلا في صور مفردة Singularités»<sup>22</sup>، ومن ثم هي أسئلة يطرحها فيلسوف بعينه، إنها باختصار المضمون الاستشكالي لفلسفته الذي ينأى عن كل تفسير يستند إلى العلاقة السببية الاجتماعية، أو إلى علاقة انعكاس الفكر - الواقع، طالما أن هذا الضرب من التفسيرات محدود بالقيمة البراغمية للحقيقة، في حين أن الاستشكال الفلسفي لا يستجيب، بحكم طابعه الاستشكالي ذاته، إلا لمنطقه الداخلي، والتي تفرضه حركة تكونه داخل وعي الفيلسوف الخاص، من حيث هو وعي ينشأ في تاريخ ما، ولكنه يطمح في نفس الوقت إلى التخلص من هذا التاريخ...

إنه وعي بالتاريخ الذي يحمله الفيلسوف إلى خطابه الفلسفي، أي من حيث أن هذا التاريخ يتجسد، لا في واقع منفصل منذ البداية عن الفكر أو خارج عنه، بل يتواصل في «موقف» الفيلسوف من حيث هو موقف لا يفهم إلا في العمل (L'œuvre) أو الأثر الإبداعي للفيلسوف، ولا يمكن بأي حال أن يتقدم العمل أو يوجد بمعزل عنه، بل إنه لا يسعنا القول إلا «أن الموقف يوجد، بشكل ما، في العمل وبواسطته»<sup>23</sup>، ومن ثم يغدو «الموقف» مفهوما فقط في علاقته بالعمل الإبداعي، لا في علاقته بسبب خارجي أو في انعكاس لواقع خارجي ما.

إن معنى فلسفة ما، لكي ينشأ ويتكون، لا يفترض ابتداء واقعا مسبقا يعكسه، بل الأصح أنه بعد أن يولد في ذهن الفيلسوف ويأتي إلى عالم الخطاب، حيث يكون لهذا المعنى أسبابا ويكون بالتالي له واقع يعكسه، إذ «في الخطاب، وبواسطة الخطاب وحده، تأخذ نشأة المعنى مجراها الفعلي»<sup>24</sup> وليس في عالم الأسباب الخارجية. إن أي منطق للفلسفة، مثلما يقول «ريكور»، هو في النهاية منطق يأخذ «طابعا تفكريا»<sup>25</sup> (Caractère réflexif).

إن ميلاد إشكالية فلسفية هو أشبه بانبثاق عبقرية «كلمة» ما، إذ باختراع هذه الكلمة، ننجز تسمية يصير بموجبها المسمى موجودا، لكن دون أن يعكس واقع الشيء المعطى، فالكلمة تشير إلى الشيء دون أن تعكسه بالضرورة، ودون أن ترتبط به ارتباط السبب بالمسبب. كذلك انبثاق المشكلة الفلسفية، فهي لا تولد لمجرد أنها استجابة لواقع اجتماعي ما، بل بولادتها يأخذ هذا الواقع أو ذاك وضعاً مفهوماً معيناً، لأنه سيتبدى في موقف الفيلسوف بمجرد مجيئه إلى عالم الخطاب أو الكلام، أي تحوله من «وضع معيش» إلى «وضع مقول»، ومن ثم فإن منبت الفلسفة الأول هو الخطاب، حيث يتم قول العالم بطريقة غير مباشرة، هي «طريقة التعبير» من حيث هي اصطلاحاً بالتسمية والترميز، لا بالانعكاس والتصوير. وعلى هذا المنوال يكون ظهور الإشكالية الفلسفية مرتبطاً بموقف الفيلسوف الثاوي في عمله وبواسطته، والذي لا يكشف بوضوح عن وضعه الاجتماعي والسياسي إلا في حدود كونية الأسئلة التي يطرحها داخل عمله من حيث هو عمل فلسفي متجاوز لوضعه التاريخي الخاص، ولكنه في الوقت نفسه يتيح فهم هذا الوضع الخاص في هذا التجاوز بالذات.

«إن فلسفة ما بظهورها، تظهر عصرها في طرحها لما هو كوني»<sup>26</sup>، ومن ثم فإن من الصعب إيجاد علاقة مباشرة بين فلسفة ما وبين وسط اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي ما، وذلك لأن العمل أو الأثر الفلسفي، في سعيه لطرح ما هو كوني، قد يخفي وضعه الاجتماعي والسياسي، دون أن يكون هذا الإخفاء ضرباً من الكذب، أو من الوعي الزائف، بقدر ما هو طريقة للتعبير عن طموحه إلى بلوغ كونية السؤال المتحررة من ضيق وضعيتها. فهي تخفي حتى لا تكشف عن زمن ولادتها، وعن وسطها الاجتماعي الذي تعبر عنه، بل كل ما تريد قوله هو تساؤلها الذي تتجاوز به وضعيتها، ومن ثم تأكيد ذاتها في التاريخ «كحضور» وفي الخطاب «كمعنى»، والفلسفة بهذا المعنى الفريد لا يسعها إلا أن تقول ذاتها عبر التفكير في تاريخها، بل وربما عبر التفكير في التاريخ بشكل عام، وهي، على هذا النحو، تأبى أن تكون مجرد مرآة عاكسة، أو حصيلة أسباب خارجة عن إرادتها، ولذلك لا يمكن أن تنحل إلى مجرد نشاط تفسيري على غرار التفسير العلمي السوسولوجي، بل تسعى إلى «فهم» ذاتها عبر توسط تاريخها، ومن ثم تأكيد وجودها في تواصلها مع معنى عملها في التاريخ وبواسطة التاريخ ذاته.

يبدو من الواضح إذن أن العلاقة بين الخطاب الفلسفي وبين «وضع ما» هي علاقة ممكنة فقط على سبيل التضمن الدلالي، لا على سبيل الانعكاس، أي هي علاقة يبحث عنها داخل العمل الفلسفي ذاته، ومن ثم فهي لا تأخذ معناها ولا تصير مفهومة إلا في وعي المتلقي أو الفيلسوف القارئ، عن طريق إعادة بناء لمعنى العمل الأصلي في عمل فلسفي جديد، ذلك «لأن العمل الأكثر اكتمالاً هو العمل الأكثر إخفاءً...»<sup>27</sup>.

لا يمكن إذن لأي خطاب أن يكون انعكاسا، إذ الخطاب دوما هو خطاب معنى، بينما الانعكاس هو دوما انعكاس شيء ما. وعلى هذا فالفلسفة من حيث هي خطاب تفلت من كل علاقة سببية وانعكاسية، وعليه لا يأخذ تاريخ الفلسفة في علاقته بالتاريخ صورة أثر ما، ولا صورة انعكاس ما، بل «يأخذ صورة كون دال (Un univers signifiant) ، يجاوز بها دوما سببته التاريخية الخاصة»<sup>28</sup>، أي «موقف» أو «وضع خاص» داخل خطاب ما، أي داخل العمل الفلسفي كحدث كلامي، «حيث تكون علاقته بالوضع الخارجي علاقة «إظهار/ إخفاء»، وهو ما يمثل في النهاية الشكل الأقصى لوضع اللغة في العالم، [ذلك] أن اللغة التي تقدم نفسها على أنها أكثر كونية هي التي تتكشف عما يحدث في كل كلام أو في كل خطاب داخل مجتمع ما: إذ بمجرد أن يتمثل عصر ما نفسه في أعماله، فإنه يخرج عن طوق وضعيته الخاصة»<sup>29</sup>.

إن مثل هذا التجاوز هو ما يعبر عنه في شكل تاريخ للخطاب، حيث يظل الحدث الكلامي مغتنيا، في كل لحظة من لحظات التلقي، «بالمعنى المضاف» أو «فائض المعنى»، المنبثق أساسا من الخاصية الرمزية للكلام التي تأبى بدورها أن تكون عملية استنساخ للواقع، بل تركيبا إبداعيا له واستعادة مضاعفة لمعناه، تمثيلا وتخييلا وترميذا، حتى يصير وحدة مفهومة بالقياس إلى مجمل الخطاب، لا إلى وضعه التاريخي... إنه الواقع الذي تخلى عن واقعيته بمجرد انتقاله واندماجه في عالم القول، حيث ينفصل عن ركيخته التاريخية والاجتماعية الأولى، ليستعاد - كخطاب دائما - انطلاقا من وضعيات تاريخية أخرى، ومن ثم يفهم فهما آخر.

### 3. الفهم الفلسفي ومفارقة «التاريخية»:

يتضح مما سبق أن تاريخ الفلسفة، من حيث هو خطاب فلسفي، بإمكانه أن يكشف عن خصائص للتاريخ لا تظهر في أي خطاب آخر سوى خطاب الفلسفة ذاته من حيث هو خطاب استشكالي، يفترض ضربا من الديالكتيك المتجاوز للنظرة الأحادية والاتصالية الخطية لكيفية نشوء المفاهيم وتكونها في حقل المعرفة عموما، وفي المعرفة التاريخية خصوصا. غير أن الرؤية الديالكتيكية التي يلتزم بها «بول ريكور» تظل رؤية مفتوحة، حيث تضع التناقض كأساس لحركة المفهوم دون أن تفرض عليها إغلاقا ما، الأمر الذي يسمح بوضعها ضمن «مفارقة الفهم» ذاتها، وليس مجرد مطالبا عارضا للفهم، كما يحدث غالبا في التفسيرات السوسولوجية (والسيكولوجية أيضا) للمعرفة. وعلى هذا النحو يتناول «ريكور» مفهوم «تاريخ الفلسفة» ضمن مفارقة الفهم الفلسفي المفتوح على مفهوم التاريخ ذاته.

إن القراءة المزدوجة لتاريخ الفلسفة ( أي كظهور معنى، و كانبثاق لأعمال فريدة) تجعل التاريخ بدوره يفترض خاصيتين: فمن جهة يبدو التاريخ فضاء لانبثاق الأحداث والأشخاص والأعمال، ومن جهة أخرى يبدو في شكل قوى ومؤسسات وبنى مجهولة الهوية. وهو الأمر الذي يجعل «التاريخ يتردد بين نموذجين أحدهما بنيوي والآخر حدثي»<sup>30</sup>. إن تردد التاريخ بين هذين النموذجين يشكل مفارقة لا يمكن استعادة التفكير فيها إلا ضمن تأويل فلسفي للتاريخ، حيث يأخذ هذان النموذجان صورة «أقصى إمكانيتين» للفهم الفلسفي للتاريخ، ومن ثم يصير التفكير في هذه المفارقة ضربا من الكشف عن طابع «التوتر» الذي يسم تاريخ الفلسفة في علاقته بالتاريخ عموما، فكيف ذلك؟

أولا: إننا نتحدث في الغالب عن «التاريخ» من حيث هو «مفرد جمعي» (Singular collectif)، أي من حيث هو يدل على تاريخ لإنسانية واحدة وفي ذات الوقت يدل على تواريخ مخصوصة، كتاريخ لحوادث بعينها أو جماعة بشرية ما أو مؤسسة ما إلخ... فإذا كانت الصيغة الأولى أقرب إلى ما يمكن أن نسميه مع «هيغل» التاريخ العالمي أو الكوني، فإن الصيغة الثانية هي أقرب لما يمكن أن نسميه مع «حنا أرندت» (H. Arendt) بتاريخ «التعددية الإنسانية» (La pluralité humaine). هذا مع العلم أن هذه الصيغة اللفظية للتاريخ ذات دلالة مفهومية إيجابية فيما يتعلق بمعضلة «التاريخية»، لأنها ترتبط أساسا بالتباسية «الشرط التاريخي»<sup>31</sup> ذاته، ولقد بين ذلك «ريكور» بقوله: «وأن هذا المعنى المزدوج لكلمة «تاريخ» لا ينشأ عن أي غموض لغوي يؤسف له، بل يشهد على افتراض مسبق آخر، مباطن للوعي الشامل بشرطنا التاريخي، أي تحديدا وعينا بأن كلمة «تاريخ»، شأنها شأن كلمة «زمان»، تشير أيضا إلى كونها مفرد جمعي، يضم عمليتي التشميل (Totalisation) الكامنتين على مستوى السرد التاريخي ومستوى التاريخ الفعلي»<sup>32</sup>، وتفسير ذلك أن التاريخ يرد في صيغة المفرد كما لو أنه موضوع لذاته، أي كما لو أن هناك تاريخ جامع لكل التواريخ، تصير فيه الإنسانية موضوعا واحدا لتاريخ واحد، يسمح للأحداث المروية أن تتماسك داخل نظام واحد من المعقولة. ويرد في صيغة الجمع كما لو أنه (أي التاريخ) تجسيد للشرط التاريخي للإنسان، حيث تلعب التبدلات التاريخية دورا حاسما في قلب نظام توقعاتنا وفي التهديد المستمر بتضييق فضاء تجربتنا، خاصة إذا ما اعتقدنا، في إثر «ماركس»، أن الإنسانية لا تصنع تاريخها إلا في ظروف لم تكن من صنعها. وهكذا يبدو أن استعمال التاريخ في صيغته المفهومية الدالة هذه، أي «كمفرد جمعي»، من شأنه أن ييسر سبيل الفهم الفلسفي للتاريخ الشامل دون الحاجة إلى إلغاء شرط التاريخية من حيث هو شرط لإمكان هذا الفهم ذاته، ذلك أن التاريخ بهذا الاعتبار المفهومي يحمل إلى اللغة التاريخية معنى يجيل على تاريخ كلي، يفترض أن تحوزه الإنسانية كلها من حيث هي مفرد جمعي، شريطة أن ينظر لهذا التاريخ، لا كتجميع كمي للأحداث، بل كنظام

متناسك، تتحول فيه التواريخ الفردية ذاتها إلى ما يشبه «الوحدة الملحمية التي تتفق مع الملحمة الوحيدة التي يكتبها البشر»<sup>33</sup>.

إن التاريخ، منظورا إليه في صورة «مفرد جمعي»، يفصح إذن عن إمكانيتين للفهم على النمط التاريخي. فمن جهة يتيح لمؤرخ الفلسفة أن ينجز خطابا تاريخيا يستجيب لقصديتين أساسيتين: أولا قصدية المؤرخ المتمثلة في إبراز حقيقة الموضوع التاريخي من حيث هو كذلك، أي من حيث كونه حدثا زمنيا فريدا، وثانيا قصدية الفيلسوف المتمثلة في استعادة المعنى الفلسفي للعمل ضمن خطاب التاريخ الشامل. إن مهمة مؤرخ الفلسفة، بهذا المعنى، تتردد بين التفسير التاريخي للفلسفة وبين الفهم الفلسفي للتاريخ، الأمر الذي يدفعه إلى اشتراع فهم خاص به، يمكن أن ندعوه «فهما توسطيا»، حيث يصل مهمة الفيلسوف التاريخية بمهمته الفلسفية الأصيلة. فهو إذ يؤرخ للفلسفة، يضطر «لتعليق» فلسفته الخاصة حتى يتمكن من الانتقال إلى حاضر فلسفة أخرى هي بمثابة «آخر» فلسفته (L'autre de sa philosophie). فالفيلسوف المؤرخ، بهذا المعنى، يمارس ضربا من «الإبوخيا» (Épochè) تمكنه من استملاك إشكاليات أخرى، ومن ثم توسيع أفق تجربته الحاضرة، وتجاوز الوضع المحدود لأستلته، مما يتيح له إمكانية إضفاء الطابع الكوني على القضايا التي يطرحها. إن اللجوء إلى هذه الإبوخيا من شأنه أن يمنح «للفيلسوف/ المؤرخ» القدرة على التواصل مع فلسفات الماضي دون أن يفقد استقلاليتها وتفرد «كمؤرخ»، أي من حيث هو معني أساسا بدور «الوساطة» الذي يدع لفلسفات الآخرين فرصة قول وجودها بذاتها من خلال إبراز كيفية ظهورها ومجيئها إلى العالم.



## الهوامش والتعليق:

1. عبد اللطيف عبادة، اجتماعية المعرفة الفلسفية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،

ص 14

2. P.Ricoeur, Histoire et vérité, Editions du Seuil, 1967, p.73

3. Ibid., p.74

4. Ibidem

5. Ibid., p.77

6. Ibid., p.79

7. Ibidem

8. Ibid., p.77

9. Ibid., P.78

10. Ibidem

11. Ibid., p.78

12. Ibid., p.79

\* يتحدث «مارو» بدوره عن ضرورة هذا النمط من الفهم أخذًا عنده صورة «التعاطف الذي يصل إلى درجة الصداقة»، مستعيدًا بذلك عبارة للقديس أوغسطين «باللغة اللاتينية: (et nemo nisi per amicitia cognoscitur)» والتي تعني ما يلي: «بدون صداقة، لا يمكننا معرفة أي شخص». أنظر: H.I. Marrou, De la connaissance historique, op., cit, p. 93

13. Ibid., p.80

14. Ibid., p.81

15. يرى ريكور أن نظرية الانعكاس هي التي تميز المادية التاريخية عن المادية الماقبل ماركسية، خاصة مادية الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الذين فهموا عملية الانعكاس بصورة مختزلة وغير دياكتيكية، حيث وحدها الأحكام الحقة - في نظرهم - هي التي تعكس الواقع، بينما الأحكام الخاطئة لا تعكسه، مثلما هو حال التمثلات الدينية. فبسبب هذا الفهم البسيط لم تتلق هذه النظرية إلا تأويلا إستمولوجيا محدودا (...). إنه بفضل فيورباخ، ومن خلال مذهبه في أن الدين انعكاس لماهية الإنسان المستلبة، تم الشروع في تطوير مبدأ الانعكاس وتطبيقه في مجال السوسولوجيا، ومن ثم صارت الماركسية تربط مضمون الوعي بالوجود الاجتماعي للناس، وترى أن وعيا خاطئا ليس أبدا بدون محتوى أو مضمون». أنظر التقرير الذي قدمه ريكور لليونسكو حول الفلسفة:

Paul Ricoeur, « Philosophie », in : Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines, sous la direction de Jacques



Havet, Tome II, Unesco, Place de Fontenoy, 1978 Paris p. 1357

16. تعد «نظرية الانعكاس» بمثابة القلب الماركسي لديالكتيك «هيغل» المثالي، «إذ معلوم أن ماركس، في مقدمته للطبعة الثانية من «رأس المال» المحررة في لندن من شهر جانفي 1873، يعارض بين طريقته وبين طريقة هيغل، حيث يقول: إن الواقع بالنسبة لهيغل ليس إلا عملية ظهور للفكر، بينما حركة الفكر، هي بخلاف ذلك، ليست إلا انعكاسا لحركة الواقع».

Cité in : Guy Besse, « Dialectique et révolution » dans : E. Balibar, G. Besse et autres, sur la dialectique, éditions sociales, Paris, 1977, p.67.

17. كالقول بأن ماركس نفسه لم يكن بإمكانه إدراك فكرة المادية التاريخية لو لم يكن نمط الانتاج الرأسمالي قد أخذ يتجسد، تحديدا في إنجلترا، [وهذا من منطلق الزعم] أن تاريخ المعرفة لا ينفصل عن تاريخ التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية».

Ibid. p.71

18. P. Ricoeur, Histoire et vérité, op.cit., p.83

19. Ibidem

20. Ibidem

21. Ibidem

22. Ibidem

23. Ibidem

24. Paul Ricoeur, < Philosophie >, op. cit, p.1189

25. Ibidem

26. P. Ricoeur, Histoire et vérité, op.,cit, p.84

27. Ibid., p.85

28. Ibid., p.87

29. Ibid., p.86

30. Ibid., p.87

31. يبدو أن القول بالتباسبية الشرط أو الوضع التاريخي للإنسان لدى «ريكور» يعود لتأثره من جهة بمعنى «التاريخية» كما فهمه «كارل ياسبرس» ضمن مفارقة «وحدة الحرية والضرورة»، وبمعنى «الانتماء» (Appartenance) كما بلوره «غدامير» في «حقيقة ومنهج» والذي يمثل مقتربه الأفضل. أنظر لمزيد من التوضيح:

Olivier Abel, Jérôme Porée, Le vocabulaire de Paul Ricoeur, Ellipses, 2009, Paris, p.34

32. بول ريكور، الزمان والسرد، الجزء الثالث، ترجمة. سعيد الغانمي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2006، ص 150. أنظر النص الأصلي:

P. Ricœur, Temps et récit, tome 3, op.cit., p.186

33. P. Ricœur, Temps et récit, tome 3, op.cit., p.378

# نحو إستراتيجية بديلة لتمويل التنمية المحلية في الجزائر (الوقف والزكاة والصكوك الإسلامية نموذجاً)

About alternative funding strategy for local Development in  
Algeria  
(Waqf and Zakat and Islamic instruments model)

د. أمحمدي بوزينة أمانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

## ملخص:

إن البحث في مجال التنمية يرتبط بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها، ونظراً لاتساع نطاق الحاجات والخدمات العامة للدولة الجزائرية وفي ظل قصور مؤسساتها المالية والمصرفية على سد احتياجاتها التمويلية، وباعتبار أن الجانب التمويلي عامل مهم في نجاح أو فشل برامج ومشاريع التنمية، فإنه من الضروري البحث عن مصادر جديدة خاصة في ظل ضعف تعبئة المدخرات المحلية وتزايد مخاطر التمويل الخارجي، وفي هذا السياق يأتي التمويل بالاستعانة بالقطاع التكافلي كمصدر تمويلي مهم يمكن أن يسهم في تمويل التنمية، كما تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم البدائل لتمويل التنمية باعتبارها تلبى حاجة تمويل المشاريع الحيوية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

## Abstract:

The research in the field of development associated with studying the funding needed to make it a success, due to the wide range of needs and public services of the Algerian state, and in the palaces of the financial and banking institutions to bridge the financing needs and, as the financial aspect is an important factor in the success or development programs and projects fail, it is necessary to look for especially in light of the weakness of mobilizing domestic savings and rising external financing risks of new sources, and in this context, the funding comes with the help of sector Takaful important funding source that can contribute to the financing of development, as is the Islamic instruments of the most important alternatives for financing development as meet the needs of finance vital projects instead of reliance on treasury and public debt bonds.

## مقدمة

إن البحث في مجال التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها وذلك لأن القيام بعملية تنمية ناجحة تتطلب توفير الموارد المادية والبشرية الكافية، وبهذا فإن إتباع سياسة مالية توفر تلك الموارد - تدريجيا - يكون لها مزاياها المعنوية، فضلا عن المادية منها، وهو ما تحققه فريضة الزكاة وأموال الوقف حيث نجد أنه إلى جانب اقتناع الفرد بضرورة تحقيق التنمية والإسهام الفعال في تمويلها، يتحمل طوعية عبء المشاركة الايجابية في إنجاح العملية الإنمائية ذلك أن العملية الإنمائية ليست إلا هجوما إراديا ومنظما على أسباب التخلف في المجتمع.

ويعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية التنمية المحلية عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المنشودة، وهذا في الواقع ما يحققه العمل الخيري والقطاع التكافلي بصفة عامة والوقف والزكاة بوجه خاص، إذ يتيح القطاع التكافلي الاستفادة من الموارد البشرية وإتاحة الفرص لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في البناء الاجتماعي والاقتصادي الشامل من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم بعيدا عن النظريات الاقتصادية الخاطئة، فالوقف والزكاة يعدان تطبيقان واضحا لمنهج التكافل الاجتماعي في الإسلام<sup>(2)</sup>، وهو بهذا المفهوم يحقق مقصد الشريعة الغراء من التبرعات الخيرية أي إقامة مصالح ضعفاء المسلمين وقضاء حوائجهم التي لا تستقيم حياتهم العادية إلا بتامها، ولا يبلغ هذا المقصد تمامه إلا إذا كان الإنفاق بمقادير كافية وبصورة دائمة وعامة.

من هذا المنطلق تحتل هذه الدراسة أهمية بالغة في الوقت الحالي وهذا نتيجة للتغيرات الجذرية التي يشهدها المجتمع الجزائري، وتكمن أهمية الدراسة في إيجاد آلية جديدة للتمويل كانت لا تخضع للصفة التنظيمية للحكومات الجزائرية، وتزايد أهمية هذه الدراسة أكثر في كون أن الاقتصاد الجزائري سيتحصل على مورد مالي جديد لتمويل التنمية المحلية والنهوض بها مما يعود بالنفع على مختلف شرائح المجتمع، وبهذا فإن حاجة التنمية للتمويل بصورة مستمرة، تجعلنا نبحث عن بدائل أخرى للتمويل غير تلك التي توفرها الدولة أي بالجهود الذاتية المحلية المتوفرة بالوحدات المحلية، ولذلك ارتأينا تسليط الضوء على كل من أموال الوقف والزكاة في رفع معدلات التنمية المحلية وكذا جهود جمعيات الأحياء المحلية في تشجيع العمل التطوعي لترقية المستوى المعيشي للمواطن.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: في إطار البحث عن موارد تمويلية ذاتية بديلة،

هل يمكن الاستفادة من خدمات المؤسسة الوقفية والزكاة والصكوك الإسلامية، لإعادة بعث التنمية المحلية؟ وما هو الدور الذي تلعبه البدائل الجديدة في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية بالجزائر؟، وكيف يمكن أن تكون أداة لتمويل التنمية الاقتصادية؟

إن طبيعة الموضوع تستوجب الاعتماد على المنهج الاستنباطي والوصفي، وذلك من خلال تقديم كل ما يخص التنمية المحلية عن طريق أموال الوقف وصندوق الزكاة والصكوك الإسلامية من مفهوم وهيكله والمشاريع الاستثمارية ذات الأولوية في التمويل، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي ولكن بمقاربة قانونية وإقتصادية في نفس الوقت، من هنا تم تحليل المادة العلمية المتحصل عليها محولين إثارها ونقدها بغية الوصول إلى نتائج موضوعية.

للإجابة على التساؤلات السابقة وحل الإشكال المطروح، نقدم تحليلا يقوم على ثلاثة محاور هي:

أولا: تمويل مشاريع التنمية المحلية عن طريق الوقف.

ثانيا: دور الزكاة في تمويل التنمية المحلية.

ثالثا: تمويل المشاريع التنموية عن طريق الصكوك الإسلامية في الجزائر.

## أولا: تمويل مشاريع التنمية المحلية عن طريق الوقف

يعد مفهوم التنمية من أهمّ المفاهيم وأكثرها تداولاً وشيوعاً في الفكر السياسي والإقتصادي والإسلامي منذ العقد السادس من القرن الماضي، حيث أدت التغيرات في الأوضاع الدولية طوال تلك الفترة إلى حدوث تغييرات في مفهوم التنمية باستمرار لاسيما بعد ظهور ما يسمى بالعالم الثالث (البلدان النامية) في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما ارتبط به من أفكار ونظريات كالنمو والتبعية ومشكلات التخلف الإقتصادي حتى أنه لا يكاد يذكر إلا مضافاً إلى التنمية الإقتصادية، رغم قصور هذا المفهوم وإهماله للعامل البشري الذي يعد أداة التنمية وموضوعها وغايتها، وفيما يأتي تفصيل لمختلف مفاهيم التنمية في الفكر المعاصر وتمييزها عن بعض المفاهيم التي قد تكون متداخلة ومتشابهة معها لغة واصطلاحاً.

وإن الهدف المباشر لاستثمار أموال الوقف<sup>(3)</sup>، هو توليد دخل نقدي مرتفع بقدر الإمكان يسمح بتقديم خدماته للمجتمع في أفضل صورة ممكنة، لكن الأوقاف بشكلها التقليدي في الجزائر وفي سائر الدول الإسلامية لا تتوفر فيها شروط التنمية بسبب أنها لا تؤدي إلى تراكم رأس المال الذي يعتبر بدوره مصدراً تمويلاً مناسباً للأنشطة الاقتصادية، ذلك أن ربط العمل الوقفي بالتنمية يستلزم نقلة نوعية لمفهوم الوقف لكي يصبح أداة استثمارية

عصرية تمول نفسها بنفسها وتؤدي إلى تراكم رأسمالي في المنبع وإلى نقدية مستمرة للأصول القائمة بغرض استغلالها في أوجه الاستثمار المختلفة في حدود إدارة الواقفين والمسوغات الفقهية.

إن الاهتمام أكثر بالجانب الإنشائي للاستثمار الوقفي يجعل منه مصدرا تمويليا فعالا في تحقيق برامج التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، وهو ما سنقف عليه بشيء من التفصيل على النحو التالي:

## 1. العلاقة بين قطاع الوقف والتنمية

إن قطاع الوقف بما يملكه من إمكانيات تنموية صار بوسعه أن يقوم بدور حيوي وبارز في عملية التنمية في مواجهة التحدّيات الاقتصادية التي تواجه أي بلد إسلامي، وذلك بالمشاركة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص لاسيما إذا ما عملت الدولة على تحديث وتطوير هذا القطاع، فالأوقاف إحدى أهم الأدوات التنموية التي تساعد في تحقيق التنمية المتوازنة وتحقيق أعلى عائد اقتصادي للمجتمع إذا أحسن تنظيمها، فالواقع يؤكد بأن قطاع الأوقاف في كثير من البلدان متخلف وغير مواكب لعصر العولمة واقتصاد السوق، وهذا ما يجعلنا نحاول في هذا الشق من الدراسة استجلاء سمات العلاقة بين التنمية بأبعادها وصورها ونظام الوقف في أهدافه المتجددة خاصة في ظل تغيّر ملامح العلاقة بين المجتمع والدولة، وظهور أغراض جديدة للوقف وأهداف وغايات مستجدة للتنمية لاسيما بعد تدخل ومشاركة القطاع الأهلي أو ما يسمى المجتمع المدني كطرف ثالث في ربط وتوطيد العلاقة بين الوقف والتنمية.

### أ- ملامح الارتباط بين الأوقاف والتنمية:

بنظرة فاحصة في المضامين التي ينطوي عليها النظام الوقفي سواء من حيث مصدر العملية الوقفية ومنشئها والأوعية المالية التي تتكوّن منها المحفظة الوقفية والجهات المستهدفة من وراء ذلك وما ينبثق عن كل ذلك من مؤسسات وأنشطة تطل مختلف أطراف العملية الوقفية وأهدافها يجعل من العلاقة بين النظام الوقفي والتنمية أمرا لازما؛ إذ تتجلى لنا ملامح العلاقة بين الوقف والتنمية في إمكانية الاستفادة من الوقف في تحويل الأموال من الإستهلاك وتوجيهها نحو الاستثمار، فالوقف في مضمونه وحقيقته الاقتصادية هو عملية تنموية سواء لتنمية الأصول الإنتاجية أو في توزيع عوائده على مستحقيه، وبالتالي لا بد من الإهتمام بصيانتها للإبقاء على قدرته في إنتاج السلع والخدمات حتى يؤدي دوره في تراكم رأس المال الإنتاجي المخصص لأعمال البر والخير في المجتمع<sup>(4)</sup>، ذلك أن المؤسسة الوقفية يمكن أن تقوم بنفس الأدوار التي تقوم بها مؤسسات القطاع الثالث على المستوى

العالمي، بل وبأكثر كفاءة، فعملية التنمية المتوخاة من الأوقاف تتسم في أغلب حالاتها بالديمومة والإستمرار، حيث تتفوق مؤسسات الأوقاف على موارد التمويل الأخرى بأنها تمثل مورداً منتظماً يفي باحتياجات التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة بدرجة كبيرة، وذلك عن طريق استحداث صيغ عصرية للمال الوقفي تستهدف استعادة الوقف لدوره الفاعل في تقديم الخدمات التنموية للمجتمع مع تنظيم مشاركة شعبية في الإشراف على شؤونه وتوزيع عوائده على المستحقين بما يحقق النفع العام ويخدم أغراض التنمية<sup>(5)</sup>.

وهكذا يتضح من مضمون الوقف وحقيقته الإقتصادية أنه عملية تنموية متكاملة وذات تأثير اقتصادي بعيد المدى، وله مجالاته المختلفة ويستطيع أن يساهم في عملية التنمية إذا أتيحت له الفرصة وتوفرت له المرونة الكافية إدارياً وتنظيمياً وتشريعياً، وذلك بربط الإتجاهات الإستثمارية في الوقف بخطط التنمية التي تعتمدها الدولة من دون أن يؤثر ذلك على استمرارية أعيان الوقف أو يؤدي إلى انخفاض عوائده<sup>(6)</sup>، فالوقف في الأصل ثروة استثمارية متزايدة ومتجددة يتزايد يوماً بعد يوم، وهو في شكله العام ثروة إنتاجية تمثل تراكم استثمارياً ويمنع تعطيله عن الإستغلال، حيث تضاف دائماً أوقاف جديدة إلى ما هو موجود وقائم من أوقاف قديمة دون أن ينقص من القديمة شيء<sup>(7)</sup>، وهذا ما يؤكد عليه جانب كبير من علماء التنمية الذين أجمعوا على وجوب تكوين تراكم رأسي مالي لدفع عملية التنمية على الأقل في الشق الإقتصادي منها<sup>(8)</sup>، وهذا هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الوقف بكل فاعلية من خلال الإسهام في تمويل التنمية ومحاربة الإكتناز الذي يشكل أحد عناصر الثروة والإنتاج للمشاركة في النشاط الإقتصادي بدلاً من بقاءه في صورة عاطلة، فالوقف كصدقة تطوعية يسهم في تحرير رؤوس الأموال العينية والنقدية من سيطرة أصحابها<sup>(9)</sup>، ويجعلهم يدفون بها للمشاركة في تنمية المجتمع طلباً للبركة وابتغاء الثواب من الله.

### ب- السعي نحو الربط بين الوقف والتنمية المستدامة:

تعد التنمية بأنواعها عملية مستمرة تشمل جميع الإتجاهات، فهي عملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الإجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية، وبناء دعائم الدولة العصرية من خلال تكافل القوة البشرية لترجمة الخطط العملية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة<sup>(10)</sup>، غير أن تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 27 أبريل 1987 والذي جاء بعنوان «مستقبلنا المشترك» والمعروف أيضاً «بتقرير برونتيلاند»، جاء بمفهوم جديد للتنمية تبنته فيما بعد أكثر من 170 دولة في مؤتمر قمة الأرض المنعقد بريو دي جانيرو سنة 1992 وأحدث نقلة نوعية في وضع مفهوم للتنمية يأخذ في الحسبان حق الأجيال القادمة في العيش الكريم

على غرار الأجيال الحاضرة، وهذا ما يعرف بالتنمية المستدامة والتي تطور مفهومها أيضا إلى التنمية البشرية المستدامة، وكان الهدف من هذا التوجه العالمي إعادة توجيه النشاط الإقتصادي بما يكفل تلبية الحاجيات التنموية من جهة ومنع حدوث أضرار تنعكس على البيئة العالمية عن طريق توجيه الإهتمام إلى أبعاد أخرى للتنمية تتعدى التنمية الإقتصادية إلى الإهتمام بالمسائل الإجتماعية والبيئية وصولا إلى تحقيق تفاعل ثلاثة عوامل أساسية في عملية التنمية هي الإقتصاد والمجتمع والبيئة.

ركزت الأمم المتحدة على تسويق مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد يعطي الأولوية إلى وجوب الوفاء بالإحتياجات الأساسية للفقراء ومراعاة حقوق الأجيال القادمة وإختيار أنماط تنموية تتناسب مع الإهتمام البيئي الملئم ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمي والتطلع إلى صياغة نظم دولية بغرض التحكم في المخاطر والأعباء على مستوى العالم<sup>(11)</sup>، وهو مفهوم يوافق مفهوم الوقف كفكرة تنموية وثروة مستدامة، ففي عصرنا الحالي ومع ظهور ثروات ضخمة في العديد من الدول الإسلامية تصبح فكرة تحقيق الإستدامة في التنمية سواء داخل الدول أو عبر الدول ضرورة وغاية ملحة لأن تلك الثروات لن تستمر بهذه القوة والحضور، بل سوف ينطبق عليها قانون التاريخ وحرركته، لذلك فإنه من الضروري اقتناص الفرصة وتحويل بعض من هذه الثروات إلى أوقاف تخدم أغراض التنمية، كما أن الوقف يحمل معاني الإستدامة والتنمية بوضوح، إذ أنه لا يقتصر على الإهتمام بالجيل الحاضر بل حتى بالأجيال المستقبلية<sup>(2)</sup>.

وفي هذا الشأن يقول الدكتور نصر محمد عارف: «أن فهم دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة يرتب ضرورة العمل على ذلك، وإلا تكون الأمة قد ضيعت فرص عديدة قد لا تتكرر إلا بعد أجيال عديدة؛ فالثروات التي تراكمت في العديد من الدول العربية والإسلامية، إننا جاءت من التصرف في مصادر طبيعية هي ملك للأجيال القادمة؛ وإن لم يتم تحويل تلك الثروات إلى مصادر وجود وحياة وازدهار للأجيال القادمة سوف يحمل هذا الجيل وزرا تاريخيا يتمثل في أنه قد أضاع الفرصة مرتين الأولى عندما تصرف في الموارد الطبيعية بصورة تتجاوز حاجته، والثانية أنه لم يحفظ العائد منها لأبنائه»<sup>(3)</sup>، لذلك فإن الإتجاه إلى الوقف في مجالات التنمية المختلفة سيكون الوسيلة الأضمن لتحقيق ازدهار حقيقي؛ وبناء حضارة قابلة للإستمرار يتمتع بها الجميع وتستفيد منها الأجيال<sup>(4)</sup>.

## 2- بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية بالوقف

درجت الأوقاف عبر تاريخها الطويل في تمويل مشاريعها ومرافقها من خلال صيغ تمويلية صاغها الفقهاء والمختصون لتلبية حاجات مؤسسة الأوقاف التمويلية، هذه الصيغ



عرفت عدة تطورات عكست تطور نظام الوقف عبر تاريخ الممارسة الاجتماعية لنظام الوقف، ولهذا يوفر قطاع الوقف بدائل جديدة لتمويل التنمية المحلية، هي على النحو التالي:

#### أ- التمويل المؤسسي للأوقاف<sup>(5)</sup>

يمكن النظر إلى صيغ التمويل التي تناسب تنمية أملاك الأوقاف من زاوية مصادر الحصول على التمويل، وعادة ما تقوم بهذه الوظيفة التمويلية البنوك أساساً وبعض المؤسسات المالية التي تسمح لها قواعد العمل بذلك، ويمكن توضيح التمويل بواسطة المؤسسات والبنوك من خلال الحالات التالية:

#### الحالة الأولى: صيغ التمويل والإستثمار الخارجي لأموال الأوقاف بطريق المربحة والإستصناع والسلم

من الصور الحديثة لتمويل المشروعات الوقفية وإستثمار ممتلكاتها المربحة وعقد الإستصناع والسلم، وهي صيغ إستثمارية تعتمد على المصارف الإسلامية في الغالب، وهنا يكون المشروع بكامله ملكاً للأوقاف تديره المؤسسة الوقفية حسب شروط الوقف، ومن هذه الصيغ نذكر باختصار، ما يلي<sup>(6)</sup>:

#### المربحة:

يمكن تمويل المشاريع الوقفية بواسطة عقد المربحة عن طريق الصور التي تسمح فيها إدارة الوقف لجهة ممولة وتتعهد بشرائه بعد إكماله بثمن محدد ومؤجل على أقساط شهرية أو سنوية<sup>(7)</sup>، وذلك بأن تتفق الإدارة المكلفة بالأوقاف مع جهة ممولة على إقامة مباني ومنشآت على قطعة أرض وقفية، ويتم الإتفاق مبدئياً على كلفة البناء ونسبة الربح للممول، ثم تقوم الإدارة بتسديد هذه القيمة للممول على أقساط بواسطة دخل هذا المشروع مع تقديم الضمانات اللازمة لتسديد القيمة، ويكون البناء للأوقاف مستفيداً مبدئياً بجزء من أجرته وريعه<sup>(8)</sup>.

والملاحظ أن هذه الأقساط قد تكون أقل من الأجرة المتوقعة، وبذلك يصير البناء للوقف حيث يمكن لإدارة الوقف أن تستخدم طريقة المربحة المصرفية إذا تدخلت المصارف كوسيط في هذه العملية من أجل تمويل شراء المواد الخام التي تحتاجها المشاريع التي تريد إدارة الوقف تنفيذها<sup>(9)</sup>، ومن ثم تحقيق الأرباح عن طريق العملية التجارية المدروسة، والتي يمكن لمديرية الأوقاف أن تستعملها كصيغة تمويلية قصيرة المدى للحصول على بعض المال لتغطية بعض نفقاتها الإستثمارية، خاصة أن القانون رقم 01/07 المعدل والمتمم للقانون رقم 10/91 دعى إلى إستثمار الممتلكات الوقفية بمختلف الوسائل والأساليب المشروعة المتاحة، وفي هذا الإطار يمكن لإدارة الوقف أن تستثمر أموالها عن طريق المربحة لشراء ما

تحتاج إليه عن طريق المربحة العادية والمربحة للأمر بالشراء كما تجرّيها البنوك الإسلامية. ويمكن لإدارة الوقف أن تقوم هي بالمربحة بالطريقة السابقة، فتكون هي التي تستثمر أموالها بهذه الطريقة بنسب مضمونة، وهناك طريقة أخرى غير مضمونة مع أنها جائزة شرعاً، وهي أن تتفق إدارة الوقف مع بنك أو مستثمر أو شركة على أن تدير لها أموالها عن طريق المربحة بنسبة 10% مثلاً، وحينئذ إذا خالف هذا الشرط فهو ضامن لمخالفته للشرط وليس لأجل ضمان رأس المال<sup>(20)</sup>، كما يمكن أيضاً استثمار أموال الأوقاف في المربحة للأمر بالشراء، حيث تقوم المؤسسة الوقفية بإرادتها بعملية شراء السلع ثم بيعها وفقاً لعقد المربحة لتستفيد من هذه الزيادة المتفق عليها، فتكون الممول سواء لجهات حكومية أم خيرية أم تجارية<sup>(21)</sup>.

### تمويل مشروعات الأوقاف بواسطة صيغة الإستصناع أو المقاول:

يمكن تمويل استثمار الأموال الوقفية عن طريق عقد الإستصناع أو المقاول<sup>(22)</sup>، وقد بنى المشرع الجزائري هذه الصيغة الإستثمارية في تمويل الأوقاف بمقتضى القانون رقم 01/07 المعدل والمتمم لقانون الأوقاف، غير أنه أحال إلى أحكام الشريعة الإسلامية في كل ما تعلق بتطبيق هذه الصيغة في مجال الوقف بموجب المادة (2) من القانون رقم 91/10، وبموجب هذه الصيغة التمويلية يسمح لإدارة الوقف أن تأمر بالتوسع في أملاك الوقف عن طريق عقد الإستصناع، وبموجبه يمكن تأخير الدفع بالإتفاق بين الجهتين وحسب طريقة تمويل الإستصناع يترتب دين على إدارة الوقف يجب تسويته من موارد الوقف الموسع وللممول أن يتدخل في إدارته<sup>(23)</sup>، وغالباً ما يتم عقد الإستصناع في البنوك الإسلامية عن طريق الإستصناع الموازي، حيث لا تبني هي ولا تستطيع، وإنما تتفق مع المقاول لتنفيذ المشروع بنفس المواصفات التي تم الإتفاق عليها بينها وبين إدارة الوقف<sup>(24)</sup>.

### تمويل مشروعات الأوقاف بواسطة عقد السلم<sup>(25)</sup>:

يمكن استثمار أموال الوقف عن طريق السلم باعتبار الوقف مسلماً، وهذا ما استقر عليه مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره بتاريخ 9 فيفري 1989، حيث اعتبر السلم إحدى الأدوات ذات الكفاءة العالية في التمويل وفي نشاطات المصارف الإسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، فإذا كان لدى إدارة الأوقاف أرض زراعية ولها خبرة ودراية بالزراعة وينقصها التمويل لشراء الآلات والمستلزمات الأخرى، فلها أن تلجأ إلى جهة تمويلية تعقد معها عقد السلم تتسلم في الحال رأس المال المتفق عليه لتوفي لها بالمسلم في الأجل المتفق عليه، وهكذا تستفيد إدارة الأوقاف من سيولة عاجلة تمكنها من قضاء مصالحتها، ثم ما يفيض من المنتج يمكن أن تبيعه أو يوزع على المستفيدين من الوقف، كما يمكن للأوقاف استعمال السلم في إدارة استثمار السيولة الوقفية في سوق

السلع، غير أن القانون رقم 07 / 01 المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالأوقاف لم يرد فيه ذكر هذه الصيغة الإستثمارية رغم ما فيها من مرونة وتيسير على الطرفين<sup>(26)</sup>.

### صيغة المشاركة والمضاربة:

وهي المشاركة بين صاحب المال والخبرة والعمل، حيث يقدم صاحب المال إلى طرف آخر المال ليستثمره استثماراً مطلقاً أو مقيداً على أن يكون الربح بينهما حسب المتفق عليه<sup>(27)</sup>، وباعتماد صيغة المضاربة يمكن أن ينشأ وقف يمول من أموال نقدية يوقفها أفراد أو هيئات، بحيث تستغل هذه الأرصدة النقدية في عمليات مضاربات وفق قواعد وأسس محددة، حيث يتم صرف الأرباح الخاصة برب المال (الواقف) في نواحي متعددة منها زيادة رأسمال المضاربة أو شراء آلات ومعدات وتأجيرها للقادرين على العمل، ويمكن استغلال وقف المضاربة في عدة نواحي منها تمويل قطاع الصناعات والمشاريع الصغيرة والحرفيين بتوفير المعدات ورأس المال التشغيلي.

وهناك صورة أخرى لا تخرج عن مضمون الشركة أو المشاركة يصطلح عليها بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك، وهي صيغة مطبقة في العديد من المؤسسات الوقفية، وتعني أنها شركة تعطي للمؤسسة الوقفية الحق في الحلول محل شريكها الاستثماري في الملكية دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وتعد هذه الصيغة من الأساليب العملية التي تستعملها المؤسسة الوقفية، وهي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد وهو الإستمرارية، فإذا وقعت خسارة فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك، وفي حالة تحقق الأرباح فإنها توزع بين الطرفين (المؤسسة الوقفية وشريكها) حسب الاتفاق<sup>(28)</sup>، على أن يتضمن عقد الشركة وعدا ملزما من جانب الممول ببيع حصته للأوقاف الأمر الذي يستدعي أن تقسم الأرباح إلى جزئين: الجزء الأول تخصصه للإنفاق على مصارفها الذاتية، والجزء الآخر فتخصصه لتسديد أصل ما قدمه الممول من تمويل<sup>(29)</sup>.

### الحالة الثانية: تحديد الإدارة بالاتفاق بين المؤسسة الوقفية والممول (صيغة شركة الملك)<sup>(30)</sup>

لما كانت أرض الوقف لا يصح بيعها أو إدخالها كرأس مال في شركة ما، فإن شركة الملك تقدم لنا صيغة لتمويل التنمية تناسب مع طبيعة الوقف، حيث أنها تحافظ على استقلال الوقف في ملكه متميزا عما يملكه الممول، وفي صيغة شركة الملك يمكن أن تكون الإدارة فيها بيد المؤسسة الوقفية أو بيد الممول حسب ما يتفقان عليه فيما بينهما مقابل أجر يدفعه مقابل التفويض بالإدارة للطرف الآخر.

وتتلخص الصيغة التمويلية القائمة على شركة الملك بأن يقوم الممول بالبناء على الأرض بإذن من مؤسسة الوقف، ويشترط أن يكون البناء ملكاً للممول ويتفقا على اقتسام الإنتاج، أي الإيراد الإجمالي أو الصافي حسب نسبة يراعى عند تحديدها أن تعكس نسبة قيمة مال كل منهما إلى قيمة كامل المشروع مع تخصيص حصة معينة للإدارة، وبما أن الممول المؤسسي يرغب -عادة- ببيع هذا الملك وعدم الاحتفاظ به بخلاف ناظر الوقف، فيمكن الاتفاق على بيعه للوقف دفعة واحدة في موعد مستقبلي أو على أقساط، فيذكر العقد عندئذ تناقص حصة الممول من الإنتاج، ويمكن الاتفاق على السعر مع من يقبل الوعد الملزم أو أن يتواعد على البيع بسعر يحدده عند عقد البيع حسب عوامل سوقية يتفقان عليها.

**الحالة الثالثة: ترك الإدارة للمؤسسة الممولة:**

وهناك صيغتان أساسيتان:

**صيغة المشاركة بالإنتاج:**

وهي شكل من أشكال المضاربة، وفي هذه الصيغة يتم تنظيم الاستثمار والتمويل، يقدم فيها أحد الطرفين -على الأقل- أصولاً ثابتة ويقدم الآخر العمل، وقد يقدم مع العمل أصولاً ثانية أو متداولة أو نقوداً أو كل ذلك معاً، وفي هذه الصيغة يقدم الوقف الأرض ويقدم الممول البناء والإدارة ويقسم الوقف الإنتاج الإجمالي أو الإيراد الإجمالي، ويتفقان على انتقال البناء إلى الوقف بيعاً، كما في انتهاء شركة الملك لأن الوقف لا يملك منه شيئاً.

**صيغة الحكر أو الإجارة الطويلة:**

يستأجر الممول أرض الوقف، ويقيم البناء ويستثمره، ويدفع للمؤسسة الوقفية الأجرة المتفق عليها، ويستعمل الناظر جزءاً من الأجرة في شراء البناء<sup>(3)</sup>.

**ب- التمويل بالإصدار (الاكتتاب العام)**

نقصد بذلك اللجوء إلى الجمهور للاكتتاب في تمويل تنمية الأوقاف والاستمرار في إدارة الوقف والمشروع التنموي المتعلق به، وفي الحقيقة إن التمويل بالإصدار أو الاكتتاب لا يختلف عن صيغ التمويل الإسلامية المعروفة من مرابحة أو إجارة أو مشاركة أو غيرها من الصيغ، إلا في كونه يعبر عنه بأوراق مالية مقبولة شرعاً ويمكن تداولها في السوق المالي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

**الأساليب الإجرائية للإصدار:**

إن بقاء إدارة المشروع بكاملها في يد المؤسسة الوقفية، يجعلها هي الجهة التي تصدر هذه الأوراق المالية، وينبغي أن يتضمن عرض الإصدار ثم عقد الاكتتاب بعده، وكالتين هما: وكالة من مشتري الورقة المالية للمؤسسة الوقفية باستعمال نقوده في عملية البناء، ووكالة

أخرى من المشتري تقرر وتقبل إدارة الناظر للمشروع الوقفي الذي يتم تمويل بنائه بأموال أصحاب الحصص، والأسهم، والسندات.

فالعلاقة بين حامل الورقة المالية وناظر الوقف هي من جهة علاقة موكل بوكيله في مرحلة البناء، ثم إما أن تتحول بعد إتمام البناء وبدء الاستثمار إلى علاقة مضارب برب المال (والمضارب وكيل)، أو أن تستمر علاقة وكالة لأن ذلك يختلف حسب نوع الورقة المالية، بالإضافة إلى ذلك أن تداول هذه الورقة المالية يبدأ بعد أن يتحول ما يقابلها إلى مجموعة من الموجودات يغلب عليها الأعيان والحقوق في مقابل الديون والنقود، وكذلك فإن نشرة الإصدار ينبغي أن تعين المشروع الوقفي الذي يتم تمويله بحصيلة الإصدار وأوصافه وحجمه وغير ذلك من خصائصه.

### الأوراق المالية المقترحة لتمويل تنمية مشاريع الأوقاف:

هناك أنواع من الأوراق المالية التي تصلح للطرح للاكتتاب العام من قبل الجمهور، لتمويل تنمية أملاك الأوقاف، وهي:

**حصص الإنتاج:** وهي أوراق مالية متساوية القيمة، يصدرها للممولين، وهي تمثل ملكية حصة في المنشآت الاستثمارية التي تقيمها مؤسسة الوقف على أرض الوقف بالأموال التي يحصل عليها من حملة حصص الإنتاج ووكالة عنهم، وهي قابلة للتداول، بعد أن يبدأ المشروع بالعمل، أو يتحول أكثر ما يقابلها (أو ما تمثله) من ديون إلى أعيان وحقوق ومنافع، وفي أي وقت يرغب فيه الواقف أن يمتلك البناء المقام على أرضه، فإنه يستطيع أن يشتري حصص الإنتاج من السوق المالي، كما يمكن أن تبقى هذه الحصص بأيدي المستثمرين دون أن تنتقل إلى الوقف.

ويمكن تلخيص العلاقة بين المؤسسة الوقفية وحامل حصة الإنتاج كما يلي:

- \* إذن من المؤسسة الوقفية لحملة الحصص بالبناء على الأرض.
- \* دعوة من مؤسسة الوقف - بصفتها مضاربا- إلى الجمهور لشراء حصص الإنتاج بمبلغ محدد وبشروط معينة.
- \* قيام المؤسسة الوقفية بأعمال البناء وكالة عن أصحاب حصص الإنتاج وبعد إتمام البناء، تتسلمه المؤسسة الوقفية، وتدير إدارة استثماره بصفتها مضاربا.
- \* توزيع العائد الإجمالي، كأن يكون أجرة محصلة من مستأجري البناء مثلا- بين المضارب وأصحاب الحصص حسب الاتفاق.

الشركات الوقفية القابضة وأسهم المشاركة الوقفية: في إطار توسيع مفهوم تنمية الموارد الوقفية ليشمل، إضافة إلى استثمار الموارد الوقفية القائمة، جذب واقفين جدد، حيث

استحدثت وزارة الأوقاف في السودان ما عرف بالسندات الوقفية، إذ تقوم الهيئة الوقفية الوصية بتحديد مشروع معين، ثم تطلب من الأفراد المساهمة في تمويله بشراء سندات وقفية تمكنهم من إمتلاك حصة من أصول المشروع ليقوم بوقفها على وجه محدد حيث تنشئ الهيئة الوصية شركة وقفية قابضة، حيث تشكل بنية تحتية للمشروعات الاستثمارية للأوقاف بالمساهمة في تحقيق عدد من المشروعات التنموية الصناعية والتجارية.

كما يمكن أن تصدر أسهم مشاركة عادية بقيم متساوية، وهي تشبه الأسهم في شركات المساهمة، يصدرها الوقف أو ناظره، وتتضمن نشرة إصدارها وكالة للوقف باستعمال قيمة الإصدار للبناء على أرض الوقف، فهي تصبح بعد قيام البناء ممثلة للبناء، فيشارك أصحاب الأسهم في ملكية البناء بنسبة ما يملكون من أسهم، ويكون ناظر الوقف أو الوقف نفسه بوصفه شخصية معنوية مدير البناء بأجر معلوم، وكما هو الحال بالنسبة للأسهم في شركات المساهمة العادية، فإن الأرباح الصافية للمشروع توزع على المساهمين، بعد تنزيل المصاريف المختلفة، ويمكن في الأخير للوقف القيام بالتملك التدريجي للبناء بشراء السهم من السوق، أو بانتقال الملكية هبة أو وقفا إلى الوقف نفسه بعد أن يستفيد المساهمون من المنافع المرجوة من استثمارهم باسترداد أصل المال والعائد المتوقع منه.

**أسهم التحكير:** أسهم التحكير هي درجة بين سندات الأعيان المؤجرة وأسهم المشاركة، فهي شبيهة بسندات الأعيان المؤجرة في أنها تمثل حصصا متساوية من ملكية بناء ملتزم بعقد إيجارة لمدة الاستثمار وهذا البناء يقام - بطريقة التوكيل - على أرض الوقف، وهي نسبة أسهم المشاركة في أن العوائد تمثل الربح الصافي، فأسهم التحكير هي إذن أسهم تمثل حصصا متساوية في بناء يقوم على أرض وقفية مستأجرة من الوقف بعقد إيجارة طويل الأجل هو عقد التحكير، وبأجرة محددة لكامل فترة العقد<sup>(32)</sup>.

## ثانيا: دور الزكاة في تمويل التنمية المحلية

تلعب الزكاة دورا حيويا في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية وذلك نتيجة لثلاثة عوامل أساسية ومترابطة وهي محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار وتشجيع الإنفاق، فمن أهم الأهداف التي تسعى إليها الزكاة هي منع اكتناز الأموال وبقائها كموارد ساكنة لا تقدم منفعة حقيقية لاقتصاد المجتمع، ويتضح هذا المبدأ عند معرفة أن الإسلام لا يشجع إبقاء قطعة أرض لمدة أكثر من ثلاثة سنين دون إعمارها، وهذا المبدأ يعد أكثر أهمية بالنسبة للأموال السائلة والتي لا يجب أن تبقى مكتنزة وغير مستخدمة، وهذا المفهوم يتوافق مع مبادئ الاقتصاد العالمي الحالي، والذي يؤكد أن اكتناز الأموال من أهم العوامل التي تعوق التنمية الاقتصادية للدولة لأن هذه الموارد الراكدة لا تدخل في عجلة الاقتصاد، وبالتالي

تقلل من حجم الموارد المحلية، ومن ثم، فإن ذلك يؤدي إلى مستوى تنموي أقل بكثير مما يمكن أن يتحقق لو أن كل الموارد موظفة ومستخدمة في إنعاش الاقتصاد.

إن القيام بالعملية التنموية والنجاح في عمارة الأرض يتطلب تضافر كل من الإمكانيات البشرية والإمكانيات المادية، وللزكاة دورها التنموي من خلال مواردها ومن خلال مصارفها ذات الأثر التنموي المباشر وغير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي<sup>(33)</sup>.

## 1 - الآثار التنموية المباشرة للزكاة:

يتوقف توفير الكميات اللازمة من رؤوس الأموال المحلية على الحد من ظاهرة الاكتناز في المجتمع أو الإقلال من إيدار الأموال في صورة لا تسهم في دعم النشاط الإنتاجي بشكل مباشر ومؤثر، وضرورة اتجاه هذه الأموال إلى مجالات الاستثمار ذات الأولوية لتنمية المجتمع، وتباشر الزكاة آثارها التنموية المباشرة من خلال محاربة الاكتناز والعمل على دفع رؤوس الأموال إلى مجالات الاستثمار اللازمة للارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي وإتساع السوق من خلال الحث على الإنفاق الاستهلاكي.

ومن خلال فريضة الزكاة جعل الله سبيلا يضمن مشاركة المال في حركية التنمية، فهي تقف دون تهديد المال المكتنز بالفناء إن لم يشارك في النشاط الاقتصادي، فالزكاة أداة لدفع الأموال المعطلة حتى تستثمر لتمويل التنمية<sup>(34)</sup>، من خلال دفع الأموال السائلة إلى المشروعات الاقتصادية لتنمو وتزدهر<sup>(35)</sup>، وتعمل الزكاة على محاربة الاكتناز بهدف تنمية الأموال واستثمارها لأن تثمار المال يجعل صاحبه يدفع الزكاة من العائد، فالزكاة تشجع على استثمار الأموال بهدف إخراجها من العائد مع المحافظة على أصول رؤوس الأموال<sup>(36)</sup>، والعمل على إنماء رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع الإنشائية دون الوقوع في مصيدة الاكتناز، فيشعر المكلفين بالزكاة بمضاعفة الاستثمارات المنتجة وبالتالي مضاعفة استقطاب اليد العاملة واندماجها في المجتمع لتحقيق المنفعة العامة للتنمية المحلية<sup>(37)</sup>.

وفي أسعار الزكاة المتناسبة عكسيا مع الجهد المبذول بالغ الأثر على تشجيع الاستثمار وتوسيعه ودافعا للإقبال على المجالات التي تقابل حاجة عامة، حيث لا تؤخذ الزكاة عن الحيوانات العاملة في الإنتاج، وتفرض على الثمار المزروعة بالأالة بنسبة النصف عن نسبة الزكاة في الثمار المزروعة بالري الطبيعي، وتكون أعلى نسبة في المعادن التي لا يتطلب إنتاجها جهدا.

وتسهم مصارف الزكاة في الحث على الاستثمار، فلا تعطى للقادر على العمل دفعا لاشترائه في العملية الإنتاجية، وتمنح أرباب المهن والحرف من الفقراء والمساكين رؤوس



أموال تمكنهم من القيام بأعمال تجارية أو صناعية والنهوض بها، الأمر الذي يجعلهم من خلال عملهم الاستثماري في غنى عن الزكاة، كما تضمن الزكاة رأس مال للغارمين مما يشيع بين المستثمرين نوع من الاطمئنان فيندفعون في الاستثمار والإنتاج بكل طاقتهم بدون تصفية استثماراتهم لسداد ديونهم<sup>(38)</sup>.

## 2. الآثار التنموية غير المباشرة للزكاة

البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة يترتب عليها من الناحية الاقتصادية انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي والاقتراب من حالة الركود، وأما من الناحية الاجتماعية فإنها تعمل على توسيع دائرة الفقر وما يصاحبه من تفكك اجتماعي<sup>(39)</sup>، إذ تعمل الزكاة على معالجة ظاهرة البطالة عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوثها، كما تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالزكاة أداة تساعد على رفع مستوى التشغيل عن طريق الإسهام في التقليل من أسباب حدوث البطالة<sup>(40)</sup>.

وأما تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول في العملية الإنتاجية، فيتوقف على مستوى التعليم والتدريب لذلك يكون الإنفاق من حصيلة الزكاة على طلبة العمل النافع للمجتمع، إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب لأن فائدة علمه ليست مقصورة على طالب العلم فحسب، بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، ويترتب على ذلك أن إنفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم والتدريب والتكوين بأنواعه المختلفة سوف يرفع مستوى نوعية العمل المتاحة في المجتمع، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية، وبذلك يتضح أن الزكاة تساهم مساهمة ايجابية في زيادة عنصر العمل من الناحية الكمية والنوعية في المجتمع ويترتب على ذلك زيادة الإمكانيات الإنتاجية في المجتمع.

كما تؤدي الزكاة دورا بالغ الأهمية في علاج التقلبات الاقتصادية، فالزكاة تمثل تيارا نقديا أو سلعيًا يتدفق من الفئات الغنية إلى مستحقيها ويمكن أن تعجل وتصرف على مستحقيها في فترات الانكماش حيث ينخفض الطلب بهدف إنعاش الطلب الاستهلاكي<sup>(41)</sup>، وتسهم الزكاة في التخفيف من حدة المديونية، كونها تحرر جزءا مهما من موارد الميزانية العامة للدولة التي كانت تستخدم في نفس مصارف الزكاة<sup>(42)</sup>، كما تعتبر الزكاة أهم أداة تؤدي إلى اختفاء مشكلة التضخم التي استفحلت في اقتصاديات الدول الإسلامية بسبب بعدها عن تطبيق الزكاة تطبيقا صحيحا وفقا لأحكام الشريعة فالتضخم كما هو معروف من مظاهره، تزايد النقود بشكل سريع ودائم في أيدي بعض الفئات في المجتمع وتتجمد في أيدي غالبية أفراد المجتمع مع التزايد المستمر في أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي يحدث خللا عند أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ويفيد رجال الأعمال بأن تغيرات الأثمان تجعلهم أكثر ثراء.



كما أن للزكاة أثرها غير المباشر في حماية الاقتصاد من التقلبات من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية وزيادة الإنتاج وتكرار إخراج الزكاة في موعدها السنوي أو الموسمي، وكل ذلك يحمي الاقتصاد من مخاطر الترددي في أزمات الكساد والإفادة من الأثر الإنعاشي للزكاة بصفة منتظمة، كما أن تطبيق الزكاة يجعل الثروة لا تمر إلا من خلال قناة الإنفاق وقناة الاستثمار، فيتحول كل إيداع إلى استثمار، وينخفض تفضيل السيولة إلى أدنى حد له، فالزكاة تضمن ثبات القوة الشرائية للمستفيدين منها، ويكون ذلك خاصة في أوقات التضخم أو ارتفاع الأسعار وتخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة والتقليل من فرص حدوث كساد اقتصادي<sup>(43)</sup>.

### ثالثاً: تمويل المشاريع التنموية عن طريق الصكوك الإسلامية في الجزائر

الصكوك الإسلامية هي أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات أو أرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعلاً أو يتم إنشاؤه من حصيلة الاكتتاب، وهي قابلة للتداول والإطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة، ويمكن حصر موجودات المشروع الاستثماري في أن تكون أعياناً أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية أو معنوية أو خليط من بعضها أو كلها حسب قواعد مالية إسلامية معينة.

وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية التي أطلقت عليها اسم صكوك الاستثمار تمييزاً لها عن الأسهم والسندات التقليدية، بأنها: «وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله<sup>(44)</sup>.

#### 1- دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية لقدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى مثل مشروعات البنية التحتية كالنفط والغاز والطرق والموانئ والمطارات وغيرها، كذلك لتمويل التوسعات الرأسمالية للشركات وتمويل المشاريع التنموية الخيرية، وعليه سنحاول توضيح ذلك فيما يلي<sup>(45)</sup>:

أ- دور الصكوك الإسلامية في تجميع وحشد الموارد المالية: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل الأجل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا

تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد ومن حيث سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة خاصة في حالة عدم ربط عوائدها بمعدل الفائدة لأنها لا تتعامل به أصلاً، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم بل تتأثر بالتضخم إيجابياً لأن هذه الصكوك تمثل أصولاً حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاع عوائد الصكوك المثلثة لتلك الأصول أعيان وخدمات.

ب - دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية: إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر الخيار الأمثل خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، إذ أن التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يكمن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية، وإنما في طريقة استخدام هذه الموارد بحيث تقرب بين تلك الموارد وبين الهدف التنموي المنشود منها، وعليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد.

وتتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المرابحة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الإستخراجية والحرفية، في حين تستخدم صكوك الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات والعقارات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملائمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية، التجارية منها والصناعية والزراعية والخدماتية، وذلك لما تتميز به من مرونة في أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته<sup>(46)</sup>.

ج - دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية: الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلبى احتياجات الدول في تمويل تلك المشاريع بدلا من الاعتماد

على سندات الخزينة والدين العام، فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة ثم تقوم الحكومة - بصفتها مستأجرا - بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية، فالصيرفة الإسلامية بأدواتها المتنوعة قادرة على قيادة برامج تمويل المشاريع الحكومية بكفاءة عالية وبتكلفة منخفضة وبآجال مختلفة<sup>(47)</sup>.

د - دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية: مما لا شك فيه أن الدور الاجتماعي للصكوك الوقفية يسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، ونلمس ذلك من خلال النقاط التالية<sup>(48)</sup>:

\* إن توفير الحاجات الأساسية للفقراء من مأوى وتعليم وصحة يسهم في تطوير قدراتها وزيادة إنتاجيتها، مما يحقق زيادة في نوعية وكمية العامل البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية.

\* إن مساعدة الدولة في توفير الحاجات الأساسية يؤدي بها إلى توجيه الفوائض المالية التي كان مقررا إنفاقها في الجانب الاجتماعي غير الإنتاجي إلى مشاريع استثمارية إنتاجية مدرة للربح، كما نلمس الدور الاقتصادي لصكوك الوقف فيما يلي:

- تسهم صكوك الوقف في تنمية الادخار ومحاربة الاكتناز من خلال توظيف الأموال في مشاريع استثمارية خيرية.

- تساعد الصكوك الوقفية في إنشاء مشاريع استثمارية يتم من خلالها توظيف عدد كبير من العمال.

- تسهم الصكوك الوقفية في تمويل المشاريع الصغيرة واستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج والدخل ومنه زيادة الادخار والاستثمار، كما تساهم في إنشاء بعض المشاريع التي عجزت الدولة عن إنشائها.

- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام من خلال القيم المضافة التي تحققها المشاريع التي تم إنشاؤها وتمويلها بصكوك الوقف.

## 2. الصكوك الإسلامية المستخدمة في تمويل المشاريع التنموية والتي يمكن الاستفادة منها في الجزائر

تحتاج الجزائر اليوم أكثر من ذي قبل إلى صيغ وآليات لتمويل مشاريعها التنموية بأسلوب المشاركة في الربح والخسارة، أي أنه لا يأخذ إلا حصة من عائد وربح المشروع، ويتحمل مخاطر هذه المشاريع وخسارتها، خاصة في مرحلة ما بعد النفط والبحوكة المالية التي تعيشها، والواقع أن حملة الصكوك أو المؤسسات المالية الإسلامية لا تمول إلا المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والتي يستطيع مدير المشروع شراء المشروع في نهاية مدة التمويل من أرباح المشروع أو من موارده الأخرى، وانطلاقاً من ذلك سنحاول إظهار مدى إمكانية الاستفادة من مختلف أنواع الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية والتي يمكن للجزائر أن تستفيد منها في هذا المجال، وذلك من خلال ما يلي:

### أ - الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع أصل أو عين موجودة عند الإصدار مؤجرة أو قابلة للتأجير:

قد تحتاج الحكومة أو الشركة أو الفرد إلى تدبير موارد مالية لاستخدامها في تمويل إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو في تمويل رأس المال العامل لهذا المشروع، أو لتمويل شخصي، وبدلاً من اللجوء إلى تحصيل هذا التمويل عن طريق قرض بفائدة، فإنه يصدر صكوك أعيان مؤجرة أو قابلة للتأجير وتكون حصيلة إصدار الصكوك هي ثمن هذه العين، وإذا كان المصدر بحاجة إلى استخدام هذه العين فإن له أن يستأجرها من حملة الصكوك إجارة منتهية بالتملك بقسط أجر ثابت وذلك بقسمة تكاليف العين على فترات الإجارة، وقسط متغير يتم الاتفاق عليه يمثل العائد أو الربح، وبوفاء المستأجر بالتزاماته بدفع الأجرة طوال مدة الإجارة يتملك العين.

ويمثل الصك في هذه الحالة حصة شائعة في ملكية حقيقية للعين المؤجرة، لذا فإن هذه الصكوك يجوز تداولها من لحظة إصدارها وحتى نهاية مدتها، كما أنه يجوز استردادها من مصدرها بشروط معينة، وقد تكون الإجارة تشغيلية يعود فيها الأصل إلى حملة الصكوك في نهاية مدة الإجارة، وذلك بأن يكون طالب التمويل في حاجة إلى معدات وآلات لعملية واحدة أو عدة عمليات مثل المقاولين، وفي هذه الحالة يصدرون صكوك أعيان قابلة للتأجير تستخدم حصيلتها في شراء هذه المعدات لتؤجر للمصدر مدة محددة تعود العين بعدها إلى حملة الصكوك للتصرف فيها حسبما يريدون لأنها مملوكة لهم، فهذه الصكوك إذن تعد أداة مالية متميزة لجلب الموارد المالية لاستخدامها في تمويل المشاريع الاستثمارية والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، بجانب تمويل كافة أنشطة المصدر دون قيود على هذا الاستخدام<sup>(49)</sup>.

ب - الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع منفعة أصل موجود عند الإصدار يملكه المصدر بعقد إجارة أو يملك الأصل نفسه (رقبة ومنفعة):

قد تحتاج مؤسسات الدولة أو شركة أو فرد إلى توفير موارد مالية لاستخدامها في تمويل وتطوير مشاريع استثمارية قائمة أو في إنشاء مشاريع جديدة، أو توفير رأس المال العامل لهذه المشاريع أو حتى لأغراض شخصية، وبدلاً من أن يلجأ إلى التمويل عن طريق القرض بفائدة فإنه يقوم بإصدار صكوك يبيع بمقتضاها منفعة أصول يملكها لمدة طويلة، كالعقارات والمطارات والسفن والمصانع والسدود والمعدات والآلات لحملة الصكوك، وتكون حصيلة إصدار هذه الصكوك هي أجرة هذه الأصول أي ثمن منفعتها، ثم تقوم حملة الصكوك بإعادة تأجيرها للغير ويكون الفرق بين الأجرتين هو عائد أو ربح هذه الصكوك.

وللمصدر أن يستأجر هذه الأصول من حملة الصكوك لمدة قصيرة إذا احتاج إليها، وتكون الأجرة التي يدفعها هي عائد الصكوك، ويمكن أن تعود باقي مدة المنفعة إلى المصدر إذا تعهد بإعادة شرائها من حملة الصكوك مقابل ثمن أو أجرة محددة.

والصكوك التي تصدر لدفع أجرة الأصل تمثل حصة شائعة في ملكية منفعة الأصل المستأجر، ولذا فإنه يجوز تداولها واستردادها من لحظة إصدارها وقبل بيع هذه المنفعة بعقد إجارة من الباطن، وذلك بما يتفق عليه حامل الصك ومشتريه، وأما بعد بيع هذه المنفعة فإن التداول يكون بالقيمة الاسمية وبثمن الحال لأن الصك يمثل الأجرة وهي دين في ذمة المستأجر من الباطن في هذه الحالة.

ت - الصكوك الصادرة على أساس عقد إجارة أصل موصوف في الذمة:

قد لا توجد لدى طالب التمويل حكومة كانت أو شركة، أصول جاهزة يبيعها أو يؤجرها لحملة الصكوك، فيؤجر أصولاً بمواصفات محددة ينوي إنشاءها أو تكون تحت الإنشاء كالمباني أو المطارات والمصانع وغيرها، وهنا تجيز له الشريعة الإسلامية إصدار صكوك يؤجر بمقتضاها لحملة الصكوك هذه الأصول إجارة موصوفة في الذمة لمدة طويلة (كأربعين سنة مثلاً) ثم يستأجرها هو أو غيره من حملة الصكوك بأجرة معلومة لمدة أقصر هي مدة الصكوك، ويكون الفرق بين هذه الأجرة والأجرة التي دفعها حملة الصكوك للمؤجر العائد من وراء هذه الصكوك، وللمصدر المؤجر أن يتعهد بشراء باقي المنفعة بسعر السوق أو بالقيمة العادلة أو صافي القيمة أو بما يتم الاتفاق عليه عند تنفيذ البيع<sup>(50)</sup>.

ث - الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع الخدمات:

إذا رغبت المؤسسات التي تقدم خدمات للغير مثل المؤسسات الطبية والتعليمية والاستشارية ومؤسسات النقل والاتصالات وغيرها من الخدمات في توفير موارد مالية

لتمويل تطوير أنشطتها الاستثمارية القائمة أو إنشاء وحدات أو مشاريع استثمارية جديدة أو لمقابلة نفقاتها الجارية (رأس المال العامل)، فإنها تستطيع أن تصدر صكوك خدمات تباع بمقتضاها لحملة الصكوك مجموعة من خدمات النقل أو الاتصالات، وتكون حصيلة إصدار هذه الصكوك هي ثمن أو أجرة هذه الخدمات، وذلك بديلاً عن القرض الربوي، ويستطيع ممثل حملة الصكوك الأمين أن يبيع هذه الخدمات التي اشترت بجملة بالنقد لطالبي هذه الخدمات مقابل أجرة تدفع مؤجلة (SPV)، ويتمثل عادة في الشركة أو على أقساط، وبهذا تعد صكوك الخدمات أداة مالية متميزة لاستقطاب الموارد المالية لمؤسسات الخدمات إذ تمكنها من توفير التمويل اللازم لتمويل مشاريعها الاستثمارية الجديدة، وتطوير المشاريع القائمة كما أنها توفر رأس المال العامل.

### ج- الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع بضاعة سلفاً:

قد يحتاج المنتج حكومة أو شركة أو فرداً إلى تمويل عمليات الإنتاج زراعياً أو صناعياً أو غيرها، وبدلاً من اللجوء إلى توفير هذا التمويل عن طريق قرض بفائدة، فإنه يصدر صكوك سلم يبيع المصدر للصكوك بمقتضاها كمية من إنتاجه الزراعي أو الصناعي أو التعدين أو الاستخراجي يسلمها لوكيل حملة الصكوك في المستقبل دفعة واحدة أو على دفعات، وتكون حصيلة إصدار هذه الصكوك هي الثمن الذي يملكه المنتج التصرف وفيه بكل أنواع التصرف، ففي هذه الصكوك يبيع المنتج إنتاجه في المستقبل بالجملة ونقداً ويقبض الثمن في الحال، وبذلك يظهر أن صكوك السلم تعد أداة متميزة لجذب الموارد المالية لتمويل الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون في مجال إنتاج زراعي أو صناعي أو استخراجي أو تعديني، فمن ثمن بيع بضاعة آجلة يستطيع المنتج أن يمول عمليات الإنتاج ومشاريعه الاستثمارية.

### ح - الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع أصل يتولى البائع تصنيعه:

تتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك، إيجاباً، أي عرضاً من مصدر الصك المستخدم أو المستفيد من حصيلته حكومة أو شركة أو مؤسسة فردية، بصفته مستصنعاً أي مشترياً، موجهاً إلى جمهور المكتتبين أو إلى فئة محددة منهم، كبعض المؤسسات المالية، يعرض عليهم فيه شراء أصل مصنع منهم كطائرة أو سفينة أو آلة أو مشروع إسكان أو طريق أو سد أو مطار وذلك بثمن معين، فإذا تم قبول هذا العرض بالاكتتاب في الصكوك ودفع قيمتها انعقد الاستصناع بين مصدر الصك بصفته مستصنعاً، أي مشترياً استصناعياً، وبين المكتتبين في الصكوك بصفتهم صانعين، ثم يقوم ممثل حملة الصكوك بالتعاقد مع صانع آخر في استصناع مواز يصنع العين بثمن يدفع له من حصيلة إصدار الصكوك ويسلم هذا الأصل للمصدر.

ومن هنا يظهر أن صك الاستصناع أداة مالية متميزة لجلب أو توفير الموارد المالية للحكومات والشركات التي تحتاج إلى شراء سلع صناعية كالطائرات والسفن والمصانع والمعدات والآلات، أو إلى تمويل مشاريع البناء مثل المطارات والمجمعات الصناعية والسكنية، فهؤلاء يصدرون صكوكاً تستخدم حصيلتها في تصنيع هذه السلع ثم تسلم بعد تصنيعها إلى مشتريها استصناعاً ليدفع ثمنها على أقساط أو دفعة واحدة في المستقبل، وعائد هذه الصكوك هو الفرق بين تكلفة تصنيع السلعة وثمان بيعها للمصدر، فحملة الصكوك يبيعون السلعة المصنعة إلى المصدر بثمن معين يدفع على أقساط، ثم يتفقون مع من يقوم بالتصنيع بثمن يدفع له في مرحلة التصنيع.

#### خ - الصكوك الصادرة على أساس عقد البيع المرابحة:

إذا احتاجت حكومة أو شركة تمويل شراء سلع أو بضاعة مثل الطائرات والسفن والمصانع، والعقارات والبضائع على أن يدفع الثمن في أجل محدد، دفعة واحدة أو على دفعات فإنها تحصل على ذلك بإصدار صكوك المرابحة لأمر بالشراء، وتتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك، أي الإيجاب الذي تتضمنه، وعداً ملزماً من مصدرها أي الراغب في الاستفادة من حصيلة إصدارها، أو من البنك الإسلامي الذي ينوب عنهم، بشراء بضاعة بمواصفات معينة، بثمن محدد، أو بما قامت به البضاعة على المشتري، مع ربح معلوم، مبلغاً مقطوعاً أو نسبة محددة من تكاليف البضاعة، يدفع في مواعيد محددة، وذلك بعد تملك حملة الصكوك أو مدير الإصدار نائباً عنهم، لهذه البضاعة وقبضها، فإذا تم الاكتتاب ودفع المكتتبون قيمة الصكوك التي تمول عملية الشراء وما يتبعه من تكاليف التأمين والشحن والتفريغ وغيرها، قام ممثل حملة الصكوك، اعتماداً على هذا الوعد الملزم، باستخدام حصيلة الاكتتاب في تملك البضاعة الموعد بشرائها من المصدر وقبضها القبض الناقل للضمان، ثم يقوم، بتوقيع عقد المرابحة للمصدر الواعد بالشراء، نيابة عن حملة الصكوك، ثم يتولى بعد ذلك تسليم البضاعة لمشتريها وتحصيل الثمن وتوزيعه على حملة صكوك المرابحة للأمر بالشراء، ولمثل حملة الصكوك أن يعين مدير استثمار ويجد له أجراً للقيام بهذه العمليات حسبما تقرره نشرة الإصدار.

ويتمثل التمويل في هذه الصكوك في حصول مشتري البضاعة على البضاعة التي يحتاجها لتجارة أو استخدام بثمن مؤجل يدفع على أقساط أو دفعة واحدة، وذلك بديلاً عن اقتراضه بفائدة وشراء البضاعة بنفسه بمبلغ القرض، وبذلك تكون صكوك المرابحة أداة لجذب التمويل وتحصيل الموارد المالية.



#### د - الصكوك الصادرة على أساس عقد المضاربة:

إذا كان المقصود من إصدار الصكوك هو توفير رأس مال مضاربة لاستثماره في مشروع استثماري خاص أو نشاط استثماري معين، فإن هذه الصكوك تسمى صكوك المضاربة المقيدة، وإذا كان النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك عاماً، فتسمى صكوك المضاربة المطلقة، وفي كلا الحالتين فإن هذه الصكوك توفر الموارد المالية التي تحتاج إليها الحكومات والشركات والأفراد الذين لديهم مشاريع إنتاجية يرغبون في تنفيذها وليس لديهم رأس المال أو التمويل اللازم، ولكن مواردهم المالية تسمح لهم برد هذا التمويل وتملك المشروع في المستقبل.

ويظهر من العرض المتقدم، أن صكوك المضاربة تمثل أداة ممتازة لجذب وتدير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطة الاستثمار وإنشاء المشاريع الاستثمارية بجميع أنواعها وتطوير القوائم منها بالإحلال والتجديد وإضافة خطوط إنتاج جديدة، على أن يتحمل المستثمرون حملة الصكوك مخاطر هذا الاستثمار مقابل حصولهم على نسبة من أرباح المشروع حتى يقوم المضارب بتملكه دفعة واحدة أو على دفعات وذلك من حصته في الربح أو من موارده الخاصة، وبذلك تمول خطط التنمية من خلال هذه الصكوك دون تكلفة على أصحاب هذه المشاريع ذلك أن حملة الصكوك لا يحصلون إلا على حصة من ربح المشاريع التي تمولها حصيلة صكوكهم مع تحملهم لمخاطر الاستثمار التي لا يد للمضارب فيها<sup>(51)</sup>.

#### ذ - الصكوك الصادرة على أساس عقد الوكالة في الاستثمار:

تتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك عرضاً من مصدر الصك للجمهور أو فئة خاصة من الناس، كالبنوك والمؤسسات المالية، لاستثمار حصيلة الصكوك بصفته وكيلاً بأجرة محددة، في عملية استثمارية محددة أو في مشروع معين أو نشاط خاص أو مجموع الأنشطة التي يختارها الوكيل حسب المصلحة، فإذا قبل من وجه إليهم هذا الإيجاب هذا العرض واكتتبوا في الصكوك الصادرة لتمويل هذه العملية أو ذلك المشروع أو النشاط انعقدت وكالة في الاستثمار بين مصدر الصك، بصفته وكيل استثمار، والمكتتبين فيه، بصفتهم موكلين، وترتبت على هذه

الوكالة آثارها الشرعية حسب شروط الوكالة وأحكامها الشرعية التي يحددها عقد الوكالة في الاستثمار ونشرة الإصدار ودراسة الجدوى المعتمدة عليها، وأهم هذه الأحكام هي تحديد مدة الوكالة وأجر الوكيل بمبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال المستثمر أو صافي أصول الوكالة، وتحديد مجال عمله وحدود سلطاته، وبعد الاكتتاب في هذه الصكوك قبولاً للأجر الذي يعرضه الوكيل وسائر شروط عقد الوكالة<sup>(52)</sup>.



### 3. التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

يشكل غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقاً رئيسياً وتحدياً كبيراً في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال تمويل الخطط التنموية، ويمكن توضيح هذا العائق في عدة جوانب، بحيث لم يتضمن القانون المصرفي الجزائري والتنظيمات التي يصدرها مجلس النقد والقرض والتشريعات الجبائية ذات الصلة بالنشاط المصرفي والمالي أحكاماً خاصة تهدف إلى مراعاة الخصوصيات والضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي بشكل عام والصكوك الإسلامية بشكل خاص، باستثناء بعض المنتجات المالية الجديدة التي تنسجم موضوعياً من حيث المبدأ مع قواعد الشريعة الإسلامية دون أن يكون المقصود من وضع هذه الأحكام الخاصة مراعاة الأحكام الشرعية، بقدر ما كان الهدف إيجاد أساس قانوني لتطوير هذه المنتجات في السوق الجزائري بوصفها منتجات طورتها الصناعة المالية التقليدية، والمقصود هنا متتجى الإجارة التمويلية أو ما أطلق عليه المشروع الجزائري الاعتماد الإيجاري والمشاركة، فبرأس مال الشركات ويسمى في القانون الجزائري برأس المال المخاطر، يضاف إلى هاتين الحالتين نشاط إنشاء وإدارة المحافظ الاستثمارية المنصوص عليها في المادة 73 من قانون النقد والقرض<sup>(53)</sup>.

ولعله من الأهمية بمكان التنويه إلى أن غياب الاعتراف القانوني الصريح بالصناعة المالية الإسلامية ككل وبالصكوك الإسلامية بشكل خاص لم يشكل عائقاً يمنع وجودها والتعامل بها بقدر ما هو عامل كابح يحول دون تمكينها من ترجمة مبادئها وقواعدها الشرعية بشكل صحيح وكامل ومنسجم في الممارسة الميدانية للعمل المصرفي والمالي<sup>(54)</sup>.

### الخاتمة

يستخلص مما سبق، أن التنمية المحلية بحاجة دائمة للمصادر التمويلية من أجل تحقيق أهدافها بأكثر كفاءة ممكنة مما يزيد في معدلات التنمية المحلية، وأن الزكاة والوقف والصكوك الإسلامية هي إحدى أفضل البدائل الاستراتيجية لمصادر التمويل لعمليات التنمية المحلية المجهزة بفيض من التمويل المستمر والمتجدد، حيث تمثل تياراً نقدياً دائم التدفق، فهي وسائل لصيانة وتنمية الموارد البشرية والمادية والمعنوية للمجتمع المسلم وتؤدي إلى المحافظة على استمرارية العملية التنموية الشاملة والعدالة والمتوازنة وتدعم استقلاليتها، كما أنها لا تحجب مصادر أخرى يمكن أن يكون لها دورها الفعال في مجال التنمية، وعليه نخلص إلى أن نظام التأمين التكافلي والصكوك الإسلامية يمكن أن يسهم بقسط وافر في سد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، وذلك من خلال

طرحه مجموعة من الأساليب والصيغ التمويلية المبتكرة لتمويل المشاريع التنموية المحلية، والتي تراوحت بين صيغ التمويل المؤسسي والتمويل عن طريق الإصدار إضافة إلى التمويل التبرعي.

على أنه قبل أن نختم بحثنا، سنعرض ما توصلنا إليه من نتائج وملاحظات التي حاولنا من خلالها الوقوف على عمق الإشكالية ومختلف الأسباب التي أدت إلى قيامها، وذلك ما يبرز من خلال الوقوف على النتائج التالية:

1. القطاع الوقفي يمكنه أن يكون رقماً مهماً في المعادلة التنموية وقطاعاً إقتصادياً قائماً بذاته أو قطاعاً ثالثاً شريكاً في التنمية المستدامة بكل أبعادها يحفظ للأمة كرامتها وأمنها واستقرارها الإقتصادي، ويخفف عن الدولة قسطاً كبيراً من الأعباء العامة، لكن لا يمكن أن تتحقق تنمية الموارد الوقفية، إلا إذا سبقتها أو صاحبها تنمية العديد من المتطلبات أهمها: استقلالية مؤسسة الأوقاف، تنمية ثقافة المجتمع تجاه الوقف، تنمية قدرات القائمين على الوقف، إتباع الأساليب الحديثة في استثمار أموال الأوقاف.

2. تعتبر الزكاة مصدر متجدد لتمويل التنمية، كما أنها تعتبر من الوسائل الفعالة لتشجيع الاستثمار من خلال أنها تحارب اكتناز الأموال وتعطيلها مما يكسبها قدرة كبيرة على تحفيز الإنتاج والاستثمار، الأمر الذي يخلق فرص عمل جديدة نتيجة لتزايد حصيلة الاستثمار، كما أنها تؤدي دور بارز في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال ما تتمتع به من مرونة في تحصيلها، إضافة إلى دورها الفعال في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال محاربتها للفقر فهي تحقق التكافل الاجتماعي، من خلال إعادة توزيع الثروة والدخل والمساهمة الفعالة في رفع مؤشرات التنمية البشرية، ونظراً لهذه الأهمية فينبغي على الدول الإسلامية إعادة إحياء هذه الفريضة من خلال تنظيم إدارتها جمعها.

3. إن تنامي موارد الزكاة يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات والدخول الاجتماعية بالإضافة إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية الزكاة، وعليه فيزداد الادخار الاجتماعي التضامني ويرتفع الاستثمار الكفائي ويحدثان تأثيرات إيجابية في ارتباطها بتطور النشاط الاقتصادي، كل هاته المساهمات تعمل على دفع نوعي لعجلة نمو الاقتصاد الوطني وهذا ما يحقق الفرضية الرابعة.

4. تعتبر الصكوك الإسلامية أداة تمويلية ناجحة لمشاريع التنمية الاقتصادية، رغم بعض العوائق والإشكالات التي تعترض طريقها، وكذا المخالفات الشرعية التي تشوبها، وبالتالي يتطلب الأمر ترشيدها أكبر لهذه الأداة للاستفادة منها على نطاق أوسع، خاصة في العالم الإسلامي أين تعاني بلدانه من شح الموارد المالية.

5. للصكوك الإسلامية دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة الموارد وتمويل المشاريع الاستثمارية خاصة مشاريع البنى التحتية، وتوجد تجارب تطبيقية رائدة في العالم في استخدام الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل، أهمها التجربة الماليزية والإماراتية والبحرينية.

6. هناك عوائق قانونية وتنظيمية وجبائية تحول دون نشر صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر، وتمثل تحدياً كبيراً أمام إصدارها وتداولها وبالتالي الاستفادة منها كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية.

7. تواجه الوحدات المحلية في تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها مشكلة التمويل، وضعف الموارد المالية المحلية المخصصة لأغراض التنمية، وبذلك يصعب على هذه الوحدات تنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية، وعليه لتنمية الموارد المالية المحلية يجب مراعاة: تحقيق اللامركزية في الإنفاق وترشيد الإنفاق العام، تطوير القدرات الفنية والاقتصادية للمشروعات وإعداد الدراسات الفنية، التخلص من المخزونات الراكدة أو إفادة وحدات محلية أخرى بها، تشجيع وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال وإسناد بعض الخدمات إلى شركات خاصة والتنسيق بين المؤسسات والبنوك المتخصصة، الاهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي.

## مراجع الدراسة

- (1) محمد صالح جواد مهدي، العمل الخيري "دراسة تأصيلية تاريخية"، مجلة جامعة سامراء، العدد (30)، المجلد (8)، السنة الثامنة، جويلية 2013، العراق، ص 217.
- (2) عز الدين بن زغبية، «مقاصد الشريعة الخاصة بالتبرعات والعمل الخيري»، أبحاث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة العمل الخيري والشؤون الإسلامية بدبي، من 20 إلى 22 يناير 2008، دولة الإمارات، ص 08.
- (3) يعرف الوقف على أنه: حبس الأصل وتسييل الثمرة، ويقصد بحبس الأصل بقاءه قائماً وعدم التصرف فيه أو تصفيته أو بيعه أما تسييل الثمرة فيقصد بها إنفاق الوقف في سبيل الله حسب الأغراض المحددة في وثيقة الوقف.
- (4) دلالي الجيلالي، تطور قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014-2015، ص 286.
- (5) رايح بوقرة وعامر حبيبة، «دور مؤسسة الوقف في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة -دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية»، أبحاث الملتقى الدولي الثاني للمالية الإسلامية، جامعة صفاقس، 27-29 جوان 2013، تونس، ص 05.
- (6) فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الإجتماعية، سلسلة البحوث الفائزة بجائزة الأمانة العامة للأوقاف لبحوث الوقف، الكويت، 2010، ص 223.
- (7) نور الدين بوالكور وعز الدين شرون، «دور المصارف -البنوك الوقفية في التنمية»، أبحاث الملتقى الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، من 20 إلى 21 ماي 2013، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص 04.
- (8) إبراهيم خليل عليان، «تطوير الأوقاف الإسلامية واستثمارها تجارب الدول الأخرى»، أبحاث مؤتمر القدس الرابع جامعة القدس المفتوحة، 2013، ص 10، البحث موجود على الموقع الآتي. [www.qou.edu.arabic](http://www.qou.edu.arabic)
- (9) رايح بوقرة وعامر حبيبة، «دور التمويل التبرعي الوقفي في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي»، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي -الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة، من 20 إلى 21 ماي 2013، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص 08.
- (10) عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم للملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، من 15 إلى 16 نوفمبر 2011، ص 13.

- (11) عبد الجبار السبهاني، دور الوقف في التنمية المستدامة، مجلة الشريعة والقانون، العدد (44)، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2010، ص 04.
- (2) عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، «تعزيز استفادة العالم الإسلامي من التوافق بين نظام الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة»، أبحاث مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012، ص 05.
- (3) نصر محمد عارف، «الوقف واستدامة الفعل الحضاري»، مجلة أوقاف، العدد (15)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2008، ص 23.
- (4) إسراء يوسف ذنون وخالد غازي التميمي، أهمية الوعي التكاليفي البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجموعة أبحاث النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير، لبنان، 2013، ص 487.
- (5) محمود النيجري، «العمل الوقفي ينطلق من خلال المؤسسات»، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد (228)، ربيع الأول، 1421هـ- يونيو 2000م، ص 38.
- (6) منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنمية، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 245.
- (7) عبد العزيز الدوري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، أبحاث ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، لبنان، 2003، ص 789.
- (8) محمد مصطفى الزحيلي، الإستثمار المعاصر للوقف، ص 14، بحث منشور على الموقع التالي:  
[www.islamsyria.com/download\\_file.php?system=library&FID=196](http://www.islamsyria.com/download_file.php?system=library&FID=196)
- (9) ليث عبد الأمير الصباغ، تنمية الوقف بتصرف، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص 77-78.
- (20) دلالي الجيلالي، المرجع السابق، ص 221.
- (21) خالد بن علي المشيقع، الصبغ الإستثمارية للأصول الوقفية، أبحاث مؤتمر الأوقاف الرابع، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المجلد (2)، 29 30 مارس 2013، ص 152.
- (22) أنظر في ذلك: أحمد بلخير، عقد الإصطناع وتطبيقاته المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2008، ص 04.
- (23) عبد العزيز الدوري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، أبحاث ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، لبنان، 2003، ص 789.

(24) ومثاله أن يكون هناك عقد استئصال بين جهة راعية للوقف كالجامعة مثلا وجهة مولة تقيم بناء على أرض الوقف ويكون البناء مملوكا لتلك الجهة التي تولت بناءه، وتشترية الجامعة بناء على اتفاق مسبق بثمن مؤجل على أقساط سنوية أو شهرية، والغالب أن تكون أقل من الأجرة المتوقعة من تأجير المبنى ومع نهاية تسديد الأقساط تؤول ملكية المبنى للأوقاف. أنظر: محمد أحمد سويلم، دور الجامعات في نشر ودعم الأبحاث العلمية من خلال الوقف، أبحاث مؤتمر الأوقاف الرابع يومي 29 و30 مارس 2013، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2013، ص 157.

(25) عرف ابن قدامة السلم بقوله: «هو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل»، ويسمي سلما وسلفا فيقال أسلم وأسلف وسلف وهو نوع من البيع فينعتد بها ينعتد به البيع، ويعرف أيضا بأنه بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل. أنظر: ابن قدامى المقدسي، المغني، باب الوقف، إعتني به وخرج أحاديثه رائد صبري بن أبي علفة، الجزء الأول، بيت الأفكار الدولية، بيروت لبنان، 2004، ص 312.

(26) دلالي الجيلالي، المرجع السابق، ص 225-226.

(27) منذر القحف، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق- سوريا، 2000، ص 259.

(28) سامي صلاحات، إدارة المخاطر للاستثمار وتنمية ممتلكات والأصول والصناديق الوقفية، أبحاث مؤتمر الأوقاف الرابع، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة 29 و30 مارس 2013، ص 265.

(29) من أهم صورها أن يشترك الواقف والممول بالكلفة، وتصبح أرض الوقف ملكا للواقف أو المنشآت ملكا للممول ثم يتم تأجير العقار لآخرين ويتم إقتسام العائد من الإيجار بين الواقف والممول بنسبة ما يصيب الأرض والبناء على الترتيب، ويقوم الواقف بشراء البناء من الممول تدريجيا باستقطاع جزء من نصيبه في العائد من إيجار البناء إلى أن تؤول إليه ملكية المشروع كاملة خلال مدة محددة. أنظر: سلطان محمد حسين الملا، تنظيم أعمال الوقف وتنمية موارده، مؤتمر الأوقاف الأول بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2001، ص 55.

(30) محي الدين القره داغي، «تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها»، مجلة أوقاف، العدد (7)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، نوفمبر 2004، ص 49.

(3) منذر قحف، الوقف الإسلامي، المرجع السابق، ص 267.

(32) Monzer Kahf, Gestion des investissements des biens Waqf, Banque Islamique de développement, Institut Islamique de recherche et de formation, Djeddah, 1998, P305.

- (33) نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، الولايات المتحدة الأمريكية: المركز العالمي للفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1413هـ / 1993 م، ص 197.
- (34) علي خضر بخيت، التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام، الدار السعودية، جدة، 1405 هـ / 1985 م، ص 150.
- (35) حسين حسين شحاته، محاسبة الزكاة، مكتبة الإعلام، القاهرة، دون تاريخ، ص 61.
- (36) مدحت حافظ ابراهيم، دور الزكاة في خدمة المجتمع، دار غريب، القاهرة، 1995، ص 139-143.
- (37) محمد رجراج وعلي خالفني، «مكانة التنمية المحلية في الصندوق الوطني للزكاة»، الملتقى الدولي الأول حول: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، يومي 10 و 11 جويلية 2004، ص 10.
- (38) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص 179-282.
- (39) عبد الله الطاهر، «حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع»، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة نظر إسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1410 هـ / 1989 م، ص 265.
- (40) لعارة جمال، «اقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة»، مجلة البصيرة، العدد الأول، الجزائر، 1997، ص 100.
- (41) موسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، 1988، ص 329.
- (42) لعارة جمال، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2000، ص 84.
- (43) نعمت عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص 321 - 324.
- (44) حسين حامد حسان، «الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الإنتاجية (حالة الجزائر)»، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول صناعة الخدمات المالية وآفاق إدماجها في السوق المالي والمصرفي الجزائري، المنعقد بالمدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2011.
- (45) معطى الله خير الدين وشرياق رفيق: «الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية»، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: «مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي»، جامعة قالمة، يومي 03 و 04 / 12 / 2012، ص 253-254.

(46) سليمان ناصر وربيعه بن زيد، «الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر»، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 5 و6 ماي 2014، ص 10.

(47) ربيعة بن زيد وعائشة بخالد، «دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، جانفي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ص 215.

(48) تعرف الصكوك الوقفية على أنها: وثائق تمثل موجودات الوقف سواء أكانت هذه الموجودات أصولاً ثابتة كالعقارات والمباني وغيرها، أو أصولاً منقولة كالنقود والطائرات والسيارات أو حقوق معنوية (كحقوق التأليف، وبراءة الاختراع).

(49) سليمان ناصر وربيعه بن زيد، المرجع السابق، ص 11-12.

(50) في هذا النوع من الصكوك سيحصل مصدرها على موارد مالية يمول بها مشاريعه الاستثمارية هي حصيلة إصدار الصكوك أي أجرة العين الموصوفة في الذمة أو ثمن منفعتها، وهي عين لا توجد في ملكه عند إصدار الصكوك، بل ستوجد في المستقبل بموصفات معينة، وبهذا تكون هذه الصكوك وسيلة أو أداة لتوفير الموارد المالية المطلوبة لتمويل إنشاء المشاريع الاستثمارية التنموية للدولة أو تطوير مشاريع قائمة، أو تمويل رأس المال العامل لهذه المشاريع، أو حتى لتمويل الحاجات الشخصية.

(51) نفس المرجع، ص 13-14.

(52) نفس المرجع، ص 15-16.

(53) للمزيد من التفاصيل أنظر: المادة (73) من الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003 الصادر بالجريدة الرسمية، العدد (64)، الصادر في 26/10/2003.

(54) ناصر حيدر: المتطلبات القانونية والتنظيمية والجبائية لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية في الجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: «صناعة الخدمات المالية الإسلامية وآفاق إدماجها في السوق المالي المصري الجزائري»، المنعقد بالمدرسة العليا لتجارة، الجزائر، يومي 17 و18 أكتوبر 2011، وأنظر أيضا: سليمان ناصر وربيعه بن زيد، المرجع السابق، ص 17.



# المشكلات الأكاديمية لدى طلبة جامعة الشلف وعلاقتها ببعض المتغيرات

أ.برزاوي نادية،

جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المشكلات الأكاديمية لدى طلبة جامعة الشلف، وعلاقتها ببعض المتغيرات. تكونت عينة الدراسة من (212) طالبا وطالبة تم اختيارها بالطريقة الطبقيّة العشوائية، وتحقيقا لأهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبيان تكون من (63) فقرة موزعة على ستة أبعاد، وبعد المعالجة الإحصائية أسفرت النتائج عن وجود مشكلات أكاديمية بدرجة كبيرة أهمها: المشكلات المتعلقة بالعلاقة مع الأساتذة، تليها المشكلات المتعلقة بمحيط الجامعة، ثم مشكلات المقاييس (المواد الدراسية)، وبعدها المشكلات المتعلقة بمهارات الطالب، تليها مشكلات الإرشاد الأكاديمي، وأخيرا المشكلات المتعلقة بالامتحانات. كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية في نسبة المشكلات الأكاديمية حسب متغير المستوى الدراسي بين (السنة الأولى، والسنة الثالثة، و الماستر 2) لصالح السنة الأولى. كما وجدت علاقة ارتباطية سالبة بين متغير السن ودرجة المشكلات الأكاديمية. ولم تظهر الدراسة وجود فروق دالة إحصائية حسب متغيرات (الجنس، التخصص الدراسي).

## Abstract:

The study aims to identify the academic problems of the students of Chlef university, the study sample consisted of 212 students (male and female), selected randomly level method. The researcher developed a questionnaire which consists of (63) items were divided into six dimensions. The results showed the existence of the problems of the most important problems significantly relationship with the teachers, problems related to the university perimeter, the problem of school standards, problems related to the skills of the student, academic guidance problems, and finally issues related to examinations. . The results also showed a statistically significant difference in the proportion of academic problems attributed to the school level (the first year and third) for the first year and between (the first year and

master 2) for the first year .it also found a negative correlation between age and variable degree of academic problems, The study did not show a statistically significant differences due to the variable (sex, specialization).

### مقدمة:

إن تطور ورقي أي بلد في الوقت الحاضر لا يقاس بوفرة موارده الطبيعية والاقتصادية بل يقاس بالتنوع العالية لثرواته الإنسانية التي يمتلكها، ويمثل الشباب الثروة البشرية التي تعكس واقع كل مجتمع ومدى نهضته وتطوره إذا أحسن تربيته وتوجيهه وتنمية معارفه ومهاراته وتحسينه من المشاكل التي قد تظهر عليه مستقبلا وتعيق نموه. وتعد العلاقة بين التعليم العالي وتطور الدول ورفيها علاقة طردية، لدى حظي هذا الأخير باهتمام كبير نظرا لدوره في الاستجابة لمطالب المجتمع المتقدمة، وخطط التنمية القومية المتكاملة والشاملة. إذ تعد الجامعة مكان الامتياز العقلي وثقيف الفكر، إنتاج المعرفة الموضوعية، ونقلها لمن هم في إمكانهم استيعابها والاستفادة منها واستخدامها. ومن اجل هذا ينبغي أن يكون جهد الجامعة موجها نحو إعداد الطلاب، وتهيئتهم لتحمل المسؤولية، ومساعدتهم في مواجهة مشكلاتهم، وهذا يمثل الدور الاستراتيجي للجامعة الذي يميزها عن باقي المؤسسات التربوية الأخرى<sup>(1)</sup>

وبما أن الجامعة تسهم بشكل واضح في النمو العقلي، و الفكري للطالب بما تقدمه من مناهج دراسية متطورة، ومتنوعة، وما توفره من علاقات إنسانية وتفاعل اجتماعي. لذلك يمكن القول أن شخصية الطالب تتبلور وتتضح خلال فترة الإعداد الجامعي، وان ذلك يشمل اتجاهاته، وحاجاته، ودوافعه العديدة، كما أن الظروف الاجتماعية المستقرة تتيح فرصا أوسع في تحقيق مستوى عال من الانجاز، والطموح، والحاجات الأساسية لأفرادها<sup>(2)</sup>.

و لأن طلبة الجامعة وبحكم المرحلة العمرية التي يجتازونها وحاجاتهم الشديدة إلى اكتشاف ذاتهم وتحقيق قدر مناسب من الاستقلالية والتطلع للمستقبل الذي ينتظرهم فإنهم يواجهون مشكلات عديدة تتعلق بالطالب نفسه من جهة وبالعملية التعليمية من جهة أخرى. ولذا تعتبر دراسة المشكلات الأكاديمية التي تواجه طلاب الجامعة وخاصة وما يترتب عليها من أداء أكاديمي احد الموضوعات الرئيسية المرتبطة بالكفاءة الداخلية للجامعة واعتمادها الأكاديمي للمتعلقة بالعملية التعليمية. والتي تفرض على الجامعة النظر إليها بعين الاعتبار على أساس أنها من ضمن مسؤولياتها بهدف التوصل إلى أفضل السبل للتغلب على تلك المشكلات، وإيجاد الحلول المناسبة لها .

## أهداف الدراسة:

- \* التعرف على طبيعة المشكلات الأكاديمية ، و ترتيبها حسب أهميتها بالنسبة للطلاب الجامعي .
- \* بناء أداة علمية وهي قائمة المشكلات الأكاديمية للطلاب الجامعي .
- \* معرفة العلاقة بين درجة المشكلات الأكاديمية ومتغير السن .
- \* التعرف على الفروق في درجة المشكلات الأكاديمية وفقا لمتغيرات (الجنس، المستوى الدراسي، التخصص الجامعي).
- \* التوصل إلى نتائج علمية من واقع الطلاب تكون أساسا لبناء استراتيجيات تقديم الخدمات الإرشادية الأكاديمية والنفسية.

## أهمية الدراسة :

- تبرز أهمية هذه الدراسة في:
- \* دراسة المشكلات الأكاديمية امتدادا لدراسات عدة قام بها باحثون آخرون في أزمدة متغايرة، وعلى عينات مختلفة وفي بيئات متباينة، و مقارنة ما توصلت إليه الباحثة في دراستها بما توصلت إليه الدراسات السابقة.
- \* لم تتحصل الباحثة على مقياس في البيئة الجزائرية عن المشكلات الأكاديمية للطلاب الجامعي . لذا تعد هذه الدراسة الأولى بالنسبة للمجتمع المطبقة عليه في حدود علم الباحثة، ومن المتوقع أن تضيف معرفة علمية جديدة.
- \* الاهتمام بطلبة الجامعة ومحاولة فهم مشكلاتهم الأكاديمية وأسبابها التي تشكل عائقا أمام تحقيق أهدافهم و تؤثر في تكيفهم النفسي والدراسي .
- \* تقديم بعض التوصيات والاقتراحات للأسرة الجامعة من اجل المساهمة في إنجاح العملية التعليمية في الجامعة.

## إشكالية الدراسة:

تعتبر الحياة الجامعية بالنسبة للطلاب الجامعي ضربا من التفاعل الاجتماعي و الثقافي و الفكري على أعلى مستوياته. إلا أنها لا تخلو من الصعوبات، والمشكلات التي تتخذ أشكالا متعددة، ومتباينة، منها ما يتصل بشخصية الطالب ومنها ما يتعلق ببيئته الاجتماعية، ومنها ما يرتبط بواقعه الثقافي والتعليمي ، ومنها ما يرتبط بالجامعة نظاما وتنظيما. إذ تبدو المشكلات الأكاديمية من أهم وأكثر المشكلات التي يواجهها الطالب أثناء التعليم الجامعي، و هذا ما أظهرته عدة دراسات أجريت على المجتمع الطلابي ومن بينها دراسة (سليمان و الصمادي

2008، المطالفة 2010، الخزاعلة 2013). والتي تحتاج إلى إيجاد الخدمات المتخصصة التي تساعد في معرفة أسباب هذه المشكلات، وكيفية مواجهتها، وتذليلها والتخلص منها. وعلى ضوء هذه الاعتبارات تبلور مشكلة الدراسة الحالية في التساؤلات التالية:

\* ماهي درجة المشكلات الأكاديمية التي يعاني منها الطالب الجامعي؟ وما ترتيبها حسب أبعادها؟.

\* هل هناك فروق في درجة المشكلات الأكاديمية تبعاً لمتغير (الجنس، المستوى الدراسي، التخصص الجامعي) لدى الطالب الجامعي؟

\* هل توجد علاقة بين درجة المشكلات الأكاديمية و متغير السن لدى الطالب الجامعي؟

### فرضيات الدراسة:

\* يوجد فرق دال إحصائياً بين الذكور والإناث في درجة المشكلات الأكاديمية لدى الطالب الجامعي.

\* يوجد فرق دال إحصائياً بين المستويات الدراسية في درجة المشكلات الأكاديمية لدى الطالب الجامعي.

\* يوجد فرق دال إحصائياً بين التخصصات الجامعية في درجة المشكلات الأكاديمية لدى الطالب الجامعي.

\* توجد علاقة بين درجة المشكلات الأكاديمية و متغير السن لدى الطالب الجامعي.

### التعاريف الإجرائية:

\* المشكلات الأكاديمية: تلك العقبات والصعوبات التي يواجهها الطالب الجامعي أثناء دراسته، والمتعلقة بالأمور الدراسية كالتخصص و المقاييس (المواد الدراسية) و طرق الاستذكار و نتائج الامتحانات و القاعات الدراسية، واستخدام المكتبة و العلاقة مع الأساتذة، و الزملاء و العمال في الجامعة و يشعر بصعوبة في تحفيها. و تحدد إجرائياً بالدرجة المتحصل عليها من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان المصمم لغرض الدراسة.

\* الطالب الجامعي: هو الطالب الحائز على شهادة البكالوريا و المسجل في الجامعة إدارياً و يزاول دراسته في إحدى تخصصاتها.

### حدود الدراسة:

\* الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على طلبة جامعة حسيبة بن بوعلي - القطب الجامعي « أولاد فارس » - الشلف

\* الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من 6 إلى 30 ابريل 2015

\* الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على قياس المشكلات الأكاديمية التي يعاني منها طلبة جامعة الشلف.

## الدراسات السابقة :

برغم من أن المشكلات الأكاديمية من أهم المشكلات التي يواجهها طلبة الجامعة إلا أنها لم تحظى كثيرا بدراسات مستقلة، فغالبا كانت دراستها تتم في إطار تناول الكلي لمشكلات الطلاب الجامعية. وتبدو المشكلات الأكاديمية من أهم وأكثر المشكلات التي يواجهها الطلبة في الجامعات، كما تشير اغلب الدراسات التي أجريت في هذا المجال.

في دراسة أجراها أبو ناهية، و خليل الأغا (1989) هدفت إلى تحديد المشكلات الدراسية من خلال بناء قائمة للمشكلات الدراسية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة. تكونت عينة الدراسة من ( 657 ) طالبا وطالبة، من كليات الآداب والتجارة والعلوم والتربية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الذكور أكثر حدة من الإناث في المشكلات الدراسية، وكان ترتيب هذه المشكلات حسب أهميتها وتكرارها على النحو التالي: الامتحانات والتقييم، النظام الأكاديمي، عملية التعليم الجامعي، المستقبل التعليمي والمهني، محتوى المقررات الدراسية، العلاقات التفاعلية، المشكلات الشخصية المرتبطة بالدراسة، المشكلات الأسرية المرتبطة بالدراسة<sup>(3)</sup>.

و في دراسة أجراها السيد (1991) هدفها الكشف عن المشكلات العلمية، والنفسية والاجتماعية التي تواجه طلاب جامعة القاهرة، وترتيب أولوية كل فئة من فئات هذه المشكلات ، دلت النتائج على وجود نسبة كبيرة من المشكلات التي تتصل بالعملية التعليمية ، وأساليب تقديم الخدمة التعليمية ، وتشمل إما صعوبات مادية، أو صعوبة في العملية التعليمية مثل عدم توصيل بعض الأساتذة للمعلومات، وعدم التركيز على استيعاب الطلاب، وعدم وجود تفاعل بين الطلاب، والأساتذة ، واستخدام الإملاء في المحاضرة، وتدریس بعض المعیدین بدلا من الأساتذة. كما هناك مشكلات تتعلق بالكتب والمذكرات ومشكلات تتعلق بعلاقة الطلبة بأعضاء هيئة التدريس.<sup>(4)</sup>

كما استهدفت دراسة المرسي (1993) التعرف على مشكلات الطلاب والطالبات في الكليات المتوسطة بسلطنة عمان، حيث استخدم الباحث قائمة المشكلات من إعدادة، تكونت عينة الدراسة من (200) طالب، و(200) طالبة بكليتي المعلمين والمعلمات بولاية الباطنة. وأسفرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائيا بين الطلاب والطالبات في المشكلات الست المستخدمة في البحث وهي: (المشكلات الدراسية، المشكلات الانفعالية، المشكلات الاقتصادية، المشكلات الصحية، المشكلات الشخصية، والمشكلات الأسرية)، وان الفروق بين الطلاب والطالبات جميعها في اتجاه الطالبات. حيث بينت الدراسة اختلاف

ترتيب المشكلات بين الطلاب والطالبات ووجود بعض المشكلات لدى الطالبات لم يعبر عنها الطلاب.<sup>(5)</sup>

وقام أبو عليا ومحافظة (1997) بدراسة للتعرف على مشكلات طلبة الجامعة الهاشمية كما يراها الطلبة أنفسهم. وتحقيقا لهذا الغرض تم تطوير أداة البحث التي تضمنت (41) عبارة موزعة على أربعة مجالات، وطبقت على عينة مكونة من 335 طالبا وطالبة، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن الطلبة يعانون من مشكلات عدة منها: مشكلات في مجال الخدمات الجامعية، ومجال العلاقات مع أعضاء هيئة التدريس، ومجال مهارات الدراسة، والتكيف الجامعي. وبينت الدراسة أيضا أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، إذ يعاني الطلاب أكثر من الطالبات من مشكلات الخدمات الجامعية، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لنوع الكلية أو التفاعل بين الجنس والكلية.<sup>(6)</sup>

كما هدفت دراسة العاجز وآخرون (1998) إلى التعرف على المشكلات الدراسية التي يعاني منها طلبة الدراسات العليا بكليات التربية بمحافظات غزة. إذ قام الباحثون بإعداد استبانة لقياس المشكلات الدراسية تكونت في صورتها النهائية من 30 عبارة، وطبقت على عينة الدراسة البالغ عددها 97 طالبا وطالبة. وقد توصل الباحثون إلى أهم المشكلات الدراسية التي يعاني منها الطلبة وهي مشكلة الندرة في اللقاءات المكتبية بين الطالب والمحاضر، تليها مشكلة الندرة في وجود مراكز البحث العلمي في محافظة غزة، ثم مشكلة الرسوم المدرسية المرتفعة، ثم مشكلة القاعات الدراسية الغير الملائمة بالإضافة إلى العديد من المشكلات الأخرى. كما بينت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث.<sup>(7)</sup>

وفي دراسة أجرتها آل مشرف (2000) على عينة تكونت من (207) من طلبة جامعة صنعاء بهدف تحديد أهم المشكلات التي يعاني منها الطلاب ويحتاجون فيها إلى خدمات إرشادية. طبقت الباحثة قائمة مشكلات الطالب الجامعي وحاجاته الإرشادية. بينت النتائج أن طلاب الجامعة يعانون العديد من المشكلات المتعلقة بالمجال الإرشادي، وتليها المشكلات المتعلقة بالمجال الأكاديمي، ثم النفسي والاجتماعي والصحي. كما بينت النتائج أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في المجال الإرشادي، والأكاديمي بين طلاب التخصصات العلمية، والأدبية لصالح طلاب التخصصات العلمية. وأن هناك فروقا بين الذكور والإناث لصالح الذكور. كما دلت النتائج على وجود فروق بين طلاب السنة الأولى والرابعة في المجال الصحي لصالح السنة الرابعة.<sup>(8)</sup>

وهدفت دراسة الناجم (2002) إلى التعرف على المشكلات التي يشعر بوجودها طلاب وطالبات كلية التربية بجامعة الملك فيصل وفقا لمتغيرات: الجنس، والتخصص،

والمستوى الدراسي. تكونت عينة الدراسة من (319) طالبا وطالبة من مستويات دراسية مختلفة. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أكثر المشكلات شيوعا و المتمثلة في: عدم أخذ شكاوى الطلاب بجدية من المسؤولين، وعدم مراعاة الطلاب والطالبات في وضع جدول الاختبارات، لكثرة أعدادهم في الشعبة الواحدة، وعدم توفر المناخ الديمقراطي في التعامل، وعدم موضوعية نتائج الاختبارات. كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين الجنسين وبين القسم الأدبي والقسم العلمي ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات الدراسية المختلفة.<sup>(9)</sup>

وفي دراسة قام بها العامري (2003) هدفها الكشف عن طبيعة وماهية المشكلات الأكاديمية لدى طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة والفروق بين الجنسين وبين الجنس الواحد وفقا لتباينهم من حيث المستوى الدراسي، محل إقامة الطالب (السكن الجامعي أو مع الأسرة). اشتملت العينة على (629) طالبا و (1891) طالبة من مختلف الكليات. ثم تطبيق قائمة تضم (48) مشكلة أكاديمية على أفراد العينة. حيث أظهرت النتائج أن الطلاب و الطالبات يواجهون مشكلات أكاديمية متنوعة، و أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وان اغلبها لصالح الطالبات.<sup>(10)</sup>

كما أجرى كتلو وبنات (2006) دراسة تهدف التعرف على المشكلات الدراسية لدى طلبة جامعة الخليل وعلاقتها ببعض المتغيرات. تكونت عينة الدراسة من (289) طالبا وطالبة، ثم استخدام استبانة للمشكلات الدراسية مكونة من (38) فقرة، أظهرت النتائج أن الطلبة يواجهون مشكلات تتعلق بالامتحانات، تلبها مشكلات المقررات الدراسية، ثم المشكلات المتعلقة بالإرشاد الأكاديمي، وأخيرا المشكلات المتعلقة بالعلاقة مع أعضاء هيئة التدريس، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة المشكلات وفقا لمتغيرات الجنس، والمستوى الدراسي.<sup>(11)</sup>

كما حاولت دراسة سليمان و الصمادي (2008) الكشف عن طبيعة المشكلات الأكاديمية لدى طلاب كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية، اشتملت العينة العشوائية الطبقية على (500) طالب من خمس كليات للمعلمين. ثم تطبيق قائمة تضم (43) مشكلة أكاديمية على أفراد العينة. ودلت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في طبيعة المشكلات الأكاديمية تعزى لمتغير المستوى الدراسي (سنة أولى، سنة ثانية، سنة ثالثة، سنة رابعة). وعدم وجود فروق تعزى لمتغير التخصص (علمي، أدبي). وأوصت الدراسة بالاهتمام بالمشكلات الأكثر انتشارا والعمل على معالجتها بالأساليب المناسبة<sup>(12)</sup>

وهدفت دراسة المطالقة (2010) إلى التعرف على المشكلات الأكاديمية لدى طلبة كلية العقبة الجامعية وعلاقتها ببعض المتغيرات (الجنس، العمر، التخصص، المستوى



الدراسي). طور الباحث استبانته اشتملت على (23) فقرة موزعة على ثلاث أبعاد هي : المشاكل المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والسياسة التعليمية. تكونت عينة الدراسة من (307) طالبا وطالبة. كما أظهرت النتائج وجود مشكلات بين الطلبة أبرزها المشكلات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، ثم المشكلات المتعلقة بالطلبة، وأخيرا المشكلات المتعلقة بالسياسة التعليمية. وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس، والمستوى الدراسي<sup>(13)</sup>

كما قام الخزاعلة (2013) بدراسة هدفت إلى استقصاء أهم المشكلات الأكاديمية التي يواجهها طلبة كلية العلوم والآداب بشرورة بجامعة نجران بالمملكة العربية السعودية، ومعرفة اثر كل من السنة الدراسية، والتخصص، والجنس في درجة الشعور بالمشكلات لتقديم التوصيات المناسبة لمعالجتها، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في انتشار المشكلات الأكاديمية بين الطلبة باختلاف مستوياتهم الدراسية، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيري الجنس (ذكور، إناث)، والتخصص (علمي، إنساني).<sup>(14)</sup>

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة مدي الحاجة لتقصي المشكلات الأكاديمية التي يعاني منها الطلبة الجامعين لمساعدتهم على حل هذه المشكلات وزيادة تكيفهم داخل البيئة الجامعية، والتركيز على الخدمات الإرشادية والنفسية لإيجاد استراتيجيات مناسبة للتغلب عليها، كما تناولت الدراسات السابقة متغيرات متعددة مثل: (الجنس، التخصص، المستوى الدراسي، محل الإقامة) في حين اكتفت بعض الدراسات بتحديد المشكلات وترتيبها حسب أهميتها. أما الدراسة الحالية فقد استفادت من نتائج البحوث، والدراسات السابقة في إثراء إطارها النظري، وبناء أدواتها وتفسير نتائجها واهتمامها بالمشكلات الأكاديمية فقط لدى طلبة جامعة الشلف في ضوء متغير الجنس، والسن، والتخصص، والمستوى الدراسي.

### الإجراءات المنهجية للدراسة:

1. منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع، وهو الأنسب لمثل هذه الدراسات.
2. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة الشلف بكافة تخصصاتها والمسجلين بالعام الدراسي 2014/2015. والبالغ عددهم 25275 طالب. حيث قدرت نسبة الذكور ب (50.33%) في حين قدرت نسبة الإناث ب (66.50%).
3. عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة الأساسية من 212 طالبا وطالبة بنسبة (1%) تقريبا من المجتمع الأصلي، وقد تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية، والجدول التالي يوضح توزيع العينة حسب متغيراتها.



جدول رقم (01) يوضح خصائص العينة الأساسية

المجموع	الإناث		الذكور			الجنس	
	212	130		82			
المجموع	24 فما فوق		23-21		20-18		السن
	212	41		127		44	
المجموع	هندسة معمارية ومدنية	رياضيات وإعلام آلي	الآداب واللغات		علوم اجتماعية وإنسانية		المستوى الدراسي
			212	212		67	
212	45	47	53		67		
المجموع	ماستر 2	ماستر 1	الثالثة	الثانية	الأولى		المستوى الدراسي
					56		
212	17	34	58	47	56		

### أداة الدراسة:

لتحديد المشكلات الأكاديمية لطلبة جامعة الشلف قامت الباحثة ببناء استبيان يتناسب ومفاهيم الخلفية الاجتماعية والتفافية لمجتمع الدراسة ، واعتمدت في إعدادها على الإطار النظري ، والدراسات السابقة التي تناولت مشكلات الطلبة الجامعيين، بالإضافة إلى المقابلات التي أجرتها مع بعض الطلبة لمعرفة آرائهم حول المشكلات الأكاديمية التي يعانون منها. وقد تكون الاستبيان من قسمين: الأول اشتمل على البيانات الأولية وضم متغيرات الدراسة المستقلة وهي: (الجنس، السن، المستوى الدراسي، التخصص الجامعي)، و اشتمل القسم الثاني على (80) فقرة في صورته الأولية موزعة على ستة أبعاد هي: ( مشكلات المقاييس الدراسية، مشكلات مهارات الطالب الدراسية، مشكلات العلاقة مع الأساتذة، مشكلات محيط الجامعة، مشكلات الامتحانات، مشكلات الإرشاد الأكاديمي). وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي للإجابة ، حيث تعطى درجات الإجابة كالتالي : موافق بشدة : 5 درجات ، موافق : 4 درجات ، محايد : 3 درجات ، غير موافق : درجتين ، غير موافق بشدة: درجة واحدة

### الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

لتحقق من الخصائص السيكومترية المتمثلة في الصدق والثبات. قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية من طلاب جامعة الشلف قوامها (20) طالبا وطالبة من غير عينة الدراسة الأساسية بغرض التأكد من وضوح التعليقات، والفقرات، والتي يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم (02) يوضح طرق استخراج الصدق والثبات لمقياس المشكلات الأكاديمية

الثبات			صدق البناء الداخلي	أداة الدراسة	صدق المحكمين
إعادة الاختبار	التجزئة النصفية	معامل ألفا كرونباخ			
ثم تطبيق الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية	0.76	0.80	تراوح ما بين (0.45 و 0.84) عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، ولقد تم حذف 4 فقرات غير دالة إحصائياً	بعد مشكلات المقياس الدراسية	ثم عرض الأداة بصورتها الأولية على 7 محكمين
وبعد مرور 15 يوماً أعيد تطبيق الأداة على نفس العينة فكان قيمة معامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني 0.90 وهذا يدل على ثبات المقياس.	0.77	0.80	تراوح ما بين (0.45 و 0.73) عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، ولقد تم حذف 4 فقرات غير دالة إحصائياً	بعد مشكلات مهارات الطالب الدراسية	مختصين في علم النفس التربوي والمدرسي بجامعة وهران، واعتماداً على آرائهم وملاحظاتهم حول طبيعة ووضوح الفقرات وأبعاد الاستبيان ومدى مناسبتها للدراسة ومتغيراتها، قامت الباحثة باعتماد الفقرات التي اجمع عليها المحكمين بنسب 80% فما فوق
	0.81	0.82	تراوح ما بين (0.53 و 0.75) عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، ولقد تم حذف 2 فقرتين غير دالة إحصائياً	بعد مشكلات الامتحانات	
	0.94	0.93	تراوح ما بين (0.59 و 0.86) عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، ولقد تم حذف 1 فقرة غير دالة إحصائياً	بعد مشكلات العلاقة مع الأستاذ	
	0.72	0.82	تراوح ما بين (0.49 و 0.67) عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، ولقد تم حذف 3 فقرات غير دالة إحصائياً	بعد مشكلات محيط الجامعة	
	0.78	0.78	تراوح ما بين (0.53 و 0.82) عند مستوى الدلالة 0.01 و 0.05، ولقد تم حذف فقرتين غير دالة إحصائياً	البعده مشكلات الإرشاد الأكاديمي	

من خلال الجدول رقم (2) اتضح أن مقياس المشكلات الأكاديمية أصبح يتكون من (63) فقرة في صورته النهائية و تمتع بخصائص سيكومترية جيدة تسمح للباحثة بتطبيقه على العينة الأساسية للدراسة.

6. المعالجة الإحصائية: لقد استخدمت الباحثة في هذه الدراسة الأساليب الإحصائية التالية المتوسط الحسابي - الانحراف المعياري - معامل الارتباط بيرسون - اختبار (ت) لدراسة الفروق بين الجنسين - تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق، وذلك باستخدام الحزم الإحصائية (spss)

## 9- عرض نتائج الدراسة وتفسيرها:

- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما هي درجة المشكلات الأكاديمية التي يعاني منها طلبة جامعة الشلف. وما هو ترتيبها حسب أبعادها؟

وللإجابة عن السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدرجات كما هو موضح في الجدول

جدول رقم (3) يوضح المتوسطات الحساب والانحراف المعياري لترتيب أبعاد المشكلات الأكاديمية

النسبة المئوية	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
32.90%	1	9.59	50.14	المشكلات المتعلقة بالعلاقة مع الأستاذة
28.32%	2	6.57	43.63	المشكلات المتعلقة بمحيط الجامعة
24.73%	3	5.56	37.69	المشكلات المتعلقة بالمقاييس
22.17%	4	6.74	33.80	المشكلات المتعلقة بمهارات الطالب
20.23%	5	6.62	32.72	المشكلات المتعلقة بالإرشاد الأكاديمي
20.17%	6	4.97	30.75	المشكلات المتعلقة بالامتحانات
100		27.34	228.71	الدرجة الكلية

نلاحظ من خلال الجدول أن ترتيب أبعاد المشكلات الأكاديمية لدى الطلبة الجامعيين، كان بالدرجة الأولى لصالح المشكلات المتعلقة بالعلاقة مع الأساتذة بمتوسط حسابي قدره (50.14)، فقد عبر عنها الطلاب بعدم اهتمام وتفهم الأساتذة لمشاكلهم وتعالج بعض الأساتذة على الطلاب، وضعف التفاعل العلمي والمناقشات بين الطالب والأساتذة وضعف بعض الأساتذة في طرق وأساليب التدريس، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة

المطالقة (2010). حيث ترتب مجال المشكلات مع هيئة التدريس في المرتبة الأولى . ثم يليه في الترتيب المشكلات المتعلقة بمحيط الجامعة بمتوسط حسابي قدره (43.63)، وقد أشار إليها الطلاب بالشكوى من سلوك بعض عمال المكتبة و الإدارة ، كما عبروا عن رفض بعض زملاءهم مساعدتهم في فهم بعض المواد الدراسية. وعدم تجهيز وملائمة القاعات للدراسة. وفي الترتيب الثالث كان لصالح المشكلات التي تتعلق بالمقاييس بمتوسط حسابي قدره (37.69) حيث اشتكى الطلاب من كثرة المقاييس الدراسية ، وعدم مواكبتها للتطور العلمي والتكنولوجي - ونظرا لافتقار الجامعة للوسائل التعليمية والإيضاحية المساعدة على للتدريس فانه يغلب الجانب النظري على الكثير من المقاييس. أما في الترتيب الرابع جاءت المشكلات المتعلقة بمهارة الطالب بمتوسط حسابي قدره (33.80)، وقد عبر عن بعضها الطلاب بعدم الدراسة بشكل فعال بشكل و نسيان الموضوعات التي يدرسونها بسرعة، وعدم التركيز أثناء الدراسة أو المذاكرة، والاهتمام بالشهادة الجامعية دون الاهتمام بالدراسة. وفي الترتيب الخامس جاءت المشكلات المتعلقة بالإرشاد الأكاديمي بمتوسط حسابي قدره (32.72)، وتمثلت في شعور الطلاب بالخوف من مستقبلهم المهني، و غياب الإرشاد الأكاديمي في الجامعة، حيث عبر الطلاب عن أسفهم لعدم وجود مرشد نفسي بالجامعة فهم بحاجة إلي خدماته النفسية والتربوية والإعلامية لتوجيههم للتخصصات المناسبة لهم. في حين حازت مشكلات الامتحانات على المركز الأخير بمتوسط حسابي قدره (30.75)، حيث عبر عنها الطلاب عن بعضها بالخوف من اقتراب موعد الامتحانات وصعوبتها أسئلتها وعدم عدالة ومصداقية بعض الأساتذة في تصحيح علامات للطلاب . وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات عليا ومحافظة (1997) و العاجز وآخرون (1998)، وال المشرف (2000) و الناجم (2002)، ودراسة كتلو وبنات (2006) حول زيادة حجم المشكلات الأكاديمية لدى طلاب الجامعة ، وأنها تتعلق جلها بأعضاء هيئة التدريس ، والإرشاد الأكاديمي ، والمقررات الدراسية، ومحيط الجامعة.

- عرض وتفسير نتائج الفرضية الأولى:

يوجد فرق دال إحصائيا بين الذكور والإناث في درجة المشكلات الأكاديمية لدى الطالب الجامعي.

ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا اختبار ت ( t test ) لدراسة الفروق بين الجنسين.

جدول رقم (4) يوضح قيمة اختبار (ت) لدلالة الفروق بين الجنسين

المتغير	ذكور ن = 82		إناث ن = 130		قيمة ت	الدلالة م.
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المشكلات الأكاديمية	22.77	2.65	22.93	2.79	0.39	غير دال

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدم وجود فرق دال إحصائياً بين الذكور والإناث في درجة المشكلات الأكاديمية، فقد قدر المتوسط الحسابي للذكور بـ (22.77) وللإناث بـ (22.33) وهو يدل على أن كلا الجنسين يعانون من مشكلات أكاديمية بنسبة كبيرة. وربما يرجع السبب إلى أن المشكلات الأكاديمية لا تتأثر بجنس الطالب فكلا الجنسين يعيشون ظروف تعليمية ودراسية متماثلة تقريباً. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة كتلو ونبات (2006)، ودراسة الخزاولة (2013). وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أبو ناهية (1989)، ودراسة المرسي (1993)، ودراسة أبو عليا والمحافظة (1997)، ودراسة العاجز وآخرون (1998)، ودراسة آل المشرف (2000)، والناجم (2002)، والعامري (2003). التي أظهرت وجود فروق في المشكلات الأكاديمية بين الذكور والإناث.

- عرض وتفسير نتائج الفرضية الثانية:

\* يوجد فرق دال إحصائياً بين المستويات الدراسية في درجة المشكلات الأكاديمية لدى الطالب الجامعي.

ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق تبعا للمستويات الدراسية، حيث دلت النتائج على ما يلي:

جدول رقم (6) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي تبعا للمستويات الدراسية

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الاحصائية
المشكلات الأكاديمية	بين المجموعات	4	111.96	27.99	3.95	دالة عند 0.004
	داخل المجموعات	207	1465.29	7.08		
	المجموع	211	1577.93			

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن مصدر التباين بين مجموعات بأنه توجد فروق دالة إحصائية عند 0.004 في درجة المشكلات الأكاديمية ومتغير المستويات الدراسية بالنسبة ، وبغية التأكد من صحة الفروق ولصالح أي مستوى دراسي استخدمنا اختبار شيفيه (scheffe) للمقارنات البعدية، فدلّت النتائج على ما يلي:

جدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار شيفيه بالنسبة للمستويات الدراسية

المستوى الدراسي	الأولى	الثانية	الثالثة	الماستر 1	الماستر 2
الأولى ن=	م = 23.82	م = 22.83	م = 22.19	م = 23.19	م = 21.51
الثانية ن=	9.98	--	--	--	--
الثالثة ن=	*16.23	6.25	--	--	--
الماستر 1 ن=	6.24	3.73	9.98	--	--
الماستر 2 ن=	*23.09	13.66	6.86	16.85	--

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) وجود فرق دال إحصائياً في درجة المشكلات الأكاديمية بين (المتوسط الحسابي للسنة الأولى والمتوسط الحسابي للسنة الثالثة) ولصالح السنة الأولى، وبين (المتوسط الحسابي للسنة الأولى، والماستر 2). ولصالح السنة الأولى . وقد يعود ذلك أن طلبة المستويات الأولى حديثي العهد بالحياة الجامعية من طلبة السنة الثالثة و الماستر . ومع تقدم الطلبة في المستويات الدراسية يصبحون أكثر خبرة و دراية بالبيئة الجامعية، مما يزيد من تعودهم عليها فتصبح جزء من حياتهم، مما يعني اكتسابهم مهارات التكيف مع الحياة الجامعية فتقل حدة مشكلاتهم الأكاديمية و تتفق هذه النتيجة مع دراسة آل المشرف (2000)، ودراسة الناجم (2002)، ودراسة العامري (2003)، ودراسة سليمان و الصمادي (2008)، والخزاعلة (2013) - وخالفت نتائج هذه الدراسة نتائج دراسة كتلو وبنات (2006)، ودراسة المطالقة (2010)، التي كشفت نتائجها عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة المشكلات الأكاديمية تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

- عرض وتفسير نتائج الفرضية الثالثة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة المشكلات الأكاديمية تبعاً لمتغير التخصص.

ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق تبعاً لفئات التخصص، حيث دلّت النتائج على ما يلي:

جدول رقم (8) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي تبعا للتخصص الدراسي

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
المشكلات الأكاديمية	بين المجموعات	3	4206.69	1402.22	1.89	0.13
	داخل المجموعات	208	153587.18	738.40		
	المجموع	211	157793.86			

يتبين من الجدول رقم (8) انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة المشكلات الأكاديمية بين التخصصات، وقد يرجع السبب إلى نشابه الظروف و البيئة التعليمية بين التخصصات ونقص الجانب الميداني والاعتماد على الجانب النظري في كل التخصصات، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة أبو عليا ومحافظة (1997)، ودراسة سليمان و الصمادي (2008)، ودراسة الخزاعلة (2013) التي أفادت بعدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة المشكلات الأكاديمية تعزى لمتغير التخصص الدراسي، في حين اختلفت هذه النتيجة مع دراسة الناجم (2002)، التي أشارت إلى أن الصعوبات الأكاديمية بين الطلاب تختلف باختلاف التخصص.

#### عرض وتفسير نتائج الفرضية الرابعة:

- توجد علاقة بين درجة المشكلات الأكاديمية و متغير السن لدى الطالب الجامعي و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون، حيث أسفرت النتائج على ما يلي:

جدول رقم (5) يوضح قيمة معامل الارتباط بين المشكلات الأكاديمية والسن

المتغير	العينة	قيمة ر	مستوى الدلالة
المشكلات الأكاديمية السن	212	-0.16*	دال عند 0.05

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباطيه سالبة بقيمة ارتباط قدرها (0.16) عند مستوى الدلالة (0.05) بين المشكلات الأكاديمية والسن، بمعنى كلما ارتفع أحدهما انخفض الثاني والعكس صحيح. و تعتبر هذه النتيجة طبيعية فكلما زاد سن الطالب في المرحلة الجامعية أصبح أكثر تكيفا وتقبلا للحياة الجامعية و كلما اقترب من التخرج من الجامعة أصبح أكثر جدية في دراسته و اعتمادا على نفسه ليتأهل للحياة العملية فتقل حدة مشكلاته الأكاديمية.

## توصيات الدراسة:

- على ضوء ما أشارت إليه نتائج الدراسة الحالية توصي الباحثة بما يلي :
- \* ضرورة تنظيم وعقد برامج تدريبية للأساتذة بالجامعة لتنمية مهاراتهم في استخدام طرق التدريس الحديثة، والفعالة لتقديم خدمات تعليمية أفضل تشجع الطلاب على روح التفكير والابتكار والحوار والمناقشة ، وتجنب الأساليب التي تعتمد على الحفظ والتلقين.
  - \* التأكيد على أهمية إنشاء دور مراكز الإرشاد النفسي في الجامعات لضمان توجيه الطلاب، وحل مشكلاتهم المختلفة ومساعدتهم في اختيار التخصص المناسب لهم ، وتعريفهم بالطرق العلمية للمذاكرة وتعريفهم بأنظمة وقوانين الجامعة .
  - \* مراجعة المناهج والبرامج الجامعية وتنفيذها وتطويرها من فترة لأخرى في مختلف التخصصات الجامعية والتخطيط الجيد لها بحيث تصبح أكثر فعالية.
  - \* الاستفادة من نتائج البحوث العلمية لوضع الاستراتيجيات المختلفة لمواجهة وعلاج المشكلات التي تواجه طلاب الجامعة والتخطيط للوقاية منها مستقبلا. حتى يتحسن مستوى التكيف النفسي والدراسي لهم .

## قائمة المراجع:

- 1- شيلتر دوان، نظريات الشخصية، ترجمة حمدون الكارولي، وعبد الرحمن القيسي، مطبعة جامعة بغداد، 1983
- 2- صقر عبد العزيز، مشكلات الشباب الحالية والمستقبلية كما يراها طلاب جامعة طنطا، مجلة مستقبل التربية العربية، مصر، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد 9، العدد 292، 2003، ص 65-128 .
- 3- أبو ناهية صلاح الدين محمد، والأغا إحسان خليل، بناء قائمة للمشكلات الدراسية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، مجلة دراسات تربوية، القاهرة، المجلد 4، الجزء 16، 1989، ص 139-173 .
- 4- السيد عبد الحليم محمود، المشكلات النفسية والاجتماعية لطلاب جامعة القاهرة، مركز البحوث النفسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 1991
- 5- المرسي، محمد المرشدي، دراسة مسحية مقارنة لأهم مشكلات طلاب وطالبات الكليات المتوسطة في سلطنة عمان ، مجلة الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، مصر، العدد 1، 1993، ص 109-142 .



- 6- أبو عليا محمد، ومحافظة سامح، مشكلات طلبة الجامعة الهاشمية كما يراها الطلبة أنفسهم، مجلة دراسات العلوم التربوية، عمان، المجلد 24، العدد 2، 1997، ص 329-340.
- 7- فؤاد علي العاجز، ونظمي أبو مصطفى، وسامي عوض أبو إسحاق، المشكلات الدراسية لدى طلاب الدراسات العليا في كلية التربية بمحافظة غزة، مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي، جامعة الأزهر، العدد 12، 1998، ص 289-316
- 8- آل مشرف فريدة عبد الوهاب، مشكلات طلبة جامعة صنعاء وحاجاتهم الإرشادية، المجلة التربوية، الكويت، المجلد 14، العدد 2000، 4، ص 169-207.
- 9- الناجم سعد، المشكلات التي تواجه طلاب وطالبات كلية التربية بجامعة الملك فيصل، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد 3، العدد 1، 2002، ص 137-176
- 10- العامري، فاطمة سالم، المشكلات الأكاديمية لدى طلاب جامعة الإمارات المتحدة، مجلة كلية التربية، الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات، المجلد 20، العدد 18، 2003، ص 119-178
- 11- كتلو كامل، ونبات بسام، المشاكل الدراسية لدى جامعة الخليل وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة جامعة الخليل للبحوث، جامعة الخليل، المجلد 2، العدد 2، 2006، ص 83-155
- 12- الصمادي محمد عبد الله، وسليمان شاهر خالد، المشكلات الأكاديمية لدى طلاب كلية المعلمين في الماكة العربية السعودية في ضوء متغيري التخصص والمستوى الدراسي، مجلة رسالة الخليج العربي، الرياض، المجلد 1، العدد 109، 2008، ص 103-149.
- 13- المطالفة، فيصل إبراهيم، المشكلات الأكاديمية التي تواجه طلبة العتبة الجامعية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. جامعة مؤتة، المجلد 25، العدد 4، 2010، ص 205-248.
- 14- الخزاعة، عبد الله عقله، المشكلات الأكاديمية التي تواجه طلبة العلوم والآداب بجامعة نجران في ضوء بعض المتغيرات، مجلة العلوم التربوية، المجلد 21، العدد 2، 2013، ص 119-154.



# العلاقة بين الديمقراطية والاسلام قراءة سوسيو تاريخية

محمد ميمون أستاذ مساعد أ

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

## ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الديمقراطية كمنظومة فكرية وسياسية والعوامل التي أدت إلى ظهورها تاريخيا في المجتمعات الغربية، والعوامل التي ساهمت في تشكيل وصياغة العلاقة بينها وبين منظومة التفكير الإسلامي، وموقف المفكرين المسلمين من الديمقراطية والثوابت التي بنيت عليها، مع التركيز على مفهوم العلمانية المرتبط بها، وإمكانية استخدام بعضها في تسيير الشأن العام في هذه المجتمعات، خاصة في ظل غياب أو عدم فعالية ما أنتجته المنظومة الاسلامية فيما تعلق بالممارسة السياسية، التي كانت عبر تاريخها سببا في الكثير من المشاكل.

الكلمات الدالة: الديمقراطية، الفكر الديمقراطي، الاسلام السياسي

## Abstract:

This paper deals with the subject of democracy as a political system of thought and factors that led to appear in Western societies, and also the factors that contributed to the formation and formulation of the relationship between it and the Islamic system of thinking, and the position of Muslim thinkers of democracy, and studying the possibility of using some of them in the conduct of public affairs in this societies, especially in the absence or ineffectiveness of what produced by the Islamic system.

**Keywords:** democracy, democratic thought, political Islam

## مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة، وما تزال، نقاشا صاخبا، ثريا متنوعا، حول موضوع الديمقراطية وعلاقتها بمنظومة التفكير الإسلامي وكذا الإشكاليات المرتبطة بها. وتزداد أهمية هذا الموضوع نظرا للخلافات التي ارتسمت في الفترة الأخيرة، والمتعلقة بتطور الديمقراطية في المجتمعات الغربية التي فرضت نفسها كمرجعية في تقييم الأنظمة

السياسية من خلال العولمة السياسية، وكذلك العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمعات الاسلامية، حيث يبذل الكثير من المفكرين جهوداً فكرية لتأصيل هذه العلاقة. ونظراً لأن النقاش الدائر لم يبق أكاديمياً بحثاً حيث تجاوز الأمر إلى سجلات دينية حول مشروع الديمقراطية وصلاحياتها لتسيير الشأن العام في المجتمعات الاسلامية، متخذين من وجود تعارض جوهري بينهما، حيث يرى البعض أن الديمقراطية تحيل في معناها العام الكلمة إلى الشعب أو الجماهير في تقرير مصائرها بينما تلح النظرية السياسية في الاسلام على حاكمية الله. من هنا يبدأ الإشكال بين رافض كلية للديمقراطية على اعتبار أنها تمثل منظومة تفكير علمانية غربية مناهضة للأديان عموماً وبين تصور آخر لا يرى إشكالا في إمكانية اقتباس ميكانيزمات الممارسة الديمقراطية الغربية باعتبارها آلية مجردة من سياقها التاريخي الذي نشأت فيه وإمكانية الاستفادة منه.

ذلك ما نحاول أن نقاربه في بحثنا هذا متتبعين أهم ما كتب و أنتج حول موضوع الديمقراطية وعلاقتها بمنظومة التفكير الاسلامية والعوامل التي ساهمت في التقارب وكذلك في إحداث تباعد بين المنظومتين.

## 1- تعريف الديمقراطية :

أ- لغة: تعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب وهي مشتقة من اللغة اليونانية (Democrat) فمقطع Démos يعني الشعب و Cratos يعني حكم وعند دمج المقطعين يتكون لدينا حكم الشعب.<sup>(1)</sup>

ب- اصطلاحاً: هي نظام سياسي تكون فيه السيادة للشعب، وتستلزم ضمان الحريات العامة والفردية والفصل بين السلطات الثلاث<sup>(1)</sup>، وتعرف كذلك بأنها نظام سياسي وطريقة معينة لتنظيم علاقات السلطة داخل جماعة اجتماعية ذات سيادة<sup>(2)</sup>.

وهي الترتيب المنظم الذي يهدف الوصول إلى القرارات السياسية والذي من خلاله يمكن للأفراد اكتساب سلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس فإنها طريقة وأسلوب عمل تتضمن المساواة وفتح المناصب السياسية أمام الجميع مع مراقبة المحكومين بحكومة بواسطة سلطة الانتخابات.<sup>(3)</sup>

وبداية الديمقراطية كانت مع بداية الأحداث الكبرى التي عرفتها أوروبا و بروز أفكار وفلسفة التنوير وكذلك ظهور الرأسمالية والليبرالية وما ترتب عن ذلك من تحديد ميكانيزمات منظمة للعملية السياسية، بغرض التقليل أو القضاء على الاختلالات التي شابت عمليات الانتقال السياسي في داخل المجتمعات الأوروبية قبل عصر النهضة.

وبذلك فقد اتخذت أشكالاً مختلفة تبعاً لثقافة كل مجتمع وطبيعة تكويناته الاجتماعية

والثقافية والاقتصادية، حيث يرى البعض بأنها مجرد ترتيبات مؤسسية للوصول إلى قرارات سياسية من طرف مجموعة من الأفراد، من خلال الحصول على السلطة اللازمة لذلك، والمتأتية من التنافس على أصوات الناخبين. فيما يرى آخرون أنها آلية محملة بكم من الإيديولوجيات المعبرة عن طرق ظهورها وتمكنها من الواقع المعاش في المجتمعات العربية خاصة، هو ما يطرح العديد من الإشكالات حول صلاحيتها ونجاحتها في تسيير مجتمعات مختلفة من الناحية الثقافية والاقتصادية والفكرية، فهذه إشكالية ليست جوهر بحثنا.

## 2- الأصول التاريخية للفكر الديمقراطي:

يجمع الباحثون والمؤرخون أن البداية التاريخية لكلمة ديمقراطية كانت في العهد اليوناني، في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد وقد كانت بداية الانقلاب حقيقي في تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين مما تجسد داخل مدينة أثينا كتجسيد لهذه الأفكار تميزا عن مدينة أسبرطة التي كان حكامها يميلون إلى استعمال القوة العسكرية وتغيب الحوار.

ولكن هذا لا يعني أبدا تجاهل بعض الأفكار السابقة خاصة لدى المصريين، والهوندي والأشوريين... إلخ لذلك فمن الأهمية بما كان التركيز على الحقبة الإغريقية التي وصفت اللبنة الأولى لهذا المصطلح باعتباره نموذجا في الحكم وإدارة شؤون المجتمع.

### أ- الإسهام الإغريقي في وضع أساس الديمقراطية:

كان للمجتمع الإغريقي دور حافل في تجربة دولة المدينة والتي أطلق عليها (Polis) وهو نظام اتضحت معالمه في القرون الخمسة السابقة للميلاد حيث سادته مجموعة ممالك عبارة عن مدن مستقلة أشهرها أسبرطة وأثينا حيث لكل مدينة تنظيم إداري وسياسي مختلف في إطار ما ذكرت سابقا وهو دولة المدينة (Etat-Cité).

وقد سرت هذه التجربة مجموعة مراحل مختلفة وصلا إلى نمط من التنظيم السياسي في نهاية العصر الملكي وعصر الأرسقراطية الذي يتلخص في هيئة من الحكام ومجلس الشورى (Boule) يتكون من شيوخ النبلاء. واجتماع عام يضم جميع المواطنين ويدعو إليه الحاكم كلما دعت الضرورة.<sup>(4)</sup> ولم ينزل هذا التنظيم السياسي عن البناءات الاجتماعية السائدة آنذاك حيث كان المجتمع اليوناني منقسما إلى طبقتين رئيسيتين هما طبقة النبلاء وعامة الشعب. منح الدستور للطبقة الأولى حق الممارسة السياسية باعتبارهم مواطنين فيما حرم عامة الشعب وهم الأغلبية من حقوقهم السياسية.

وبمرور الزمن أصبحت السلطة ممثلة في مجلس الشورى والجمعية الشعبية التي تضم كل المواطنين فوق سن 18 عاماً. ولا يقيد بها إلا ما تلتزم به من الإحساس بالمسؤولية في حدود

القانون العام، وقد اكتسب هذا الوضع الجديد شعبية ومكانة اجتماعية قوية وأصبحت الكثرة الغالبة من الاثني يارسون ديمقراطية فريدة من نوعها في ذلك الوقت وقد عبر عن هذا الوضع بريكليس أشهر زعماء الديمقراطية الأثينية في خطبة شهيرة تضمنت مجموعة من المبادئ والأفكار تتضمن التأكيد على الحرية الشخصية والسيادة في يد الشعب مباشرة وإن الحكم للأكثرية، وقد قامت هذه التجربة على مبدئين أساسيين هما :

1- أن السيادة في يد الشعب ممثلاً في الجمعية الشعبية (الكلزية) باعتبارها مصدر السلطات وتصدر جميع القوانين وتتخذ القرارات السياسية المتعلقة بالسلم والحرب.

2- العمل بقاعدة القرعة في التعيين لمختلف المناصب مع مراعاة مجموعة من الشروط وهي ألا يقل سن المتقدم لها عن 30 عاماً وأن يجتاز فحصاً (اختبار) شخصياً أمام لجنة، وأن الشخص المعين خاضع للمساءلة والمراقبة ويمكن عزله، كذلك عدم توليه لموقع مسؤولية أكثر من مرتين.

كانت هذه أهم الخصوصيات والممارسات التي اتسم بها مفهوم الديمقراطية في بداياته الأولى، والتي كانت في مجملها مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية والاجتماعية والتي من خلالها مارس الأثينيون سلطاتهم وتطوير حياتهم اليومية.

### ب- اسهامات ما بعد التراث الاغريقي :-

تمتد هذه الإسهامات على فترة تفوق 20 قرناً تميزت بمراحل مختلفة وتوجهات نحو حصر المشاركة والتطبيق على الديمقراطية الإغريقية ورفض المساواة بين الطبقات الاجتماعية واقتصار المشاركة السياسية على الطبقة الأرستقراطية وهو ما تجلّى من خلال الحضارة الرومانية.

ثم تطور الفكر الإنساني مروراً بالتقاليد الكنسية التي أقرت مبدأ المساواة حتى وصلنا إلى الحضارة الغربية ابتداءً من عصر النهضة حيث دخلت مفردات جديدة، بدأت من خلال ميثاق «الماجنا كارتا» في بريطانيا عام 1215م وصولاً إلى الثورات الفرنسية عام 1789م. والتي كانت نتاج لانقلاب علاقات السلطة التقليدية في أوروبا وتولد تجارب جديدة للسيطرة على وكلاء القوة الحكومية.<sup>(5)</sup>

وكان من بين الأحداث الهامة نشأة معارضة للقوة السياسية التي كانت تتمتع بها الكنيسة الكاثوليكية. وأدت التجارب العلمية والتحقيق المعقول إلى إثارة تساؤلات عن جميع المبادئ والعقائد التقليدية ووفرت فرص اقتصادية جديدة دعت إلى إقامة نوع جديد من الدولة.<sup>(6)</sup>

لذلك فقد تعددت المفاهيم الحديثة للديمقراطية واختلفت مسمياتها وهنا سوف نتعرض لأهم هذه المفاهيم التي ارتبطت بالديمقراطية الحديثة.

### 3 - الديمقراطية والإسلام جدلية القبول والرفض:

المشكلة الأولى التي تثار حول الديمقراطية يمكن تلخيصها في السؤال التالي هل يمكن تطبيق الديمقراطية في جميع المجتمعات بلا تفرقة، أم أنها شكل خاص من أشكال الأنظمة السياسية يحتاج إلى مجتمع معين؟ فهناك من يرفض إمكانية التطبيق العام ويجعلون الديمقراطية وبقا على مجتمعات دون غيرها، حيث يرى مونتسكيو أن الحكومة الديمقراطية المعتدلة هي أصلح ما يكون للعالم المسيحي أما الحكومة المستبدة فهي أصلح ما يكون للعالم الإسلامي<sup>(7)</sup>

تعتبر الديمقراطية من أكثر المفاهيم جدلية في الفكر السياسي الإسلامي الحديث. وقد انقسمت حولها الآراء والاتجاهات بصورة متباينة نتيجة التنوع الفكري و الإيديولوجي في العالم الإسلامي. وقد ظل الخطاب الإسلامي يعيد إنتاج هذه القضية كلما أثرت التساؤلات حول السلطة ونظام الحكم عموما، مع بعض المفاهيم التي لم تعالج بكيفية حاسمة والتي نذكر منها قضية المرأة، الشورى، التراث، والمعاصرة... إلخ.<sup>(8)</sup> ولا زالت نفس الأسئلة التي طرحت مطلع القرن التاسع عشر من طرف المفكرين والفلاسفة ورجال الدين يعاد طرحها من قبيل «هل الإسلام يتعارض مع الديمقراطية؟» هل هناك ديمقراطية إسلامية في مقابل ديمقراطية الغرب؟

لذلك سوف نحاول من خلال هذا المبحث أن نقارب لأهم الاستنتاجات والمواقف الفكرية التي أنتجها الفكر الإسلامي الحديث اتجاه موضوع الديمقراطية والتي كان في مجملها امتداداً لأفكار ابن تيمية (1262-1327) من خلال سعيه إلى إيقاف التدهور الديني والاجتماعي للمسلمين ومحاربة البدع والطرق الصوفية وتحرير الإسلام مما علق به، ودعوته إلى إصلاح أولى الأمر والشورى كوسيلة للإصلاح الاجتماعي والسياسي. وقد كان لأرائه التأثير الكبير في فقهاء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث استمدت الحركات الإصلاحية معظم مبادئها وتعاليمها منه. ونذكر هنا جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده اللذين أنشأ مجلة «العروة الوثقى» التي تدعو المسلمين إلى النهوض والثورة على المستعمرين والتحرر من الاستبداد السياسي. والتي كان لها الأثر الكبير في تجديد الوعي الديني، حيث رأيا أن أسباب تدهور المسلمين وضعفهم السياسي تعود إلى إهمال ما كان سبيلا في نهوض ومجد وعزة السلف وهو حكمة الدين والعمل به، وإن استرجاع عزهم وقوتهم رهن العودة إلى دينهم النقي. ولذلك دعا إلى وحدة الشعوب الإسلامية وإزالة الفوارق بين الفرق الإسلامية وتحرير العقل من الخرافات والأوهام ودعم العقائد الدينية

بالأدلة والبراهين وتهذيب الأحزاب وتأييدهم وكذا تحري الفكر الديني من قيود التقليد وفتح باب الاجتهاد، وأيضا إلى التوفيق بين العلم و الإيمان إذ لا خلاف بين ما جاء به القرآن والحقائق العلمية ورفض تقليد الغرب في مختلف نواحي الحياة وهو ما يوجب اطلاع العلماء المسلمين على التيارات الفكرية الحديثة والرد عليها بطريقة علمية و حجج عقلية ورد على العلمانيين (الدهرين) بأن الدين أساس المدينة والإحاد فساد العمران. ورأى أن الطريق إلى التمدن الحقيقي هو الإصلاح الديني مبديا إعجابه بالحركة التنويرية التي ظهرت في أوروبا والتي قلبت طبيعة العلاقات الاجتماعية ومستوى تفكير الأوروبيين خاصة البروتستانتية التي كانت سببا في تطور وتمدن أوروبا بأكملها.<sup>(9)</sup>

وبنفس الرؤى حاول محمد عبده أن يعمل على نهضة المسلمين، حيث أن سبب تخلف المسلمين حسبه يعود إلى الانحلال الداخلي والحاجة إلى التجديد في فهم الإسلام، خاصة وأن الظروف التي كان يعيشها المجتمع الإسلامي تتميز بالتخلف، ودعا إلى التوفيق بين الدين و العلم واستعمل العلوم الحديثة في تفسيره للقرآن كما حاول أن يقدم الإسلام كأفكار وقيم متحررة تتفق وكل العصور<sup>(10)</sup>

ولكن ما يهنا هنا هو الأفكار السياسية للرجلين، حيث كانا فاعلين سياسيين يحركهما همٌ سياسي ونضالي للوقوف ضد الاستعمار، وكذلك ضد الاستبداد الداخلي للحكام. فقد كان محمد عبده متحمسا وأكثر اهتماما بالشؤون السياسية ومسألة الجامعة الاسلامية وضرورة إيقاض الوعي القومي وتخليص الأمة من الاحتلال البريطاني، من منطلق أن العمل السياسي هو ترجمة لمبدأ «الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر».

لكن في مرحلة متأخرة من حياته أصبح مقتنعا أن تدخل السياسة في العقائد الدينية هي التي أدت بالمسلمين إلى الاختلاف والفرقة، وتوجه إلى التعليم والتربية والتدرج في الإصلاح بالتربية والتعليم وتهذيب الأخلاق.<sup>(11)</sup> كانت هذه الأفكار ممهدة لظهور حركات دينية وسياسية أخرى تبنت هذه الأفكار، وحاولت أن تجسدها في أرض الواقع. ويمكن الإشارة هنا إلى حركة الإخوان المسلمين التي أصبحت فيما بعد تمثل تيار الإسلام السياسي وأهم تشكيلاته بكل تفرعاتها خاصة وأنها كانت منتشرة في غالبية الدول العربية، التي كانت بمثابة رحم تستخرج منه العديد من التنظيمات والجماعات الاسلامية والتي تكاثرت من خلال الانقسامات، لكن جميعها بقيت وفية للنموذج الاخواني الذي أسسه زعيمها حسن البنا، سواء على المستوى التنظيمي الصارم والانضباط الكاريزمي أو على مستوى العلاقة مع الآخر والموقف من الكثير من القضايا المستحدثة، خاصة ما يتعلق بالتعددية والأحزاب، ذلك فإن حسن البنا كان يرفض مبدأ الحزبية ودعا إلى الحفاظ على وحدة الأمة والجماعة، وهو ما أثر في مواقف وتوجهات غالبية حركات التيار الإسلام



السياسي بتعاملها الحذر مع الديمقراطية باعتبارها غريبة المنشأ.<sup>(12)</sup> وهكذا فتح تنظيم الإخوان المسلمين الطريق لعودة سلطة العلماء خريجي معاهد التعليم الديني التقليدي الذين عانوا من التهميش مقارنة مع خريجي التعليم العصري، حيث يرى بعض المختصين أن من أسباب ظهور الإسلام السياسي هو أزمة التعليم التي عرفها قطاع التعليم التقليدي، حيث وجد أصحابه أنفسهم أمام عوائق اجتماعية وسياسية قبل غيرهم من متخرجي الجامعات والمعاهد العصرية، فإذا كانت هذه الحركات تستقطب أنصارها الكثيرين من الكليات والمعاهد العلمية والتقنية فإنها ظاهرة جديدة لم تكن كذلك في الماضي.

إن الاكتساح الذي مارسه النموذج الغربي للمجتمعات الإسلامية، وصفه حسن البنا بالإحادية والتفسخ، أدى إلى أن يفصل العالم التقليدي الديني عن الأحداث والتطورات، وحثهم بالتالي على استرجاع دور النخبة التقليدية لدورها ومركزها الذي أقصيت منه بفعل الحدائة الغربية، وهو ما أنتج تركيبين اجتماعيتين متميزتين، خريجي التعليم التقليدي والمتشبعين بالمرجعية التراثية السلفية المقاومين لكل تحديث، وشريحة أخرى ارتبطت بالتوسع الاقتصادي والثقافي والسياسي الغربي، وكانت العلاقات بينها علاقات شك وريب وخصومات متبادلة، طالما أن الأولى ترى في نفسها المُعبر الحقيقي عن الأصالة الإسلامية.

كان لهذا الجو الثقافي المتوتر الأثر الكبير في صياغة مواقف وتوجهات الحركات الإسلامية الحديثة اتجاه القضايا الإشكالية التي تثير الكثير من الحساسيات، والتي من بينها موضوع الديمقراطية حيث كشف عن إشكاليات جوهرية في الفكر الإسلامي الحديث ومنهجيته في معالجة قضايا فكرية مستحدثة، مالت في غالبيتها إلى الدفاع عن الذات بطريقة إجرائية ظرفية، تدور حول إبراز عناصر التشابه والتماثل والتقارب بين المبادئ الإسلامية والمبادئ التي قامت عليها الحضارة الغربية، دون أن ترتقي إلى بلورة وصياغة نظريات إسلامية بعيدة عن الانفعال العاطفي، ويمكن أن نميز هنا بين عدة اتجاهات وطرق في التعاطي مع مسألة الديمقراطية في الفكر العربي الحديث.

فهناك اتجاه حاول إبراز ديمقراطية الإسلام في مواجهة ديمقراطية الغرب، متجاوزاً جدلية ما إن كان الإسلام يتعارض مع الديمقراطية بمعنى أن هناك ديمقراطية في الإسلام ومن هذه الأعمال، يمكن أن نذكر كتابات عباس محمود العقاد (الديمقراطية في الإسلام) وكتابات محمد جلال شرف (نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام).<sup>(13)</sup> وأيضاً المساهمات الفعالة التي أنتجها المفكر الجزائري مالك بن نبي في دراسته حول (الديمقراطية في الإسلام) إلى غير ذلك من الدراسات التي لا يسع المجال لذكرها.

واتجاه ثاني حاول أن يبرز نظرية الشورى في الإسلام في مقابل الديمقراطية الغربية، على قاعدة أن الإسلام جاء بنظرية الشورى، التي هي بنظرهم أعمق وأوسع دلالة من الديمقراطية الغربية، ويظهر هذا جلياً من خلال كتابات حسن الترابي (نظرات في الفقه السياسي) وكتاب عبد الحميد الأنصاري (الشورى وأثرها في الديمقراطية)، وهي في غالبيتها تحيل إلى وجود علاقة بين الشورى الإسلامية كوسيلة لتسيير الشأن السياسي العام للمسلمين والديمقراطية باعتبارها آلية مجردة عن قيمتها وبيئتها الفلسفية والتاريخية. لذلك برزت اتجاهات جديدة ضمن إطار حركات الإسلام السياسي التي تتبنى هذه المقاربة ويمكن أن نذكر مثلاً توجه حركة النهضة التونسية التي تعتبر أن تبنى خيار الديمقراطية أصيل في نهج الحركة، وأنها ليست بضاعة غربية وإنما بضاعتنا ردت إلينا على حد تعبير الغنوشي زعيم هذه الحركة، وأن أكبر فشل عانتها المنظومة السياسية الإسلامية طوال تاريخها هو بقاء الشورى قيمة أخلاقية عليا ولم تتجسد في مؤسسة سياسية في أرض الواقع. ويضيف أن الغرب حوّل الشورى إلى نظام للدولة رغم ما يؤخذ على النظام الديمقراطي بسبب ارتباطه بقيم العلمانية الأوروبية. وللخروج من هذا المأزق يعتبر مجموعة من المفكرين المنظرين لعمل هذه الحركات على رأسهم يوسف القرضاوي أن أفضل جوانب الديمقراطية هو جانبها السياسي الذي يتمثل في إقامة حياة نيابية يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه، تتكون منهم السلطة التشريعية في البرلمان وهي سلطة تكون في حدود الشريعة الإسلامية كما يجب أن يكون الحاكم من هؤلاء من هو قادر على الاستنباط والاجتهاد.<sup>(14)</sup>

وعموماً نحن أمام توجهين مختلفين في التصور والمقاربة، الأول يرفض الفكرة وينقضها لارتباطها بفكرة العلمانية سيئة السمعة لدى هذه التيارات التي تراها مناقضة لفكرة جوهريّة في نسقها القيمي وهي فكرة سيادة الشريعة وحاكمتها، في مقابل العلمانية التي تتهمها باستبعاد الدين وتهميش دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية خاصة، طالما أن التفريق بين السياسي والديني في تاريخ الإسلام السياسي يعتبر من الأشياء المستعصية وصعبة التحقيق، واتجاه آخر يرى بأننا لسنا في حاجة إلى هذا المفهوم لأنه لديهم مفهوم بديل هو الشورى.

#### 4- الجذور التاريخية والإيديولوجية للصراع بين قيم الإسلام والحدائثة الغربية:

ارتبطت منظومة القيم الإسلامية تاريخياً وخاصة في جانبها السياسي ارتباطاً وثيقاً بالقيم الدينية انطلاقاً من فكرة مفادها أن الإسلام نظام كلي شامل لا يفصل فيه الدين عن الدولة، طالما أن هذا الأخير شكل البنية الأساسية لهذه المنظومة. إلا أن هذا الواقع تعرض لتحديات عملية خاصة بعد سقوط الخلافة الإسلامية ممثلة في الدولة العثمانية وتجزئتها إلى سلطات وممالك ودول، تستند إلى سلطة القوة وضرورتها أكثر من استنادها إلى سلطة

الشريعة وأخلاقها. ورغم ذلك بقيت الوحدة المعنوية كدار الإسلام قائمة في المخيال الاجتماعي والثقافي والسياسي. وقد أنتج هذا الواقع الجديد أزمة هوية شرعية وسياسية، خاصة منذ سنة 1924م بعد إلغاء الخلافة العثمانية، بظهور تعارض وتناقض بين الانتماء التاريخي والعقائدي القديم لدار الإسلام والولاء المفترض للوطن المحلي الجديد، وكذلك بين الارتباط بالجماعة أو الأمة المعنوية الكبيرة والتبعية لإقليم محدد، وازداد هذا التعارض و التناقض مع وقوع كافة الدول الإسلامية في الاستعمار الغربي وما تعرضت له من تغييرات قسرية في بنية هويته الدينية والثقافية والسياسية، التي كانت مبنية في مراحلها الأولى على الإسلام باعتباره دين الغالبية العظمى، وظهور بعض الحركات التي تحاول أن تتجاوز هذا التصنيف على أساس الدين إلى تصنيفات جديدة أكثر تفكيكا للواقع الاجتماعي، فظهرت الحركات القومية التي حاولت أن تأخذ من الواقع العرقي والاجتماعي واللغوي معيارا للتصنيف وتحديد الولاءات، والدعوة إلى تجاوز التصنيف الكلاسيكي الفارغ عن الإسلام وإحلال محله معيار العروبة والقومية، التي وإن لقيت بعض القبول من بعض الفئات الاجتماعية والثقافية، فإنها ولدت معارضة شديدة خاصة لدى حركات الإسلام السياسي التي تشدد على التعارض بين التوحيد على أساس ديني والتوحد على أساس قومي.<sup>(15)</sup> وهكذا بقي الإسلام المحرك الرئيسي للمخيال العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، أين نلاحظ ظهور ما يسمى بالتيار المحافظ السلفي وهو اتجاه فرضته التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الإسلامية عامة، الذي هاجم الغرب والتيارات التي تمثلها والتي سموها تغريبية، وهي التي سيطرت عليها نخب اعتنقت قيم وأساليب الغرب والمناهج السياسية الغربية ونذكر هنا جماعة الإخوان المسلمين التي ترفض مبدأ تحييد الدين عن الواقع الاجتماعي، طالما أن الإسلام لم يكن في حاجة إلى حركة تسييس، لأن السياسة لم تنفصل عنه أساسا بل أن ما حدث كان العودة إلى إطلاق قواه الاجتماعية السياسية الكامنة في مقابل عمليات التحديث التي قادتها نخب متنورة متأثرة بالغرب فكرا وسلوكا. ففي عهد السيطرة الغربية المباشرة وبعدها في عهد الحكومات الموالية لها لم تجد قوة الإسلام السياسي متنفسا لها تعبر من خلاله عن ذاتها وظلت مكبوتة منحصرة على الصعيد الشعبي في جوانبه الدينية وكان التأثير الاجتماعي والتربوي الغربي تضغط على الحياة الإسلامية في جوانب بعيدة عن السياسة والفكر<sup>(16)</sup>، وقد ارتبطت الظاهرة الاستعمارية عمليا في أذهان المسلمين بعملية التغريب ومحاوله نشر العلمانية، التي تم تحميلها كامل الإرث التاريخي لعمليات التحول السياسي والثقافي والاجتماعي للمجتمعات الغربية، لذلك كانت محفزا هاماً لعمليات الرفض المنظم والعشوائي في كثير من الحالات لمفهوم العلمانية خاصة من طرف الحركات الإسلامية التي اتخذت من الإسلام نموذجا فكرياً وعقدياً، ولذلك يصبح لزاما علينا أن نقارب مفهوم العلمانية مقارنة تاريخية لمحاولة تبيان الظروف التي نشأت

فيها وكذا العوامل التي ساهمت في صياغة وتكوين الصورة النمطية التي تميزت بها ضمن الإطار الفكري الإسلامي و تفاعله معها.

## 5 - العلمانية مقارنة سوسيو تاريخية:

لا بد من الاعتراف مسبقاً بوجود صعوبات متعددة تقف أمام تقديم تعريف دقيق ونهائي للعلمانية. كل ذلك يقودنا للقول بوجود غموض في العديد من جوانب مفهوم العلمانية، وأنا نستطيع تقديم مفاهيم مختلفة بل متعارضة أحياناً لهذه الكلمة. بالإضافة لذلك، هناك من يخلط بين العلمانية نفسها وبين نتائجها أو تطبيقها عملياً<sup>17</sup>، لذلك يخلط البعض أحياناً بين مفهوم العلمانية مثلاً ومفاهيم قريبة منها مثل حرية العقيدة أو حرية العبادات. ومن أجل الوصول إلى مفهوم العلمانية لا بد بداية من إبعاد ونقد المفاهيم الخاطئة أو غير الكافية لتوضيحها. والتمييز بين بعض المفاهيم والقيم القريبة منها، والتي تقدم غالباً كتعريف أو «هوية» للعلمانية. فمصطلح العلمانية هو الترجمة العربية للمصطلح الفرنسي (Séculaire) أو (Laïcité) والذي يعني دنيوي أو زمني<sup>18</sup>. ولكن من أكبر المشاكل الجوهرية في العالم الإسلامي هي مشكلة تحديد المفاهيم تحديداً صحيحاً. ولفظ العلمانية من الألفاظ التي تثير الكثير من الجدل، وبالتالي لا يمكن طرح تعريف العلمانية باعتماد مقارنة واحدة لاختلاف مفهومها باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها منظروها سواء في الغرب أو غيرهم. فيعرفها البعض بأنها فصل الدين عن الدولة ويعرفها آخرون بأنها فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية أو فصل الديني عن السياسي. وعموماً فإن مفهوم العلمانية تشكل في دائرة الصراع السياسي الديني في أوروبا، واستقر في صورة محددة من أدبيات فلسفة الأنوار، حيث كان يعني إقامة الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية من خلال التمييز في السياسة بين مجال الدين ومجال الدنيا ومجال الكنيسة ومجال المجتمع المدني، وقد ارتكز هذا المفهوم في سياق تطوره الفكري إلى قاعدة فلسفية كبيرة هي المعتقد الليبرالي الذي يسلم بأولوية الإنسان الفرد في الوجود، كما يسلم بالقيمة المطلقة للحرية، وتعتقد بالأهمية اللانهائية لقدرات العقل الإنساني<sup>19</sup>.

كانت العلمانية تسعى في بداياتها إلى تحرير الدولة من سلطة الدين وتقف مع الدين موقف حياد بل تعترف باستمراره، تلتزم بالمحافظة عليه وتحصره في المجال الروحي، لكنها أخذت تتجاوز عند بعض الفصائل إلى حد مهاجمة الدين واعتباره متجاوزاً في العصر الحديث<sup>20</sup>. فذهب مفكرون في القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين أن ينتهي الدين كعقيدة وتحل محله عقيدة العلم المبني على التجريب، طالما أن الدين على حد تعبير دوركايم مجموعة متماسكة من العقائد، الفرائض والأعمال المتعلقة بالأشياء المحترمة، محكمة الربط فيما بينها تضم كل الذين يتصلون بها ويسلمون بنفس الأمور<sup>21</sup>.

استخدم مفهوم العلمانية لأول مرة في دلالته الأنوارية (نسبة إلى فلسفة الأنوار) في نهاية القرن الماضي من خلال السجال الذي حدث بين محمد عبده وفرح أنطون، هذا الأخير يستعمله بدلالته التنويرية في سياق تاريخي مغاير لسياق الصراع بين الكنيسة والدولة مثلما حصل في المجتمع الأوروبي، في محاولة منه للحد من هيمنة السياسة الدينية على السياسة المدنية الذي كانت ممثلة في الحركات السلفية الإصلاحية في زمنه. فهو بالتالي جاء كرد فعل للتعبير عن رفض جناح من المثقفين للدعوة السلفية الدينية، وشعارها الجامعة الإسلامية. ووظف كذلك ضمن مشروع إيديولوجي يدعو إلى ضرورة التعلم من أوروبا باعتبارها نموذجاً يقتدى به، وهو ما أنتج العديد من ردود الأفعال المختلفة والمحاولات التي نذكر منها كتابات علي عبد الرزاق الذي حاول إعطاء قراءة تاريخية وضعية لأصول الحكم في الإسلام.

وعموماً يمكننا أن نميز في هذه المواقف نوعين:

\* كتابات إيديولوجية جاهزة تغطي عليها النزعة التغريبية الليبرالية دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية والدينية.

\* كتابات دينية من منظور سلفي في محاولة للاستعادة المبسطة للتاريخ الإسلامي دون الوعي بالمسافة الزمنية الفاصلة بين هذه الأحداث التاريخية والسياسية والزمن الحالي.

وكتابات أخرى تدعو إلى ابتكار مفاهيم سياسية عربية مطابقة للتاريخ الإسلامي الذي يحمل خصوصية غير أوروبية، وأن المفهوم تشكل من خلال عملية تاريخية لا تتكرر، وأن الإسلام لم يعرف النظام السياسي الكنسي.

## 6- العلمانية والدينوية: *sécularisation / laïcité*

تم التعبير عن المصطلحين في العديد من الثقافات والتقاليد وفق تناولات مختلفة أخذت اتجاه التعامل معها بطريقة أو بأخرى حسب عادات وتقاليد كل مجتمع وحسب خلفيتهم الثقافية والاجتماعية، فيتم في فرنسا الحديث عن العلمانية *laïcité* بينما يتم التحدث في الثقافة الانجلوسكسونية عن مصطلح *sécularisation*.

لذلك اتخذ هذا المصطلح معنى سياسي بحت، والتي لا تعطي امتيازات لأي طائفة، ولا مفاهيم مفضلة للحياة، كما أنها تضمن حرية التعبير لكل أفرادها، مع بعض الحدود.<sup>22</sup>

يرى الكثير أن مصطلح العلمانية ارتبط بالتاريخ الغربي وعلاقة الكنيسة المتغيرة حسب الأزمات والمجتمعات، وقد أخذت في المجتمعات العربية معاني كثيرة، حيث ومع متطلبات بناء الدولة الوطنية في المجتمعات حديثة الاستقلال التي تتميز بتعدد ثقافي واثنى كان لابد من إنتاج شكل من العلمانية لكي تقوم العلاقة في الدولة على أساس حق المواطنة،

وليس على أساس العقيدة الدينية، وفي هذا الإطار يرى محمد أركون أن العلمانية قد نقلت الإنسانية من الفضاء العقلي للعصور الوسطى إلى الفضاء العقلي للحداثة والتقدم و يؤكد على ضرورة أن يكون الفضاء المدني للمجتمع لكل المواطنين دون أي تمييز بينهم على أساس الدين أو غيره، لذلك فالعلمانية بهذا المعنى حق و واجب. 23 ويحاول أنصار هذا الاتجاه التأكيد أن العلمانية ليست ظاهرة مرتبطة بتطور التاريخ الأوروبي فقط، ومجرد صراع بين الكنيسة والعلم والفكر، بل هي ضرورة عقلية واجتماعية وسياسية، حيث يرى فؤاد زكريا وهو من أتباع الاتجاه العلماني العربي بضرورتها في المجتمعات العربية بسبب تزايد الظاهرة الدينية، و بأنه لا ينبغي التقاء السياسة بالدين لان السياسة تفترض الاختلاف، وأساس مهمتها تغليب وجهة نظر معينة على الاتجاهات الأخرى، بينما تسعى الأديان إلى أن تكون شاملة، وحيث أن الممارسات السياسية تنتمي إلى عالم الوسائل باستخدام أساليب وأدوات مما ينزل الدين من علياء المثل، وهكذا مع تداخل السياسة بالدين تجعله عاجزا عن التعامل مع عالم السياسة بطرق دنيوية. 24 وحتجهم في ذلك أن نطاق الحرية يتسع كثيرا في الحكم العلماني أكثر منه في المجتمعات التي تدار شؤون السياسة فيها على أسس دينية، وأن العلمانية باعتبارها ظاهرة إنسانية فانه يستحيل الدمج بين الدولة و الدين لان الدولة بمفهومها العصري تتمتع بشخصية تشريعية تحكم و تحاكم، وأن الدين يحكم ولا يحاكم، وأن العلمانية ليست اللادينية مثلما يشيع الإسلاميين، وأن المسلم اليوم يعيش العلمانية مسلكا و ينكرها على نفسه إيديولوجيا، فهو يعيش معاناة دائمة بين مفهوم المواطنة و الأخوة في الدين. 25

## خاتمة:

عموما تميز الخطاب الذي أنتجته منظومة التفكير الإسلامي بكل توجهاتها الفكرية تجاه موضوع الديمقراطية بالخطر الشديد في التعامل، حيث غلبت التصورات الدينية و سادت على نطاق واسع، على عكس التصورات الحداثية التي بقيت محصورة في فئات نخبوية، عجزت عن فرض نفسها في الواقع، لأسباب ذاتية متعلقة بضعف قدرة الإقناع لديها، وأسباب موضوعية متعلقة بطبيعة البناءات الفكرية السائدة في هذه المجتمعات التي يحتل الدين فيها مكانة مرموقة، وكانت في غالبيتها محاولة للتوفيق بين الاسلام باعتباره المقوم الرئيسي والديمقراطية التي كانت ولا زالت بضاعة أجنبية غريبة عنها.

## الهوامش:

- 1- برهان غليون، حوار من عصر الحرب الأهلية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، عمان، ط1، 1995، ص148.
- 2- Michel Simon et autres, Dictionnaire de sociologie, Larousse bordas, France, 1999, Page 58
- 3- رجا بهلول، حكم الله ، حكم الشعب، دار الشروق، عمان، الأردن، 2000، ص58.
- 4- جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والاصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2005، ص22
- 5- ليسلى ليسون، الحضارة والديمقراطية، ترجمة فؤاد موساتي وعباس العمر، دار الآفاق الجديدة بيروت، لبنان، بدون سنة، ص227.
- 6- عزمي بشارة ، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1،، 1998، ص24.
- 7- إمام عبد الفتاح إمام، الديمقراطية والوعي السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص63
- 8- مجدي حماد وآخرون، الحركات الاسلامية والديمقراطية ، دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص64.
- 9- على المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص77.
- 10- نفس المرجع، ص82.
- 11- إبراهيم أعراب، الإسلام السياسي والحداثة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، بدون طبعة، 1999، ص29.
- 12- إبراهيم أعراب، نفس المرجع، ص29.
- 13- مجدي حماد وآخرون، مرجع سابق، ص66.
- 14- يوسف القرضاوي، الحلول المستوردة ، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1993 ص68.
- 15- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص62.
- 16- مجدي حماد وآخرون، ، مرجع سابق، ص08
- 17 Maurice barbier, la laïcité, harmattan, paris, France, 1995, page 69
- 18 خليل إبراهيم الطيار، الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا، مركز الدراسات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة 1، 2004، أبو ظبي، الإمارات، ص07.



- 19 كمال عبد اللطيف، التفكير في العلمانية، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ط7، 2007، ص52.
- 20 نفس المرجع، ص52.
- 21 يوسف شلحت، نحو نظرية جديدة في علم الدين، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2003، ص57.
- 22- Guy Haarscher, la Laïcité , Paris, PUF, 2005, P. 4
- 23 محمد أركون، «إعادة الاعتبار للفكر الديني»، مجلة الكرمل، العدد1990، 35، ص ص29-32
- 24 فؤاد زكريا، العلمانية ضرورة حضارية، مجلة قضايا فكرية، العدد8، أكتوبر 1989، ص291
- 25 حيدر إبراهيم علي، أزمة الاسلام السياسي الجبهة الاسلامية القومية السودانية نموذجا، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999، ص30



# مشكلة البطالة وأثرها على القلق لدى خريجي الجامعات الجزائرية

1. تكاري نصيرة

جامعة حسيبة بن بوعلي «الشلف»

## ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة الكشف عما إذا كانت البطالة لها تأثير في زيادة شدة القلق لدى المتخرجين الجامعيين، وكذلك معرفة العوامل المسببة للبطالة، وأهم الآثار الناجمة عنها والتي تخلفها على المتخرج الجامعي، وقد تألفت عينة البحث من 120 بطال جامعي من الجنسين بواقع (68 إناث) و (52 ذكور)، ذوي مستوى تعليمي «تقني سامي، ليسانس، ماستر، ماجيستر، مهندس دولة».

وقد تم تطبيق مقياس القلق لسيلبرجر وكذلك استبيان للبطالين الجامعيين. ومن خلال هذه الدراسة توصلت نتائجها على أن أفراد العينة يمتازون بقلق حالة شديد بنسبة بلغت 50.8٪.

وكذلك نقول أن درجة القلق لدى البطالين الجامعيين لا تختلف باختلاف السن، وكذلك لا تختلف باختلاف الجنس، أما فيما يخص الفرضية الرابعة نجد أنها لم تتحقق بحيث بينت النتائج حسب المقياس أنها دالة بالنسبة لقلق السمة وغير دالة بالنسبة لقلق الحالة، أما فيما يخص الفرضية الخامسة فقد تحققت.

الكلمات الدالة: البطالة، القلق، خريجي الجامعات

## Abstract :

This actual research aims to discover if the unemployment has an effect in increasing the degree of anxiety of the university qualified. Also, it aims to know the caused factors of unemployment and its resulted impacts on these qualified persons.

The sample of the research taken contained 120 university qualified of the reality of 68 girls and 52 boys of these diplomes :

(superiors technicien, Licence, Master, Magistrate, engineer of the state)

The standard of anxiety which was applied was that of sberberger and

also a questionnaire was given to the unemployed university qualified persons.

And as a consequence of the study, we have this result that the members of the sample taken were specified by a strong and a harsh anxiety of the percentage of 50,8%.

We can say also that the degree of anxiety among the unemployed university qualified didn't differ according to the age and the sex. And what concerned the fourth hypothesis, we found that it wasn't be realized since the result shoun according to the standard that it was identified for the trait anxiety but not identified for the state anxiety and concerning the fifth hypothesis it was realized.

The identified words : unemployment, anxiety, university qualified.

## مقدمة:

يعتبر العمل مهما في حياة الفرد إذ يعد وسيلة لإشباع حاجاته المادية والمعنوية فبالعمل يشعر الإنسان بالأمان والاستقرار، أما الحرمان منه فيؤثر سلبا على حياته في جوانبها : النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن انعدام منصب عمل يجعل الفرد يعاني من مشكلة كبيرة وهي «البطالة» وهي الظاهرة التي أصبحت منتشرة بكثرة وبشكل مخيف ومكثف، بحيث تصيب بالدرجة الأولى فئة الشباب الأمر الذي ينجر عنه إهدار في فئة تشكل عماد الدولة وعصبه حياتها وركيزتها وعدتها للمستقبل، وما يزيد من خطورة الظاهرة أنها تمس فئة خريجي الجامعات حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد طالبي العمل من ذوي الشهادات العالية، بحيث كانت هذه الشريحة غير معنية بهذه المشكلة بحكم شهادتها العلمية التي تعد تأشيرة لدخول عالم الشغل بدون عراقيل، ولكن التزايد المستمر للأعداد الكبيرة للمتخرجين الجامعيين ومتطلبات السوق للخبرة أصبح بغير إمكانهم الإندماج في عالم الشغل لأنهم لا يملكون سوى معارف نظرية وهذا ما جعلهم يواجهون صعوبات في إيجاد عمل يلائمهم ويحقق حاجاتهم الأساسية ويتخلص من التبعية المادية إلى الإستقلالية و الإعتماد على النفس و تحقيق الذات، ولكن هذا أصبح غير ممكن في ظل التطورات الحديثة، ما ينعكس عليهم سلبا وأدى إلى معاناتهم لأنهم لم يحققوا أهدافهم المتبتغة وينجر عنه لا محالة شدة القلق والخوف من المستقبل المجهول، فالشعور بالقلق قد يؤدي بالنهاية إلى الإكتئاب ثم إلى الإنحراف وإلى الفساد .

ولكن أصبحنا نلاحظ في السنوات الأخيرة مدى انتشار الظواهر المرضية العديدة في مجتمعاتنا العربية نتيجة العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، والتي أدت إلى وجود أزمة يعانها المجتمع بشكل عام والشباب الجامعي بشكل خاص. وتتجسد هذه الظواهر في اللامبالاة، الإهمال العزلة النفسية، القلق، الاكتئاب، الانتحار، الأمر الذي انعكست قدرته في تحديد صورة مستقبله، ومستقبل بلده.

وهذا ما أكدته عدة دراسات منها دراسة «زياد عدون» (1990) حين أشار إلى أن الازدحام والبطالة والسكن الرديء وتعاطي المخدرات والكحول وارتفاع معدل الإجرام كلها تترافق مع النسب العالية للانتحار<sup>(1)</sup>.

وقد سلط الضوء «مكرم سمعان» (1964) على هذه الظاهرة في مصر ولاحظ أن نسب الانتحار والشروع فيه يصل إلى أقصى مداه بين الجامعيين وذوي المؤهلات العليا<sup>(2)</sup>.

وفي دراسة أخرى لمحمد عبد التواب (1996) والتي أجريت على عينة من البطالين من خريجي الجامعات المصرية بلغ عددها 30 فرد من الخريجين، تبين وجود علاقة بين البطالة وكل من القلق كحالة وسمة والشعور بالوحدة وسوء التوافق، الأمر الذي يولي مشاعر التوتر وعدم الإتران، الذي يؤدي بدوره إلى ظهور علامات حال القلق وتنشيط واستثارة القلق كسمة، كما أن البطالة تجعل الفرد غير قادر على حل مشكلاته، مما يؤدي إلى سوء التوافق<sup>(3)</sup>.

تطارد البطالة الشباب عامة والمتخرجين من الجامعة خاصة، فكما نجد لها أسبابا فلها بالمقابل مخلفات وآثار، والتي تلعب دورا كبيرا في تدني نفسية الفرد العاطل عن العمل وتزيد من شدة قلقه،

ومن هذا المنطلق فقد ارتأينا أن ندرس أثر البطالة على القلق لدى خريجي الجامعات، ومنه نتساءل:

- \* هل درجة القلق لدى البطالين الجامعيين عالية؟
- \* هل تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف السن؟
- \* هل تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف الجنس؟
- \* هل تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف المستوى التعليمي؟
- \* هل تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف المستوى الاقتصادي؟

### 1-3 الفرضيات:

- \* تتميز فئة البطالين الجامعيين بدرجة قلق عالية.

- \* تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف السن .
- \* تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف الجنس .
- \* تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف المستوى التعليمي .
- \* تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف المستوى الإقتصادي .

#### 1-4 أهداف البحث:

- \* محاولة الكشف عما إذا كانت البطالة لها تأثير في زيادة شدة القلق لدى المتخرجين الجامعيين.
- \* معرفة مختلف المشاكل التي تواجه البطالين أثناء بحثهم عن منصب عمل .
- \* دراسة عوامل إنتشار البطالة عند خريجي الجامعات في الجزائر .
- \* محاولة إكتشاف حقائق حول الإستراتيجية التي يبنها حاملوا الشهادات الجامعية في عملية البحث عن منصب عمل .
- \* معرفة العوامل المسببة للبطالة وأهم الآثار الناجمة عنها والتي تخلفها على المتخرج الجامعي في حد ذاته .
- \* محاولة الكشف عن مواقف البطالين تجاه هذا الوضع السيء في سوق العمل .

#### 1-5 تحديد المفاهيم:

هناك عدة تعريفات للبطالة نذكر منها:

- 1 - يعرف أحمد زكي بدوي البطالة بأنها حالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه و باحثا عنه ولكنه لا يجده»<sup>(4)</sup>.
- 2 - أما رمزي زكي فيعرف البطال بأنه كل من كان قادر على العمل ، راغبا فيه ، يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى أي لم يتوصل إلى إيجاد مهنة تناسبه»<sup>(5)</sup>.

#### 1-6- التعريف الاجرائي للبطالة:

نقصد بالبطالة في هذه الدراسة هي عدم مزاولة أي عمل، وفي حالة البحث عن العمل والاستعداد للعمل وتقبله مقابل أجر .

• تعريف القلق:

- 1 - يعرف سيجموند فرويد Freud القلق بأنه : «حالة من الخوف الغامض الشديد الذي يمتلك الإنسان و يسبب له كثيرا من الكدر والضيق والألم»<sup>(6)</sup>.

2 - أما سيبيلبرجر (1984) (Spielberger) فيميز بين نوعين من القلق : هما القلق حالة وتتمثل في : «حالة انفعالية مؤقتة، تمثل المظاهر الحاضرة خلال الحوادث أي مؤشرات الحالة التي يتسم بها الفرد داخليا»، والقلق سمة «يعتبر سمة في الشخصية» (7).

## الدراسة الميدانية:

### 1 - مكان البحث :

تم تحديد مكان إجراء دراستنا في مديرية التشغيل لولايتي البلدية، وذلك بغية الإطلاع على وجود مناصب عمل في إطار عقود ما قبل التشغيل Près Emploi و ذلك بعد تسجيلهم في وكالات التشغيل القريبة من مقر سكنهم و يتم بعد ذلك إعطائهم البطاقة الزرقاء التي تثبت أنهم مسجلون و لهم الأولوية في التوظيف ثم ينتظرون حتى يتم إيجاد العمل المناسب لهم حسب تخصصهم، فوجدنا نحن المكان الأنسب لمقابلة هؤلاء الباحثين هو «مديرية التشغيل» إذ تعتبر هي المركز و هي الأساس الذي يتم فيه توزيع مناصب العمل المؤقتة إلى المتخرجين الجامعيين الحاصلين على شهادات تؤهلهم للعمل.

### 2- زمان البحث:

أقيمت الدراسة في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2009، أي دامت ثلاثة أشهر.

### 3- المنهج المتبع في الدراسة:

يتطلب البحث العلمي تحديد نوع المنهج الذي يسلكه الباحث ليصل في النهاية إلى نتائج علمية دقيقة قابلة للتأويل والتفسير، وبناءً على ذلك فإن المنهج المناسب الذي إعتدنا عليه في بحثنا هو المنهج الوصفي بحيث يركز على جمع المعلومات عن الظاهرة المراد دراستها، إذ يعرفه تركي رابح بأنه: «كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر التعليمية أو النفسية إما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها وبين ظواهر تعليمية أو نفسية أخرى» (8).

فالمنهج الوصفي ليس فقط جمع المعلومات بل يتعدى ذلك التحليل و التفسير و في إطار الجانب التطبيقي لدراستنا، فضلنا أن نسلك هذا المنهج إذ يعد الأنسب للموضوع .

#### 4 - عينة البحث:

تقدر بـ: 120 بطالاً هم من مختلف الجنسين ذكورا وإناثاً.

#### 5 - أدوات البحث:

نعني بها الوسيلة العلمية التي استخدمناها في عملية جمع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع البحث، قد إعتمدنا في دراستنا هذه على أداتين للبحث وهما إستبيان للبطالين وكذلك تطبيق مقياس القلق لسبيلبرجر Spielberg.

#### محاور الاستبيان:

\* محور خاص بالبيانات الشخصية.

\* محور خاص بالبيانات العائلية.

\* محور خاص بطرق البحث عن العمل.

أما مقياس القلق ينقسم إلى قسمين:

\* القلق كحالة.

\* القلق كسمة.

#### 6- عرض النتائج:

##### 1- عرض نتائج الفرضية الجزئية الأولى:

جدول رقم 01: يمثل توزيع أفراد العينة حسب مستويات السمة

النسبة المئوية %	التكرارات FI	مستوى القلق
0.8 %	01	خالي من القلق
90.8 %	109	قلق عادي
08.3 %	10	قلق فوق المتوسط
100 %	120	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول أن غالبية أفراد العينة يمتازون بقلق سمة عادي بنسبة تقدر بـ 90.8% أما الباقي فيمتازون بقلق سمة فوق المتوسط.

جدول رقم 02: يمثل درجة القلق عند البطالين الجامعيين:

مستوى الدلالة	قيمة t	الخطأ المعياري	SD	X	N	
دال 0.01	19.49	0.99	10.94	59.47	120	قلق الحالة
دال 0.01	14.92	0.63	07.00	30.45	120	قلق السمة

يتضح من الجدول رقم 02 بأن متوسط المجتمع الذي أخذت منه العينة من حيث قلق الحالة وهو 59.47 فهو أعلى بكثير من المتوسط النظري  $X = 40$  للمقياس والفرق دال وبالتالي تحققت الفرضية الأولى بالنسبة لقلق الحالة.

أما بالنسبة لقلق السمة فقد دلت النتائج أن متوسط الطلبة أقل من المتوسط النظري للمقياس  $X=40$  ويمثل 30.45 والفرق دال أيضا بالنسبة لقلق السمة، وبالتالي تحققت الفرضية الأولى.

جدول رقم 03: يمثل توزيع أفراد العينة حسب مستويات قلق الحالة

النسبة المئوية %	التكرارات FI	مستوى القلق
%.09.2	11	قلق عادي
%.40	48	قلق فوق المتوسط
%.50.8	61	قلق شديد
%.100	120	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ غالبية أفراد العينة يمتازون بقلق حالة شديد بنسبة تقدر بـ 50.8%، وكذلك نجد النسبة مرتفعة بين الأفراد الذين يمتازون بقلق حالة فوق المتوسط وتمثل 40%.

## 2- عرض نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

جدول رقم 04: يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

النسبة المئوية %	التكرارات FI	الفئات	عدد الفئات
%.29.2	35	24-22	01
39.2%	47	25-27	02
%.24.2	29	30-28	03
%.07.2	09	32-31	04
%.100	120	04	المجموع

يتضح من خلال الجدول أنّ عدداً قليلاً من البطالين الذين تفوق أعمارهم 30 سنة، بينما نجد نسبة الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 22 و 27 سنة تحت أعلى نسبة وهي

69٪ ما يعني أنّ شبح البطالة يمس حتى أولئك الذين يحملون شهادات عليا وتقريبا جميع الأعمار.

جدول رقم 05: يمثل تجانس المجموعات Anova

مستوى الدلالة	درجات الحرية	درجات الحريات	إحصائيات Livene	
0.87	116	03	0.23	قلق الحالة
0.74	116	03	0.40	قلق السمّة

اختبار التجانس والذي يوضح تجانس المجموعات وإمكانية تطبيق Anova

### 3- عرض نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:

جدول رقم 06: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية ٪	التكرارات FI	الجنس
٪ 56.7	68	إناث
٪ 43.3	52	ذكور
٪ 100	120	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول ما يلي أنّ نسبة البطالين من جنس الإناث أكثر من عدد الذكور وهذا يفند الزعم القائل إنّ الإناث أكثر حظا في الحصول على عمل، بينما بنيت دراسة حكيمة آيت حمودة وأحمد فاضلي 2006 أنّ نسبة البطالة عالية عند الذكور أكثر من الإناث.

جدول رقم 07: يبين الفروق الجنسية لمقياس القلق:

متوسط الفروق	مستوى الدلالة	درجات الحريات	قيمة T		
- 2.69	0.18 غير دال	118	- 1.34	تجانس المجتمعين	قلق الحالة
- 0.61	0.63 غير دال	118	- 0.47	تجانس المجتمعين	قلق السمّة

يبين الجدول أعلاه رقم 07 أنّ الفروق الجنسية غير دالة بحيث قدرت قيمة T المحسوبة بالنسبة لقلق الحالة - 1.34 وهو فرق غير دال عند مستوى دلالة 0.18، وكذلك بالنسبة



لقلق السمة حيث قدرت قيمة T المحسوبة 0.47 - وهو فرق غير دال عند مستوى دلالة 0.63 وعند درجات حرية 118 بالنسبة للقلق حالة وقلق السمة وبالتالي فالفرضية الثالثة لم تتحقق أي نقول درجة القلق لدى البطالين الجامعيين لا تختلف باختلاف الجنس.

#### 4- عرض نتائج الفرضية الجزئية الرابعة:

جدول رقم 08: يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية %	التكرارات FI	الفئات	
19.2 %	23	تقني سامي	01
50.8 %	61	ليسانس	02
17.5 %	21	مهندس دولة	03
12.5 %	15	ماجستير	04
100 %	120		المجموع

أهم ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن البطالة مست وبوحدة حاملي شهادة الماجستير وبنسبة تقدر بـ 12.50 %، أما النسبة الأكبر فنجدها عند حاملي شهادة ليسانس.

جدول رقم 09: يبين نتائج اختبار كروسكال واليس:

مستوى الدلالة	درجة الحرية	$K^2$	
0.33	03	3.42	قلق الحالة
0.01	03	20.03	قلق السمة

يبين الجدول رقم 09 أن درجة القلق لدى البطالين الجامعيين لا تختلف باختلاف المستوى التعليمي، لأن النتائج دلت على ما يلي: جاءت قيمة  $X^2$  حسب اختبار كروسكال واليس دالة بالنسبة لقلق السمة وتقدر بـ  $X^2 = 20.03$  وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية 3، ولكنها غير دالة بالنسبة لقلق الحالة بحيث قدرت قيمة  $X^2$  حسب اختبار كروسكال واليس  $X^2 = 3.42$  وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.33 ومستوى دلالة 3 وبالتالي فالفرضية الرابعة لم تتحقق، أي درجة القلق لدى البطالين الجامعيين لا تختلف باختلاف المستوى التعليمي.

#### 5- عرض نتائج الفرضية الخامسة:

جدول رقم 10: يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي

النسبة المئوية %	التكرارات FI	المستوى الاقتصادي
33.3 %	40	مستوى اقتصادي ضعيف
57.5 %	69	مستوى اقتصادي متوسط
9.2 %	11	مستوى اقتصادي جيد
100 %	120	المجموع

أهم ما يلاحظ في الجدول أنّ غالبية أفراد العينة هم من مستوى اقتصادي ضعيف ومتوسط بنسبة تقدر بـ 90.8% من المجموع الكلي، وهذا يعني أنّ أفراد العينة هم بحاجة إلى عمل أكثر من غيرهم.

جدول رقم 11: يبين نتائج اختبار كروسكال واليس:

مستوى الدلالة	درجة الحرية	$K^2$	
0.001	02	30.79	قلق الحالة
0.001	02	12.38	قلق السمة

يبين الجدول رقم 11 أنّ درجة القلق لدى البطالين الجامعيين تختلف باختلاف المستوى الاقتصادي، بحيث جاءت قيمة  $X^2$  حسب اختبار كروسكال واليس  $X^2 = 30.79$  دالة إحصائياً بالنسبة لقلق الحالة عند مستوى دلالة 0.001 ودرجة حرية 02 وكذلك هي دالة بالنسبة لقلق السمة حيث قدرت قيمة  $X^2 = 12.38$  وبالتالي بالفرضية الخامسة قد تحققت كلياً

## مناقشة النتائج وتفسيرها:

### 1- تحليل ومناقشة فرضية البحث الأولى والتي تنص على:

أنّ فئة الجامعيين البطالين تتميز بدرجة قلق عالية في الحالة .

البطالة أصبحت تطارد كل فئات المجتمع على حد سواء، فنجد المتخرجين من الجامعة كذلك أصبحوا يعانون المشكل ذاته، فكما نجد للبطالة أسباب فلها حتماً آثار نفسية وغيرها والتي تلعب دوراً كبيراً في تدني نفسية الفرد العاطل عن العمل، بحيث علقت ريجين هولين Hollin Regine على الوضع السائد حالياً فقالت إنّ الناس في السبعينات كانوا عاطلين عن العمل بسبب المشكلات النفسانية التي كانوا يعانون منها، أما اليوم فهم يعانون من هذه المشكلات لأنهم عاطلون عن العمل.

لقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أنّ غالبية أفراد العينة يمتازون بقلق حالة شديد وعددهم 61 بنسبة مئوية 50.8% تليها نسبة الأفراد الذين يمتازون بقلق حالة فوق

المتوسط إذ يبلغ عددهم 48 بطلًا وبنسبة مئوية 40٪. وهذا يدل على أن معظم الأشخاص الذين يملكون شهادات جامعية يعانون من قلق شديد وإحباط، وبالتالي نقول بأن البطالين الجامعيين يعانون قلق عالي بالنسبة لقلق الحالة وبالتالي تحقق الفرضية الأولى.

تتماشى هذه الدراسة مع ما آلت إليه معظم الدراسات القائمة في ميدان بحثنا، وفي هذا الصدد نجد أن العديد من الدراسات أشارت إلى أثر البطالة على الصحة النفسية، فقد أوضحت كل من دراسة (Freud و Payne 1986) أن للبطالين مستويات عليا من القلق والضغط النفسي والانفعالات السلبية مقارنة بالأفراد الذين ييارسون عملا، كما أسفرت نتائج دراسة (Greatz 1993) بتطبيق مقياس الصحة العامة على عينة من العاطلين عن العمل أن الأفراد البطالين أظهروا درجات منخفضة ودالة في الصحة النفسية، وأن الفئة التي تحصلت على عمل فيما بعد أظهرت تحسنا في مستوى الصحة النفسية.

تتفق هذه النتائج مع نتائج مؤتمر البطالة والصحة النفسية الذي نظمته الجمعية الفرنسية للطب الوقائي والاجتماعي حول تأثير البطالة في التوازن النفسي وما تخلفه من حالات قلق واكتئاب لدى الفرد، كما أكدت العديد من الدراسات بأن القلق والاكتئاب من الآثار النفسية للبطالة الأكثر توترا، حيث يظهر العاطلون عن العمل مشاعر قلق شديدة، وكذلك مشاعر اكتئابية شديدة، وعن علاقة القلق بالبطالة فقد توصل فتحي الشرفاوي وآخرون 1993 إلى ارتباط القلق بالبطالة وكذلك توصل عبد الله سكر وعبد الرزاق 1998 إلى النتيجة ذاتها<sup>(9)</sup>.

كذلك نجد دراسة قاسيمي ناصر 1992 على عينة تكونت من 350 مبحوث تحت عنوان «خريجو الجامعة وسوق العمل». بأن من بين الانعكاسات النفسية للبطالة نجد كثرة التفكير، القلق، الخوف من المستقبل، يحس بأنه عالية على الغير، التفكير في الانتحار<sup>(10)</sup>. وكذلك توصل خالد نور الدين في دراسة 1997 تحت عنوان «الشباب البطل مستوى التأهيل والخصائص النفسية والاجتماعية» على عينة تكونت من 60 مبحوثا بأن من بين الانعكاسات النفسية فالأغلبية من المبحوثين كانوا قلقين ومحبطين ويمتازون بالعنف ويصلون إلى انهيارات عصبية وهم جد قلقين وخائفين من المستقبل<sup>(11)</sup>.

كذلك نجد دراسة شمال محمود حسين 1992 بالعراق تحت عنوان قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات العراقية على عينة 241 مبحوث بحيث بينت النتائج أن قلق المستقبل يشيع بين الشباب المتخرجين من الجامعات بدرجة عالية جدا.<sup>(12)</sup>

كما أظهرت الدراسة التي قاما بها كل من «حكيمة آيت حمودة» و«أحمد فاضلي 2006» تكونت من 56 بطلًا أظهرت الدراسة بأن الأفراد العاطلين عن العمل يمتازون بدرجة قلق عالية واكتئاب شديد وكذلك باليأس وتصور الانتحار، حيث يصرح غالبية أفراد

العينة في هذه الدراسة أن أهم أسباب بطالتهم هو عدم وجود فرص عمل على حسب مؤهلاتهم، وهذه النتائج تعطي مؤشرا على زيادة ظاهرة البطالة الإجبارية في سوق العمل الجزائري، وتشير البطالة الإجبارية إلى الحالة التي يتعطل فيها الشخص القادر على العمل والراغب فيه بشكل جبري من غير إرادته. فعند تحليل هذا الواقع نجده يدعوا إلى القلق والتشاؤم والخوف تجعل الفرد يصاب بالاكئاب والانهيار العصبي خاصة وأن غالبية أفراد العينة أثناء بحثهم عن العمل واجهتهم صعوبات مثل «البيروقراطية المحسوبة، الوساطة، الرشوة»، كما أن استمرار حالة البطالة تؤدي بالشخص إلى زيادة نسبة القلق لديه وإصابته بأمراض أخرى.

تمثل البطالة بكل أشكالها عاملا هاما بالنسبة للفرد الذي يعتبر ضحية المجتمع الذي يعيش فيه، كما أن امتداد البطالة لفترة طويلة تؤثر سلبا على الفرد البطال من حيث ثقته في ذاته، ويمكن أن تكون مصدرا للعديد من المشكلات النفسية التي تؤثر في حياته وقد تؤدي به إلى الانتحار.

فالبطالة تولد لدى الأفراد العاطلين عن العمل إحساسات بالإحباط واليأس والاكئاب والقلق، إذ يؤدي بدوره القلق إلى شعور الإنسان بعدم الأمان والنقص والعجز وبخيبة أمل كبيرة.

## 2- تحليل ومناقشة فرضية البحث الثانية والتي تنص على:

«أن درجة القلق تختلف لدى البطالين الجامعيين باختلاف السن» في إطار الدراسة الحالية أظهرت نتائج الدراسة ما يلي أن غالبية أفراد العينة يتراوح سنهم ما بين 25 و 27 سنة ويمثلون نسبة 39.02٪ وتليها نسبة 29.2٪ يتراوح سنهم ما بين 22 و 24 سنة ثم نجد الأشخاص الذين يتراوح سنهم ما بين 28 و 30 سنة يمثلون 24.2٪ بينما نجد الأشخاص الذين يبلغون 30-32 سنة يمثلون 7.2٪ من العينة الكلية .

وبعد تطبيق اختبار F تحليل التباين وجدنا أن الفروق بين الفئات العمرية غير دالة فيما يخص نوعي القلق أي قلق الحالة وقلق السمة وبالتالي نقول بأن درجة القلق لدى البطالين الجامعيين لا تختلف باختلاف السن.

وفي هذا الصدد جاءت دراسة سبتي زكية سنة 2001 تحت عنوان «البطالة عند الشباب»، تكونت عينة الدراسة من 100 بطال، تراوحت أعمارهم ما بين 16 و 30 سنة<sup>(13)</sup>.

بحيث بينت النتائج أن أكثر من نصف العينة سبق لهم العمل في القطاع التجاري غير المصرح به وبخاصة بين الفئات الأكبر سنا والتي يتجاوز عمرها 25 سنة، كما يوجد 58٪ ممن سبق لهم العمل في هذا القطاع ولكنهم توقفوا عنه، وهنا يمكننا القول أن كلما

ازداد البطال تقدما في السن كلما قل إقباله على العمل في القطاع التجاري الغير مصرح به.

كما بينت العديد من الدراسات مثل دراسة آيت حمودة وأحمد فاضلي على عينة تتكون من 56 بطال تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 34 سنة بينت أنه لا يوجد تأثير دال لمتغير السن في مستوى الاكتئاب لدى الشباب البطال، وكذلك لم توضح النتائج وجود تأثير دال لمتغير السن في تصور الانتحار.

كذلك نجد دراسة «بغيجة إلياس» 2005 على عينة 111 من المعاقين حركيا تتراوح أعمارهم بين 17 و 50 سنة بأن العلاقة بين مستوى القلق ومتغير السن ضعيفة ويمكن تفسير ذلك بأن الصراعات والأفكار المؤلمة والخوف من المستقبل لدى المعاقين حركيا يشمل جميع الفئات العمرية وعليه لم تتحقق الفرضية التي مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى حالة القلق ومتغير السن.<sup>(14)</sup>

أما فيما يخص العلاقة بين مستوى الاكتئاب ومتغير السن بينت أن التغيرات الانفعالية المرتبطة بالسن والكيفية التي يقدر بها الأفراد المواقف الضاغطة عليهم تكون حسب كل فئة عمرية وعليه فقد تحققت هذه الفرضية.

كما بينت دراسة آيت حمودة وأحمد فاضلي أن العاطلين عن العمل من الفئة العمرية بين 25 و 29 سنة هم أكثر شعورا باليأس، ثم تليها فئة البطالين التي تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 سنة ثم فئة البطالين 20 - 24 سنة هم أدنى درجات في الشعور باليأس.

في حين أكدت دراسة بوجحفة عبارية 2006 تحت عنوان «عوامل التحاق خريجي الجامعات بمهن خارج التخصص وانعكاساته على التوافق المهني»، على عينة من 260 شخص بينت الدراسة أن للسن دور كبير في إبراز وتوضيح وتأكيد ممارسة المبحوث مهنة خارج تخصصه وذلك أغلب المبحوثين سنهم يتراوح ما بين 22 و 28 سنة وذلك لأن فرص العمل تكون قليلة تعطى لمن هم أكبر سنا.<sup>(15)</sup>

ووفقا لما تقدم يظهر أن غياب العمل الذي يمنح للفرد مكانة ودور اجتماعي ينجم عنه انعكاسات سلبية على الفرد وعلى المجتمع خصوصا وأن الإحصائيات الرسمية تبين أن الفئة الأكثر تضررا بالبطالة هي فئة الشباب الذي يتراوح سنهم ما بين 16 و 29 سنة حيث تفوق نسبتها 80٪ من إجمالي البطالين ومعظمهم مقبلين على العمل لأول مرة.

### 3 - تحليل ومناقشة فرضية البحث الثالثة والتي تنص على:

«أن درجة القلق لدى البطالين الجامعيين تختلف باختلاف الجنس» في إطار هذه الدراسة

أظهرت النتائج أن أفراد العينة يتوزعون إلى قسمين، فئة الإناث تحتل أكثر نسبة 56.7٪ أما فئة الذكور فتحتل نسبة 43.3٪ من المجموع الكلي.

بحيث بينت النتائج أن الفروق الجنسية غير دالة وبالتالي فيمكننا القول بأن درجة القلق لدى البطالين الجامعيين لا تختلف باختلاف الجنس فالقلق متشابه بينهما بحيث كلا الجنسين يشعرون بدرجة قلق واحدة لأنهم بطالين، فالبطالة هي مشكل بحد ذاته فالفرد البطال سواء كان ذكراً أم أنثى يحس بقلق شديد وخوف من المستقبل فالعمل لا يمثل مصدراً للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع فعن طريق العمل يتمكن الشاب سواء كان ذكراً أو أنثى من تحقيق ذاته وتحقيق استقلاله المادي والمعنوي، فالعمل حسب شنابر Shapper يشكل تكريس لوضعية النضج بالنسبة للشباب ووسيلة لاكتساب مكانة طبيعية للوجود.

كما بينت نتائج دراسة خالد نور الدين 1997 على عينة 60 مبحوث من جنس الذكور، فالباحث يرى بأن الذكر له حظوظ أكثر في الحصول على عمل أكثر من الأنثى.

وتتفق نتائج دراستنا مع الدراسة التي قام بها محمود شمال حسين 1999 بالعراق على عينة تتكون من 241 مبحوث تؤكد النتائج بأن الإحساس بالقلق من المستقبل حالة نفسية اجتماعية تتاب الأفراد جميعاً بغض النظر عن جنسهم.

كذلك نجد نتائج الدراسة التي قام بها بغيجة إلياس 2005 على عينة من 111 حالة من المعاقين حركياً 61 ذكور و50 إناث كشفت نتائج هذه الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاكتئاب ومتغير الجنس ويمكن تفسير ذلك في أن الإحباطات المرتبطة بالإعاقة والفسل في تحقيق الطموحات الفردية التي تصيب المعاقين دون غيرهم وهذا على اختلاف جنسهم إذ أن الإحباطات الناتجة عن التفاعل السلبي بين الحواجز التي تشكلها الإعاقة من جهة والبيئة تؤدي من جهة أخرى إلى الإصابة بحدة الاكتئاب سواء بالنسبة للذكور أو الإناث.

كذلك نجد دراسة بوجحفة عمارية 2006 أظهرت أن الجنس يلعب دوراً كبيراً في مدى قبول المبحوثين واختيارهم لممارسة المهنة.

في حين يبين نتائج الدراسة التي قامت بها حكيمة آيت حمودة وأحمد فاضلي 2006 بأنه توجد فروق جوهرية بين الجنسين في درجة كل من اليأس لصالح الإناث العاطلات عن العمل ودرجة تصور الانتحار لصالح الذكور البطالين، في حين لم تسفر النتائج وجود فروق دالة إحصائية لدى العاطلين عن العمل من الجنسين في درجة الشعور بالاكتئاب.

#### 4- تحليل ومناقشة فرضية البحث الرابعة والتي تنص على:

«تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف المستوى التعليمي» من خلال الدراسة الحالية بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة هم من مستوى ليسانس 50.8 ثم تليها مستويات أخرى منها تقني سامي 19.2٪، ثم مهندس دولة 17.50٪ ثم ماجستير 12.50٪.

فقد دلت النتائج بعد حساب قيمة  $X^2$  بالنسبة لقلق السمة  $X^2 = 20.03$  وعند قلق الحالة  $X^2 = 3.42$  عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية 3 وهذا حسب اختبار كروسكال واليس وهذه النتائج هي دالة بالنسبة لقلق السمة وغير دالة بالنسبة لقلق الحالة وبالتالي بالفرضية 04 لم تتحقق .

وهناك عدة دراسات بينت ذلك ومنها دراسة خالد نور الدين بحيث درس حالة البطالين وهم موزعين إلى عدة مستويات المستوى الأساسي، الثانوي، الجامعي، فبالنسبة لموقع العمل في تصورات البطالين فإن المستوى المتوسط والثانوي فالعمل يمثل لهم الاستقرار، جلب القوت، أما الجامعيين فيرون أنه مفتاح التوازن النفسي والاعتبار المادي. أما بالنسبة للعلاقة مع الأسرة فإن المستوى المتوسط تسوده علاقات صراع بينما الثانوي فإن 50٪ منهم تسودهم علاقات تفهم و50٪ الأخرى تسوده علاقات صراع، أما في المستوى الجامعي فالأغلبية عبرت عن وجود علاقات تفهم ومساعدة وكأن العائلة الجزائرية فالأغلبية ترى في أسباب بطالة الجامعيين بأنهم خارجة عن إرادتهم بخلاف المستويات الأخرى .

أما في دراسة محمد عبد الله البكر 2003 في دراسة بين أن نسبة البطالة ترتفع عند الأشخاص الذين لديهم مستوى ثانوي ومتوسط وتقدر بـ 83.01٪ أما الأشخاص ذوي مستوى عالي أي ليسانس فما فوق نسبة البطالة تقدر بـ 16.99٪ إذ تدل على ضعف تأهيل القوى العاملة في المملكة العربية السعودية الأمر الذي يدعو إلى القلق عند هذه الفئة من المجتمع وارتفاع نسبة البطالة بينهم. (16)

كما أظهرت دراسة بوجحفة عمارية 2006 أن للتخصص العلمي الذي يحمل خريجا الجامعة تأثيرا على المبحوث من حيث قدرته في الأداء المهني.

في حين بينت دراسة آيت حمودة وأحمد فاضلي 2006 أن وجود تأثير دال لمتغيري المستوى التعليمي ومدة البطالة في درجة الشعور بالاكئاب بين العاطلين عن العمل، حيث يظهر البطالون ذوي مستوى تعليمي غير جامعي درجات أعلى في الاكئاب مقارنة بذوي مستوى جامعي ربما يرجع ذلك أن هذه الفئة تحمل مؤهلا علميا متدنيا 23.21٪ مستوى متوسط 17.86٪ مستوى ثانوي، 03.57٪ مستوى ابتدائي مما لا يسمح لهم الحصول على



مناصب عمل أكثر قبولا اجتماعيا، بالإضافة إلى ذلك الزيادة المستمرة في نسبة العاطلين عن العمل الذين لديهم مؤهل جامعي.

كما يمكن إرجاع الفروق الملاحظة في شدة مشاعر اليأس لدى الشباب البطال من ذوي المستوى التعليمي غير الجامعي إلى الفجوة القائمة بين طموحاتهم ومؤهلاتهم وما يفرضه الواقع وسوق العمل مع إحساسهم بالعجز على السيطرة على وضعهم، وهذا يؤدي بهم إلى قلق عالي وإحباط وحالة يأس وخوف من المستقبل.

بحكم أن لديهم مؤهلات تؤهلهم للحصول على عمل أكثر من غيرهم لهذا السبب هم دائما في حالة قلق شديدة تؤدي بهم إلى الاكتئاب.

##### 5- تحليل ومناقشة فرضية البحث الخامسة والتي تنص على:

«تختلف درجة القلق لدى البطالين الجامعيين باختلاف المستوى الاقتصادي» بينت الدراسة أن غالبية أفراد العينة هم من مستوى اقتصادي متوسط بنسبة تبلغ 57.50٪ تليها نسبة الأفراد ذوي مستوى اقتصادي ضعيف 33.30٪ وأخيرا نسبة الأفراد ذوي مستوى اقتصادي جيد بنسبة 09.2٪ من المجموع الكلي.

بحيث أكدت النتائج أن درجة القلق لدى البطالين الجامعيين تختلف باختلاف المستوى الاقتصادي بحيث جاءت قيمة  $X^2$  حسب اختبار كورسكال واليس Kruskal walis 30.79 دالة إحصائيا بالنسبة لقلق الحالة عند مستوى دلالة 0.001 ودرجة حرية 2 وكذلك هي دالة بالنسبة لقلق السمة حيث قدرت قيمة 12.38 وبالتالي هي دالة عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية.

وكذلك بينت الدراسة التي قام بها محمود شمال حسين 1999 تبين أن الإحساس بالقلق من المستقبل حالة نفسية اجتماعية تنتاب الأفراد جميعا بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا الصدد نجد دراسة بوجحفة عمارية 2006 توصلت إلى أن الواقع الاقتصادي لأسر خريجي الجامعات من ظروف معيشية ضعيفة يعد سببا من الأسباب الرئيسية التي تدفع بخريجي الجامعات في ممارسة مهن خارج تخصصهم.

هذا القلق أصبح منتشرًا بين الشباب وقد تترتب عنه آثار نفسية واجتماعية أبرزها ضعف اندماج الفرد في المجتمع ويشعر في التفكير في الاغتراب فيقرر الهجرة للتخفيف من هذا القلق بقصد الاستقرار.



## 7- الاستنتاج العام:

سعيًا في هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير البطالة في قلق خريجي الجامعة بحيث اعتمدنا في ذلك على دراسة قلق الحالة وقلق السمّة المحتواة في مقياس سبيلبرجر spielberger، وكذلك استبيان يضم مختلف المعلومات التي أفادتنا في بحثنا هذا بحيث أردنا أن نعرف ما إذا كانت درجة القلق عالية لدى فئة البطالين الجامعيين، وكذلك معرفة ما إذا كانت درجة القلق مختلفة لدى البطالين الجامعيين باختلاف السن والجنس والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي وعلى ضوء كل هذا توصلنا إلى ما يلي:

1. إنّ فئة البطالين الذي يحملون مؤهلات علمية ينتابهم قلق شديد وقلق فوق المتوسط وهذا حسب مقياس سبيلبرجر للقلق وبالتالي فالفرضية الأولى قد تحققت أي يمكننا القول بأنّ فئة البطالين الجامعيين يعانون من درجة قلق عالية.

2. بينت النتائج أنّ الفروق بين الفئات العمرية غير دالة فيما يخص نوعي القلق، أي قلق الحالة وقلق السمّة، فالفرضية الثانية إذن لم تتحقق بحيث إنّ درجة القلق لدى البطالين الجامعيين لا تختلف باختلاف السن.

3. كذلك بينت النتائج بأنّ درجة القلق لدى البطالين الجامعيين لا تختلف باختلاف الجنس وبالتالي فالفرضية الثالثة لم تتحقق.

4. الفرضية الرابعة لم تتحقق بحيث النتائج على أنّ قيمة  $X^2$  وتقدر بـ 20.03 حسب اختبار كروسكال وأليس دالة بالنسبة لقلق السمّة، وهي غير دالة بالنسبة لقلق الحالة بحيث قدرت قيمة  $X^2 = 3.42$  حسب اختبار «كروسكال وأليس».

بينت النتائج أنّ درجة القلق لدى البطالين الجامعيين تختلف باختلاف المستوى الاقتصادي، وبالتالي فالفرضية الخامسة قد تحققت إذ هذا يفسر أنّ استمرار البطالة وزيادة الفترة التي يقضيها الشخص عاطلاً عن العمل تزيد من الآثار النفسية للمتعل على صحته النفسية إذ تؤكد مختلف الدراسات النفسية أنّ البطالة لضعف من الشعور بالانتماء إلى الوطن، كما تؤدي إلى الشعور بالاغتراب عن المجتمع وعن الذات.

وعن أثر البطالة على الصحة النفسية للبطال أنّ خطر البطالة على الصحة النفسية للمتعل يمتد لما تجلبه له من شعور بالفشل، الإحباط، اليأس، الحرمان، الاحتياج، ازدياد القلق والكآبة وعدم الاستقرار بين العاطلين وانتشار شرب الخمر والانتحار عند الأشخاص الذين يفتقدون للوازع الديني.

## 8- الاقتراحات:

بعد احتكاكنا بالباطالين الجامعيين والذين هم يعانون من درجة قلق عالية وبناءا على الدراسة الميدانية بودنا أن ندرج بعض الاقتراحات التي نراها جد مناسبة آملين أن تؤخذ بعين الاعتبار وتمثل فيما يلي:

- \* ضرورة توفير مناصب شغل للجامعيين بعد تخرجهم.
- \* ضرورة مساعدة الباطالين الجامعيين من خلال المحيط الأسري وتفهم حالتهم.
- \* توفير الإرشادات والنصائح اللازمين لمساعدة هؤلاء على تجاوز هذه الأزمة والتخفيف من شدة القلق.
- \* توفير فرص عمل لهم لتثبيت ذواتهم.
- \* إعادة تأهيل وتدريب الباطالين بما يتلاءم مع حاجات سوق العمل.
- \* تزويد الطلبة بالخبرات العلمية قبل تخرجهم من الجامعة وذلك عن طريق قيامهم بتربص عملي يساعدهم على التحضير للعمل وكذلك لكي تأخذ كخبرة مهنية.
- \* عدم فقدان الأمل ومواصلة البحث عن العمل.
- \* تنمية قدراتهم العقلية وإمكانياتهم.
- \* إذن، فالتعليم العالي يجب أن لا يكون من أجل التعليم فقط، وإنما في إطار تنموي شامل بحيث يكون حسب الحاجة وحسب مخططات البلاد إلى اليد العاملة، أما البطالون فيجب التكفل بهم بحيث يستفيدون من منحة بطالة على الأقل.
- وهذا يبقى أمل مستقبلي يعلق على عاتق كل مسؤول.

## قائمة الهوامش

1. مسيلي رشيد، وأحمد فاضلي. شدة إدراك الضغط النفسي وعلاقته بالاكئاب ومشاعر اليأس لدى فئة من محاولي الانتحار، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 13، 2009، ص 12.
2. أحمد فاضلي. تصور الانتحار لدى الطلاب المقبلين على التخرج وعلاقاته بإدراك الضغط النفسي واستراتيجيات المقاومة، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 11، 2009، ص 92.
3. نجية إسحاق عبد الله. سيكولوجية العطالة، المكتبة المصرية، مصر، 2004، ص 117.

4. بدوي زكي أحمد. معجم العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، 1978، ص 316.
5. رمزي زكي. الإقتصاد السياسي للبطالة مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص 47.
6. سيجموند فرويد ترجمة عثمان نجاتي. الكف والعرض والقلق، دار الشروق، الطبعة 04، 1989، ص 13.
7. سبيلر جر ترجمة عبد الرقيب أحمد البحيري. إختبار حالة وسمة القلق للكبار، مكتبة النهضة المصرية، بدون طبعة، مصر. 1984، ص 120.
8. تركي رابح. مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 129.
9. أبو زيد مدحت عبد الحميد، (2001)، «الإكتئاب»، دار المعرفة الجامعية، بدون طبعة الأُسكندرية، مصر .
10. قاسيمي ناصر (1992)، «خريجوا الجامعة و سوق العمل » ، ماجستير في علم الاجتماع .
11. خالد نور الدين (1997)، «الشباب البطال، مستوى التأهيل والخصائص النفسية والاجتماعية»، ماجستير في علم النفس .
12. شمال محمود حسين (1999)، «قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات العراقية»، دكتوراه في علم النفس التربوي .
13. سبتي زكية (2001)، «البطالة عند الشباب»، دراسة سوسيولوجية عند الشباب البطال في الوسط الحضري لمدينة الجزائر، ماجستير في علم الاجتماع .
14. بغيجة إلياس (2005)، «إستراتيجية التعامل مع الضغوط النفسية وعلاقتها بمستوى القلق والإكتئاب لدى المعاقين حركيا»، ماجستير في علم النفس الإجتماعي .
15. بوجحفة عمارية (2006)، «عوامل إلتحاق خريجي الجامعات بمهن خارج التخصص وإنعكاساته على التوافق المهني»، دراسة ميدانية بولاية البليدة والشلف، ماجستير في علم الاجتماع التربوي .
16. عبد الله البكر محمد (2003)، «أثر البطالة في البناء الإجتماعي للمجتمع»، دراسة تحليلية للبطالة و أثرها في المملكة العربية السعودية، دكتوراه في علم الاجتماع .



# مقاطعة السلع الأوروبية في ضوء القانون التجاري الدولي والتشريع الإسلامي

دراسة حالة الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم

أ. يوسف محمد

جامعة مستغانم

## الملخص

تعد المقاطعة أسلوباً سياسياً يستخدم للضغط على جهة معينة لتحقيق هدف معين وهي عملية التوقف الطوعي عن استخدام أو شراء أو التعامل مع سلعة أو خدمة لجهة كشركة أو دولة تُسيء أو تُلحق الضرر به أو بغيره كشكل من أشكال الاعتراض والاستنكار. وقد استخدمت المقاطعة الاقتصادية من قبل الدول الإسلامية والعربية ضد الإساءة الأوروبية للرسول صلى الله عليه وسلم، مما أدى بالاتحاد الأوروبي للتهديد بتقديم شكوى لدى جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.

## ABSTRACT:

The county is a political technique used to put pressure on a certain point to achieve a certain goal, a voluntary stop using, buying or dealing with a good or service in terms of as a state or offend or harm to oneself, others as a form of objection and condemnation process.

Economic boycott used by the Arab and Islamic countries against the European abuse of the Prophet (PBUH) has been used, prompting the European Union threatened to file a complaint with the DSB WTO

## المقدمة:

ورد ذكر إجراءات المقاطعة الاقتصادية في ميثاق الأمم المتحدة في المادة 41 ونصها: «لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها «وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية»<sup>1</sup>. فما هي المقاطعة؟ ومهي الضوابط الشرعية للمقاطعة؟ ومدى مشروعيتها وفقاً لنظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية؟

## المبحث الأول ماهية المقاطعة

### المفهوم

لغة: مصدر قَاطَعَ

المُقَاطَعَةُ: الامتناع عن معاملة الآخرين اقتصادياً أو اجتماعياً وَفَقَ نظام جماعي مرسوم

مُقَاطَعَةُ الانتخابَاتِ: عَدَمُ المُشَارَكَةِ فِيهَا

مُقَاطَعَةُ المُتَكَلِّمِ: التَّكَلُّمُ أَثْنَاءَ كَلَامِهِ

المُقَاطَعَةُ الأُولَى: تَقْسِيمُ إِدَارِيٍّ فِي المَدِينَةِ حَسَبَ أَحْيَائِهَا، يُشْرِفُ عَلَيْهِ القَائِدُ

والمقاطعة لفظ مفاعلة بين اثنين أو أكثر، والقطع: إيابة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً<sup>2</sup>. والمقاطعة كما في المعجم الوسيط: الامتناع عن معاملة الآخرين اقتصادياً، أو اجتماعياً وفق نظام جماعي مرسوم<sup>3</sup>.

وقيل هي: (المقاطعة): عدم التعامل مع شخص أو شركة أو مؤسسة أو دولة، ومنه مقاطعة بلد لمنتجات وحاصلات بلد آخر<sup>4</sup>.

وقيل: (المقاطعة مصطلح يعني سحب كل العلاقات ورفض التفاوض في أي معاملات تجارية مع شخص أو منشأة<sup>5</sup>.

اصطلاحاً: المقاطعة هي عملية التوقف الطوعي عن استخدام أو شراء أو التعامل مع خدمة لجهة معينة كتعبير عن الاحتجاج<sup>6</sup>.

أو هي حالة من الرفض للاحتلال وشكل من أشكال مقاومته سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ورفض التعايش والتطبيع معه.

ويعرّف معجم ميريام-ويتسر كلمة مقاطعة Boycott أنها: ”رفض شراء أو مشاركة (شيء) كطريقة للتعبير عن الاحتجاج، الامتناع عن استخدام بضائع أو، خدمات (شركة، دولة.. الخ) حتى يحدث تغيير“<sup>7</sup>.

ويضيف المعجم في تعريفه للمقاطعة: «الانخراط في رفض مشترك للتعامل مع (شخص، متجر، منظمة) عادة للتعبير عن الرفض أو لفرض قبول شروط معينة<sup>8</sup>.

### التأصيل الشرعي والأخلاقي للمقاطعة:

أولاً: منة الله على خلقه بالرزق والأمن سورة قريش<sup>9</sup> سورة لإيلاف قريش

عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى لإيلاف قريش قال عادة قريش عادتهم رحلة الشتاء ورحلة في الصيف. قال عبد الرزاق قال معمر وقال الكلبي كانت لهم رحلتان رحلة في الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام.

عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى وآمنهم من خوف قال كانوا يقولون نحن من حرم الله فلا يعرض لهم أحد في الجاهلية يأمنون بذلك وكان غيرهم من قبائل العرب إذا خرج أغير عليه.

وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ» أوجب على المؤمنين مجاهدة الكفار والمنافقين، إما وجوباً عينياً أو كفائياً، بإلحاق الضرر بهم عن طريق المقاطعة. قوله تعالى: «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَؤُونَ مَوْطِئًا يُغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ» والمقاطعة نيل من الكفار وإغاظة لهم، وما كان كذلك فهو محبوب إلى الله.

ثانياً: الأصل في تعامل الناس بينهم هو تبادل المنافع (وأحل الله البيع وحرم الربا) ومتى ما حصلت العداوة بينهم وقعت القطيعة فيما بينهم ومنها نهي النبي عن التقاطع<sup>1</sup> وحدثنا محمد بن المثني حدثنا أبو داود حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله إخواناً<sup>1</sup>.

لا تقاطعوا أي لا يقاطع بعضهم بعضاً والتقاطع ضد التواصل<sup>2</sup>، وفي رواية لا تقاطعوا ولا تدابروا قال في العارضة المقاطعة ترك الحقوق الواجبة بين الناس تكون عامة وتكون خاصة

ثالثاً: إذا وقع البغي والعدوان جاز للمعتدى والمبغى عليه الدفع عن نفسه بالوسائل التي يراها متاحة له بحسب قوته ومن الوسائل المقاطعة أولاً للعدو وقد فهمت البشرية ذلك حيث مقاطعة بني هاشم من قبل قريش في كافة التعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>3</sup>.

## التطور التاريخي لمدلول المقاطعة

يعود مصطلح المقاطعة Boycott في التاريخ لعام 1880 ميلادي، وهو مشتق من اسم الكابتن الانجليزي تشارلز بويكات Charles Boycott الذي كان يعمل مديراً عقارياً في أيرلندا، وفي ذلك العام غضب المزارعين الأيرلنديون من تشارلز بسبب رفع قيمة إيجارات الأراضي، ورفض الأيرلنديون هذه الزيادة، فقابلهم تشارلز برد قاسي وهو طردهم من الأراضي التي يعملون بها، عندها غضب الأيرلنديون ووصفوا تشارلز بعبارات قاسية، وساءت الأحوال في ظل مقاطعة الأيرلنديين عن العمل في الحقول والمزارع، ورفضوا التعاون معه، وسميت تلك الفترة بـ Land War، وبعد ذلك ظهر شخص بمقترح اسمه تشارلز ستيوارت Charles Stewart يطلب من الأيرلنديون عدم التعامل مع الكابتن تشارلز، وبعد فترة أقر الكابتن تشارلز بالهزيمة، وكانت نتيجة

المقاطعة في صالح الأيرلنديون، وأصبحت هذه المقاطعة درس لكل من يستغل الضعفاء. لهذا يقولون إن المقاطعة هي سلاح الضعفاء.

لكن في تراثنا الاسلامي المقاطعة تعود إلى ما قبل 1400 سنة، كما ذكرنا سابقاً، ففي السنة السابعة من بعثة الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم، خضع هو وأصحابه وأقربائه من بني هاشم وبني عبد المطلب وكل من انحاز إليهم أو عاونهم حتى لو كان كفاراً إلى مقاطعة شاملة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تمثلت في حصار شعب أبي طالب من قبل كبار كفار قريش ليضغطوا على المسلمين كي ينزلوا على رغبتهم منذ أربعة عشر قرناً.

كل الغزوات والسرايا التي كانت قبل غزوة بدر الكبرى، بل حتى غزوة بدر ذاتها، كان المقصد منها اعتراض قوافل قريش التجارية وأخذ أموالها وحصارها اقتصادياً، إضعافاً للعدو وكسراً لشوكته وهذا هو مفهوم المقاطعة

قصة ثمامة بن أثال (رضي الله عنه) لما أسلم، فقطع تجارة الحنطة عن قريش التي كانت تأتيهم من قبلة من اليمامة، وأقسم لهم: ”ولا والله لا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها النبي صلى الله عليه وسلم“، وخبره هذا في الصحيحين. فكان ثمامة (رضي الله عنه) بذلك أول مقاطع تجاري للعدو في الإسلام -بمعناه الاصطلاحي-، فإنه استشعر دوره ضد قريش لكفرها وحرها لرسول الله صلى الله عليه وسلم، واستخدم سلاحه الذي يملك وقاطع تجارتهم، فكان في ذلك إرهاب قريش وتجويعها، حتى أرسلوا إليه صلى الله عليه وسلم يسألونه بالرحم أن يكتب إلى ثمامة ليُخلى لهم حمل الطعام، فكتب له النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ورفع الحصار.

ولعل أول تجربة للمقاطعة الاقتصادية الشعبية في العصر الحديث جاءت من الدنمارك عندما قرر أصحاب الحرف الدنماركيون مقاطعة البضائع الألمانية احتجاجاً على تضييق السلطات الألمانية على استخدام اللغة الدنماركية في مقاطعة سليز فيج<sup>41</sup>.

مقاطعة العديد من شعوب العالم لبضائع دولة جنوب أفريقيا العنصرية، تضامناً مع نضالات وتضحيات شعب جنوب أفريقيا بقيادة نلسون مانديلا، واحتجاجاً على سياسة الفصل العنصري التي كانت تنتهجها حكومة بريتوريا ضد السكان السود أصحاب البلاد الأصليين، حتى انهار هذا النظام العنصري وحصل شعب جنوب أفريقيا على حريته واستقلاله التامين

وفي بداية القرن العشرين (1906م) قاطع الشعب الصيني البضائع الأمريكية احتجاجاً على وضع السلطات الأمريكية قيوداً ضد هجرة الصينيين إلى أمريكا واستيطانهم فيها<sup>51</sup>.



المهاتما غاندي ومقاطعة بريطانيا: في عام 1920 قال غاندي جملته الشهيرة، والتي لا يزال صداها يتردد إلى الآن: «احمل مغزلك واتبعني». وسبب هذه الجملة، أن غاندي لاحظ أن بريطانيا تحتكر شراء القطن الهندي الطبيعي بثمن بخس، لتعيده ملابساً وقطعاً قطنيةً، وتبيعه للهنود بأعلى الأثمان، فقرر الرجل أن يقاطع الملابس القطنية البريطانية، ولما تبعه عشرات الآلاف من الهنود، كانت النتيجة خسارة كبيرة جداً قدرت بالملايين للشركات البريطانية، ودفع غاندي ثمن ذلك عدة أشهر في السجن.

وكانت الخسائر الاقتصادية التي تمنى بها بريطانيا في الهند واحدة من الأسباب التي أدت إلى انسحابها لاحقاً من الهند عام 1947<sup>61</sup>.

وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وفي إبان حركة تحرير إيرلندا ضد السيطرة الإنجليزية، امتنع حلف الفلاحين من التعامل مع وكيل أحد اللوردات الإنجليز من أصحاب الإقطاعات الزراعية في إيرلندا<sup>71</sup>

في عام (1921م)، أصدر حزب الوفد المصري، بعد اعتقال (الرئيس سعد زغلول). قراراً بالمقاطعة الشاملة ضد الإنجليز<sup>81</sup>.

وكان اليهود المستوطنون في فلسطين أول من زرع فكرة المقاطعة منذ بداية الهجرة غير الشرعية في زمن الانتداب البريطاني، فراحوا يمتنعون عن شراء البضائع والحاجيات من المتاجر العربية عندما يكون لديهم مثيلاتها ويمتنعون قدر المستطاع عن الاستعانة باليد العاملة العربية.

وعندما وعى العرب فداحة الخطر الصهيوني وتزايد سيطرتهم وتفاقم هجرتهم، رأوا في المقاطعة سلاحاً مساعداً لإضعاف النمو اليهودي في فلسطين، انعقد في عام 1920 في نابلس مؤتمراً للجمعية الإسلامية المسيحية، اتخذ فيه تجار فلسطين قراراً بمقاطعة البضائع اليهودية، بل وحتى اليهود بشكل عام.

امتدت آثار تلك المقاطعة لتشمل مندوبون من سوريا ولبنان وشرق الأردن، وكان ذلك عام 1929 في القدس، وفي هذا المؤتمر منع بيع الأراضي للتجار اليهود<sup>91</sup>.

لكن المقاطعة تراجعت كثيراً بعد محادثات السلام المزعومة، والتي سمحت للدولة الصهيونية بتوزيع منتجاتها وبضائعها حول العالم العربي الذي أصبح مستهلكاً شرساً لتلك البضائع ثم تلقت ضربة قاصمة بتوقيع اتفاق أوسلو.

كذلك قيام الملك فيصل رحمه الله باستخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية، حيث أوقف ضخ النفط وبيعه عن بريطانيا والولايات المتحدة، في أعقاب حربي (1967 و 1973)، مما كان له الأثر الواضح في أحداث تلك المعركتين.

## أنواع المقاطعة

يمكن إدراج أنواع المقاطعة المختلفة تحت اعتبارين اثنين وهما:

### الأول: أنواع المقاطعة حسب المجالات

المقاطعة الاقتصادية - المقاطعة السياسية - المقاطعة الثقافية - المقاطعة الإعلامية

### الثاني: أنواع المقاطعة باعتبار جهات التنفيذ

المقاطعة الحكومية: كالمقاطعة التي كانت من الدول العربية لإسرائيل والشركات الداعمة لها.

المقاطعة الأمية: والتي تصدر من المؤسسات الدولية كالمقاطعة التي فرضت على العراق وليبيا.

المقاطعة الشعبية: والتي تدعو إليها من القيادات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني حتى تشمل معظم شرائح الشعب كالمقاطعة الشعوب الإسلامية والعربية لمنتجات بعض الدول المعتدية على دول المسلمين والداعمة لها، والدول المسيئة للإسلام أو مقدساته. مثل مقاطعة الدنمارك.

المقاطعة المتكاملة: وذلك إذا كانت المقاطعة جماعية صادرة من الجهة الحكومية الرسمية والشعبية الجماهيرية.

## المبحث الثاني: الرسوم المسيئة والمقاطعة في ضوء القانون التجاري الدولي

قامت صحيفة يولاندس بوستن الدنماركية بنشرها في 30 سبتمبر 2005. حيث نشرت 12 صورة كاريكاتيرية للرسول محمد بن عبد الله، وبعد أقل من أسبوعين وفي 10 يناير 2006 قامت الصحيفة النرويجية Magazinet والصحيفة الألمانية دي فيلت والصحيفة الفرنسية France Soir وصحف أخرى في أوروبا بإعادة نشر تلك الصور الكاريكاتيرية. نشر هذه الصور جرح مشاعر الغالبية العظمى من المسلمين وقوبل نشر هذه الصور الكاريكاتيرية بموجة عارمة على الصعيدين الشعبي والسياسي في العالم الإسلامي وتم على إثر هذه الاحتجاجات إقالة كبير محرري جريدة France Soir الفرنسية

رفضت الحكومة الدنماركية تقديم أي اعتذار للمسلمين عن الرسوم الكاريكاتيرية التي نشرت في إحدى صحفها المسيئة لسيد الانبياء محمد صلى الله عليه وسلم بذريعة حرية التعبير وعدم استطاعتها التأثير على وسائل الإعلام. في وقت تصاعدت حملة المقاطعة للمنتجات الدنماركية في الدول العربية والإسلامية.

ووجهت وزارة الخارجية الدنماركية تحذيرا الى رعاياها من السفر الى السعودية التي كانت استدعت سفيرها من كوبنهاجن في الوقت الذي أغلقت فيه ليبيا سفارتها هناك احتجاجا، كما دعت رعاياها الى توخي الحذر في دول أخرى مثل مصر وإيران ولبنان والجزائر وباكستان والاراضي الفلسطينية. فيما أعرب وزير الخارجية بير ستينغ مولر عن قلقه العميق من تفاقم الازمة. وساندت المفوضية الاوروبية الدنمارك عبر التحذير على لسان مفوض التجارة بيتر ماندلسون من انها قد ترفع شكوى الى منظمة التجارة العالمية في حال شجعت بعض الحكومات على مقاطعة المنتجات الدنماركية، وقالت ان مقاطعة للدنمارك ستكون مقاطعة للاتحاد الاوروبي وان المسالة خطيرة للغاية.

من جهتها اعلنت فرنسا معارضتها المبدئية للدعوات في العالم العربي الى مقاطعة المنتجات الدنماركية والنروجية. وأعلن مساعد المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية دوني سيمونو ردا على سؤال حول هذا الموضوع «اننا نعارض تقليديا مبدأ المقاطعة». وقد تباينت مواقف الدول<sup>02</sup> من الرسوم وردود الأفعال.

واكد سيمونو انه ستم اثاره هذه المسالة خلال اجتماع مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي في بروكسل.

وقال باور «قال المفوض للوزير انه في حال شجعت الحكومة السعودية (حملة) المقاطعة سيضطر الى رفع شكوى الى منظمة التجارة العالمية». وقال الوزير السعودي لماندلسون ان حكومته لا تشجع المقاطعة لكن المفوض الاوروبي أصر على انه لا يزال ينتظر «توضيحات» من الرياض.

وقال باور ان المفوضية الاوروبية تحصل على «تقارير متضاربة» حول قرار التجار مقاطعة المنتجات الدنماركية.

## مدى مشروعية الرسوم المسيئة من حيث الحريات والقوانين

### أولا: من حيث حرية التعبير

ساندت بعض المجموعات الليبرالية والمحافظة موقف الجريدة حيث صرح روبرت مينارد رئيس جمعية مراسلون بلا حدود بأن جريدة يولانديس بوستن قد «علمت العالم درسا في حرية التعبير عن الرأي» وقام سياسي هولندي محافظ اسمه جيرت فيلدرز بنشر الصور في موقع حزبه مع تعليق يقول «لدعم حرية التعبير عن الرأي» وهذا أحد الأمثلة على المواقع المؤيدة لصحيفة يولانديس بوستن.

وعلى العكس من ذلك و في مقابلة مع مجلة إسبانية عبر غونتر غراس عميد الأدباء الألمان عن رأيه صراحة في الرسوم المسيئة للنبي محمد، واصفا إياها بأنها مهينة ومؤذية

لمشاعر المسلمين حول العالم، وأكد غونتر غراس أن نية الصحيفة الدانماركية في استفزاز مشاعر المسلمين كانت واضحة، وشبه الرسوم برسوم معادية لليهود نشرتها صحيفة ألمانية قبيل الحرب العالمية الثانية، وتابع غراس: « أن ردات الفعل الإسلامية الغاضبة ضد نشر الرسوم متوقعة وغير مفاجئة وتأتي في إطار دوامة من العنف العالمي فجرها الغرب بدعمه للرئيس الأميركي جورج بوش في غزوه المخالف للقانون الدولي للعراق.» ثم أضاف: «إن تذرع الغربيين بالدفاع عن حرية الصحافة كمبرر لنشر الرسوم الكاريكاتيرية يظهر تجاهلهم عمدا لحقيقة تعبير الصحافة الغربية عن مصالح الشركات الاستثمارية العملاقة الممولة لها والمتحكمة في توجيهه وقيادة الرأي العام بصورة أفقدته القدرة على التعبير عن رأيه الحر.» وأضاف أن على الغرب «المغرور والمفتون بذاته عدم الحديث عن حرية الصحافة قبل تحليل وضع هذه الحرية لديه هو وإدراك أن مناطق أخرى في العالم ليس بها فصل بين الدين والدولة».

كما أكد البرتغالي جوزيه ساراماغو الفائز بجائزة نوبل للآداب عام 1998، (أن نشر هذه الرسوم ليس مسألة رقابة ذاتية بل إنها نابعة من الشعور العام)

## ثانياً: من حيث القوانين

بدأت حركات في أوروبا تطالب بتعديلات في القوانين القديمة المتعلقة بالإساءة إلى الرموز الدينية التي وإن وجدت في القوانين الأوروبية ولكنها نادرا ما تطبق في الوقت الحالي ولكن مع انتشار الهجرة إلى أوروبا من الدول غير الأوروبية وجدت الكثير من الدول في أوروبا نفسها في مواقف قانونية حرجة لوجود بنود في قوانينها الجنائية تجرم المسيئين إلى الرموز الدينية ووجود بنود أخرى تسمح بحرية التعبير عن الرأي وهذه القوانين التي تعتبر الإساءة للدين عملا مخالفا للقانون لا تزال موجودة على سبيل المثال في البندين 188 و189 من القانون الجنائي في النمسا والبند 10 من القانون الجنائي في فنلندا والبند 166 من القانون الجنائي في ألمانيا والبند 147 في القانون الجنائي في هولندا والبند 525 في القانون الجنائي في إسبانيا وبنود مشابهة في قوانين إيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

في الدول ذات الأغلبية الإسلامية هناك عقوبات أشد على الإساءة للرموز الدينية فالبنود 295 من قانون العقوبات في باكستان تعاقب بالسجن المؤبد كل شخص قام «بتدنيس القرآن» والإعدام لكل من يشتم رسول الإسلام محمد.

## مدى مشروعية المقاطعة وفق التشريع الإسلامي

### أقوال العلماء في المقاطعة الاقتصادية

اتفق الفقهاء المعاصرون على وجوب الأخذ بسلاح المقاطعة باعتبارها وسيلة من وسائل الجهاد والمقاومة، لكنهم اختلفوا في كيفية هذه المقاطعة والصورة التي ينبغي أن تكون عليها.

فذهب فريق إلى تأييدها بإطلاق وبأي صورة سواء كان أثرها صغيراً أو كبيراً؛ لما لها من عوائد نفسية وتربوية على الأفراد والشعوب، فضلاً عن العوائد المادية، وذهب الفريق الآخر إلى تقييد المقاطعة بالدول والحكومات لتكون فعالة، أو وقفها على عدم حدوث ضرر للمسلمين بسببها.<sup>(12)</sup>

وحجة هؤلاء أن سلاح المقاطعة هو أحد أنواع الجهاد الذي لا يقل أهمية عن غيره، فهو سلاح فعّال من أسلحة الحرب قديماً وحديثاً، وقد استخدمه المشركون في العهد المكي في محاربة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فأذاهم إيذاءً بليغاً حتى أكلوا أوراق الشجر.

وفي العصر الحديث رأينا الشعوب تستخدم سلاح المقاطعة في معاركها للتحرر من الاستعمار، ولعل أبرز من فعل ذلك (المهاتما غاندي) في دعوته الشعب الهندي الكبير لمقاطعة بضائع الإنجليز، وقد كان لذلك أثره البليغ في حرب التحرير (22).

### الراجع في حكم المقاطعة الاقتصادية.

لا شك أن التعامل التجاري والاقتصادي الحاصل في هذا الزمن يباين التعاملات التجارية في الأزمان السابقة؛ فهو الآن أوسع وأشمل وأيسر، ولا شك أن ارتباط الاقتصاد بالسياسة وتأثيره على التوجهات السياسية والنزاعات الحزبية صار أكبر وأقوى. والذي يظهر أن حكم المقاطعة يختلف باختلاف الأحوال، وذلك على النحو التالي:

#### الأول: إذا أمر بها الحاكم:

إذا أمر الإمام بمقاطعة سلعة معينة أو بضائع دولة من دول الكفر فإنه يجب على رعيته امتثال أمره؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]. وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اسمعوا وأطيعوا، إن استعمل عليكم عبدٌ حبشي كأن رأسه زبيبة) (32). وليس للإمام أن يأمر بذلك إلا أن يرى في ذلك مصلحة عامة لا تقابلها مفسدة أو ضرر أرجح منه؛ وذلك أن الأصل في تصرّفات الولاية النافذة على الرعية الملزمة لها في حقوقها العامة والخاصة أن تبني على مصلحة الجماعة، وأن تهدف إلى خيرها.

وتصرّف الولاية على خلاف هذه المصلحة غير جائز (42). ولذا قعد أهل العلم قاعدة: "تصرّف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة" (52). ولعلّ في قصة كعب بن مالك - رضي الله عنه - إذ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامه وصاحبيه (62) شاهداً لأمر الإمام بالمقاطعة.

## الثاني: إذا لم يأمر بها الحاكم:

إذا لم يأمر الإمام بالمقاطعة فلا يخلو الحال من أمرين:

1- أن يعلم المسلم أنّ قيمة ما يشتريه يُعين العدو على قتل المسلمين أو إقامة العدو، فهنا يجرّم عليه أن يشتري منهم؛ وذلك لأنّ الشراء منهم والحال ما ذكر مشمول بالنهي عن التعاون على الإثم والعدوان، ومشمول بقاعدة سد الذرائع المفضية إلى الحرام. وإذا علم المسلم أن أهل العلم حرّموا بيع العنب لمن يتخذه خمراً، وبيع السلاح لأهل الحرب أو وقت الفتنة خشية استعماله لقتل المسلمين، وحرّموا إقراض من يغلب على الظن أنه يصرف ماله في محرم (72)؛ فكيف إذا كان عين الثمن الذي يشتري به يُقتل به مسلم أو يُعان به على كفر؟!!

سئل ابن القاسم عن النصراني يوصي بشيء يباع من ملكه للكنيسة هل يجوز لمسلم شراؤه فقال: لا يجل ذلك له لأنه تعظيم لشعائهم وشرائعهم. وسئل في أرض لكنيسة يبيع الأسقف منها شيئاً في إصلاحها؟ فقال: لا يجوز للمسلمين أن يشتروها من وجه، لأنه من العون على تعظيم الكنيسة (82).

وسئل الإمام أحمد عن نصارى وقفوا ضيعة للبيعة أيسأجرها الرجل المسلم منهم؟ قال: لا يأخذها بشيء لا يعينهم على ما هم فيه (92). وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن «الكافر الحربي لا يُمكن مما يعينه على حرب أهل الإسلام ولو بالميرة والمال، ونحوه، والدواب والرواحل، حتى قال بعضهم بتحريق ما لا يتمكن المسلمون من نقله في دار الحرب من أثاثهم وأمتعتهم، ومنعهم من الانتفاع به»

وعلى كل فالنهي عن التعاون عن الإثم والعدوان يشمل هذه الصورة وغيرها وهي آية محكمة.

هذا حكم ما لو علم ذلك يقيناً سواء باطلاع مباشر، أو خبر موثوق به، أو غير ذلك. وغلبة الظن تجري مجرى العلم كما سبق.

2- ألا يتيقن أن عين ما يشتري به منهم يُستعان به على حرام من قتال المسلمين أو إقامة الكفر؛ فهذا باق على الأصل العام وهو جواز البيع والشراء وسائر المعاملات.

فإن الأصل في البيوع الإباحة سواء منها ما كان مع المسلمين أو الكفار. كما سبق. وحيث لم يوجد ناقل عن هذا الأصل فلا يتغير الحكم، إلا أن يكون في المقاطعة مصلحة كأن يكون القصد منها الترويج للبضائع المحلية، ومن ثم دعم الاقتصاد الوطني، فالمقاطعة في مثل هذه الحالة مستحبة (03).

## ميزان المقاطعة الاقتصادية وفق الضوابط الشرعية

المقاطعة الاقتصادية - كما أسلفنا - هي سلاح بيد الأمم والشعوب؛ لاسترداد حق، أو دفع ظلم ونحوه، وهذا لا شك مقصد معتبر في نظر الشرع؛ شريطة أن تعمل ضمن القواعد والضوابط الشرعية التي بينها أهل العلم، ومنها<sup>(13)</sup>.

1- عدم مخالفة مقاصد الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل في: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال. فإذا كانت المقاطعة تحقق هذه المقاصد فهي مشروعة ولازمة، لا ينبغي لأحد معارضتها.

2- المحافظة على قاعدة «لا ضرر ولا ضرار»، و«الضرر يزال بقدر الإمكان»، و«الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف» (23).

3- «يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام» (33). فعلى سبيل المثال: إذا تبين أن تنفيذ المقاطعة الاقتصادية يسبب ضرراً للفرد مقابل منفعة عامة ضرورية؛ ففي هذه الحالة يتحمل الفرد هذا الضرر، وتعضه الدولة.

4- «الضرورات تبيح المحظورات» و«الضرورة تقدر بقدرها» (43).

5- «درء المفاسد مقدم على جلب المنافع والمصالح» (53)

6- وجوب مشروعية الغايات، وكذلك مشروعية الوسائل المحققة لها.

7- الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية. وهي: الضروريات، فالحاجيات، فالتحسينات

8- تقليل التكاليف والمشقة، ورفع الحرج عن الناس. فمنهم من يأخذ بالعزيمة؛ وهؤلاء ندمهم ونعاونهم ولا نشيط همهم، ومنهم من يأخذ بالرخصة؛ فلا نسب له حرجاً في إطار وحدود شرع الله. فقد قال الله -تبارك وتعالى-: {وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [الحج: 78]. وفي الحديث الصحيح: «المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً» (63).

فإذا كان هناك اتفاق بين دولة إسلامية ودولة محاربة معتدية ويتضمن شروطاً تخالف شرع الله، فتعتبر هذه الشروط غير ملزمة للدولة الإسلامية.



9- ألا تؤدي المعاملات إلى تضييع حق، أو تقصير واجب، أو تعارض حكم من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. فعلى سبيل المثال: إذا كانت المعاملات مع أعداء الدين الإسلامي تؤدي إلى ضياع الحقوق؛ فيجب إيقافها، وتفعيل المقاطعة ضدها.

10- «لا اجتهاد في النص». فقواعد الشريعة الإسلامية حجة على المفكرين وأصحاب الرأي، ولا يجوز تطويعها لتمشى مع الأهواء والمفاهيم والفلسفات والتوجهات العمياء للعلمانيين والمنافقين (73).

## الإساءة والمقاطعة في منظور النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية

ان المسؤول التجاري في المفوضية الأوروبية يعني ما يقول بأن مقاطعة الدنمارك سيتصدى لها الاتحاد الأوروبي ذلك أن الاتحاد الأوروبي عضو في المنظمة وعندما تتضرر مصلحة أي دولة في الاتحاد فان من يتصدى لها هو الاتحاد برمته وليس دولة من دوله. ولذلك فنحن نجد دائما أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي التي تقوم برفع الدعوى. ولما كانت البلدان الإسلامية وكذلك البلدان العربية قد دخلت المنظمة بشكل منفرد وبدون تحقيق أي ترتيب إقليمي تعترف به المنظمة فان كل واحدة منها يمكن أن تكون عرضة لمواجهة الاتحاد الأوروبي أمام المنظمة. وهذا الأمر فيه ضعف في جانب البلدان الإسلامية من ناحيتين. الأولى ان البلدان الإسلامية والعربية تعاني من ضعف الخبرة فيما يتعلق بتسوية المنازعات في المنظمة (وقبل ذلك في GATT) والثانية أن الحكم إذا ما صدر لصالح الاتحاد الأوروبي فسيكون تنفيذه سهلا بالنسبة للاتحاد وقاسيا على من يجري التنفيذ ضده ذلك أن تنفيذ الحكم في النهاية متروك للعضو الرابع. ولا شك أن الاتحاد الأوروبي فسيكون تنفيذه سهلا بالنسبة للاتحاد وقاسيا على من يجري التنفيذ ضده ذلك أن تنفيذ الحكم في النهاية متروك للعضو الرابع. ولا شك أن الاتحاد الأوروبي قادر بفعالية على تنفيذ حكم لصالحه لأن الأمر لا يتطلب منه سوى حرمان العضو الخاسر من المزايا التي كان يتمتع بها في أسواق العضو الرابع أو الحصول على تعويض من الطرف الخاسر وبافتراض أن البلد الإسلامي (أو العربي) الخاسر في الدعوى هو من سيتحمل عبء الحكم فانه سيضطر الى تحمل تعويضات قاسية لصالح الاتحاد الأوروبي.

وهنا تظهر لدينا أهمية الدخول في ترتيبات وتكتلات إقليمية فالبلد الصغير (أو البلدان الصغيرة) لا مناص لها في ظل عولمة الاقتصاد من انشاء تكتلات إقليمية تتبادل من خلالها المزايا والتفضيلات التجارية دون الاضطرار الى تقديم هذه التنازلات للآخرين من أعضاء المنظمة بموجب مبدأ عدم التمييز، لأن الترتيبات الإقليمية مستثناة من هذا المبدأ.

ومع أن هناك جملة من الأسباب المادية التي تحتم على البلدان العربية والإسلامية أن



تتحد من أجل الدخول في ترتيب إقليمي فاعل في المنظمة فقد أضيف إليها الآن سبب جديد أقوى من جميع الأسباب مفاده أن الاتحاد الإسلامي العربي أيا كانت تسميته أصبح الآن واجبا دينيا واقتصادياً وسياسياً.

ثانياً يستطيع أي عضو في المنظمة أن يرفع الدعوى أمام جهاز تسوية المنازعات وفقاً لنصوص التفاهم. وبالتالي فإن العضو الذي يتضرر من سلوك عضو آخر (فيما يتعلق بالمصالح التجارية) له الحق في طلب انشاء فريق تسوية وليس للمنتهك أن يعطل انشاء هذا الفريق. وبناء على ذلك فإن قيام عضو ما باتخاذ إجراءات من شأنها الاضرار بالمصالح التجارية لعضو آخر كقيامه بتحريض المواطنين على مقاطعة (غير مبررة) لسلع العضو الآخر يعد سبباً كافياً لانعقاد الاختصاص لفريق التسوية في نظر الموضوع والحكم فيه وبعبارة أخرى لا يستطيع العضو المدعى عليه أن يلغي أو يعطل اختصاص فريق التسوية<sup>3</sup>. ومن ثم ينبغي أخذ تهديد المفوض التجاري الأوروبي على محمل الجد والاستعداد لهذا الأمر بالتسلح بالعلم والخبرة (الإسلامية-العربية) لأن تضرر السلع الأوروبية إذا ما كان كبيراً سيحمل الاتحاد على تنفيذ تهديد برفع الدعوى. ولا شك أن الخبرة الأوروبية في مجال تسوية المنازعات أمام المنظمة تحتاج مواجهتها إلى خبرة ليست أقل كفاءة في إدارة النزاع من جانب أي بلد إسلامي أو عربي مدعى عليه.

وفضلاً عن ذلك فإن إمكانية رفع الدعوى تظل قائمة حتى لو لم تقم حكومة البلد المعني بالتحريض على مقاطعة السلع الأوروبية إذا ما تضررت أوروبا أو أي من بلدانها بشكل كبير وذلك وفقاً لنظام (دعوى عدم الانتهاك) الذي يعطي العضو الذي تضررت مصالحه بشكل كبير حق اللجوء إلى المنظمة لرفع الدعوى حتى لو لم يكن المدعى عليه مخطئاً وهذا مبرر إضافي للاستعداد والتسلح بالعلم والخبرات.

ثالثاً على فرض أن الدعوى قد رفعت أمام المنظمة من جانب الاتحاد الأوروبي ضد عضو آخر فهل باستطاعة المدعى عليه أن يقدم دفوعاً موضوعية تجعل الدعوى تسير في مصلحته؟

وعلى العموم يمكن للمدعي عليه في هذا الفرض أن يقدم دفوعاً جوهرية يبرر فيه الإجراءات الحمائية التي يتخذها حتى لو قام بمنع منتجات العضو المدعي من دخول سوق المدعى عليه وهو إجراء يبرر إقامة الدعوى في ظل الظروف الاعتيادية.

ولكن الوضع الذي نحن بصددده لا يعد ظرفاً اعتيادياً بل هو ظرف استثنائي تماماً. فالتدابير الحمائية التي يمكن أن يتخذها أعضاء المنظمة (من البلدان الإسلامية والعربية) لها ما يبررها. فالإساءة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تشكل مساساً بالأخلاق العامة ولا شك أن هذا السبب يكفي بحد ذاته لاتخاذ التدابير الحمائية الكفيلة بمحو هذه الإساءة

وإعادة الاخلاق العامة الى نصابها. ولكن هل تعترف المنظمة بالأخلاق العامة بحسبانها سببا لاتخاذ تدابير حمائية ضد العضو الذي ينتهك هذه الاخلاف؟

بالعودة الى نصوص اتفاقية 94 GATT النافذة حاليا نجد أن المادة العشرين من الاتفاقية تضمنت مجموعة من الاستثناءات التي تبرر اتخاذ أو فرض تدابير حمائية يأتي على رأسها التدابير الضرورية \*لحماية الأخلاق العامة\*. فقد جاء في المادة العشرين من 94/47 GATT ما يأتي: ..... ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره على أنه يمنع أي طرف متعاقد (عضو) من اتخاذ أو فرض تدابير: (أ) ضرورية لحماية الاخلاق العامة (ب)....) ... فهل يمكن ادراج الحالة التي نحن بصددنا ضمن إطار النص المذكور بغية الاستفادة منه أمام المنظمة ومنع الاتحاد الأوروبي من تسخير نصوص التفاهم لمصلحته عندما يرفع دعواه أمام المنظمة ضد تصرفات العضو الذي أضر بالمصالح التجارية للاتحاد الأوروبي من خلال مقاطعة البضائع الأوروبية (سواء كانت دنماركية، نرويجية، فرنسية، اسبانية، إيطالية، ألمانية، أو أوروبية أخرى)؟

بادئ ذي بدء فان اختصاص فريق التسوية يسري على أعضاء المنظمة (حسب نصوص التفاهم) ولكنه لا يسري على غير الأعضاء وهذا يعني أن غير الأعضاء من البلدان العربية والإسلامية وهم أكثر من الأعضاء فيها من هذه الفئة يظلون بمنأى عن سلطان المنظمة ولا يمكن إقامة الدعوى أمامها ضدهم إذا ما قاطعوا بضائع البلدان التي أساءت لمقام الرسول الكريم. أما الأعضاء فانهم مشمولون باختصاص المنظمة ما دام الأمر متعلقا بإحدى قواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف. ولما كان بمستطاع الاتحاد الأوروبي أن يقيم الدعوى على الأعضاء سواء أكان ذلك من خلال دعاوى الانتهاك (عندما تكون المقاطعة مستندة الى تأييد أو تحريض حكومي) أو من خلال دعاوى عدم الانتهاك (عندما تكون المقاطعة الدعوى مبنية على مجرد الضرر اللاحق بالاتحاد الأوروبي بسبب المقاطعة ولو لم يكن هناك انتهاك حكومي للقواعد الواردة في الاتفاقيات متعددة الأطراف) فان ما لا مناص منه في سبيل كسب الدعوى أن يتم الدفع أمام فريق التسوية بالاستثناء الوارد في الفقرة (أ) من المادة العشرين السالفة الذكر (الاستثناءات العامة)<sup>93</sup>.

لنفترض الان أن العضو المدعى عليه قد تمسك بالنص المذكور أمام المنظمة لتبرير التدابير الحمائية التي اتخذها ضد بضائع ومنتجات العضو المدعي فمن الذي يمكنه أن يجدد ما إذا كانت التدابير الحمائية متوافقة مع القانون؟ وبعبارة أخرى: من الذي يجدد الأخلاق العامة هل هو المدعي أم المدعى عليه أم فريق التسوية؟ لا شك أن من يجدد الاخلاق العامة ليس المدعي ولا حتى فريق التسوية وانما هو المدعى عليه لان الأخلاق العامة في البلد المدعى عليه قد تختلف عنها لدى المدعي. ومن ثم فان النص سالف الذكر واضح في إعطاء الحق لأي

عضو بان يفرض التدابير الضرورية لحماية الأخلاق العامة لديه وليس لدى الآخرين ومن ثم فان العضو المعني المدعي عليه هو الذي يقدر الاخلاق العامة وما يشكل مساسا بها ولا يمكن للعضو المدعي أن يتدخل في تحديد مضمون الاخلاق العامة لدى الأعضاء الآخرين.

ولما كانت الإساءة لرسول الله صلى الله عليه وسلم أمرا مرفوضا وماسا بالأخلاق العامة لدى العضو المدعي عليه (وفقا لتحديده الذاتي لمفهوم الاخلاق العامة) فان بإمكان المدعي عليه أن يبرر التدابير الحماية (كمنع منتجات المدعي من الدخول الى سوق المدعي عليه أو التحريض الحكومي على مقاطعتها شعبيا أو حتى مقاطعتها دون تحريض) بضرورتها لحماية الاخلاق العامة وفقا لمنطوق الفقرة (أ) من المادة العشرين من 47 / 94 GATT.

ولكن إذا كان العضو الذي يستخدم هذا الاستثناء لتبرير التدابير الحماية هو الذي يحدد الأخلاق العامة لديه وهو الذي يقدر مداها فما هو دور فريق التسوية؟ وهل يسلب المدعي عليه اختصاص فريق التسوية الخاص بمراقبة استخدام استثناء حماية الأخلاق العامة؟ في الواقع ان دور فريق التسوية لا يقل أهمية عن دور المدعي عليه بالنسبة للنص الخاص باستثناء حماية الإخلاص العامة. فعلى الرغم من أن المدعي عليه هو الذي يحدد مفهوم الأخلاق العامة لديه فانه لا يفعل ذلك بشكل متحرر من أي قيود اذ يبقى لفريق التسوية سلطة مراقبة استخدام المدعي عليه لهذا الاستثناء. ومن ثم فان فريق التسوية يستطيع أن يفسر النص لتقدير مدى توافق استخدام العضو المدعي عليه للاستثناء مع النص.

## الخاتمة

أخلاقياً من غير المنطقي وليس مبرراً أن يكون لنا إخوة يدفعون حياتهم ودمائهم فداءاً لهذه الأرض وللمسجد الأقصى وللرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في حين تتم خيانة هذه التضحيات إما بشراء المنتجات ودفع ثمن الرصاص الذي يقتلون به أو بالاعتراف الغير ضممني بشرعية قتلهم ومستبيحي دماءهم من خلال التعامل والتعاون معهم. ومن هنا جاء الواجب الأخلاقي للمقاطعة. فمن سرق الوطن وأساء للمقدسات وجبت مقاطعته وتشويه صورته وإلحاق الضرر به حتى يعيد الحق لأصحابه.

كما أثبتت تجارب الشعوب فإن المقاطعة وسيلة سلمية آمنة لا يمكن لأي شخص وصفها بالإرهاب وتحقيق مكاسب عظيم وأهداف كثيرة. ولما كانت الإساءة لرسول الله صلى الله عليه وسلم أمرا مرفوضا وماسا بالأخلاق العامة لدى أعضاء المنظمة التجارية العالمية من الدول الإسلامية والعربية فان بإمكانهم أن يبرروا التدابير الحماية (كمنع منتجات الاتحاد الأوروبي من الدخول الى أسواقهم أو التحريض الحكومي على مقاطعتها شعبيا أو حتى مقاطعتها دون تحريض) بضرورتها لحماية الاخلاق العامة دون مسالة قانونية من طرف جهاز تسوية المنازعات.

## المراجع والهوامش

- 1 1 . ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، مادة 41 :  
<https://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml>
  - 2 . (لسان العرب 8 / 276).
  - 3 (المعجم الوسيط، مادة قطع: ص 746—)
  - 4 (المنجد الأبجدي ص 987)
  - 5 (الموسوعة الاقتصادية، د. حسين عمر ص 455—).
  - 6 الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).  
[www.madarcenter.org/1.1/4/2014](http://www.madarcenter.org/1.1/4/2014)
  - 7 موقع معجم ميريام- ويبستر الإلكتروني:  
<http://www.merriam-webster.com/dictionary/boycott>
  - 8 Full Definition of boycott transitive verb : to engage in a concerted refusal to have dealings with (as a person, store, or organization) usually to express disapproval or to force acceptance of certain conditions
  - 9 تفسير الصنعاني ج 3/ ص 398
  - 10 صحيح مسلم ج 4/ ص 1983
  - 11 تحفة الأحوذى ج 6/ ص 55
  - 12 فيض القدير ج 3/ ص 122
  - 13 مسند الإمام أحمد بن حنبل ج 1/ ص 396
  - 14 (مجلة الأسرة العدد 155).
  - 15 (نفس المرجع السابق).
  - 16 (القاموس السياسي: ص 1037).
  - 17 (نفس المرجع السابق: ص 1501).
  - 18 (المرجع السابق: ص 1502)
  - 19 ينظر مقال لجنة المقاطعة العربية.. حلم ليقاوم الصدا، وليدفع روق محمد على موقع  
[www.kate3.com](http://www.kate3.com)
- هولندا: صرح رئيس الوزراء جان بيتر بالكناينده بأنه في العالم الغربي يلجأ الناس إلى المحاكم لحل النزاعات وأن لغة التهديد والوعيد والعنف لإمكان لها في المجتمع الأوروبي.
- المملكة المتحدة وزير الخارجية جاك سترو انتقد الصحف التي نشرت الصور وأثنى على الصحف التي أمتنعت عن نشرها وطالب بالهدوء مع رفع حالة الطوارئ في البلاد
- الولايات المتحدة: نشرت الخارجية الأمريكية تصريحاً تنص على أن حرية رأي الصحافة يجب أن

- يكون موازيا مع الشعور بالمسؤولية من جهة أخرى شجب الرئيس السابق بيل كليتون نشر مثل هذه الرسوم وقال إن "نشر هذه الرسوم خطأ" وأنها «تضر بالحوار بين الثقافات»  
 الفاتيكان: انتقدت بحدّة صحيفة يولاندس بوستن على نشرها للصور  
 السعودية: قامت باستدعاء سفيرها في الدانمارك للتشاور وأعلن السعوديون مقاطعتهم للمنتجات الدانماركية.
- 20 (المقاطعة الاقتصادية (تأصيلها الشرعي واقعها والمأمول لها) ، عابدين عبد الله السعدون، ص: 99، دار التابعين، الرياض، الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م.
- 21- فتاوى من أجل فلسطين ، الشيخ القرضاوي ، ص 69-77 مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م وانظر: كتاب (إلا تنصروه فقد نصره الله ، أ. د. ناصر بن سليمان العمر ، من مقال بعنوان (كلمات عن المقاطعة ص 127 كتاب: مجلة البيان الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م
- 22- أخرجه البخاري، رقم (7142).
- 23- المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقاء 2/ 1050 ، دار القلم، الطبعة الأولى 1418هـ، 1998م.
- 24- الأشباه والنظائر، للسيوطي 1/ 121، دار الكتب العلمية 1402هـ ، بيروت، والأشباه والنظائر، زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم 1/ 123، دار الكتب العلمية، بيروت 1400هـ، 1980م.
- 25- صحيح البخاري، رقم (4418).
- 26- الموسوعة الفقهية الكويتية 3/ 140 ، صادر عن وزارة الأوقاف- الكويت، الطبعة 1404هـ - 1427هـ ، عدد الأجزاء (45).
- 27- هو عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله جميعاً ، ولد عام 1225هـ سكن مصر وأخذ عن علماءها وعلماء الدعوة السلفية ، له عدة مؤلفات ، ممن تلقى عنه الشيخ حمد بن عتيق ، والشيخ سليمان ابن سحمان ، توفي سنة 1292هـ.
- 28- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، تأليف علماء نجد، تحقيق عبد الرحمن بن محمد قاسم 10/ 351، طبعة 1417هـ - 1996م.
- 29- مجلة البيان - العدد [179] ص 8 رجب 1423هـ - أكتوبر 2002م.
- 30- د. حسين شحاتة: تنفيذ مزاعم المثبتين للمقاطعة الاقتصادية (ص 15 17-) بتصرف يسير. مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية- مصر. ط: الأولى 1423هـ.
- 31- انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (176 وما بعدها). دار الكتاب العربي- بيروت 1422هـ.
- 32- هذه القاعدة من فروع القاعدة السابقة، انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص 87). دار الكتب العلمية- بيروت 1400هـ.

- 33- الأشباه والنظائر للسيوطي (171).
- 34- المصدر السابق (179).
- 35- رواه الترمذي (كتاب الأحكام. باب: ما ذكر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الصلح) (1352) والدارقطني في سنته (2/ 27) (98). وصححه الألباني.
- 36- عابدين عبد الله السعدون، المقاطعة الاقتصادية، دار التابعين، ص 113 - 115.
- 37- ياسر الحويش الإساءة الأوروبية لرسول الله وحماية الاخلاق العامة أمام منظمة التجارة العالمية المحامون العدد ان 3-4 لعام 2006 السنة 71 ص 14
- 38- نفس المرجع السابق ص 15

# التنشئة الاجتماعية ودورها في تشكيل الهوية الرجولية في المجتمعات العربية الإسلامية

## Socialization. And its role in the formation of masculine identity In Arab and Muslim societies

د. زيان محمد

جامعة حسيبة بن بو علي

### ملخص:

تهدف هذه المقالة لتوضيح دور التنشئة الاجتماعية في تشكل الهوية الرجولية للذكور في المجتمع العربي الاسلامي، الجزائر كنموذج وذلك انطلاقاً من جوانب التنشئة الاجتماعية الثلاث: الجانب الاجتماعي والجانب الثقافي والجانب النفسي، وهذا في ضوء الواقع الاجتماعي المتأزم الذي يعيشه فيه الشباب في وضعيات صعبة تؤثر على طبيعة تشرهم بالقيم التقليدية المتوارثة، مما يجعل من الضرورة بمكان تحديد طبيعة هذه الظروف وأسبابها والتوقع بنتائجها في المستقبل.

كلمات مفتاحية: التنشئة الاجتماعية، الهوية، الهوية الرجولية، الرجل، الطفل.

This article aims to clarify the role of socialization in the formation of identity masculine of the males in the Arab-Muslim community, Algeria as a model by focusing on the social, cultural and psychological aspect, in light of the social tense reality in which young people live ,which affect the nature of their reception of values traditional handed down, which makes it necessary to determine the nature of these circumstances , causes and consequences predicted in the future.

**Key words:** Socialization. Identity. Masculine identity. Masculine. Child

## مقدمة

يتضمن النسق الاجتماعي جانبيين هامين، جانب اجتماعي ويتمثل في مجموع العلاقات الثابتة نسبياً والنمطية بين الأدوار والجماعات والنظم، وجانب ثقافي، يتمثل في الثقافة التي تحتوي مضمون هذه العلاقات وما تقوم عليه من قواعد، وهي تشمل كل ما أنتجه الإنسان من معان وعادات وتقاليد وقيم وفنون وأعراف وأدوات، تبقى فقط مسألة الربط بين هاذين الجانبين، يضمنها جانب ثالث يتم تجاهله في مجتمعاتنا العربية حالياً، وهو الجانب النفسي، حيث يتم خلاله بناء الهوية الشخصية، أو ذات الفرد.

إن وجود هوية الفرد في المجتمع العربي الإسلامي، تتمثل من خلال أدائه لدوره أو عدة أدوار بصورة إيجابية هي أساس تطور الأمة الإسلامية، في عملية تفاعل وعلاقات تشكل في مجموعها شبكة اتصال بين الأدوار المكونة لهذا النسق الذي شكّل محوره الإنسان الحضاري المسلم، وأن أداء دوره على أكمل وجه يعتمد على ما يرتبط به من معايير تبين نمط السلوك الثقافي المنتهج، أي نقول أن الإنسان يتفاعل من خلال دوره على أساس ثقافي. لكن لا تقتصر عملية التفاعل على تأثير الفرد بالجماعة وثقافتها، بل تمتد إلى تأثير الفرد في أنماط العلاقات وثقافة الجماعة، كما لا يقتصر دوره على التلقي السلبي، بل يجب أن ينظر إليه على أنه فاعل قادر على الاختيار. بالتالي فهو يسهم في تشكيل ما هو اجتماعي وثقافي.

إن علاقة التفاعل هي أساس تشكيل وبناء هوية الفرد الرجولية على المنهج الإسلامي، وتطورها، كما تعتبر الوسيلة لمعرفة الأدوار الاجتماعية، إضافة إلى أنها فضيلة اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للقيام بأداء أدوار ضمن النسيج الاجتماعي الإسلامي، ويطلق على هذه العملية في الموروث السوسيولوجي بـ: التنشئة الاجتماعية (socialisation sociale)

نحاول في هذه الدراسة الربط بين كيفية دخول الشباب المسلم ضمن عملية التفاعلات الاجتماعية، وتشكيله هويته في المجتمعات العربية الإسلامية، من خلال استعراض بعض الأمثلة عن طبيعة هذه العلاقة التي تميز مجتمعاتنا الإسلامية. والتي تحيل - في نظرنا - للإشكالية الأساسية المتمثلة في الكيفية التي تساهم فيها التنشئة الاجتماعية الإسلامية في تكوين الهوية الرجولية للذكور في مجتمعنا العربي المسلم؟.

## أولاً: مفهوم التنشئة الاجتماعية:

لقد تساءل علماء الاجتماع عن كيفية التواصل الاجتماعي عبر الأجيال، وللإجابة على هذا السؤال "عمد البعض إلى استخدام مفهوم التنشئة الاجتماعية باعتباره صيرورة اندماج الفرد في مجتمع ما أو في مجموعة معينة، عبر استبطان كفايات التفكير والإحساس والفعل، أي بعبارة أخرى، النماذج الثقافية الخاصة بذلك المجتمع أو تلك المجموعات"<sup>(1)</sup>، لذا تم استخدام مصطلح التنشئة الاجتماعية، وجرى استعماله في أواخر الثلاثينيات، للإحالة



لسؤال مهم في علم الاجتماع: "كيف يصبح الفرد عضواً في مجتمعه؟ وكيف ينتج لماهيته معه؟، هذه المسألة مركزية في أعمال دوركايم، وإن لم يستعمل اللفظ، فبالنسبة إليه، ينقل كل مجتمع عبر التربية مجموع المعايير الاجتماعية والثقافية التي تؤمن التضامن بين كل أعضاء المجتمع، والتي يجدون فيها أنفسهم ملزمين، إلى هذا الحد أو ذاك، على تبنيتها"<sup>(2)</sup>.

يعتبر غي روشيه Gai GOCHIER أن التنشئة الاجتماعية صيرورة "يكتسب بها الشخص الإنساني عن طريقها ويستبطن طوال حياته العناصر الاجتماعية الثقافية في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته. وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع التكيف مع البيئة حيث ينبغي عليه أن يعيش"<sup>(3)</sup>، فهي تحدث إذن من خلال "عملية تفاعل يتم عن طريقها تعديل سلوك الشخص بحيث يتطابق مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها. وهي العملية القائمة على التفاعل الاجتماعي التي يكتسب فيها الطفل أساليب ومعايير السلوك والقيم المتعارف عليها في جماعته، بحيث يستطيع أن يعيش فيها ويتعامل مع أعضائها بقدر مناسب من التناسق والنجاح"<sup>(4)</sup>.

إن التنشئة الاجتماعية هي «العملية التي يتكيف أو يتوافق الفرد من خلالها مع بيئته الاجتماعية ويصبح عضواً معترفاً به متعاوناً، كما أنها تساعد على تمتع الفرد بالشعور بالقبول والانتفاء، وتجعله عضواً قادراً متعاوناً في خير الجماعة»<sup>(5)</sup>، حيث أنه و«بموجبها يعتقد أو يتقمص الناس قواعد أو قوانين السلوك السائدة في مجتمعهم واحترام لقواعدهم»<sup>(6)</sup>، وتفرض في غالب الأمر «إلى تهذيب عاداتنا ورغباتنا وأعرافنا، وما ألفناه واعتدنا عليه من عادات ومألوفات في سلوكنا، والتي غالباً ما تأخذ وقتاً طويلاً لاكتسابها، علماً بأنها تساعدنا على التخلص من التفكير والقلق في اتخاذ قرارنا حول سلوكيات يجب علينا القيام بها مثل: كيف ومتى نأكل ونشرب ونلبس ملابس خاصة عندما نلتقي بأفراد مهمين في حياتنا أو في جلسات خاصة مع ناس معينين. إذن من خلال ضبط سلوكنا عن طريق التنشئة تتولد أنماط سلوكية متشابهة أو واحدة يقوم بها الأفراد لا يحتاجون فيها إلى أن يفكروا أو يتلقوا من أجلها»<sup>(7)</sup>. وعن طريق هذه التنشئة الاجتماعية، يجري استدخال ما هو اجتماعي (عام أو خاص أو ثقافة فرعية)، من قبل الأفراد.

لعلنا نهتم هنا بالتعريف، الذي قدمه الباحث الجزائري رشيد حمدوش، كونها عملية تلقين وتعلم، تلك العملية، التي تحتوي على الرسائل التي يستجيب لها الفرد بصفة نشيطة وفعالة، والتي تقوم مختلف المؤسسات الاجتماعية المكلفة بالعملية التثاقافية بإرسالها وتشريبها للأفراد. فهي إذن عبارة عن عملية تعلم وتكوين للحياة الاجتماعية، وتمثل «في ذات مجموع التغيرات والتحويلات، التي تتم إثر الاتصالات التي تتم بين الفرد وبيئته، وبواسطة هذه العملية يكتسب الفرد نأدجه السلوكية ومجموع تصوراتها. وهناك

من يماثل بين عملية التنشئة الاجتماعية (socialisation) وعملية الثقافة الاجتماعي (8) ”(l'acculturation)، وفي خضم دراسة الباحث لمسألة الرابط الاجتماعي في الجزائر، فإنه يشير إلى الخلل الذي يحدث اليوم في أطر ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، إذ يسمي الظاهرة بـ “استرخاء” للقيم، والسبب يعود -حسب رأيه-، لضياح بعض القيم التقليدية (تربوية، تعليمية، دينية...) الموروثة لدى الأفراد، ويرجع السبب لما أفرزته -التغيرات السريعة التي مست المجتمع الجزائري والعالم ككل، حيث أنتجت شرائح شبانية كبيرة تعاني من العوز الفكري.

نستخلص مما سبق أن التنشئة الاجتماعية إحدى المقاربات “يتخذها علم الاجتماع في النظر إلى التربية، ثمة وجود ثقافة مستقل عن وجود ناقلها، تنتقل إلى الجيل الجديد عن طريق التربية، التي تضيف الكائن الاجتماعي إلى الكائن البيولوجي، وبهذا المعنى الاجتماعي لدور التربية تجري التنشئة في وكالات (agencies) مثل الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والمؤسسة الإعلامية، باعتبار أن هذه المؤسسات موكلة من قبل المجتمع بهذا الدور” (9)، والذي نحصل عليه في آخر المطاف، نتيجة عملية نقل الثقافة، التربية، أو التنشئة الاجتماعية، للأفراد أو كما يجلو لبيار بورديو تسميته هايبيتوس (Habitus).

إن التنشئة الاجتماعية للفرد المسلم مهمة جدا في إكسابه النماذج السلوكية، ومختلف التصورات التي تجعله ينسجم مع مجتمعه وفق أهداف مسطرة، وتؤسس لهويته الرجولية مثل: قيم السيادة والشرف والشجاعة والاحترام وغيرها، لكن ما يمكن قوله أن ليس كل فرد من أفراد المجتمع يتمتع بنفس درجة التنشئة الاجتماعية، سواء في الفضاء نفسه أو في فضاءات أخرى، لكنها تتضمن تقريبا نفس النتائج، مثل:

\* القدرة على التكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية للجماعة المسلمة من خلال اللغة العربية والدين الحنيف والعناصر التي تكون الوطن.

\* القدرة على التفاعل وبناء علاقات مع الآخرين.

\* اكتساب أنماط السلوك والقيم والرموز الإسلامية الخالية من العنف والتسلط والنجسية.

\* المهارات اللازمة لشغل دور أو أكثر، وتحمل المسؤولية.

\* أسس ووسائل تطوير المهارات والجوانب الثقافية الأخرى.

ختاما نتحقق “من خلال تفاعل الفرد ضمن جميع مستويات العلاقات الاجتماعية، وبهذا تحدث في إطار الجماعات الأولية والثانوية والمرجعية، علما أن أهمية هذه الجماعات تختلف باختلاف مرحلة نمو الفرد، والواقع الاجتماعي الثقافي للجماعة أو المجتمع” (10)،

ولعل ما تحتاجه مجتمعاتنا العربية المسلمة اليوم هي هامش عريض من الاهتمام الذي يكفي تنشئة سليمة للفرد، تجعله يتعاطى مع واقعه بصورة طبيعي.

## ثانياً: مفهوم الهوية والذات:

إن الهوية بالنسبة إلى علم النفس الاجتماعي، «أداة تمكن من التفكير في تمفصل النفسي والاجتماعي لدى الفرد، إنها تعبر عن محصلة التفاعلات المتنوعة بين الفرد ومحيطه، قريباً كان أو بعيداً، إن هوية الفرد الاجتماعية تتميز بمجموع انتماياته في النسق الاجتماعي: الانتماء صنف جنسي أو إلى صنف عمري، وإلى طبقة اجتماعية وإلى أمة إلخ، الهوية يمكن الفرد من أن يجد لذاته موضعاً ضمن النسق الاجتماعي وأن يحدد الآخرين موضعه اجتماعياً»<sup>(11)</sup>، وقد عرفت دراسة الهوية في الأوطان العربية اهتماماً بالغاً، منذ بداية القرن العشرين، خاصة تلك الدراسات التي اهتمت بالمغتربين والمهاجرين، وحول الشباب المسلم بصفة عامة والشباب المنحرف بصفة خاصة، حيث ركزت بالأساس على ثلاث محاور رئيسية:

\* الشخصية.

\* البحث عن الذات.

\* التنشئة الاجتماعية وهي قد سبق الحديث عنها.

فهوية الشخص هي «عبارة عن تلك الحصلة مجموع الخصائص الجسدية، النفسية، الأخلاقية القانونية الاجتماعية والثقافية، التي يرويها ويقصها (Narration) الفرد عن نفسه ويصور ذاته لغيره، والتي بواسطتها يحدد موقعه من غيره، وهي بالتالي هوية خطابته (12)» (identité discursive). ففي الجزائر، يعيش الشباب أكثر من ثلاثة عقود انكفاء على الساحة العامة وتقلصاً في قدرته على التأثير في مجرياتها، فإذا كانت العشرية السوداء قد تعتبر ذريعة مقبولة لدى هؤلاء لتبرير هذا الانكفاء، فهي لم تعد قائمة بعدها، ومع بعض العوامل الكثيرة إلا أنها لم تشكل عاملاً، لإعادة شحذ وتأطير هؤلاء الشباب، منذ نعومة أظافرهم، أي أنها تبدأ منذ مرحلة الطفولة.

## 2-1. التصورين الذاتي والموضوعاتي للهوية الثقافية:

إن الثقافة العربية الإسلامية في علاقة وطيدة مع الهوية الثقافية، فالأولى ميراث ثقافي ورمزي لا مناط من الهروب أو التجرد منه، وأما الثانية فتحيل إلى أصول الفرد وانتمائه الأصلي، فالأصول العربية والإسلامية هي أساس كل هوية ثقافية للفرد المسلم، وهذا التمثيل الوراثي المنقول جيلاً بعد جيل، يحمل في طياته إيديولوجيا تعمل على قبولية الفرد في انتمائه وعلى حمله للمثول لإكراهاتها وإلا فإنه يواجه التهميش والنبذ، فهي سابقة عن وجود الأفراد، ولا حول لهم في السيطرة عليها.

نميز بين نوعين من الطروحات، حيث يُعتقد في الأولى أن الهوية هي بمثابة إرث جيني يولد مع الفرد بفعل ميراثه البيولوجي، بما في ذلك السلوكات النفسية وخصائص الطبع الوراثي، فتبنى هوية الفرد على شعور فطري بالانتماء، وهي كل ما يعرفه بصورة ثابتة ونهائية. في حين تركز الثانية على الهوية الثقافية، أي أن الموروث البيولوجي ليس محددًا لها، بل تتحدد على الميراث الثقافي الذي يتصل بتنشئة الفرد، وضمن مجموعته الثقافية، وبالتالي يستبطن الفرد أو الأفراد تلك النماذج الثقافية التي تفرض عليهم بحيث لا يمكنهم التمييز أو التماهي عنها، وتعرف هنا أن الهوية سابقة عن وجود الفرد، وتكون ما يسمى صفات ثقافية تتصل وتنصهر في الأخير في ثوابت ثقافية.

## 2-2. الهوية كشأن للدولة:

إن الهوية شأن للدولة“ حيث تسن لها الترتيبات وتضع لها الرقابات“<sup>(13)</sup>، فإما أن تنزع إلى تحديدها في تعريف أحادي، أي بأن لا تعترف إلا بهوية ثقافية واحدة (مثال فرنسا)، أو قبولها تعددية ثقافية ما داخل الأمة (مثل الوم أ)، ذانجد أن مسألة الهوية هي مسألة في غاية التعقيد وتختلف من مجتمع لآخر، ولكن المجتمعات الحديثة تنحو لتحديدها حسب تاريخها وقيمها وقوانينها حيث ”تبدي الدولة الأمة الحديثة تصورها للهوية ومراقبتها إياها في صرامة وأكثر مما كانت عليه في المجتمعات التقليدية عكس فكرة موروثه، لم تكن الهويات الإثنية والثقافية في هذه المجتمعات محددة بصفة نهائية، ولهذا أمكن نعت هذه المجتمعات بالمجتمعات ذات الهوية المرنة“<sup>(14)</sup>، حيث يصبح بإمكان هذه المجتمعات التجديد والتغير ما يمكن لبعض الانقسامات الداخلية والطائفية أن تعالج بطرق تتحاشى النزاعات الحادة، من خلال التركيز على المقومات التاريخية والوطنية ما يجعل الهوية الشخصية تصب في قالب الهوية القومية.

## 2-3. أساليب تنشئة هوية الطفل:

إن أسلوب تنشئة هوية الطفل، يعكس أساليب السلطة الموظفة في المجتمع ومؤسساته، أي أنها مرهونة بالطريقة التي تُتبع في تربية الأطفال، فبعض المجتمعات لا تسلك سوى طرق العقاب والتسلط والتخويف، كما هو الحال في المجتمع الجزائري وبعض الدول العربية الإسلامية، وهذا من شأنه التأثير على هوية الأفراد الذين خضعوا لهذا النوع من الشدة والتعنيف في الصغر في حين تنتهج المجتمعات الغربية طرقاً أخرى، هي الآن محل إعجاب الشباب العربي، وماذا للتعبير عن مكنوناتهم، وعواطفهم، ونتساءل لماذا؟.

نكشف عن أسلوبين في التنشئة: أسلوب تسلطي وأسلوب ديموقراطي، فالأول تنتهج خلاله أساليب تربوية، تمتاز بالإكراه والتسلط، وتتم في أحضان السلطة الأبوية

للذكور (الرجال) عن طريق تركية الاختلاف بين الذكور والإناث، أما الثاني، فيعتمد على تعزيز روابط الاحترام والمودة والحب والدعوة، لإثراء النقاش والحوار بين الآباء والأبناء (أي أن السلطة في اتخاذ القرار تنبني على المساواة بين الجنسين)، وتقوم على التفهم والتوجيه للأبناء. وكلا النمطين نجد له اقتراباً من قيمنا وتقاليدنا الإسلامية، بفعل عوامل كثيرة، حيث يتم تحديد المرغوبات والممنوعات للطفل، وإن استلزم الأمر استعمال القسر في ذلك، كما يستلزم احترام الكبير، احترام الصغير ومصاحبته وتطويقه بالرعاية والحنان، وإدماجه في المجتمع من خلال تعليمه قيم الرجولة الحقيقية (الشهامة والحلم، والشرف، وغيرها) واحترام الأنثى ومشاورتها، والأمثلة كثيرة لكن تطبيقها على أرض الواقع غير موجودة، لأن مؤسسات التنشئة عجزت عن استيعاب طموحاتهم، ما جعل الكثير من الشباب يثورون على سلطة الأولياء والتقاليد، لأنها لم تعد تحترم وجودهم كفاعلين أساسيين وورثة الرأسمال الرمزي، وتوفر لهم الثقافة الغربية نمطاً جديداً للتحرر من خلال وسائط النقل الثقافي العصرية، وتشكيل ثقافة مضادة معادية للمجتمع لا تشجعهم على الانتماء.

توصلت الباحثة نفيسة زدرومي إلى أن "أساليب تنشئة الطفل في الأسرة التقليدية تعاني من نقائص كثيرة، حيث "عاينت أسلوب معاملة الطفل داخل الأوساط الأسرية، واستنتجت أن النمط التقليدي للأسرة، يغلب عليه طابع الاهتمام بالأصول السلوكية، وآداب اللياقة، التي يحرص الآباء والأمهات على تلقينها للأطفال، يقوم الأب بتلقين القيم الخاصة بالبنين، في حين تقوم الأم باكتساب البنات، حتى في سن الثانية عشر الوظيفة المنزلية، وبعدها يتدخل الأب أو الأخ الأكبر في عملية الإشراف والمراقبة"<sup>(15)</sup>، ولكن هذه الظروف تركز في الجنسين الخمول وعدم الثقة في الذات وفي الآخرين، لأنها لا تحضرمهم كما ينبغي لمواجهة المشاكل والعوائق البسيكوسوسيولوجية، وتجعل مسألة تأقلمهم مع الواقع وظروفه غير ممكنة للجميع، ما يؤدي بالكثير منهم للضياع في التقليد الأعمى للقيم الغربية، من خلال رغبتهم في إحداث قطعة مع ماضي الأجداد.

السؤال الذي نطرحه هو: هل هناك أسلوب معين لتنشئة الطفل الذكر في الأسرة العربية؟

إن أساليب تنشئة الطفل تحتل موقعاً كبيراً في تشكيل الهوية النمطية للذكر فقط، من خلال تكريس الأسلوب التسلطي الذي يستبعد الطفل ويقصيه عن المشاركة في اتخاذ القرار ويقلل من شأنه داخل الأسرة، فنجد على سبيل المثال حلیم بركات في كتابه الموسوم "المجتمع العربي المعاصر"، يذكر الطفل مستعملاً كلمة (الصغار) للتدليل على فكرة دونية الأطفال، فيذكر بقوله أن "الصغار تقليدياً عيال على الكبار وتوجب عليهم الطاعة شبه مطلقة في علاقة سلطوية. ويتم التواصل تقليدياً بين الكبار والصغار ليس أفقياً بل عمودياً،

فيتخذ من فوق إلى تحت طابع الأوامر والتبليغ وتوجيه التعليمات والتلقين والمنع والتحذير والتخويف والتهديد والتوبيخ والتنديد والتخجيل والاستهزاء والإذلال والشتم والتحرير وتوليد الشعور بالذنب والقلق...<sup>(16)</sup>، وعيال - حسبه - مشتقة من العالة والإعالة، أي أنهم دائماً بحاجة لمن يكسوهم ويعيلهم، وهو هنا لا يركز على من يمارس كل هذه الطقوس من أب أو أم في تربيته للطفل؟، لذا فهو يلصقها بالنظام أو السلطة الأبوية.

يبين حلیم بركات أن التنشئة العربية للطفل في المجتمعات العربية تتسم بالقسوة والعنف، فهي "ما تزال تشدد على العقاب الجسدي والترهيب، أكثر مما تشدد على الإقناع، وتؤكد على أهمية الضغط الخارجي، والتهديد والقمع السلطوي، إنها تركز على مبدأ الحماية والطاعة والامتثال والخوف من الأخطار وتجاوز الحدود المرسومة حيث تنشأ عن ذلك نزعة نحو الفردانية والأناية والتأكيد على الذات، ونحو الإحساس الشامل بالغرابة والإغتراب"<sup>(17)</sup>. وفي نفس السياق يوضح "عماد إسماعيل" كون الثقافة العربية "تعتمد في تنشئة الطفل على مبدأ الطاعة والانصياع لأوامر الكبار وتوقعاتهم، ويبين في السياق أن أغلب الدراسات التربوية في الوطن العربي، تؤكد على هذه الحقيقة، فإن الباحثين العرب يجمعون على أن الأسلوب في التربية العربية، هو الأسلوب التسلطي الذي يعتمد على العقوبات الجسدية ولا سيما عند آباء الطبقات الدنيا في المجتمع"<sup>(18)</sup>.

في عملنا هذا نلمس من خلال سرد العديد من الشباب (في الجزائر) لذكريات ماضيهم البعيد، رسخت في أذهانهم تلك الصورة القاسية عن الآباء (الأب) أثناء تنشئتهم الاجتماعية، وحتى من سردهم لحوادث من الماضي القريب، ومن خلال استجوابنا لبعض الصبيان الذين تراوحت أعمارهم ما بين 12/ و16 سنة، استنتجنا أنهم يبحثون فعلاً عن أدوار ثابتة يؤدونها في الأسرة والمجتمع، لكن يتم التعامل معهم بصرامة وعنف، دون مراعاة أدنى شروط إحساسهم بالراحة والطمأنينة، ما يحيلهم لحالات سيئة تجعلهم يرفضون الاندماج في المجتمع سواء عن طريق التعليم الإسلامي أو الوعظ والتوجيه، وتنعكس أعمالهم في حالات العنف المختلفة التي يستبطنونها في ذاتهم. ومن ثمة يحدث ابتعادهم عن الواقع من خلال التأثر بالغرب واعتباره نموذجاً مثالياً للتححرر.

إن النمط التسلطي - في نظرنا - ضروري لكنه يحتاج للتعديل من خلال النمط الديمقراطي في تربية الطفل، خاصة وأن التححرر على الطريقة الغربية أنتج الميوعة والتخث كمنوذج، هو أصلاً محل انتقادات كبيرة في الدول الغربية (حركات نسوية، وحركات رجالية)، وبالتالي فمط التسلط المعتدل يجب للذكر المسلم رفض التأنيث والنسونة، ويمنحة القدرة على المكابرة في مواجهة مصائره، وتمثل هويته في كل المكتسبات التاريخية

للإسلام والمسلمين، والتعامل مع النساء والأطفال إقتداء بسيرة نبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

## 2-4. هوية النوع والمركزية القضائية:

### 1- هوية النوع:

ورد عن أبي حامد الغزالي في معرض حديثه عن كيفية تربية الأولاد الذكور قوله: «اعلم أن الطريق إلى رياضة الصبيان من أهم الأمور وأوكدها، والصبي أمانة عند والديه، وقلبه الطاهر جوهره نفيسة ساذجة خالية من كل نقش وصورة، وهو قابل لكل نقش ومائل إلى كل ما يمال به إليه، فإن عود الخير وعلمه نشأ عليه وسعد في الدنيا والآخرة وشاركه في ثوابه أبواه، وكل معلم له ومؤدب، وإن عود الشر وأهمل إهمال البهائم شقي وهلك، وكان الوزر في رقبة القيم عليه والوالي له»<sup>(19)</sup>، ما يعني صراحة أن هذه العملية التربوية، يجب أن تبدأ في الصغر من طرف الوالدين، لتتم بها النتائج المرجوة.

يرتكز تعليم الوالدين له (الذكر) على الصلابة والخشونة، حيث تستوجب مسألة تحريه من الحاجات المادية الملحة برياضة الصوم والعقلانية في تناول الطعام، من خلال «الإيثار بالطعام وقلة المبالاة به والقناعة بالطعام الحشن أي طعام كان، وأن يجيب إليه من الثياب البيض دون الملون والإبرسيم، ويقرر عنده أن ذلك من شأن النساء والمخثين، وأن الرجال يستكفون منه ويكرر ذلك عليه، ومهما رأى على صبي ثوبا من إبرسيم أو ملون، فينبغي أن يستنكره ويذمه، ويحفظ الصبي عن الصبيان الذين عودوا التنعم والرفاهية ولبس الثياب الفاخرة، وعن مخالفة كل من يسمعه ما يرغب فيه»<sup>(20)</sup>، كما يحضر عليه بعض الألبسة والأدوات التي تقتصر على النساء مثل لبس الحرير، ووضع الذه «لأنه مفسد له، ومخنث لطبيعته كما يخنثه اللواط، وشرب الخمر، والسرقعة، وقد قال النبي (ص): «يُحْرَمُ الْحَرِيرُ وَالذَّهَبُ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، وَأَحْلَى لِنَائِهِمْ» (سنن الترمذي (1720)، وسنن النسائي (5265-5148)، ومسند أحمد (392/4، 394-407)، حسن بشواهد)، والصبي وإن لم يكن مكلفاً، فولئيه مكلف لا يحل له تمكينه من المحرم، فإنه يعتاده، ويعسر فطامه عنه، وهذا أصح قولي العلماء»<sup>(21)</sup>.

لقد احتج بعض العلماء من لم ير في ذلك حراماً عليه، لأن الصبي غير مكلف، فلم يحرم لبسه للحرير كالدابة، غير أن هذا حسب بن القيم «من أفسد القياس، فإن الصبي وإن لم يكن مكلفاً، فإنه مستعد للتكليف، ولهذا لا يمكن من الصلاة بغير وضوء، ولا من الصلاة عريانا ونجسا، ولا من شرب الخمر والقمار واللواط»<sup>(22)</sup>. وغيرها من القيم الأخلاقية السلبية التي من شأنها الخط من مكائته، والإضرار به.



نستنتج أن نظرة الوالدين في الأسرة المسلمة، تلعب دوراً بالغاً في تطوير الهوية الجنسية لدى الطفل بناء على القيم الإسلامية، عن طريق الحركات والإيماءات ونبرة الصوت، واختيار الألعاب، واللباس، حيث يُعلمانه - حسب رأينا - كيفية انتسابه إلى نوعه (رجل/ امرأة)، قبل أن ينظر إلى عضوه الجنسي، وقبل أن يكتشف اختلافه النوعي، ولكن ذلك يتم وفق طقوس معينة ترتكز أساساً على ما خلفه موروثنا الإسلامي في تربية الناشئة، وتُمنى فيهم احترام الوطن والتاريخ والمقدسات، بما في ذلك من تكريم وتقدير للنساء باعتبارهن ركيزة الأسرة ورأسها الثقافي والرمزي.

يحيا مجتمعنا الإسلامي اليوم على وقع صراعات فكرية وتغريبية تتقوى أحياناً من داخل المجتمع، حيث تركز على نمط يأخذ من الديمقراطية مقاساً لا يتناسب مع قيمنا الحضارية والدينية ويفرض على شبابنا واقعاً يشوبه الشذوذ والتخلف، وهو تعليم وتنميط جنسي لا يمحي الحدود الفاصلة بين الجنسين فقط بل يجعل من الخطيئة أمراً روتينياً وطبيعياً، وتتم خلاله محاربة قيم الرجولة والأنوثة كما عرفناها وورثناها عن أجدادنا. وهو لا يستثني مجتمعنا العربي المسلم فقط بل حتى المجتمع الغربي ذاته يتعرض لانتقادات كثيرة من طرف بعض الحركات النسوية الراديكالية، حيث تُتهم الرجل بالترجسية وحب الذات وتكريس دونية المرأة واحتقارها، وتكافح قوى الشر لديه من أجل محوه واستئصاله من نفوس الأبناء والبنات، وتتجدد نتائجه وسلبياته في عالمنا العربي كلما تم التطرق لعلاقة رجل/ امرأة في القنوات التلفزيونية الغربية والعربية أو من خلال مفكرين ومفكرات يبثون أفكار هدامة لغرض تحطيم العقيدة الإسلامية حسداً من عند أنفسهم، مثل تلك الانتقادات التي أوردتها أزولا شوي في حديثها عن نمط تربية الصبيان في المجتمع الغربي الذي ينتهج «تشجيعهم على الألعاب التي تتطلب جهداً جسدياً قاسياً وبذل قوة كبيرة، إلا أن هذا التشجيع الهادف للصبيان لا يدرك بصفته هذه، أو لا يعترف به، يزعمون أن الصبيان يندفعون أكثر من البنات نحو الألعاب التنافسية، العراك وألعاب الرهان تصدر لديهم»<sup>(23)</sup>، والغريب في الأمر أن تدرّيبهم وتعليمهم يرضخ للمنافسة ومنطق القوة خاصة في «الألعاب الرياضية، التي يستطيعون فيها تحقيق المزيد من الانجاز، حيث تبرز المتعة ببذل الجهد والعراك مع الخصم، والتي تتطلب مرونة وقدرة على اتخاذ القرار، أما البنات فإنهن يتابعن برغبة توجهن نحو الألعاب الغنائية، كما أن الألعاب البسيطة في الجري بالكرة التي يرفضها الصبيان تبقى مرغوبة من قبل البنات»<sup>(24)</sup>. كما أن أزولا شوي تنتقد الطريقة التي تُلقن بها الفتيات فهي مختلفة عن الفتيان الذكور حيث، تُربى «البنات الصغيرات بشكل مغاير مما للصبيان، فالبنات لا يسمح لها بالتحدث بصوت عال، ولا بأية حال مقاطعة الكبار ولا النطق بألفاظ



معينة (هذا لا يليق بالبنات الصغيرات)، يجب عليها أن تتحدث بصوت خافت، وبحرص، وبتهديب ووضوح، يمكن أن يقال، أن هناك لغة مطابقة جنسيانيا للبنات، وأخرى مطابقة للصبيان»<sup>(25)</sup>.

يمكن أن يكون هذا المنطلق لتصحيح بعض عيوب التربية في الأجيال القادمة، لأن الأسوء- في نظرنا- هي تلك ما الممارسات التي ينتهجها الكبار في مجتمعاتنا العربية المسلمة، حيث لا يُسمح فيه للفتيان التدخل في حضرة الكبار، لأن ذلك من قبيل العيب والحشمة، فيعاملون بسخرية وتجاهل، وعنف جسدي ونفسي، ما يجيلهم في حالات كثيرة للتعاطي مع أهم أمور حياتهم بسلبية، وينتج عن ذلك غيابهم عن أمور السياسة والتطوع في الأعمال الأسرة واللامبالاة للتقاليد الإسلامية، وتصنع الاتكالية مصيرهم، والاستسلام لسلطة آبائهم دون نقد أو تمحيص، ما يجعل تقليدهم يخلو من التأصيل وهو ما يجعلنا نفسر الكثير من التصرفات والتقلبات في أحوال الشباب المسلم، الذين يعيشون أزمة قيم، رغم تبدل الظروف التقليدية.

إن الرجال في المجتمع العربي الإسلامي يقاومون التغيير من خلال الإبقاء على أفكار السيطرة والتحكم في النساء وكرههن، واعتبارهن مخلوقات ضعيفة تحتاج للحماية والمراقبة ونعتقد أنها لا تمس للدين بصلة. والأكيد أن هذا «النمط أصبح متوارثاً ومسيطرأ على نوعية ومستوى مشاركة دور المرأة، فمثلا على مستوى الأسرة نجد الرجل قليلا ما يشارك في الأعمال المنزلية اليومية. كما نلاحظ دائما أن هناك تفرقة في التربية بين الولد والبنت، وكل منهما مهياً للقيام بدور محدد ومخصص لا يسمح بالتعاون والمشاركة. فهذا النمط من التربية الأسرية أصبح متوارثاً في حين أنه ينعكس على دور كل منهما خارج المنزل، وعلى النطاق العام أيضاً»<sup>(26)</sup>.

## 2- المركزية القضيية:

يُجزم كثير من الباحثين في علم النفس الاجتماعي، بأن الهوية النوعية، تتم «بفعل التنشئة على الأدوار الجندرية في سنوات الطفولة الأولى لتصبح ثابتة وأبدية، وجوهرية هويتنا الإنسانية، نجد كثيرا من السوسولوجيين غير واثقين من نهائية الشكل المذكور»<sup>(27)</sup>، فالنوع الاجتماعي، على سبيل المثال «من وجهة نظر هؤلاء، ليس مكوناً ثابتاً ومستقراً نحمله معنا في تفاعلاتنا وبواسطتها، الجندر ليس وجها من كينونة الفرد، بل هو ما يصنعه الفرد في سياق التفاعل العلائقي مع الآخرين، ومع الجنس الآخر بشكل خاص»<sup>(28)</sup>. أي أننا نحمله معنا كأفكار تصنع علاقة الفرد بالمجتمع خاصة (مجتمع النساء)، اللواتي يفضلهن يتم فهم التمايز الجنسي، لأنهن يتسلمن تعليم الطفل في أهم مراحل الأولى، ويعملن على رعايته (تنظيفه ورعايته) ومداعبة أجزاء من جسمه.

تؤكد فاطمة المريني هذا التصور الشائع في مجتمعنا العربي، حيث أنه «يتم تلقين الحياة الجنسية للطفل بطريقة أخرى، فقضييه (حيطوطة في لغة أهل فاس)، «يشكل موضع تقديس لدى النساء الساهرات على تربيته، ويثير الأخوات والخالات والخاديات والأمهات انتباهه إلى حيطوطته، ومحاولات الدفع به إلى النطق بالكلمة حيث يستعصى عليه حرف الحاء، وتتمثل لعبه تكرر باستمرار بين النساء البالغات والطفل الصغير، في الدفع به إلى الوعي بالارتباط القائم بين السيد والحيطوطة، وتردد النساء هذا سيدهم، وهن يشرن إلى قضيب الطفل ويشجعنه على ترديد العبارة وهو يمس عضوه بيده، كما أن تقبيل عضو الطفل يشكل حركة اعتيادية من طرف قريبة قد تهمس تبارك الله على الرجل» (29)، وهذه التربية التي تركز على تقديس القضيب، تحيل لتنميط جنسي وتقدم نمطاً متوارثاً ثقافياً، يؤدي بتركيز الرجال على السلطة التي يمنحها هذا القضيب.

### ثالثاً: أهداف تنشئة الاجتماعية:

يمكن أن نحصر أهداف التنشئة الاجتماعية في المجتمعات العربية الإسلامية في النقاط التالية:

\* غرس عوامل الضبط الداخلية لتربية السلوك، وتلك التي يحتويها الضمير وتصبح جزءاً أساسياً، لذا فإن مكونات الضمير إذا كانت من الأنواع الإيجابية فإن هذا الضمير يوصف بأنه حي، وأفضل أسلوب لإقامة نسق الضمير في ذات الطفل أن يكون الأبوين قدوة لأبنائهما، حيث ينبغي ألا يكون أحدهما أو كلاهما بنمط سلوكي مخالف للقيم الدينية والآداب الاجتماعية الإسلامية.

\* توفير الجو الاجتماعي السليم، والمناسب لعملية التنشئة، حيث يتوفر الجو الاجتماعي للطفل من وجوده في أسرة مكتملة تضم الأب والأم والأخوة، حيث يؤدي كل منها دوره في حياة الطفل.

\* تحقيق النضج الاجتماعي والنفسي، حيث لا يكفي لكي تكون الأسرة سليمة متمتعة بالصحة النفسية أن تكون العلاقات السائدة بين هذه العناصر متزنة سليمة وإلا تعثر الطفل في نموه النفسي، والواقع أن الأسرة تنجح في تحقيق النضج النفسي للطفل إذا ما نجحت في توفير العناصر التالية:

\* تفهم الوالدين وإدراكهما الحقيقي في طريقة معاملة الطفل، ووعيها بحاجات الطفل السيكولوجية والعاطفية المرتبطة بنموه وتطور نمو فكرته عن نفسه وعن علاقته بغيره من الناس وإدراك الوالدين لرغبات الطفل ودوافعه التي تكون وراء سلوكه وقد يعجز عن التعبير عنها.

\* تعليم الطفل المهارات التي تمكنه من الاندماج في المجتمع، والتعاون مع أعضاءه والاشترك في نواحي النشاط المختلفة وتعليمه أدواره، ما له وما عليه، وطريقة التنسيق بينها وبين تصرفاته في مختلف المواقف، وتعليمه كيف يكون عضواً نافعاً في المجتمع وتقويم وضبط سلوكه .

## رابعاً: آليات التنشئة الاجتماعية:

### 4-1. التقليد:

يقوم الطفل الصغير بتقليد الكبار في بعض أفعالهم وأعمالهم، لذا وبحكم تأثرهم غالباً ما يقوم الآباء بسرد أحاديث وقصص عن حياتها الماضية وكيف تربيها وتعلمها قيمها وسلوكها وكيف اكتسبت خبرتها الأسرية والاجتماعية في أسرتهما وأصدقائهما وأقرانها هذا السرد ما هو سوى تقديم دروس وعبر لأبنائهما لكي يتخذوا بهما كنموذج يحتذى. إذ يقوم الأبوان بشرح وتفسير أدوارهما وخبرتهما ومواقفهما ومعتقداتها الاجتماعية، التي عاشوها ومارسوها ليؤثروا على أبنائهم ويتصرفوا مثلهم أو يتشبهوا بهم ويقلدوهم.

### 4-2. التوحيد:

هو تقليد لاشعوري للنموذج المقلد، ويتم ذلك من خلال ملاحظة تصرفات الوالدين والأهل والمربين“ وأنظر ذلك في الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم مشتبهين بهم دائماً وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم“<sup>(30)</sup>، ويسعى الكبار لإذكاء توحيد الأطفال مع جماعة صغيرة مختارة لها اهتمامات معينة.

### 4-3. الضبط:

يبدأ ضبط جسد الطفل الذكر، في الأسرة منذ الصغر، وخلالها يدرّب الطفل على اعتماد الحركة والهئية اللازمتين أمام الغرباء الضيوف، الأهل تجاه الوالد وغيرها، إن الانضباط حسب مشيل فوكو“ يجعل من الأفراد منضبطين وطيبين في أجسادهم، إنه يقلب الطاقة والقوة، التي تنجم عنها ويجعلها علاقة خضوع بحت، ويضيف أنه من خلال الانضباط تشكل سياسة قهر تمارس على الجسد وعملية تطويع لحركاته وسلوكاته، ما يدخل الجسد في آلة السلطة التي تفتته وتفككه وتعيد تركيبه، والانضباط يعمل على ضبط حركات الأفراد وسكناتهم في المكان، ويستخدم في ذلك عدة تقنيات منها الحجم“<sup>(31)</sup>، مثل قبول بعض الطقوس مثل الختان، والرياضة، والصوم وغيرها، التي لا بد منها لتشكيل هوية الذكور وتهيتهم ليكون رجالاً في المستقبل.

#### 4-4. الثواب والعقاب:

يقصد بها الكيفية التي يُجازى بها الطفل على أعماله وسلوكاته داخل الأسرة أو المدرسة وغيرها، وفي الغالب لا يأخذ الثواب سوى جزء ضيقاً جداً عند الطفل الذي يعيش في كنف أسرة ميسورة الحال كثيرة الأفراد، لأنه من الصعب توفير كل الظروف لهم، لكن العقاب موجود بكثرة، في الأسر التي تعاني من الفقر والحرمان، ولعل ما نراه في المجتمع من استغلال للطفل في الأعمال التي تخص الكبار مثل العمل في ورشات البناء أو الأسواق، أو حتى في أعمال محظورة كالسول والاستغلال الجنسي وغيرها، وكأنه أحد أوجه العقاب للطفل، لأنه يجرمه من التمتع بطفولته، ويتم استعجال تنشئته ليصير مسؤولاً وفق ما يقتضيه واقعنا.

#### خامساً: المؤسسات المؤثرة في تنشئة الشباب المسلم:

##### 5-1. الثقافة:

تعني "الثقافة كل شيء ذو طبيعة اكتسابية، يؤثر على السلوك الفردي والجماعي، ومن ثم تطبع وجدان وسلوك الأفراد بطابع تجانسي في الاستجابات للمواقف التي تعترض نشاطهم. وقد قامت دراسات ميدانية مقارنة بين المجتمعات، لمعرفة اثر الثقافة على استجابات الأفراد للقيم المختلفة"<sup>(32)</sup>، والمتمثلة في الحالات الانفعالية التي تصيبهم، مثل القلق، العنف والعدوان، المرض، الشعور بالرضا أو الذنب، الجنس، والغذاء وغيرها. وهناك "عموما عناصر ثقافية خاصة بالنساء تتعلق بالحمل، والولادة واللباس، والتبرج، وأخرى خاصة بالرجال، بصورة تجعل كلا الجنسين غير قادر على الحلول محل الآخر، واستعمال تقنيات الآخر، لأن لكل جنس تقنياته. لكن كل جنس يتفاعل مع ما يقوم به الجنس الآخر، لأنه يحتاج إليه، فيصدر تجاهه عددا من التوقعات والأحكام"<sup>(33)</sup>.

لذا يصطلح على الكيفية التي تتم بها التربية، "وهي الوسيلة التي يتم بها فرض الثقافة، وما تنقله التربية للصغار لا يمكن إلا أن يكون من نواة الثقافة، وبقدر حاجة المجتمع إلى نواة ثقافية تعطيه هويته، فهو بحاجة إلى التربية لكي يؤكد وجود هذه النواة واستمرارية القيام بهذه الوظيفة التربوية، هي التعبير الدوركيمي عن خطوط نقل الثقافة من البالغين إلى الصغار لدى لينتون"<sup>(34)</sup>.

"ثمة في كل عملية تربية جيل من البالغين وجيل من الناشئة وثمة فعل يمارسه الجيل الأول على الثاني، وهذا الفعل متعدد وواحد في الوقت نفسه. إنه متعدد يقدر بقدر تنوع المجتمع ضمن بيئات خاصة: ريف، مدينة، طبقات وسطى، طبقات عليا، طوائف طبقية Castes الخ، وهو واحد لأن التعدد يتضمن، في كل مجتمع، خيراً أو قاسماً مشتركاً، فليس

من مجتمع لا يشتمل على مجموعة من الأفكار والمشاعر والممارسات التي يجري نقلها إلى جميع الأولاد في جميع الأوساط: مجموعة من الأحوال الفيزيائية والأخلاقية التي تعتبر المجتمع ككل أنها يجب أن لا تغيب عن تربية أي طفل“ (35)، وهذه الثقافة الناشئة في بيئات متجانسة تخلق نوعاً من التجانس الثقافي والتربوي بين أفراد المجتمع كما هو الحال لعينتنا، حيث أن معظم أفرادها ينحدرون من بيئة بدوية ريفية أو أحياء شعبية، تحتم على الفرد التخلي عن طموحاته وأحلامه لصالح الجماعة، فالفرد كفرد يصبح جماعياً.

يعرف دوركايم التربية على أنها “الفعل الذي تمارسه الأجيال المتعاقبة على الأجيال التي لم تنضج بعد للحياة الاجتماعية، وهي تقوم بإثارة وتنمية مجموعة من الحالات الجسدية والذهنية والأخلاقية لدى الطفل، وحسبها يطلبها من المجتمع السياسي برمته، والوسط الخاص الذي تنتمي إليه” (36)، يعني ذلك أن دوركايم يميز بين ما يتعلق بالحياة الشخصية للفرد، وبين نظام الأفكار والمشاعر والعادات والمعتقدات، والممارسات الدينية والأخلاقية، والتقاليد الوطنية والمهنية وغيرها.

## 5-2. الأسرة:

يعتبرها بيار بورديو ”وحدة أساسية: فهي وحدة اقتصادية للإنتاج والاستهلاك، ووحدة سياسية في ضوء التحالف الأسري الذي يضم العشيرة (Clan)، وأخيراً وحدة دينية، لأن كل بيت مرتبط بمعتقد واحد(مثال: طقس العتبة، طقس دخول البيت الجديد، وطقوس الأسلاف)“ (37)، ما يهمننا أن التنظيم البيئي في المجتمع المسلم تمثله بالدرجة الأولى، «الأسرة وهي الخلية الأساسية لمختلف الأعمال الاقتصادية والدينية، من خلال سننها للقوانين التقليدية من أخلاق وقيم ودين، وهي النموذج الذي بني عليه كل نظام اجتماعي، وحجم الأسرة يعكس طبيعة التغيرات التي طرأت عليها عبر الزمن، وما إذا كانت أسرة تقليدية المعيشية، فتميل لإنجاب أبناء أو أسرة نووية تميل للحد من عددهم، كما أنها ترضخ لنمط الحياة المعيشية والتغيرات الحضارية.

تسمى عادة الأسرة الكبيرة والخيمة (بالنسبة للبدو الرحل)، والدار، والفاميليا، يقال بالمثل الشعبي «الخيمة الكبيرة إذا ما أشبعتنا سترتنا»، والمقصود بها البيت والدار وفي نفس الوقت الأفراد من زوجة وأولاد، ويقال لفلان ذاك ابن الدار (وليد الدار أو وليد عائلة كبيرة وغيرها)، أي أن نسبه أصيل. فالأسرة وسط ضروري لا تُدرك قيمته إلا عندما يتم فقده، وبالتالي تفقد معه كل المقتضيات الذهنية والعاطفية والقانونية والأخلاقية، ويصبح الفرد المسلم عرضة لمجموعة من الاختلالات والتجارب العاطفية الأليمة، وقد اتخذ غياب الأسرة منذ القديم، خاصة مع غياب الانتماء إلى الأب أو الأم أو هما معاً، يجعل الطفل يعبر

بابن الزنا أو اللقيط أو ابن الأرملة(ابن الهجالة)(38) أو ابن ما يصطاح عليه الأمهات العازبات في بعض المجتمعات العربية المسلمة.

إن الأسرة مركب من مركبات المنظومة الاجتماعية الضرورية لمواجهة الحياة الاجتماعية، وبدونها تحتل هذه المنظومة، فهي تواصل وظيفتها بالنسبة لأصعب مرحلة في حياة الإنسان، يطلق عليها بعض المختصين بـ«القطام الثاني» أو ما يعرف بمرحلة المراهقة، حيث يؤكد خلالها الفرد استقلالته وجدواه داخل المنظومة الاجتماعية، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن لكل مجتمع خصوصياته الثقافية وبيئته الطبيعية، وبالتالي تبقى الطفولة والمراهقة ومرحلة الشباب مرتبطة بجميع هذه الخصوصيات. ومن دون شك «يعود الدور الأساسي في إعادة الهيمنة والرؤية الذكوريتين، فداخل الأسرة تفرض التجربة المبكرة للتقسيم الجنسي للعمل، والتمثل الشرعي لهذا التقسيم المضمون بالقانون، والمتأصل في اللغة»(39).

### الصراع داخل الأسرة:

«قبل بسط الكلام في هذه الانقلابات الأخلاقية، نحتاج إلى اعتراض على الدعوى المتداولة التي تسبب السبب في هذه التحولات داخل الأسرة المعاصرة إلى انتقال علاقة التصارع أو الصراع من مستوى الطبقات الاجتماعية إلى مستوى الأفراد داخل الأسرة، فقد غدت هذه الخلية الاجتماعية الأولى، حقا، مسرحا لصراعات عديدة منها: الصراع بين الزوج وزوجته، والصراع بين الأب وابنه، والصراع بين الأم وابنتها، والصراع بين الذكر والأنثى والصراع بين الجيل والجيل»(40)، وقد حاول عبد الرحمن طه تقديم أسباب تفند رأيه بقوله «ليس من شك أن هناك أدلة على وجود معالم لهذا الصراع في أوساط الأسر، غير أن هذا الوجود على خلاف الرأي السائد، ليس وجودا طبيعيا ولا ضروريا، بل هو وجود متكلف، لكنه هوّل حتى يبدو وكأنه طبيعي، وهو أيضا وجود عرضي، ولكنه هوّل حتى يبدو وكأنه ضروري، وبيان ذلك أن هذا الصراع أقحم في الأسرة»(41)، ما يعني أن الأسرة العربية المسلمة تعاني من هجمات تغريبية، يعاني فيها الشباب من قلة الاهتمام مل ادى بهم للعزوف عن المشاركة السياسية والتخوف من أعباء إنشاء أسرة بالعزوف عن الزواج.

اليوم ومع تحسن أحوال المرأة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا(تعليم، عمل)، باتت تقوم بدورها تجاه الأسرة بنوع من التحرر مقارنة -بما سبق-، لكنها مع ذلك لم تستطع إخراج نفسها من دائرة التهميش، بإبراز مكانتها عبر أدوارها وأعمالها، ودورها لم يعد حكرًا في التربية، وإنما في مساعدة الرجل في الإعالة وإعداد وتكوين وبناء الشخصية وزرع الأفكار والمبادئ في الأطفال، لكنها في -نظرنا- فقدت دورها التقليدي في الأسرة (الأم)، باستحداث مؤسسات تلعب هذا الدور(الحضانة). أما الأب فلا يزال محصورا في دور

السيد بتسيير الشؤون والأعمال غير المنتهية، من إعالة وتلبية حاجيات الأسرة، وجعل الأطفال عرضة لكل الظروف والمسببات التي لا تحدم المجتمع والأسرة.

نستنتج أن الأسرة ذات نظام لا يتوقف عند نقطة واحدة، وإنما يكمن في مدى أداء وظيفة الوالدين معاً. بالتالي ما كان يمثل مشكلة للأسرة في الماضي، ربما لا يصبح اليوم بمثابة مشكلة، ومن ثم قد يختفي بعضها ويظهر بعضها فيما بعد، لأن لكل عصر ظروفه ومشكلاته، وهذا ما يظهر معناه على حياة الأسرة وتؤثر على استقرارها ووظائفها والعلاقات بين أعضائها، هذه الأزمة التي قد تمارس تهديداً على الأعضاء من قيم ومعايير ومعتقدات اجتماعية وثقافية، تلمس جوانبها عن طريق عوامل قد تساهم في حدوث وتزايد المشكلات الأسرية، خاصة في مجتمع يجابه فيه الرجال التغير ويرفضونه:

1. خروج المرأة للعمل خارج المنزل ساعد في استقلالها الاقتصادي عن الزوج، وحدث صراع في الأدوار داخل الأسرة.

2. التغير في الحياة الاجتماعية الذي يبدو بطيئاً نوعاً ما في الأرياف وارتفاعه في المدن، نظراً لطبيعة الحياة السريعة.

3. الزواج المتأخر أو العزوف عنه.

4. مساهمة التغيرات التي تحدث في مجال التشريعات والقوانين المرتبطة بالأسرة، المؤدية إلى التفكير في فسخ العلاقة الأسرية عن طريق الطلاق، والخلع وغيرها، قد أحدث تغيير في نظرة الناس بالمجتمع فضلاً عما تؤدي إليه في قيمهم الاجتماعية والاقتصادية من تخلف.

5. انخفاض المستوى المعيشي بسبب غلاء المواد الغذائية والألبسة. والواقع أن هذه التغيرات الحاصلة في العربية المسلمة اليوم، ما هي إلا تغير داخل علاقات هذه المؤسسة التي كانت تقوم بجميع الوظائف في حدود إمكانيتها، عكس الحاضر في رؤية مجتمعية مغايرة تماماً للماضي.

### 5- 3. المدرسة:

تعمل المدرسة على نقل لائحة من المعارف الاجتماعية والمهارات، والقيم الدينية والأخلاقية، التي تشمل «ما هو لغوي وما هو غير لغوي». ومن هذه المكونات الثلاثة تكون أحياناً متداخلة (كأن يجري تعليم قيم أخلاقية في دروس اللغة، أو تعليم قيم سياسية في درس التاريخ إلخ)، وأحياناً منفصلة (كأن يجري تعليم القيم المدنية والوطنية في درس التربية المدنية، أو يجري تعليم المهارات أو المعارف الجغرافية في درس الجغرافية). والتداخل يجري أيضاً ما بين المواد (استعمال تراكيب لغوية ومعارف رياضية في مادة العلوم إلخ)<sup>(42)</sup>.

تشارك «المدرسة مع غيرها من مؤسسات المجتمع في فعل التنشئة، وهي أقرب إلى الأسرة



والمؤسسة الدينية والمؤسسة الإعلامية، من حيث أن هذه المؤسسات تمارس جميعا التنشئة المقصودة بصورة أو بأخرى. المدرسة هي واحدة من وكالات التنشئة الاجتماعية الأربعة هذه. لكن الفرق بين المدرسة وغيرها من وكالات التنشئة أن المدرسة هي الوحيدة المختصة بالتنشئة، فالأسرة مثلا تقوم فضلا عن التنشئة بوظائف بيولوجية واقتصادية وغيرها، أما المدرسة فيقتصر عملها على التنشئة وما يرتبط بها من اصطفاء<sup>(43)</sup>، ولو أمكننا القول بأن المدرسة مثلها مثل باقي مؤسسات المجتمع الأخرى، غير أن الأکید هو اختلاف نظامها من مجتمع لآخر وفي المجتمع ذاته، ومن عصر لآخر، وهذا ما ينتج طبعاً تمايز أفراد المجتمع.

#### • ما الوظيفة التي يمكن أن تؤديها المدرسة؟

لقد ساهم التعليم الحديث حسب رأي الباحث الجزائري-محمد فريد عزي- "في تكوين الأجيال الحالية" بطريقتين تتمثل الطريقة الأولى في أنه أطال الفترة الزمنية بين مرحلة المراهقة والشباب، ففي حين كان الفرد في السابق يدخل مرحلة الكبر أو البلوغ مباشرة عن طريق الزواج وحصوله على أو عمل، فتمديد فترة الدراسة عن طريق انتشار وتوسيع التعليم الثانوي والجامعي خلال حقبة الستينيات والسبعينات نتج عنه تأخير للزواج وتأجيل دخول الحياة المهنية، منح التعليم للأجيال الجديدة فرصاً وأمالاً للحراك الاجتماعي لم تكن متوفرة لأجيال آبائهم<sup>(44)</sup>، لكنه أفرز مشكلات جعلت هذا الشباب يراوح مكانه، ويخترق الأسباب والفرص للخروج من أزمة خانقة حاصرته في زاوية ضيقة، منتهجاً تفكيراً نكوصياً وهروبياً عن الواقع، وبتمثله للدين في أمور شكلية أو ابتعاده عنه، ومواجهته لجيل الآباء في مختلف مجالات الحياة ووقوفه في وجه تقاليدهم وعاداتهم.

كما يمكن الإشارة لنقطة مهمة جداً تعرض لها عزي، كون المدرسة "لم تقم فقط بحرمان كبار السن في الأسرة من مهمتهم التربوية (...)"، بل إنها قلبت النظام التراتبي القديم، بحيث أصبح التعليم والمعرفة يقابلان ويعارضان تراتبية الأجيال والنوع التي مازالت تؤطر السلطة على الأقل داخل الأسرة أو في المجتمع ككل، بهذا تجاوز الشباب تعليم ومؤهلات الكبار ولحق النساء بالرجال، فقد ساهم الانتشار الواسع للتعليم في زعزعة علاقات وتراتب النظام الجيلي القديم<sup>(45)</sup>، فعلا نلمس هذه الملاحظة من خلال الذين أصبحوا يحوزون مكانة هامة داخل أسرهم، لكن هذه المكانة تفرضها أدوارهم الاجتماعية الجديدة، مثل الحصول على العمل وإعالة البيت أو الزواج أو مستوى التعليم.

يمكن القول أن حدة الصراع تزداد وتقل حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها أفراد الأسرة، وعندنا يتلقف الجيلين المتمايزين أخطاء بعضها، ويفسرانها حسب تصوراتهم، وبناء على تنشئة هويتهم الاجتماعية، وبناء أيضاً على طبيعة تمسكهم بالقيم والعادات سواء تقليدية أو حديثة. ولعل أهم مرجع يمكن العودة إليه لتفسير هذا



الشأن هو كتاب إعادة الإنتاج (بورديو وباسرون)، الذي تضمن مفاهيم عرفتها الساحة الثقافية والفكرية مثل إعادة الإنتاج، الهابتوس، العنف الرمزي، السلطة الرمزية. ويتضمن أهداف المدرسة التي تعود- حسبها- لكونها تأخذ مكانها في دائرة الرهان الطبقي في الحياة الاجتماعية، و«تفعل فعلها في إنتاج التفاوت والتباين للاجتماعي والثقافي، وعلى هذا النحو يحدد النظام الرأسمالي هدفين أساسيين للمدرسة هما:

\* إنتاج أساس لأداء أدوار رأسمالية تسويقية في خدمة النظام الرأسمالي.

\* إنتاج طبقة عمالية بروليتارية قادرة على الوفاء بمتطلبات هذا النظام الرأسمالي»<sup>(46)</sup>، وهذا من شأنه أن يغذي - في نظرنا- أفكار التمايز والاختلاف بين الطبقات الاجتماعية، وبصورة ثانوية في علاقة الرجل والمرأة، حيث تلعب المدرسة دورا في الحفاظ على هذا التمايز وتكريسه، في جانبه السلبي، حيث يعمل خلاله الذكر على إقصاء المرأة واستبعادها. وفي ذات السياق، من بين النتائج التي يتوصل إليها الباحث محمد فريد عزي أن «المواقف والتصورات لدور المرأة حسب الأجيال والمستوى التعليمي، أن مواقف المستجوبين من المرأة، ومن الدور الذي تلعبه داخل أو خارج المجال الأسري، وما يمكن استنتاجه بشكل عام هو أن الاتجاه العام للمواقف والتصورات عن المرأة هو موقف محافظ ومازال تقليدي في كثير من المجالات، وهذا رغم بعض المكاسب التي حققتها المرأة في الواقع المعاش، إلا أن المواقف لم تتأثر كثيرا ولم تتغير صورة المرأة إلا قليلا»<sup>(47)</sup>، بمعنى أن الموقف المحافظ لا يزال موجوداً في نظره لعمل للمرأة. وبالتالي يستخلص أن هناك دور وظيفي تؤديه المدرسة في الحفاظ على بعض القيم السائدة في المجتمع وبعض عناصر تكوين هوية الفرد التي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن رغبة الأجيال لأنه مهما «كانت مؤطرة تأطيراً جيداً لا تستطيع أن تصل إلى أهدافها التربوية، إذا كان الأطفال الذين يؤمنون بها يتعرضون للقساوة التربوية في البيت بقصد العجز القيمي»<sup>(48)</sup>.

#### 5-4. جماعة الرفاق:

تضم جماعة الرفاق «مجموعة من أشخاص تربطهم علاقات متبادلة، ويضمهم هدف وأنماط ثقافية مشتركة، فمن الناحية النفسية الاجتماعية تبدو هذه المجموعة كلاً مخالفاً لمجموع أفرادها، أي أنها لا تمثل بالنسبة لكل فرد عضو فيها زيادة عددية فحسب، بل تغييراً كيفياً فيما يخص تأثيرها الوظيفي السلوكي فيه، توجد هذه المجموعة داخل تنظيم اجتماعي تظل تتأثر فيه مستمدة منه نماذجها، متفاعلة على نحو ما مع بقية ما فيه من مجموعات أخرى (...). أما السلوك العام فهو التعاضد والتعاون، وتحتوي في داخلها على ترتيب وتنظيم الأعضاء، حسب أدوارهم ومستوياتهم»<sup>(49)</sup>، إنها حسب- تصورنا- جماعة تملك نفس التصورات وتتقارب في العمر، وتمتلك نفس الطموحات، والرغبات، لكنها

متفاوتة في التفكير، ما يرجح أن يكون بعض أعضائها رؤساء وقادة بشكل فطري.

دور جماعة الرفاق في تكوين الهوية الرجولية من خلال ”بيت الرجال“. حيث يتمحور دورها في تكوين معايير اجتماعية جديدة وتنمية اتجاهات نفسية جديدة والمساعدة في تحقيق الاستقلال، وإتاحة الفرصة للتجريب، وإشباع حاجات الفرد للمكانة والانتفاء داخل جماعات من نفس السن ونفس الجنس (ذكر)، حيث ”يؤسس المراهقون على سبيل المثال فيما بينهم علاقات مشفّرة، وطقوس (جسدية، لباسية، لغوية...)“ تركز على جعلهم يدخلون مع أمثالهم من نفس السن، ومدى تعارفهم، وأيضا مجموعة انتباههم، التي تتكون وظيفيا مع تبعيتهم الاجتماعية والثقافية<sup>(50)</sup>، وتحاول بصورة تلقائية وبوجود أفراد لديهم القابلية للقيادة والسلطة، لسرعة تمثلهم لقيم المجتمع الذكوري، من خلال محاكاة من هم أكبر منهم سنا.

”إن ممارستها لنشاطاتها خارج إشراف البالغين، تمارس مجموعات الأقران الاستقلالية، بالتهاهي مع البالغين، ولكنها تمارس أحيانا نشاطات لا يستحسنها أو لا يوافق عليها البالغون، ويكون ذلك من باب تأكيد استقلاليتها، لكن بعض المجموعات تجد نفسها مندفعة نحو نشاطات يستنكرها البالغون، بل تذهب نحو نشاطات مؤذية للبالغين، مع تماه مع بالغين مخالفين للبالغين في المدرسة (مع السارق أو الشرير عموما). وإذا امتد ذلك في المرحلة الابتدائية واستمر لأسباب متعددة، عبر مدة من الزمن، تصبح مجموعة الأقران مهذا للإنحراف<sup>(51)</sup>، وهذا ما يعيق العديد من الأولياء عن كيفية ضبط أبنائهم، وبالتالي يتعاملون مع التحاقهم بهؤلاء الجماعات بنوع من الحساسية المفرطة (بممارسة العنف ضدهم والخط من قيمتهم)، وهي لن تثني الذكور عن ذلك، بل تزيد من مسألة ارتباطهم بهم والتمثل بأدوارهم (بالقول: هذاك صاحبي، صاحبي)، ولعل العديد من التورطات التي يقع فيها القاصرين في مشاكل قانونية سببها جهلهم بالواقع، وبحثهم المستمر عن الذات أو الهوية الشخصية.

## 5-5 . وسائل الإعلام والإيصال:

يقصد بوسائل الإعلام والاتصال المؤسسات، الحكومية الرسمية وغير الرسمية التي تنشر الثقافة، وتعرف الأفراد بالتراث الإسلامي قديمه وحديثه، وتعني بالنواحي التربوية على الأخلاق الإسلامية، كهدف لتكيف الفرد مع الجماعة المحلية، إذ تعتبر عنصر أساسي من عناصر لتنشئة الشباب العربي، ومن هذه المؤسسات نذكر: الإذاعة والتلفزيون والصحف ودور السينما والمسارح، حيث تلعب هذه الوسائل دور الوسائط في نشر المعلومات المتنوعة، وإشباع الحاجات النفسية المختلفة ودعم الاتجاهات النفسية وتعزيز القيم والمعتقدات أو تعديلها، والتوافق في المواقف الجديدة.

يحصل أن نجد شريحة عريضة من الشباب المسلم، من مجتمعنا العربي مغلوبة على أمرها، بحيث باتت ضحية لإفرازات النظام العالمي الجديد الذي يقوم بتسويق السلع الثقافية والمادية، ولا يهمه سوى الربح المادي بغض النظر عن طبيعة المجتمعات وخصوصياتها، وفي مقدمتها ثقافة العنف «المستشرية في القنوات التلفزيونية، فإن شبكة الإنترنت تساهم في تكريس هذه الثقافة، كما أن الإنترنت يساهم بشكل أكبر في نشر ثقافة الجنس المتبدلة، وهو ما يمثل خطورة على جميع الأعمار، فهو يقحم الصغار في الأمور الجنسية قبل الأوان، ويجذب المراهقين بحكم غريزة حب الاستطلاع الجنسي لديهم، وهو ما يمكن استغلاله تجارياً. وكما يعمل جنس الإنترنت على تكبير الأطفال، فهو أيضاً يعمل على (تفيل) الكبار، حيث يوحي إليهم باجترار مراهقتهم، ويشدهم إلى فتح النزعات النفسية التعويضية» (52).

### 5-6. دور المسجد:

يؤثر المسجد في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث أنه يلعب دوراً في «تعليم الفرد التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع، وإمداد الفرد بمعيار سلوكي معياري، وتنمية الضمير عنده والدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية السيامية إلى سلوك عملي، وتوحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية» (53)، ويمكن القول أن له تأثيراً بالغاً على أفراد المجتمع في الجزائر من خلال كيفية تحكمه في تنظيم الفضاء المدني حيث يتموضع غالباً في مركز المدينة، وهو في علاقة بالميكانيزمات الاقتصادية (سوق وتجارة) والسياسية (أجهزة دولة) والاجتماعية (الأسرة) والثقافية (مراكز ودو الشباب)، مع التركيز على الدور الذي لعبته الظاهرة الدينية في تشكل المجال كوحدة.

من المعروف أن الإسلام اخترق جميع المجالات الحياتية، ليس فقط في المجال الديني بل حتى في المجالين الاجتماعي والعملي، لكن يعتقد البعض أنه لا ينبغي الخلط بين المعتقدات الاجتماعية والمعتقدات الدينية الإسلامية، لأن الإسلام اخترق البنيات الذهنية العميقة للمجتمع بشكل عميق وعمل على أسلمتها عبر حوار دام زمناً طويلاً بين البنية العميقة للمجتمع والقيم المقترحة من طرف الإسلام أو الدين التاريخي، وعقلنة الكثير من المعتقدات التي كانت ممارسة غير أن الكثير منها لا تزال موجودة، مثل التفكير الخرافي والتطيري، كما أنه عجز على تأصيل الوازع الديني في نفوس شباننا، ما أفرز شرائح كبيرة منهم ركزت على الجانب الشكلي للدين وبقيت تجادل في البديهيات مثل الفرق بين الحلال والحرام، والأخطر من ذلك إنتاج فئات تعتقد في الغرب المسيحي صلاحاً وملاً لأحوالها. نعتقد أن المسجد ليس مجالاً للأداء الوظيفية التعبدية (الصلاة) فقط، بل هو مكان لاكتساب القيم الدينية الخلاقة والقادرة على إضفاء الشرعية على العديد من التصرفات

الأخلاقية لدى الشباب (الأدب، الصدق، الطاعة، الحياء، والحلم، الاحترام والشجاعة والقوة والرجولة وغيرها)، ليصبح في المستقبل قادراً على تحمل المسؤولية على أكمل وجه ممكن، ونستدل في هذا بالملاحظات التي سجلناها عن التي تشربت بهذه القيم الإسلامية -في المجتمع الجزائري- على سبيل المثال: كونها تحن لفترات طفولة حيث كان التعليم القرآني في الكتاتيب والحديث عن طرق التأديب للشيخ المرّبي عن طريق الفلقة، واقتسام الهدايا عند الانتهاء من حفظ القرآن والتعامل بمكارم الأخلاق مع الجميع، وكذا حفظهم للصور القرآنية والأحاديث النبوية. ويرجع -حسبهم- لاهتمام أسرهم بالتعليم التقليدي، وأما البقية، فيرجعون سبب عدم إقبالهم عليها لظروف التعليم الحديث أو لظروف أخرى منها التطرف الإسلامي الذي مس المناطق التي يعيشون فيها، خاصة مع تنامي فكرة التدين الإسلامي المنقوص، والتطرف والغلو في الدين، وبالتالي الارتباط بظاهرة الإرهاب،

نكشف ميدانياً عن تبدل الدور الذي كان يقوم به المسجد كمدرسة لتعليم القيم التقليدية وقيم السلطة الدينية التي تؤسس لأبوية وسلطة الشيوخ إلى التحرر من هذه التقاليد تبدو للبعض غير مجدية مع التطور والتقدم الحاصل في المجتمع والعالم، لذا لا بد من تطوير طرق الدعوة والنقاش والحوار في الأمور الحياتية انطلاقاً من المسجد باعتباره مكاناً هاماً للتنشئة وتشكيل هوية المسلم.

### خلاصة:

إن التنشئة هوية الذكور في المجتمع العربي الإسلامي تفرض عليهم بعض الإكراهات والضغوط، من شأنها أن تسمهم بالشعور بالاستعلاء والتكبر على بعض التفاهات التي ينادي بعض المنظرين الغربيين الداعين للتخلي عن المقدسات والثوابت الإسلامية باسم الحرية والهوية العالمية التي تفرضها اقتصاديات السوق والعولمة، كما هو حالها في المجتمعات الغربية من ضياع يتولاها الانحلال والشذوذ الجنسي والأمراض الاجتماعية المستعصية، وهي تسعى بكل الطرق لتفكيك مجتمعاتنا العربية المسلمة عن طريق التأثير على خيرة شبابها بتسويق ثقافتها المادية، من خلال إيهامه بهامش عريض من الحرية للتعبير عن هويته الشخصية بمعزل عن هويته الثقافية الوطنية والحضارية (دين، لغة، وطن...)، ما يدعوا -في نظرنا- الدفاع عن تشكيل الهوية الرجولية كضرورة لا بد منها للتحضير لمواجهة العوائق والصعوبات القادمة، التي لم تعد شأنًا خاصاً بالأفراد، بل هي شأن خاص بالدولة الإسلامية، حيث تتحدد الهوية الاجتماعية بين ثنائية إستدماج وإقصاء في ذات الوقت، أي أنها تتحدد المجموعة (مجموعة مسلمة أعضاؤها متماثلين دينياً بالدرجة الأولى)، وتميزها عن مجموعة أخرى للسبب ذاته (مسحية أو يهودية) بين النحن والههم.

إن التنشئة الاجتماعية هوية الفرد في مجتمعاتنا الإسلامية على القيم الرجولية، غالباً ما

يتم استدعاؤها في حالات صعبة تمر بها الأوطان والشعوب المتحضرة لمواجهة الأخطار المحدقة داخلياً وخارجياً، لكنها عملية في غاية التعقيد ولكنها كفيلة بالحفاظ على هويتنا الثقافية من الذوبان والضعف، وهي قادرة على إعادة الفرد المسلم للتاريخ من خلال الحفاظ على مكتسباته الفطرية التي تكفل عودته الحضارية.

## المراجع:

- 1- دونيس كوش. مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، (تر: منير السعيداني، مر: الطاهر لبيب). الكويت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2007، ص ص 83-84.
- 2 - المرجع نفسه، ص 84.
- 3 - غي روشيه. مدخل إلى علم الاجتماع العام، (تر: مصطفى دندشلي). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص 164.
- 4 - سلمى محمد حمص، إقبال محمد البشير. الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، (ب.ت)، ص 73.
- 5- تهاني محمد عثمان منيب، عزة محمد سليمان. العنف لدى الشباب الجامعي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2007، ص 33.
- 6- عبد الرحمن العيسوي. دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف في المجتمع الإسلامي. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية. مصر: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ص 350
- 7 - معن خليل العمر. الضبط الاجتماعي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص ص 125-126.
- 8 - رشيد حمدوش. مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة - دراسة ميدانية مدينة الجزائر نموذجاً توضيحياً. الجزائر: دار هومه، 2009، ص 281-282.
- 9- عدنان الأمين. التنشئة الاجتماعية وتكوين الطابع. المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 2005، ص 22.
- 10- إبراهيم عثمان. مقدمة في علم الاجتماع. مرجع سابق، ص 183-184.
- 11- دونيس كوش. مرجع سابق، ص 148-149.
- 12- رشيد حمدوش، مرجع سابق، ص 131-132.
- 13- دونيس كوش. مرجع سابق، ص 158.
- 14- المرجع نفسه، ص 159-160.

- 15- الطاهر بوغازي. القيم التربوية. مرجع سابق، ص 68.
- 16- حلیم بركات. المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 190.
- 17- حلیم بركات. المرجع نفسه، ص 190.
- 18- محمد عماد الدين إسماعيل. الأطفال مرآة المجتمع. النمو النفسي والاجتماعي للطفل في سنواته التكوينية. عالم المعرفة، عدد 99، مارس، الكويت، 1986، ص 331.
- 19- أبي حامد محمد بن محمد الغزالي. إحياء علوم الدين. بيروت: دار الكتاب العربي، ط 1، 2005، ص 993-994.
- 20- أبي حامد محمد بن محمد الغزالي. المرجع السابق، ص 994.
- 21- ابن قيم الجوزية. تحفة المودود بأحكام المولود. الجزائر: الشركة الجزائرية اللبنانية، ط 1، 2006، ص 251.
- 22- ابن قيم الجوزية. المرجع نفسه، ص 251-252.
- 23- أزولا شوي. أصل الفروق بين الجنسين، (تر: بوعلي ياسين). سورية: دار الحوار، ط 2، 1995، ص 102.
- 24- المرجع نفسه، ص 110.
- 25- المرجع نفسه، ص 96.
- 26- سليمان عشراقي. الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 16.
- 27- عزة شرارة بيضون. عزة شرارة بيضون. الرجولة وتغير أحوال النساء (دراسة ميدانية). المغرب: المركز الثقافي العربي، ط 1، 2007، ص 13.
- 28- المرجع نفسه، ص 13
- 29- فاطمة المرنيسي. الجنس كهندسة اجتماعية، (تر: فاطمة الزهراء أزرويل). المملكة المغربية: المركز الثقافي العربي، ط 4، 2005، ص 185-186
- 30- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. المقدمة. بيروت: دار الصادر، ط 1، ص 2000، ص 114.
- 26 - Michel Foucault. Surveiller et punir. Paris : Gallimard, 1975, p106
- 32 - الطاهر بوغازي. القيم التربوية مقارنة نسقية. الجزائر: منشورات الخبر، ط 1، 2010، ص 57.
- 33 - عدنان الأمين. التنشئة الاجتماعية وتكوين الطابع. مرجع سابق، ص 11.
- 34- عدنان الأمين. مرجع سابق، ص 14.
- 35- المرجع نفسه، ص 15.

- 36-Emil, DURKHEIM. Education et sociologie. Paris: P.U.F, 4édition, 1980, p51.
- 37-Pierre, BOURDIEU, Sociologie De L'Algérie, P.U.F, Paris, éd 8, 2001, p10.
- 38- لفظ وليد الهجالة في الجزائر، هي المرأة التي توفي زوجها وصارت تعيل أسرتها، وهو لفظ تعييري يستعمله البعض لشتى من قيمة شخص ما في المجتمع، وأحيانا ينعت كما لو أنه ولد لقيط.
- 39- بيار بورديو. الهيمنة الذكورية. (تر: سليمان قعفراني). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2009، ص 130.
- 40- طه عبد الرحمن. روح الحداثة، المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية. المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 2006، ص 110.
- 41- طه عبد الرحمن. المرجع نفسه، ص 110.
- 42- عدنان الأمين. التنشئة الاجتماعية وتكوين الطابع، مرجع سابق، ص 113
- 43- عدنان أمين. التنشئة الاجتماعية وتكوين الطابع. المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 2005، ص 77-78.
- 44- محمد فريد عزي. الأجيال القيم مقارنة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر. أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع السياسي. كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة السانية وهران، سنة 2007-2008، ص 79-80.
- 45- محمد فريد عزي. المرجع السابق، ص 79-80.
- 46- علي اسعد وطفة. بيار بورديو، باسرون. إعادة الإنتاج، في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، مجلة إضافات، العدد 5، السنة 2009، ص 178.
- 47- محمد فريد عزي، المرجع السابق، ص 100-101.
- 48- عزت حجازي. الشباب العربي ومشكلاته. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1985، ص 132.
- 49- الطاهر بوغازي. القيم التربوية، مقارنة نسقية. مرجع سابق، ص 78.
- 50-Marta Antunes Maia. Les représentations de la sexualité féminine, Antropologicas, N7 porto UPf, 2003, pp 225226-.
- 51- عدنان أمين. التنشئة الاجتماعية وتكوين الطابع. مرجع سابق، ص 86-87.
- 52- زياد بن عبد الله الدريس. مكانة السلطات الأبوية في عصر العولمة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2009، ص 46.
- 53- - حسن الشراوي. نحو تربية إسلامية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983، ص 285.





# العولمة المجتمع الدولي والنظام العالمي

د. جيلالي بوبكر

جامعة شلف

## الملخص

هذه الورقة تتناول موضوع العولمة من ابعادها الثلاثة وهي البعد الاقتصادي السياسي الاجتماعي الا ان تناول هذه الابعاد سيتم من خلال هذا العمل على الدمج بين تلك الابعاد الثلاثة، من خلال التأسيس التاريخي لها خاصة من مجال فرص القوة الذي تمارسه الدول الاكثر تقدما من اجل فرض نفوذها

## Summary

This paper deals with the subject of globalization of the three dimensions, a socio-political-economic dimension, but eating these dimensions will be through this action on the merger between those three dimensions, through a historical foundation have their own specific field of opportunities force exerted by the most advanced countries in order to impose its influence

## المقدمة

ارتبطت العولمة في نشأتها بوعي تاريخي تشكّل في ظروف النهضة الحضارية التي عرفتها أوروبا الغربية في العصر الحديث، أتجه هذا الوعي إلى التمسك بقيم الحداثة، الحرية، العقلانية، التعددية السياسية، العلمانية، العلمية، واستخدام التكنولوجيا وغيرها، كما أتجه الوعي من جهة أخرى إلى تصدير قيم الحداثة والنهضة ومنتجات الحضارة إلى الشعوب المجاورة لأوروبا الغربية، ثم تصديرها إلى مختلف أنحاء المعمورة، فأخذت الحضارة الغربية طابع العالمية ومنحى الشمولية، وهو أمر طبيعي وتاريخي، فالحضارة أخذ وعطاء، تأثير وتأثر، انتشار وانصهار من غير اختراق أو ذوبان؛ لأن الحضارة لا وطن لها، والعلم ليس حكراً على جنس أو لون، الحضارة ملك للإنسانية جمعاء، وهي لا تنفي الخصوصية ولا تتعارض معها، فالحضارة الإسلامية لها محلّيّتها وخصائصها الدينيّة والثقافية؛ مثل: العلوم الدينيّة البحتة، ولها إسهاماتها في الفعل الحضاري العام والمشارك، مثل إسهامات العلماء المسلمين في الطبّ والصيدلة، وفي الكيمياء والرياضيات، وفي الأحياء والفلك والاجتماع، وفي غيرها من العلوم المختلفة.

جاءت إسهامات المسلمين الحضارية عامّة وإنسانيّة استفادت منها الحضارة الحديثة، وقبل هذا استفادت الحضارة الإسلاميّة من منتجات الحضارة اليونانية مثلاً

استفادت الحضارة اليونانية من حضارات الشرق القديم، ولولا الاستمرار الحضاري ودأبه ما ظهرت الحضارة الغربية الحديثة، فالتحضر لا يقوم في العدم والفراغ، بل له شروطه ولوازمه الفكرية والمادية، الأمر الذي تحاول بعض الاتجاهات الفكرية والفلسفية نفيه، الاتجاهات التي سارت انتشار منتجات الغرب الأوروبي الحضارية وعالميتها، والتي تردُّ الحضارة والتقدم إلى عوامل وشروط لا تتوفر خارج أوروبا، ولا في جنس بشري إلا العنصر الأوروبي، فمركز العلم والثقافة والإبداع والازدهار الحضاري حسب النزعة المركزية الأوروبية - أوروبا لا غير قديماً وحديثاً؛ قديماً حضارة اليونان، وحديثاً الحضارة الغربية الأوروبية، وكل الحضارات الأخرى الخارجة عن أوروبا، وهي لشعوب وأمم أخرى: إما مقتبسة من المركز الحضاري الأوروبي، أو عبث وهراء ومحض عدم، نزعة استكبار واستعلاء تقوم على أيديولوجيا تتفق مع منازع الحركة الصهيونية العالمية التي تقول بارتباط كل الثقافات الدينية والفلسفية العالمية، وكل الحضارات العالمية بأصول ومصادر عقائدية دينية، ويصل التطرف بالنزعتين المركزية الأوروبية والصهيونية العالمية إلى حد تكريس التمييز العنصري بشكل مباشر وغير مباشر، الأمر الذي فسح المجال لتنامي ظاهرة التباهي بالأجناس، وتعاضم خطرهما على الأمن والسلام في العالم، وهي تصورات وتفسيرات تعارض مع سائر القيم الموضوعية الإنسانية والعلمية والتاريخية والواقعية، برغم مجانية هذه التصورات للحقائق العلمية والتاريخية فإنها كانت وراء القيم الحضارية للنهضة الأوروبية الحديثة، قامت بأدلتها؛ لتقوم على معطيات خارجة تماماً عن قيم التحضر والافتقار الحضاري وعن العلم ومقوماته، فهي تنم عن الشعور بالعظمة، والرغبة في السيطرة والسطو وامتهان كرامة الآخر، وإرادة الهيمنة واستغلال القوة المتاحة في نهب طاقات الآخر البشرية والمادية وقهره وسحقه من دون مرحة أو مشفقة.

أخذت الحضارة الأوروبية الحديثة منحى العالمية والشمولية، ولا أحد ينكر عليها إيجابياتها وما قدمته من خير كبير للإنسان، لكن التواطؤ الأيديولوجي الأوروبي الغربي والأمريكي جعلها تنحرف من العالمية إلى الاستعمار الحديث في تعامل بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة مع الآخرين في جهات أخرى من العالم.

التاريخ لا ينسى ما أحرقه الخليط البشري الأبيض وغير الأبيض بالسكان الأصليين في أمريكا الشمالية بعدما اكتشفها «كريستوف كولومبس» من قتل وتشريد وعدوان، ولا ينسى التاريخ ما فعله الاستعمار الغربي؛ الفرنسي والإيطالي، والإنجليزي والإسباني وغيره بالشعوب المستعمرة، بعدما أهلته حضارته القائمة على الحرية والعدالة والأخوة الإنسانية لتقسيم العالم والتسابق على مناطق النفوذ العائرة بالثروات الطبيعية التي تُستخرج بسواعد المستعمر - بفتح الميم - في ظروف قاتلة، وتحوّل إلى السيّد في أوروبا للاستغلال، ولا ينسى

التاريخ ممارسة الاستعمار لكلِّ صنوف العدوان والقهر والاستبداد للشعوب المستعمرة، خاصة في حروبها التحريرية، وخير مثال نسوقه هنا ما فعله الاستعمار الفرنسي في حملته على الجزائر في جميع المستويات، وما فعلته قواته العسكرية والبوليسية والمخابراتية أثناء حرب التحرير من قتل وتشريد، ناهيك عن المخططات الثقافية والدينية التي نفذتها بقوة الحديد والنار، منها فرض اللغة الفرنسية على الجزائريين وإلغاء اللغة العربية، وتحريم تعليم القرآن والعلوم الدينية وغيرها، وممارسة التنصير، وبعد الاستقلال لم تسلم الجزائر وشعبها العربي المسلم ولا الشعوب الأخرى من تأثير بقايا الاستعمار في الحياة السياسية والثقافية وغيرها. الاستعمار الحديث هو شكلٌ من أشكال العولمة كرس الهيمنة الغربية الأوربية على بقية الشعوب المقهورة، هيمنة سياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية، استغل الاستعمار فيها كل ما لديه من إمكانيات، خاصة التطور التقني الهائل في المجال العسكري والأمني، وفي تقنية الإعلام والاتصال، وبعد الحرب العالمية الأولى والثانية تبدلت فيها موازين القوة، إذ برزت الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت من الحربين كقوة عظمى تنافس الغرب الأوربي حضارياً، وتنافس المعسكر الاشتراكي أيديولوجياً، وجاء عصر الاستقطاب الذي سرعان ما انتهى وولى بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ومنظومته الأيديولوجية، وتفكك الاتحاد السوفيتي وتوقف الحرب الباردة، وانفتح المجال للقضية الأحادية، ويمثلها المعسكر الغربي الرأسمالي الليبرالي الديمقراطي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة في العالم اقتصادياً وعسكرياً.

كانت في هذه المرحلة موجة التحرر من الاستعمار قد بلغت أوجها، وبدأ الاستعمار يتلاشى تدريجياً وتحررت الكثير من الشعوب، لكن خروج الغزاة من مستعمراتهم لم يمكن هذه المستعمرات من أن تتحرر من بقايا الاستعمار وبرائنه، ولا من الوصاية الاستعمارية عليها التي ما زالت قائمة حتى الآن، بحيث ما زالت الأنظمة الحاكمة في البلدان المستقلة تابعة للاستعمار بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا شكل آخر من أشكال الهيمنة الغربية الأوربية على العالم باسم الشرعية التاريخية الاستعمارية، ويتكرر التنافس على مناطق النفوذ بين القوى الكبرى المهيمنة، وبحثاً عن الطاقة، لكن هذه المرة باسم العولمة والنظام العالمي الجديد؛ لأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم تغيرت، والعلاقات الدولية لم تعد على ما كانت عليه في عصر الاستقطاب.

أصبح المجتمع الدولي في ظل القضية الأحادية مصنفاً إلى مجتمعات من حيث القوة ودرجة التقدم، والعالم موزعاً إلى عوالم؛ العالم الأول المتقدم والعالم الذي يليه أقل تقدماً من العالم الأول، والعالم الثالث النامي أو السائر في طريق النمو، ويوجد العالم الفقير جداً، تميز المجتمع الدولي الجديد الذي يقوم على الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية بملامح

و«مقومات التحول الهيكلي والفعالية الإنتاجية الإبداعية، وبكل أركانه ودعماته من حرية فكر وتعبير، ومن ثم إبداع وحق في التغيير، هو الأساس الصحيح للمناعة الثقافية في مواجهة أيّ رياح معادية تستهدف زعزعة الذات الجمعيّة.

قد بلغ عصر الصناعة، عبر مرحله أو موجاته الثلاث، مرحلة جديدة هي ثورة جديدة، إنَّها ثورة على المبادئ الأولى لنشأة عصر الصناعة ذاته، وثورة على الواقع الاجتماعي الراهن الذي هو حصادُ القرون الثلاثة؛ أي: حصاد العصر الحديث، هي ثورة في الفكر وفي الثقافة، وأصبح الحديث الآن عن الظرف الكوني، والوعي الكوني والحدود الكوكبية لا القومية، وعن القضايا الكونية ورأس المال الكوني الذي يملك، إن لم يفرض حرية الحركة والتسويق والإنتاج والمضاربة على المال في كلّ الأنحاء المسكونة، التي يراها مجال فعله ونشاطه وهيمته» [1].

المجتمع الجديد أفرزته التحوُّلات والتحديات البارزة والمتسارعة في العالم، وأهم وأبرز تحوُّل من هذه التحوُّلات تحول العولمة الذي ارتبط أساسًا بمخلفات التطوُّر التكنولوجي الهائل على الاقتصاد وعلى الرأسمالية وعلى الديمقراطية الليبرالية، وعلى وسائل الإعلام والاتصال والإشهار، هذه الإفرازات عززت قوّة العالم الأوّل المتقدّم الذي حدّد مقاييس النظام العالمي الجديد الذي يحكّم المجتمع الإنساني الجديد في ظلّ العولمة، وهي الخطّ الذي رسمه النّظم العالمي الجديد لنفسه ليعبر منه إلى كلّ أنحاء المعمورة؛ «لهذا كله فإنّ مناط الأمر على طريق التحول الحضاري سيكون - في جميع الأحوال - مجتمعًا جديدًا وإنسانيًا جديدًا، مجتمعًا ديمقراطيًا على مستوى حضارة العصر مع الاحتفاظ بالخصوصية: رأي حر، مشاركة حرّة، حقوق وواجبات لها السيادة ومتساوية بين الجميع، حكمًا ومحكومين باعتبارهم مواطنين، دون تمييز على أساس من عرق أو دين أو نوع أو قبيلة أو عائلة، وأنّ يجمّل هذا كله دستور هو الضامن والكفيل، معتمدًا على العقل الحر حكمًا ومرجعًا، وأنّ تكون أسسه ثقافة اجتماعية سائدة... وهكذا ينمو الجنين ويشبّ الوليد في حِضن طبيعة أو بيئة هي ذاتها دفء الأصالة والابتكار، ويحمل المجتمع الوليد بصمة الخصوصية، خصوصية التاريخ والواقع والعصر، ويتميّز بدينامية التطوُّر الارتقائي.

إنّ الحدائثة والمجتمع الديمقراطي بنية واحدة متكاملة متطوّرة، أو هما وجهان لعملة واحدة لا وجود لأحدهما دون الآخر» [2]، المجتمع الجديد والإنسان الجديد والمواصفات الجديدة في المرحلة الجديدة، كل هذا يشكّل غاية العولمة والنّظام العالمي الجديد، ويعكس تطلعات الشعوب في التنمية الشاملة خاصّة الشعوب المتخلفة، كما يظهر في خطاب العولمة، وفي بيانها النظري وميثاق النّظام العالمي الجديد وسائر موثيق ودساتير المنظّمات العالميّة والهيئات الدوليّة السياسيّة، والاقتصاديّة والثقافيّة وحتى العسكريّة، ويدل على في الظاهر

على إيديولوجيا العولمة، لكن في حقيقة الأمر أن حقيقة العولمة وغاياتها وحقيقة النظام العالمي الجديد وأهدافه وطموحاته شيء آخر تمامًا؛ أي: على العكس من ذلك تمامًا.

لما وُسدَّ شأن العالم ومصير الإنسانية للغرب الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بفعل امتلاكها للقوة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية والعسكرية، قاما بأدلة الحضارة الحديثة وقيمها ومنتجاتها بالإيديولوجية الغربية والأمريكية، وسخرًا سائر مقومات الحداثة وخاصة المقوم العلمي والتقني الذي طبع الحضارة الحديثة بطابعه لخدمة مصالح وأغراض الدول الكبرى المهيمنة، ولم تؤخذ في الحسبان بتاتا مصالح المجتمعات الأخرى، مجتمعات العالم الثاني أو العالم الثالث، أم المجتمعات التي دونه ضعفاً وتخلفاً، وصار خطاب العولمة وآليات النظام العالمي الجديد كلها جوفاء خالية من المضمون لا قيمة لها ولا معنى، وصار التناقض مفضوحاً وعلى المكشوف بين خطاب العولمة ومعايير النظام الدولي وبين الممارسات السياسية والاقتصادية، والثقافية والإعلامية والعسكرية للدول المهيمنة في الواقع.

«لقد قامت العولمة كنظام عالمي جديد، قوامها الشركات المتعددة القوميات، حيث تجمع بينها شبكة من العلاقات والترابطات الدولية، وتلتقي حول هدف واحد هو إنتاج السلعة على نطاق عالمي، وتعمل في فضاء واحد هو السوق الكونية، وهذه الشبكة تخضع لنفوذ واحد، يتجاوز سلطة الدولة القطرية، هو نفوذ الرأسمال النقدي العالمي.

إن العولمة بهذا المعنى لم تنظر إلى الإنسان إلا كمجرد مستهلك للسلع والبضائع والصُّور الأفكار التي تروِّج لها الشركات العالمية العملاقة، فهي لن تؤدي في الأخير إلا إلى تجريد الإنسان من هويته وإلى إلغاء دوره في حركة التاريخ.

إن وسائل العولمة الاتصالية والإعلامية تستهدف إدراك الإنسان ووعيه من خلال عملية اختراق هويته وتفكيك لمقومات شخصيته المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنظومة من القيم وبشبكة متينة من المبادئ الأخلاقية، إن هذا الصدام بين العولمة وعناصر الهوية قد يمحَق في الأخير جوهر الإنسان، ويُضعف إرادته، ويُعيقه عن القيام بأي دور تاريخي» [3].

يقوم النظام العالمي الجديد على إيديولوجيا العولمة كما رسمتها النزعة الأوربية المركزية، وكما حددها الحركة الصهيونية العالمية؛ لأن العولمة جعلت من إسرائيل طرفاً فاعلاً في معادلة النظام العالمي الجديد، ومحدداته وموجهاته أمريكية صهيونية أوربية، فأيديولوجية الأمركة المتصهينة من جهة والمتأوربة من جهة ثانية هي وراء عولمة العالم، وفرض النظام العالمي الجديد الذي يمثل مسطرة العولمة وغطاءها الشرعي وعصاها التي تضرب بها بقوة كل من يقف بوجهها، «والنظام العالمي الجديد، بهذا المعنى، نظام معاد للإنسان.

إن دعوة النظام العالمي الجديد لنشر الديمقراطية في أرجاء العالم لا تهدف إلى تمكين الجماهير من التحكم في مصيرها، وإنما هي أداة في فتح الحدود وإضعاف الدول القومية؛ حتى يتسنى له ترشيد البشر، ولكن هذه الدعوة كانت - ولا تزال؛ ليخفي بها مخططات بسط السيطرة على الشعوب والاستيلاء على ثرواتها.

ومن جهة أخرى، تصوّر الديمقراطية التي تسوق لها أمريكا من خلال سوق حرة - تصور «دينًا» جديدًا لا يُمكن للإنسان أن يجد حقوقه خارجها» [4]، فالتغني بحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية ونقل التكنولوجيا وحماية الحريات الفردية الجماعية وغيرها في العالم، جعلت منها ممارسات القوى المهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية مجرد شعارات وحبر على ورق؛ لأن النظام العالمي الجديد من أهدافه الرئيسية: «بقاء الشعوب مشلولة الإرادة، في حالم من القصور والتبعية وهي المسؤولة عن بقائها كذلك، وعجز الشعوب هو عدم استعمال قدرتها الذاتية دون تسيير من الغير، ولعل ذلك امتدادًا للاعتقاد الراسخ بأن على هذه الشعوب الخضوع للصياغة لأنّها لم تنضج بعد لتعي مصالحها.

إن النظام العالمي الجديد له قوانينه الخاصة التي تميّز ما بين التابعين لشرعته والخارجين عليها، فالخارج عن هذه الشرعنة هو «الشرير» الذي عليه أن يعاقبه ويهزمه، وكل ذلك تحت تسمية إرهابيين، إنه التعامل الذي يتعرّض له شعب العراق وفلسطين؛ إذ تُصنّف مقاومة المحتل في خاتمة الإرهاب - كذلك الأمر بالنسبة للمقاومة الإسلامية في لبنان.

إن ما يتهمنا به الغرب قد مارسه على نحو أكثر فظاعة كما تشهد موجات الإبادة الجماعية ضد السكان الأصليين (الهنود)، والحروب العالمية، صحيح أن الغرب ينظر إلى نفسه بوصفه أقوى أقباء الغاب، أو بوصفه مصدر المعرفة ونموذج الحضارة، فيما هو يعاملنا بوصفنا مجرد مستهلكين لسلع وأدواته، وبذلك يُخفي الوجه الآخر لحقيقته؛ كونه يارس الإرهاب بتهديداته وحروبه وتدخلاته ومفاضلاته العنصرية، وكونه قد حقق تقدمه وإنجازاته، بقدر ما استخدمنا أو احتاج إلينا كأسواق، من هنا فإن الإرهاب الذي يتهمنا به مردودٌ عليه؛ إذ نحن وجّه الآخر الذي يحاول إخفاءه - أليس العنّف يغذي العنف ويُنتج الإرهاب؟» [5].

إن النظام العالمي الذي فرضته وتنفذه الدول الكُبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية يقوم من منظور العولمة على أن «العولمة واضحة الأهداف، إنّها تستهدف، هي والخصوصية ربيبتها، ثلاثة كيانات: الدولة، والأمة، والوطن، وإذا نحن سحبنا هذه الكيانات الثلاثة فماذا عسى يمكن أن يبقى؟ يبقى ما يحل محلّها جميعًا: الإمبراطورية العالمية، والإمبراطورية الجديدة، في عصر العولمة، ركائزها ثلاث:



الشَّرَكَاتِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ الْجِنْسِيَّةِ الَّتِي تَتَوَلَّى التَّسْيِيرَ وَالتَّوْجِيهَ وَالقِيَادَةَ عِبْرَ الْعَالَمِ، وَهِيَ بِذَلِكَ تَحِلُّ مَحَلَّ الدَّوْلَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

أبناء البشر في كلِّ مكانٍ مِنَ الكُرَةِ الأَرْضِيَّةِ القَادِرُونَ عَلَى الاسْتِهْلَاكِ، وَالَّذِي يُوَحِّدُ بَيْنَهُمْ وَيَجْمَعُهُمْ مَا تُلْقِيهِ إِلَيْهِمُ الْعَوْلَةُ مِنْ سِلْعٍ وَبَضَائِعٍ وَمُنْتُوجَاتٍ إلكترونيَّةٍ تَخْلُقُ فِيهِمْ مَيُولًا وَأذْوَاقًا وَرغَبَاتٍ مُشْتَرَكَةً، إِنَّهَا «الأُمِّيَّةُ» فِي عَصْرِ الْعَوْلَةِ، أَمَّا غَيْرُ هَؤُلَاءِ مِنَ الَّذِينَ لَا تَتَوَفَّرُ لَهُمُ القُدْرَةُ المَالِيَّةُ عَلَى الاسْتِهْلَاكِ، فَهُمْ لَا يَدْخُلُونَ فِي عِدَادِ «أمةِ الْعَوْلَةِ»؛ وَلِذَلِكَ فَهُمْ مَبْنُودُونَ مَهْمَشُونَ سَيِّئُ التَّخَلُّصِ مِنْهُمْ عَنْ طَرِيقِ «اصْطِفَاءِ الأَنْوَاعِ» الَّذِي يَتَوَجَّحُ الْمُنَافِسَةُ الَّتِي أَصْبَحَتْ تَعْنِي أَكْثَرَ مِنْ أَيِّ وَقْتٍ مَضَى: «أَكْثَرَ مَا يُمَكِّنُ مِنَ الرِّبْحِ بِأَقْلٍ مَا يُمَكِّنُ مِنَ المَأْجُورِينَ».

«الفِضَاءُ السَّيْرِنِيَّتِي» وَهُوَ بِحَقِّ وَطَنِ جَدِيدٍ لَا يَنْتَمِي لِإِلَى الجُغْرَافِيَا، وَلَا إِلَى التَّارِيخِ، هُوَ «وَطَنٌ» بَدُونَ حُدُودٍ وَبَدُونَ ذَاكِرَةٍ وَبَدُونَ تَرَاثٍ، إِنَّهُ «الوَطَنُ» الَّذِي تَبْنِيهِ شَبَكَاتُ الاتِّصَالِ المَعْلُومَاتِيَّةِ الإِلِكْتُرُونِيَّةِ «الفِضَاءُ السَّيْرِنِيَّتِي». [6]

إِذَا فَمُحَدَّدَاتُ الْعَوْلَةِ وَالنِّظَامُ الْعَالَمِيُّ الجَدِيدُ ثَلَاثَةٌ، هِيَ: الإِمْبْرَاطُورِيَّةُ الكُونِيَّةُ وَالأُمِّيَّةُ فِي عَصْرِ الْعَوْلَةِ فِي الإِنْتِاجِ وَالاسْتِهْلَاكِ، وَتَقْنِيَةُ الاتِّصَالِ وَالإِعْلَامِ وَالإِشْهَارِ، وَكُلُّ شَيْءٍ مَهْمَا كَبُرَ وَعَظُمَ أَوْ قَلَّ وَنَقَصَ يَجْدُثُ فِي الإِمْبْرَاطُورِيَّةِ لَا يَفْلُتُ مِنَ الْعَوْلَةِ وَالنِّظَامِ الْعَالَمِيِّ الجَدِيدِ، وَالإِمْبْرَاطُورِيَّةُ فِي ظِلِّ الْعَوْلَةِ هِيَ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ الأَمْرِيكِيَّةُ الَّتِي تَعْمَلُ عَلَى «حِشْدِ تَحَالُفٍ دَوْلِيٍّ مُؤَيَّدٍ لَهَا عَلَى جَانِبِ إِعَادَةِ صِيَاغَةِ دَوْرِ الأُمَّمِ الْمُتَّحِدَةِ؛ لِتَصْبِحَ أَدَاةً لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ، مَعَ الْعَمَلِ عَلَى عِزْلِ أَوْ حِصَارِ الْقُوَى الأُخْرَى الَّتِي تَهْدَفُ إِلَى إِيجَادِ مَكَانٍ لَهَا عَلَى قِمَّةِ النِّظَامِ الْعَالَمِيِّ؛ وَذَلِكَ فِي الْمَجَالِ الإِقْتِصَادِيِّ لِلسَّيْطَرَةِ عَلَى مَصَادِرِ الطَّاقَةِ فِي الْعَالَمِ الَّتِي يُمَكِّنُهَا مِنْ خِلَالِهَا السَّيْطَرَةُ عَلَى الْمَسْتَوَى الإِنْتِاجِيِّ الْعَالَمِيِّ بِحَيْثُ يُصْبِحُ لِلْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْيَدِ الطَّوْقَى فِي ذَلِكَ، وَفِي الْمَجَالِ الْعَسْكَرِيِّ التَّفَوُّقَ الْمَطْلُوقَ فِي تَطْوِيرِ نِظْمِ التَّسْلِيحِ وَالقِيَادَةِ وَالسَّيْطَرَةِ الَّتِي تَحَقِّقُ لَهَا تَنْفِيذَ مَهَامِهَا بِكِفَاءَةٍ تَامَّةٍ ضِدَّ آيَةِ قُوَى مُنَاوِئَةٍ أُخْرَى» [7].

مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ يَتَّضِحُ أَنَّ الْعَوْلَةَ وَالنِّظَامَ الْعَالَمِيُّ فِي حَقِيقَتِهَا مَشْرُوعٌ تَجَسَّدَهُ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ الأَمْرِيكِيَّةُ لَا غَيْرَ، وَبِالتَّالِي فِيهَا أَمْرَكَةٌ فَتَحَتْ الْبَابَ وَاسِعًا لِلْفَوْضِيَّاتِ وَالصَّرَاحِ، وَالتَّسَابِقِ وَالتَّنَافُسِ عَلَى السُّلْطَةِ وَالمَالِ، الأَمْرَكَةُ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا وَدَافَعَ عَنْهَا السَّاسَةُ وَالمُفَكَّرُونَ مِنْذُ نَشْأَةِ دَوْلَةِ الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ، وَذَلِكَ «عَقِبَ الْفِرَاقِ مِنْ عَمَلِيَةِ الصَّهْرِ، أَوْ التَّطْهِيرِ - فَلْتَسْمِيَّتِهَا مَا تَشَاءُ - تَشَكَّلَتْ دَوْلَةُ أَمْرِيكَا عَلَى أَسَاسٍ مِنْ إِعْلَانِ الاسْتِقْلَالِ الأَمْرِيكِيِّ، وَأَصْبَحَ جُورْجُ وَاشْنِطْنُ أَوَّلَ رَئِيسٍ لِلْجُمْهُورِيَّةِ فِيهَا، وَمِنْذُ ذَلِكَ التَّارِيخِ البَعِيدِ وَالأَمْرِيكِيُّونَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ ابْتَكَرُوا أَعْظَمَ بِلَدٍ وَأَعْظَمَ دَوْلَةَ عَرَفَهَا التَّارِيخُ

الإنساني، بل لقد اعتبر المستوطنون الأوائل - كما قال المفكر الأمريكي الشهير إمرسون - أن بلدهم هو المخلوق الأخير وأعظم صدقة تصدق بها الربُّ على العالم، ولم يمض 190 عامًا على تأسيس أمريكا حتى قال الرئيس كينيدي: إنَّ الأمريكيين هم الحراس على معاقل الحرية في العالم، ومن هذا وذلك تتكشف أبعاد رؤية الأمريكيين لأنفسهم بأنهم هم الأجدر بقيادة العالم» [8].

فروية الأمريكيين إلى الأنا وإلى الآخر، هذه جاءت من منطلق الشعور بالعظمة وحب الذات، بل من منتهى النرجسية وقمة الأثرة، وصادرة عن منازع عرقية دفيئة وهم رعاة الحرية والديمقراطية، تحركهم إرادة الهيمنة والرغبة في التسلُّط وقهر الآخر، تنافسهم في ذلك المركزية الأوروبية لتضع أوروبا في قمة النظام العالمي، وتشارك الأمريكيين في الرؤية والهدف الحركة الصهيونية العالمية النافذة في مراكز السلطة والمال والقرار في العالم، فالأمركة المتصهينة هي التي تقود العالم وتفرض عليه العولمة والنظام العالمي، ولا بديل عنها حتى ولو جرته نحو الجحيم.

ومن جانب آخر يطرح فعل تغيير الأنظمة في العالم؛ ليحل محلها النظام العالمي أزمة ويحدث عدة اختلالات، يؤكِّد على استمرارها لعدة سنوات قادمة المفكر «أوليفي دافوس» في كتابه «العولمة وحقيقتها» قائلاً: «والمؤكد أنَّ الاختلالات التي عرفها العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين ستمتدُّ إلى السنوات القادمة، والأرجح أنَّ هذه الاختلالات تترجم الانتقال من نظام إلى نظام آخر، ولئن كان يتعيَّن التزام الاحتياطات الضرورية للبشرية التي تعيش في «النظام العالمي»، في نقل نظرية الأنظمة، فإنَّ هذه النظرية تفيدنا أنَّ الانتقال من نظام إلى آخر يتمُّ عبر «كارثة» (بتعبير ر.ثوم)، في صورة نظام «يتشظى» بفعل احتداد المفعولات الرجعية الإيجابية؛ ليسفر عن ولادة نظام آخر؛ أي: حدوث تفاعلات أخرى بين متغيرات تحتل مواقع مختلفة، ومفعولات رجعية سلبية تُسهِّم في استقرار النظام الجديد.

ومن الممكن أن تجعل «العولمة / الشمولية» العالم في نهاية هذا القرن ومطلع القرن الواحد والعشرين، يدخل في حالة «كارثة»، وستكون تلك، حيثئذٍ، مهمة محفزة - أشد ما يكون التحفيز - للأجيال القادمة، على إعادة بناء عالمي آخر، بعد أن يكون تقادم نظام التحررية الجديدة» [9].



## الهوامش:

- [1] - شوقي جلال: العولمة الهوية والمسار، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2007 ص 242-243.
- [2] - المرجع نفسه: ص 243.
- [3] - منير بن سعيد: العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2004، ص 185.
- [4] - فيصل عباس: العولمة والعنف المعاصر، جدلية الحق والقوة، دار النهضة اللبنانية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص 312.
- [5] - المرجع نفسه: ص 212 - 213.
- [6] - محمد عبد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1998، ص: 147 - 148.
- [7] - محمد نصر مهنا: العلاقات الدوليّة بين العولمة والأمركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، سنة 2006، ص: 388.
- [8] - نقلاً عن رضا هلال، تفكيك أمريكا، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، بدون طبعة، سنة 2000، ص: 26.
- [9] - أوليفي دوفوس: العولمة وحقيقتها، ترجمة عبد الرحيم حزل، دار الثقافة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، سنة 2003، ص: 192-193.



# الظاهرة الوجدانية في المنظور الإسلامي بين الرؤية العلمية والتوجيه الديني

أ.عمر بن بوذينة

شعبة الفلسفة-جامعة الشلف

## الملخص:

على الرغم من أن الخطاب الإسلامي المعاصر لم يهتم كثيرا بالمجال الشعوري للإنسان وتأكيد أهميته في توجيه أنماط السلوك إلا أننا نعثر في الوقت نفسه على قطاعات واسعة في التراث الإسلامي ما يمكن اعتباره مادة أساسية في صياغة نظرية تعتنى بالجانب الوجداني؛ متناسقة مع القواعد الكلية للعقيدة الإسلامية التي أكدت على البعد التفاعلي بين ثلاثية الله والكون والإنسان، هذه العلاقة - ذات الأثر على مستوى الإنجاز الإنساني - لا تبتعد عن مراجعة الدور الفاعل الأساس وهو الإنسان بما يمثله من قيمة شعورية سلوكية وعملية دافعة على التمكين للفعل الحضاري.

## :Abstract

Although the contemporary Islamic discourse did not care much domain emotional for humans and confirm its importance in guiding behavior patterns ; we find at the same time on large segments of the Islamic heritage that can be regarded as a basic material in the formulation of the theory which take care aspect emotional; consistent with the overall rules of the Islamic faith, which He emphasized the interactive dimension between God, the universe and man, this relationship - not stray from the review of the active role the foundation and is represented by rights, including the value of emotional and behavioral process of driving the empowerment act civilized.

## تمهيد:

شكلت الرؤية الإسلامية في مجال التربية السلوكية بعدا متميزا في إطار صياغة منظور متكامل لفعل التدين الذي يفسح المجال للتفاعل بين بنية العمل التربوي وبنية الفطرة البشرية وكذا أنماط السلوك الإنساني الذي يتخذ أشكالا متعددة بالنظر إلى الوسط الثقافي والحضاري الذي يستهلكه ويعبر عنه فكانت هذه الرؤية المتأسسة على المرجعيات الكبرى تتناول ما يتعلق بالإنسان في فضائه العام وكذلك ما يتعلق بجوانبه الداخلية الشعورية والاشعورية بنظرة متسقة تتخذ من دافعية التحضر أداة للفهم والتوجيه.

وعلى الرغم من أن الخطاب الإسلامي المعاصر لم يحفل كثيرا بالمجال الشعوري للإنسان وتأكيد أهميته في توجيه أنماط السلوك إلا أننا نعثر في الوقت نفسه على قطاعات واسعة في التراث الإسلامي ما يمكن اعتباره مادة أساسية في صياغة نظرية تعنى بالجانب الوجداني؛ تتماهى مع القواعد الكلية للعقيدة الإسلامية التي أكدت على البعد التفاعلي بين ثلاثية الله والكون والإنسان، هذه العلاقة - ذات الأثر على مستوى الإنجاز الإنساني - لا تنفك عن مراجعة الدور الفاعل الأساس وهو الإنسان بما يمثله من قيم شعورية سلوكية وعملية دافعة على التمكين للفعل الحضاري.

وبالعودة إلى التراث الإسلامي في البحث عن تجليات المقاربة الوجدانية يمكن التوسل بالخطاب الصوفي الذي كان متميزا في محاولته الاعتناء بالإصلاح الذاتي، متخذا من الجانب الداخلي للإنسان مجالاً للممارسة وميدانا للارتقاء والتطوير، ومتوسلا بالجوانب الذوقية والفنية ذات الطابع المشاهداتي انطلاقا من القلب والإحساس والعالم الجوّاني إلى عالم الحس ومشكلات الروح والبدن.

وعلى هذا الاعتبار نصوغ توجهنا في بحثنا هذا على نحو ما يسمح لنا أن نربط شبكة للتواصل المفاهيمي بين التربية الصوفية للجانب العاطفي وبين التأصيلات العلمية للجوانب النفسية بما في ذلك عوالم التطوير أو التدمير، وبالتالي نبحت هنا عن كيفية التعبير عن المضمون الوجداني وأهميته في عملية التربية المتوجهة لصياغة الإنسان المتحضر أو الإنسان الكامل.

وقد عمدنا في هذا البحث على استقصاء طبيعة الانفعالات البشرية لدى علم النفس الحديث، ثم عرجنا على منظور الفكر الإسلامي للانفعالات الوجدانية وربطنا رؤية الفكر الإسلامي بنموذجي المحبة والخوف، باعتبارهما يمثلان تناقضا صوريا من حيث الشكل، إلا أنهما يتكاملان في التعبير عن الممارسة الدينية، وبعد ذلك كان لزاما أن نتحدث عن أثر الرعاية الوجدانية في الحياة الاجتماعية المثالية كنموذج للتحضر.

## (1) - انفعال النفس الإنسانية في النظريات العلمية:

قبل أن نتطرق إلى الرؤية الإسلامية للجوانب الوجدانية نحاول أن نتعرف بشكل مقتضب على متعلقات الجانب الوجداني وهو النفس البشرية ومعالجتها عند النظريات العلمية في علم النفس.

غالبية النظريات في علم النفس حاولت فهم وتفسير وتقييم الشخصية انطلاقا من معايير مادية بيولوجية، حسية، حركية، فكرية، اجتماعية، ثقافية... حتى أنها اعتبرت الحالات النفسية الداخلية: الوعي، الشعور، الانفعال، الإدراك، الغيرة، الحسد، الغضب،

تعود في جذورها إلى عوامل بيولوجية تختلف باختلاف المراحل المتعددة للنمو، كما أنها تتغير تبعا للتغير الثقافي والاجتماعي...

ويعتقد «فرويد» وفق نظريته أن الإنسان يسعى وراء اللذة، وأن طريق اللذة إذا سد في وجه الفرد فإنه سيتعرض إلى مشاكل روحية، ويعتقد «ألفريد أدلر» بأن الإنسان يسعى وراء القدرة ويجهد في زيادة قواه وتوسعاتها، وأن طريق توسعة قابليات الفرد إذا سد فإن ذلك الفرد سيصاب بعقدة الحقارة وبجمللة الأمراض الروحية، ويعتقد «فرانكل» بأن الهدف من وجود الإنسان هو العثور على معنى لذلك الوجود وأن الإنسان إذا عجز عن العثور على ذلك المعنى فإنه سيصاب بآلام نفسية بتلك اللحظة ويكون فقدان الحياة لمعناها أمرا مرادفا للموت الحاد أو الموت التدريجي.

### صعوبة تحديد الانفعالات:

يدرك علماء النفس صعوبة تعريف الانفعالات تعريفا جامعا مانعا، ولكنهم يتفقون حول بعض الظواهر التي يعتبرونها من قبيل الانفعالات كالخوف والغضب والاشمئزاز والشفقة والتعاطف والحب.

والواقع أن علماء النفس يجدون صعوبة في دراسة الانفعالات وإجراء التجارب عليها ومعرفة أسبابها أو مثيراتها في الإنسان، أي لماذا نحب أو نخاف.

ولذلك يجد العلماء صعوبة في وضع نظرية علمية لتفسير الانفعالات الإنسانية وذلك لنقص المعطيات المستمدة من التجارب الواقعية، فالاعتبارات الأخلاقية الإنسانية تمنع إجراء التجارب على الانفعالات العنيفة كالكره أو الحزن أو الانتقام، وذلك لاستحالة إحداث هذه الانفعالات صناعيا في مختبرات علم النفس، ويشك كثير من علماء النفس أن يحاكي الانفعال «الصناعي» الذي يحدث في المختبر تجريبا الانفعال الطبيعي الذي يتعرض له الإنسان في مواقف الحياة العادية.

يضاف إلى هذا أن المنهج المستخدم في دراسة الانفعالات هو منهج الاستبطان أو التأمل الباطني، وهو منهج يعتره الضعف من وجوه عدة، حيث يعتمد الباحث على ما يرويه المفحوص عما يشعر به أو يوجد بداخله من انفعالات، وتتأثر هذه الرواية بشخصية الراوي وعوامله الذاتية. ويذهب «جيمس درفر» J.Derver للقول بأن الانفعال حالة معقدة وليست حالة بسيطة، ومؤدى ذلك أن فيها تداخلا وتشابكا للعديد من العوامل العقلية والنفسية والجسمية والعصبية والغدية، ويرى «سان فورد» أن الخبرة الانفعالية تحتوي على خبرة شعورية، ولها جانبان جانبا داخلي وآخر خارجي، وأن هذه الخبرة قد تسهل سلوك الإنسان وقد تؤدي إلى إعاقته.

ولعل هذا ما أشار إليه «ألكسيس كارل» في دراسته «الإنسان ذلك المجهول» حينما قال أنه على الرغم من تقدمنا الهائل في المعارف الطبيعية فإننا نعجز عن فهم الإنسان ككل ذلك لأننا نعرفه على أنه مُكوّن من أجزاء مختلفة -ابتدعتها وسائلنا- فكل واحد منا مُكوّن من مركب من الأشباح تسير وسطها حقيقة مجهولة، والواقع أن جهلنا بالإنسان مُطبق لأن أغلب ما نطرحه من أسئلة تظل بلا جواب طالما أن هناك العديد من المناطق غير المكتشفة في دنيانا الباطنية.

## 2-1 - الطبيعة الإنسانية والانفعال الوجداني:

تري الفلاسفات المادية أن تطور الإنسان من جميع الجوانب المادية والروحية متصلا بطروف الطبيعة وبتغير التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية وبتأثير الحضارة المتطورة باستمرار أيضا، ومهما كانت المواقف الفلسفية التي تتعامل معها في دراسة الإنسان.. فالطبيعة تشكل نقطة انطلاق التطور الإنساني والإنسان هو جزء من الطبيعة ولذلك هو بحاجة إليها كشرط طبيعي لوجوده.

يقول «ماركس»: «إن الإنسان يعيش طبيعة، وهذا يعني أن الطبيعة هي جسده الذي يتوجب على الإنسان البقاء معه أثناء عملية المعاشرة الدائمة لكي لا يموت.. إن كون الحياة الفيزيائية والروحية للإنسان مرتبطة بلا انفصام لا يعني إلا أن الطبيعة موجودة في رابطة غير منفصمة مع نفسها وذلك لأن الإنسان هو جزء منها، الإنسان من بين الكائنات الحية التي تتميز بالجمع بين العقل والغرائز في حركة الحياة، ولذلك كانت له السيادة على ما عداه، وباستطاعته تدبير الوضع الذي يجعل منه منظما أو كاشفا إياه أو دافعا أو موجها له في حركته، فهو يملك طاقة التحليل والتركيب في المعرفة وطاقة الهدم والبناء في دنياه المادية.

(ويستطيع الإنسان باستعمال أي قسم من أقسام الفكر وهو -الفكر السطحي- الذي هو النظر إلى الشيء والحكم عليه بدون فهم، و-الفكر العميق- الذي هو النظر إلى الشيء وفهمه ثم الحكم عليه، و-الفكر المستنير- الذي هو النظر إلى الشيء وفهمه وما يتعلق به ثم الحكم عليه.. يستطيع إشباع غرائزه وحاجاته العضوية، ولكن تختلف طريقة الإشباع بالنسبة إلى عملية الفكر ونوعيته لأننا لاحظنا الفارق بين الإنسان والحيوان، فوجدنا أن الإنسان يبدع ويرتقي باستمرار ولديه الربط بين الدماغ والإحساس والمحسوس والمعلومات السابقة والتي يطلق عليها علماء النفس باللاشعور).

وعطفا على المدرسة المادية والمدرسة التحليلية الفرويدية طرحت «المدرسة التكاملية» نفسها بديلا إذ رفضت حشر الإنسان في قضية واحدة كما فعل التحليليون ورفضت تحويله حسب تصورهما إلى مجرد آلة تخضع للسيطرة والتحكم كما فعلت المدرسة السلوكية، وطلبت أن ندرس الإنسان ككل متكامل، ونبحث في معرض فهمنا للنفس الإنسانية دون أن نغفل

أي جزء منها .. وبهذه الطريقة تفرد مدرسة التكامل لكل جانب من جوانب النفس عناية خاصة، ولا يقتصر بحثها على المثيرات الخارجية في البيئة ودورها في صياغة السلوك فقط؛ بل تغوص في دراسة العوامل الداخلية المكونة للنفس، والتي تشكل مخزوننا غنيا يكمن في أعماق كل ذات كان قد ورثه الإنسان في سياق تطوره الفريد، وتحاول أيضا أن تدرك المدى الواسع للسمات الإنسانية التي تجعل النفس الإنسانية على هذا القدر من الروعة والتألق والنشاط والسعي نحو الكمال.

تعرف مدرسة التكامل النفس الإنسانية بأنها مجموعة من الأحاسيس والعواطف والدوافع والمثل والقيم والنفس هي الأعصاب التي تمر من خلالها الطاقة الحيوية الروحية لتعبر عن ذاتها في الوجود، إنها أحد أهم مظاهر حركة الروح في الإنسان، إنها الدفق الداخلي الدافع الذي يتركز في الذات، ويشعر باتصاله بالحياة . ويقسم «يونغ» -أبرز وجوه هذه المدرسة- النفس الإنسانية إلى أربعة أقسام رئيسية وبينها أربعة علاقات أساسية، أما الأقسام فهي: التفكير- الإحساس- الشعور- الحدس، وأما العلاقات فهي: التفكير القائم على التجربة، والتفكير التأملي الحدسي، الشعور الحسي، والشعور الحدسي.. ويبين «يونغ» أن الإنسان عادة يستخدم للأسف نوعا واحدا فقط من الأنواع الثمانية السابقة في اتصاله بذاته ومع الوجود من حوله، ويجعله يسود على باقي الأنواع، ويرجع ذلك غالبا إلى طفولة الإنسان ونمط التربية التي نشأ عليها وبالتحديد إلى نمط التربية الانفعالية التي خضع معظم الناس لها. إذ تُشَدُّ التربية الانفعالية على تعزيز الأنا الفردية الانعزالية وتقوية نمط واحد من الأنماط الثمانية آفة الذكر، فتطيح بتوازن العقل والنفس وتلقي بالإنسان في متاهات الأناية .. وبغض النظر عن العامل التربوي فإن النمو يتأثر بما يسود في المجتمع من الفلسفات كالتحرر أو التزمت والتسامح والتعصب وغيرها، ولكن الحقيقة التي تكشف عنها الدراسات النفسية التجريبية أن الإنسان يتأثر بكل من مجموعة العوامل الوراثية الاستعدادية التي يولد مزودا بها، ومجموعة العوامل البيئية. ولا يمكن إنكار تأثير أي من الجانبين.

وعلى ذلك فالإنسان بحق هو ابن البيئة والوراثة معا، إنه محصّلة التفاعل بين العوامل الوراثية والبيئية وذلك لأن العلاقة بين الوراثة والبيئة هي علاقة تفاعل أي تأثير وتأثر، فالعوامل البيئية تؤثر وتتأثر بالعوامل الوراثية والإنسان هو نتاج كلا العاملين.

## (2)- توجيه الانفعالات الوجدانية:

إذا كانت الانفعالات ظاهرة عامة وطبيعية في الإنسان إلا أنها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى.. وللجانب الانفعالي أهميته القصوى كونه يمثل دافعا قويا يكمن وراء جميع الإنجازات الإنسانية في العلم والفن والشعر والأدب والابتكار والخلق

والإبداع، فالعالم أو الفنان لا بد له من لحظة انفعال تقدح ذكاه وتلهم عبقريته وتؤكد موهبته وحماسه.

والتراث الإنساني كله إن هو إلا أثر للانفعالات الوردية والحماسة والأمل والرجاء.. ومن دواعي الاعتزاز بتراثنا الإسلامي أن له فضل السبق على العلم الحديث في فهم طبيعة الانفعالات ومعرفة آثارها الضارة والنافعة..\* ومن ثم كانت دعوة الإسلام إلى اجتناب الانفعالات الضارة أو السلبية كالغضب والكره والانتقام والحسد والحقد والغيرة والبغض والضيق والسخط والضجر والتبرم والعصيان والنفور، بينما كانت هناك الدعوة للأمل والرجاء والتفاؤل والتوكل والاعتماد على الله والشكر والقناعة والزهد والصبر والتقوى والورع والخشوع والطاعة والمحبة والمودة والرحمة والشفقة والعطف والحنان والجهد والرفق وطلاقة الوجه وطيب الكلام والسماحة وغير ذلك من الانفعالات الايجابية ذات الأثر الطيب على صحة الفرد العقلية، وعلى سلامة المجتمع وصحة تماسكه وتضامنه وتأخيه.

وعلى الرغم من اعترافنا بقدرة النظريات العلمية على فسح المجال للمنهج العلمي وأدواته في سبر أغوار النفس البشرية إلا أن هناك ما يدفعنا إلى بحث جديد في أعماق الوجدان لدراسة أطواره وتقلباته ومن ثم العمل على توجيهه ورعايته.

وإذا كانت القدرة العلمية تستدعي الثناء فإن الأحوال النفسية المصاحبة من اعتراف بالقصور وشحن للهمة واعتداد بالنفس وحرص على النجاح كل ذلك لا يجوز إهماله

فالوجدان حالة انفعالية يمكن تتبع ظواهرها من خلال متعلقاتها غير العلمية بعد الوقوف على الحالات المصاحبة من لذة وألم وفرح وصفاء... الخ، ومن بين المتعلقات تلك الملابس الجسدية التي تتأثر بذلك سلبيًا أو إيجابًا. يقول البوطي: «.. على أي لست أقصد بهذا أن المحن الظاهرة على الجسم من مصائب وهمية لا سلطان لها على النفس وإنما أريد أن ألفت النظر إلى أن العبرة بما تشعر به النفس وبها قد تتلون به حالة القلب، وأن أوضح بأن المصائب التي قد يكون لها سلطان على المشاعر ليست محصورة في هذا الذي تراه متلبسًا بمظهر بعض الناس فترق لحالمهم أو تتألم لما هم فيه..». ثم يضيف: «.. ليس الشقاء الذي قد ينزل بأحد الناس نابعا من وقع المصيبة ذاتها مهما اختلفت وتنوعت وإنما هو نابع من عدم اتساع النفس لها واستعلائها عليها..»

من هنا تظهر لنا أهمية التربية الوجدانية انطلاقًا من رؤية اتساع النفس وضيقتها، فالنفس البشرية لا تتسع إلا بمقدار الوعاء الإيجابي الذي اتسعت فيه وفق أبجديات بث الروح القادرة على تجاوز المثبطات الانفعالية ذات الأثر السلبي، فيترى الوجدان الإنساني وفق ذلك على تحفيز الإرادة وتنمية الذوق وتوطيد المحبة والإقبال على الغايات. ولا يتأتى ذلك



للنفس البشرية إلا من خلال عملية متواصلة ذات بعد تكاملي يجمع بين المقومات الداخلية والخارجية وتسعى إلى توطين المقاصد النبيلة في الضمير الوجداني المفتوح على كل عملية تربية.

إن العمل الديني هو أرقى روافد إذكاء الروح الوجدانية وتعديل مساراتها بما يتوافق مع النظم المثالية، حيث يوجه الشعور الديني الضمير الإنساني إلى التوازن الانفعالي الذي يضمن له التعايش داخل ذاته وخارجها، وبذلك تتحقق عنده كل المعاني المجردة تمهيداً لبثها في مسيرة الفعل الحضاري الذي تتضمن فيه كل المقدرات البشرية.

ولو تتبعنا بنية الفكر الإسلامي لوجدنا أن مرجعياته الكبرى قد أحالت إلى المضامين الوجدانية وأكدت على استقصاء بنياتها بغرض خدمة الحقيقة الدينية وربطها بمفهوم السعادة، وهو مفهوم متجل لدى كثير من الفلاسفة المسلمين الذين أبدوا اهتماماً بمبدأ السعادة وروافدها انطلاقاً من النفس البشرية وأحوالها.

ولعل أبرز تيار اعتنى بالتربية الوجدانية من حيث الماهية والمضمون والأسس والقواعد هو التيار الصوفي بمختلف مشاربه وأعلامه، كونه يفسح المجال للحياة الشعورية الداخلية ويعطيها الدور الأمثل للتحقق بالتدين والممارسة.

وسنأتي هنا على ما جاء به الفكر الصوفي في أبرز المسائل الوجدانية.

## 0--2 عبد الكريم الجيلي وتطوير الوجدان الإنساني:

لما كانت غاية الإنسان عند «الجيلي» هي التحقق بالكمال والاتحاد الإنساني الكامل وجب عليه إذا أراد الوصول إلى ذلك أن يطهر نفسه بمجاهدتها وتزكيتها بحيث تصبح قادرة على تلقي الكمالات بعد ذلك، وهذا يقتضي من ناحية أخرى معرفة النفس معرفة تامة من حيث خواطرها وبواعثها وعللها وأدويتها. و«الجيلي» في اهتمامه بالنفس الإنسانية من هذه الجوانب متابع لغيره من الصوفية الذين اهتموا أيضاً بمعرفة النفس وأماراتها ومواطن الشر فيها، وكيفية الخلاص منها كذلك. كما كانت لهم دراية بالنفس ومعرفة أحوالها وأخلاقها على حد رأي «السهروردي البغدادي» الذي أطلق على التصوف اسم «علم النفس ومعرفتها ومعرفة أخلاقها»

ويطلق «الجيلي» النفس بإطلاقين: أحدهما يشير به إلى الحقيقة المحمدية أو الإنسان الكامل، وإلى ذلك الإشارة بقوله: «إن الله تعالى لما خلق محمداً (ص) وجعله مظهر الجلاله وجلاله خلق كل حقيقة في محمد (ص) من حقيقة من حقائق أسماؤه وصفاته ثم خلق نفس محمد (ص) من نفسه، وليست النفس إلا ذات الشيء». أما الإطلاق الثاني للنفس فيشير به إلى النفس الأمارة بالسوء، وهي نفس الإنسان، والتي تنطوي على الشرور والمعاصي،

ولذلك فهو يعمد إلى تصوير هذه النفس بعد معصيتها وطردها من القرب الإلهي الروحي إلى البعد الجسماني.

وكغيره من المتصوفة يعمد «عبد الكريم الجيلي» إلى تقسيم النفس من حيث أحوالها ووظائفها إلى نفس مطمئنة ونفس لوامة ونفس أمارة.. لكنه يميلنا إلى مفهوم للنفس يستقيه من مفهوم الإلهام الإلهي ويعطينا مسمى «النفس الملهمة»، وهي عنده: «ملهمة باعتبار أن كل ما تفعله هو ما يُلهمها الله تعالى به من الخير فكل ما تفعله النفس من الخير فهو بالإلهام الإلهي لها».

وباعتبار هذه المشاكلة بين الإلهام الإلهي الذي يعطيه جل المتصوفة بعد إشراقها للمعرفة وبين محل الوجدان الذي هو القلب، وهو وسيلة للمعرفة وغاية لها في ذات الوقت، لأن غاية المعارف الصوفية تركية الباطن وتطوير السلوك وفق مبدأ التخلية والتحلية، تلك المعرفة التي تسمى بالكشف، وهو التجلي من غير الوسائط، والكشف منشأ القلب، والقلب محل المعرفة اللدنية.

يقول سيدي علي وفا: «ماسمي القلب إلا من قلبه ولا يتقلب إلا ذو جهات منقسم، فظاهر القلب تعين به ما لا يتقسم وهو غيبه وباطنه. والقلب بيت الرب ورب البيت يسكن باطنه وينزل إلى ظاهره فافهم». ويطلق الجيلي على الكشف أيضا «وُسع المشاهدة» لأن العارف يتسع قلبه بطبيعته لمعرفة الله، ويشير إلى هذا المعنى بقوله: «وسع المشاهدة، وذلك هو الكشف الذي يطلع القلب به على محاسن جمال الله تعالى، فيذوق لذة أسمائه وصفاته بعد أن يشهدها، فلا شيء في المخلوقات يذوق ما لله تعالى إلا القلب فإنه إذا تعقل مثلا علم الله بالموجودات، وسار في فلك هذه الصفة ذاق لذتها وعلم بمكانة هذه الصفة من الله تعالى، ثم في القدرة كذلك في جميع أوصاف الله تعالى وأسمائه، فإنه يتسع لذلك ويذوقه كما يذوق مثلا غيره وقدرة غيره ليسير في أفلاكها».

ونلاحظ هنا ذلك التوجيه إلى محاولة إدراك الجمال الإلهي إدراكا بالقلب وفق معاني التذوق والمشاهدة التي لا تحصل للقلب إلا بعد السلوك في طريق المحبة والتعلق وبذل الوجد في سبيل إنشاء رابط توافقي بين الخالق والكون والإنسان. هذا الرابط يحضر فيه الإنسان بملكاته الوجدانية المتحدة مع مشاهد الجمال والجلال، فالإنسان يتطلع بفطرته إلى مظاهر التناسق الفني والأسرار المنبثقة عن الحسن والترتيب والتألق. «فالجمال الذي يشع من وجه الكون والروعة والإبداع في مجموع الكون كله يفتح نافذة لطيفة جدا أو نورانية ساطعة أمام العقول والقلوب اليقظة، ويتجلى منها ذلك الجميل ذو الجلال الذي له الأسماء الحسنى، وذلك المحبوب الباقي والمعبود الأزلي» تتدرج إليه الروح في تسام وارتقاء وتشاكل مع المعاني الكلية للوجود، فالنفس الإنسانية تستقي معاني الجمال والल्प من

ارتقائها نحو المطلق وإقبالها عليه. يقول سيدي علي وفا: « والمرتبة الرحمانية مبدأ الأرواح المجردة التي هي نظام الوجود والمرتبة الرحيمية الإنسانية مبدأ النفوس المفارقة التي هي نظام الإمكان .. فلكل صورة نفسانية إمكانية رحيمية حقيقة روحانية وجوبية رحمانية هي مبدأ ثبوتها البياني بحيث تسمى كلمة من كلمات الواجب في كل مقال بحسبه، وكل ما في دائرة الإمكان إنما هو مرتبة نفس إنسانية في دائرته، وإذا فهمت هذا فاعلم أن علوم هذه النفوس حدود كلية في صور جزئية وعلوم حقائقها ماهيات إحاطية في حدود كلية، وتسمى هذه النفوس إذا تعينت بحدودها أرواحاً أمينة نازلة على القلوب، وهي المنزلة بقضايا نظام الوجوب في مدارك نظام الإمكان، وإذا تنزلت بقضايا التنزيه سميت أرواح قدس في كل مقام بحسبه».. والنفس التواقة ترتقي بطباعها المجبولة وتتوجه إلى إدراك العيان الجمالي بعد الحس والمشاهدة فتنشأ تلك الرابطة الإلهية في معارج الروح المأصولة على تذوق الأسرار بملكاتها الوجدانية. يقول الغزالي: « والطباع السليمة قاضية باستلذاذ النظر إلى الأنوار والأزهار والأطيار المليحة والألوان الحسنة، حتى إن الإنسان ليتفرج عنه أهم والغم بالنظر إليها لا لطلب حظ وراء النظر».

وما أبلغ القول هنا أن «الطباع السليمة قاضية» فالطبع السليم الذي تربى على الجمال يحسن في ناظره التناسق الكوني فيفيض وجدانه محبة لبديع الصنع ويسعى إلى الاندماج مع ذلك الإبداع، أما الطباع الخبيثة فإنها لم تعتد على التنفس من الجمال فتتشظى عندها كل الصور الكونية، وتبدو عندها باهتة شاحبة.

وقد ذكر الأسيوطي في «الجامع الصغير مما رواه ابن السني وأبو نعيم عن ابن عباس «أنه كان (ص) يعجبه النظر إلى الخضرة والماء الجاري» وذكر المناوي في شرح هذا الحديث قال: «أنه كان يحب مجرد النظر إليهما ويلتذبه، فليس إعجابه بهما ليأكل الخضرة أو يشرب الماء أو ينال منها حظاً سوى نفس الرؤية» ومفهوم الوجود يتأسس على مفهوم الجمال؛ جمال الألوهية أولاً والعلم ثانياً، الأول مطلق وأزلي، أما الثاني فهو مقيد ونسبي، ومع ذلك فنسيته لا تنقص من جماليته لأن مبدأها هو الجمال الإلهي المطلق.

إن كونية الجمال الإلهي هي التي تفسر من جهة أولى كونية الحب، فالحب ليس مجرد انفعال بشري، بل هو قبل كل شيء حركة وجودية تحكم كل الكائنات على اختلافها لأن الله «جعل حقيقة الحب سارية في كل عين ممكن متصف الوجود، وقرن معها اللذة التي لا لذة فوقها فأحب العالم بعضه بعضاً حب تقييد من حقيقة حب مطلق»..

وسنأتي في المبحث التالي على ذكر المحبة وأوصافها وطرائق تميميتها من خلال نموذج «الجيلي» وغيره من النماذج الصوفية التي اعتبرت لهذا المبدأ كشرط للعبودية والإقبال على الله و الكون .

## 1--2 المحبة ؛ أرقى وجدان إنساني:

الحب شعور إنساني يتأثر بنوازع النفس ويتولد في الطبيعة ويتعايش مع العرف الاجتماعي ويتداخل مع الموروث والتقاليد. والمحبة في الإسلام أمل دائم وسكينة وسلام، والمحبة في الإسلام مدرسة متكاملة من مظاهرها ما يتعلق بمعرفة النفس ودراسة حالاتها. ويرى بعض الباحثين أن الحب أرقى عملية يمارسها الإنسان، لأنه من خلالها تستطيع مكوناته النفسية والعقلية والجسمية جميعاً أن تمارس أعلى وظائفها وأعمقها تغلغلاً في كيان الإنسان.

ومحبة الله في الإسلام من أرقى المحبات وعلى قدر العناية بالقرُّبات ترتقي المحبة نحو العناية الإلهية، ويتكئ عموم المتصوفة المسلمين على مبدأ «التقرب بالنوافل» في طريق الوصول إلى محبة الله، ولعل الحديث القدسي: (ما زال عبيد تقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها...) أحد أبرز أعمدة العلم اللدني كتجلٍّ للمحبة بين العبد وربّه.

وعلى قدر العناية بالمحبة يفتح باب الوصول إلى معرفة الله، فإذا هو حظي بنصيب من هذه المحبة تولت الإرادة الإلهية جميع أقواله وأفعاله وجميع حركاته وسكناته، فخلعت عنه أوصاف التأييد التي تعزز وصف العينية بوصف «الحقية» ووصف العبدية بوصف «المحبوبة»، حتى لا يرى شيئاً إلا ويرى الحق فيه ولا يعرف شيئاً إلا ويعرفه به.

ويتحدث الجليلي عن المحبة في سياق حديثه عن المعرفة فيرى أنه من بين غايات المعرفة هي المحبة، حيث تنعقد المحبة لله أولاً ثم تكون اتحاداً بالإنسان الكامل، فتتحقق بعدها السعادة للسالك، لأن السعادة هي غاية نهائية للطريق الصوفي حيث أنها ثمرة المعرفة بالله. ويقسم المعرفة إلى نوعين: محبة الله ومحبة الحقيقة المحمدية، فهي أولاً تكون منعقدة لله تعالى ثم تنعقد للإنسان الكامل فيحصل الاتحاد ويكون الإنسان الكامل واسطة في نيل المعرفة وتحقيقها. وقد أشار إلى هذه المحبة بقوله: «وأما القسم الأدنى من الشهادة الكبرى فهو انعقاد المحبة لله تعالى من غير علة، فتكون محبته لله تعالى لصفاته وكونه أهلاً أن يحب».

ويواصل «الجليلي» وصفه للمحبة حيث يراها تقوم على أنواع يختص كل نوع منها بفئة معينة من المحبين ولذلك فقد فصل بينها بحيث تبدو متميزة بعضها عن بعض وأولها محبة فعلية ثم محبة صفاتية، ومحبة ذاتية، ويذهب في شرحه لهذه الأنواع للمحبة فيقول: «فالمحبة الفعلية محبة العوام؛ وهو أن يحب الله تعالى لإحسانه عليه وليزيده مما أسداه إليه، والمحبة الصفاتية محبة الخواص، وهؤلاء هم محبوبونه لجماله وجلاله من غير طلب كشف لحجاب ولا رفع لثياب، بل محبة لله خالصة من علل النفوس، لأن تلك المحبة ليست لله خالصة، بل هي لعلة نفسية، فالمحب المخلص منزّه عن ذلك، والمحبة الخاصة هي التعشق الذاتي الذي

ينطبع بقوله في العاشق بجميع أنوار المعشوق، فيبرز العاشق في صفة معشوقه كما يتشكل الروح بصورة الجسد للتعشق الذي بينهما، فمحنة العوام محبة فعلية، ومحبة الشهداء محبة صفاتية، ومحبة المقربين محبة ذاتية».

ولعل هذا التقسيم عند الجليلي يوحى بعملية تربوية يتدرّج ويتجرّد فيها السالك على السواء في مسار بلوغ الكمالات الإنسانية، فالمرتبة العامية يزرع تحتها الإنسان تحت علل النفس وانفعالاتها القادحة، وهي بذلك تعيق تدرجه في مسالك القدسية، وهي مسالك الخواص الذين يعتبرون للجمال والجلال أكثر من الاعتبار لمزيد النعمة والفضل.. وهنا يبرز الأثر التربوي الذي ينتقل بالوجدان من النفعية إلى الجمالية عبر مسافة تربية العشق. وتمثّل صفات المعشوق ذاتيا .

وإن كانت دلالة لفظ العشق اختلف في توصيفها وأحقية صاحبها وهل تختص بما دون الله وتنزيهه عنها.

يرى محمد بن أبي بكر الرازي: «ولا يوصف العبد بالعشق لله تعالى، لأن العشق مجاوزة الحد في المحبة، ولا يجاوز أحد في محبة الله تعالى قدر استحقاقه، بل لا يبلغ إلى ذلك القدر ولو اجتمعت له محبة الخلق كلهم».

و«الجيلي» هنا حينما أكد على بروز العاشق في صفة معشوقه كان يقصد بذلك الفناء، وهو الاندماج الكلي في صفة المحبوب وهو الله غاية الغايات ورأس أنواع السعادات. ولعلنا في هذا المقام نستأنس بما شرحه الشيخ «أحمد زروق» على مقطعات «الششتري» حينما قال: «وقوله الحب أفناني: يعني أنه لا علة للفناء إلا الحب، لأن المحبة لا تبقي في المحب فضلة لغير محبوبه، فيصير ميتا في صورة حي، إذ لا انتفاع له بنفسه كما لا ينتفع بالميت. يعني أنه حين نظر إلى كماله في ذاته وقع حبه على ذاته فطلب كمالها فوجده في فنائها بمحبوبها، فلم تبق بقية إلا له».

وقول «ابن تيمية»: «ومن المعلوم أن كل محبة وبغضة فإنه يتبعها لذة وألم، ففي نيل المحبوب لذة وفراقه يكون فيه ألم، وفي نيل المكروه ألم، وفي العافية منه تكون فيه لذة، فاللذة تكون بعد إدراك المشتهى، والمحبة تدعو إلى إدراكه»

وبهذا التداخل يصبح الحب هو المعيار للحقيقة الدينية ويصبح الحب نفسه هو الذي يمنح للدين حقيقته وبعده الروحي، ويتراجع التعريف العقدي الوثوقي لصالح التعريف العرفاني الذي يتحقق فيه جوهر الله نفسه؛ ألا وهو المحبة، فتتلاشى كل الأشكال الظاهرية، وتبدأ رحلة الباطن وتجربة المفارقة، وفي هذه اللحظة نجد الانفعالات كلها متناغمة مع الفكرة المركزية في كل حال فهي إما خوف أو فرح أو حزن.

والدين فيه معنى الإذلال والخضوع والقهر وفيه معنى الذل والخضوع والطاعة، فلذلك يكون من الأعلى إلى الأسفل، كما يقال دنته فدان أي قهرته فذل، والدين الباطن لا بد فيه من حب الخضوع كالعبادة سواء بخلاف الدين الظاهر فإنه لا يستلزم الحب وإن كان فيه انقياد وذل في الظاهر، وقال صاحب المنازل: المحبة تعلق القلب بين الهمة والأنس.

وإذا كانت غاية الحب الصوفي هي الالتحام بالأصل الأول بمبدأ الوجود فإن كل حب لا يقتنص المبدأ الأول في المحبوب لن يكتمل.. إن الرغبة الحقيقية في كل حب هي الرغبة في مطلق الجمال الإلهي الذي يتخلل كل مشهد وكل كائن ويستغرق حياة الصوفي الوجدانية بكاملها.

### 3-2- الخوف؛ طبيعة بشرية وفطرة إلهية:

يرى علماء النفس أن الخوف من الموضوعات الهامة والحيوية، وقد قام علم النفس بدراسته وتبين أن الإنسان يرث استعداد عاما للخوف، وهو فطري زود الله به الإنسان ليحمي نفسه.

والخوف هو توقع لمكروه عن أمانة مظنونة أو معلومة. وهو في علم النفس انفعال فطري تجاه الخطر يدفع صاحبه إلى الابتعاد عنه أو الهرب منه، ولذلك فرق علماء النفس بين الخوف الغريزي المتولد عن غريزة البقاء، وهو متقدم على كل تجربة فردية، وبين الخوف المكتسب الذي يتولد من التجربة.

فالخوف ظاهرة طبيعية وسوية، ولا ينم عن مرض نفسي أو على انحراف في الشخصية طالما أن هناك أسبابا معقولة لما يديه الشخص من مخاوف، وطالما أن القدر الذي يديه الفرد من الخوف يتناسب مع حجم المثير للخوف، ولكن الخوف إذا لم يكن له ما يبرره أو إذا كان مبالغاً فيه من أشياء لم يكن لها مبرر فإن هذا يتعدى الخوف الطبيعي إلى الخوف المرضي.

والخوف الطبيعي من الانفعالات البسيطة القائمة بذاتها، ومن الممكن أن ذلك الخوف يمتزج بانفعال آخر مثل انفعال الدهشة فيكون انفعالا جديدا مركبا يسمى الرهبة.

ونشير هنا إلى أن آراء علماء النفس قد اختلفت في العلاقة بين الخوف والقلق؛ إذ يرى البعض أنها مختلفين ويرى البعض الآخر أنها مترادفان، وإذا أردنا التفريق بينهما يمكن اعتبار الخوف على أنه الشيء الذي له مؤثر في الواقع الخارجي، أي أن هناك مثيرا خارجيا لداخل الكائن الحي من الخوف.. أما القلق فيعرف بأنه الشيء الذي ليس له أساس في الواقع الخارجي، وهو عبارة عن خوف عصابي.

وقد عرفت «عواطف بكر» الخوف على أنه انفعال ودافع يتضمن حالة من حالات التوتر التي تدفع بالخائف إلى الهرب من الموقف الذي أدى إلى استثارة خوفه حين يزول

التوتر والانفعال قد تفيد محاولة الهرب، أما القلق فهو حالة وجدانية وجود الفرد، ويصعب تحديدها وتجنبها، والقلق قبل كل شيء حالة خوف واضطراب، بل هو نوع خاص من الخوف.

وفي الفكر الإسلامي يرتبط الخوف بالعبادة ويعطي لها بعدا يتصل بالعظمة والتبجيل من جهة، ومراقبة النفس وتحذيرها من الوقوع في المخالفة. يقول «عبدالعزیز بن أحمد بن سعید الديری»: «.. وينبغي للمؤمن أن يكون كثير الفكر فيما بين يديه من الأهوال وعد جنایات نفسه ليدوم بذلك خوفه، فإن الخوف إذا فارق القلب خرب، والغالب على النفس الفتور والكسل عن الطاعات والميل إلى الشهوات ودواء ذلك الخوف... فأما من دام عليه الخوف حتى مال إلى القنوط واليأس من رحمة الله فينبغي أن يداوم بالرجاء.. فمثال الخوف والرجاء كمثل الحرارة والبرودة، فمن غلب عليه أحدهما حتى خيف عليه الانحراف والتلف يداوي بالآخر حتى يرفع إلى حد الاعتدال». وقيل: الخوف للمذنبين، والرهبنة للعابدين والخشية للعالمين، والوجل للمحبين، والهيبة للعارفين، لأنهم لا خوف لهم، قال الله تعالى: «ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون» - يونس 62 -. فالعارف له هيبة ودهشة في مقام الجلال وحضرة الكمال لأنه إذا تجلى الحق في مرآة سريره لا يبقى فيها خوف ولا رجاء، لأن الخوف والرجاء من آثار الإحساس بالبشرية فعند تلاشي صفاتها يتلاشى الخوف والرجاء. يقول أبو «سليمان الداراني»: ينبغي للقلب أن لا يكون الغالب عليه إلا الخوف، فإنه إذا غلب الرجاء على القلب فسد القلب.. بالخوف ارتفعوا فإن ضيعوه نزلوا.

وذكر «القشيري»: «الخوف معنى متعلق في المستقبل، لأنه إنما يخاف أن يحل به مكروه أو يفوته محبوب.. وقال: سمعت محمد بن الحسين يقول: سمعت أبا القاسم بن أبي موسى يقول: حدثنا محمد بن أحمد قال حدثنا علي الرازي سمعت إبراهيم بن شيبان يقول: إذا سكن الخوف القلب أحرق مواضع الشهوات منه وطرده رغبة الدنيا عنه، وقيل الخوف قوة العلم بمجاري الأحكام، وقيل الخوف حركة القلب من جلال الرب..

### 1-3-2- الخوف ودرجاته في القرآن الكريم:

لقد ورد في القرآن الكريم آيات عديدة فيها ذكر للخوف. منها قوله تعالى: « تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا» السجدة: 16. وقوله تعالى: «ومن خاف مقام ربه جنتان» الرحمن: 46. والخوف هنا لا يراد به الشعور الذي ينتاب الإنسان عند استشعاره الخطر، وإنما يراد به الإقبال على الطاعة وترك ما يغضب الله من المعاصي. والتخويف من الله هو الحث على التحرز، وعلى ذلك قوله تعالى: «ذلك يخوف الله به عباده»



-الزمر: 16- . وقوله تعالى: «إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم و خافون إن كنتم مؤمنين» -آل عمران: 175- .

وقد اقترن الخوف بالرجاء في كثير من آيات القرآن الكريم اعتبارا باستبعاد كل المخاوف الفاسدة، وبتتبع القرآن الكريم نجده يعبر عن خوف النفس السوية التي تستبعد كل ما يرهق كاهلها من مخاوف زائفة ويبدد طاقتها. يقول تعالى: «وفي السماء رزقكم وما توعدون» -الذاريات: 22- . إشارة إلى الرعاية والتسخير، وقوله: «قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون» -التوبة: 51- . وقوله تعالى: «وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم» -البقرة: 216- . في إشارة إلى النتائج المجهولة المبنية على الحاضر المعلوم.

وهكذا يتناول القرآن الكريم كل المخاوف البشرية الزائفة واحدا واحدا فينبُضها عن النفس ويرفع عنها إصرها ليطلقها تواجه الحياة قوية عزيزة مطمئنة إلى قدر الله. إن قوى الأرض كلها لا تخيف- أو لا ينبغي أن تخيف- لأنها قوى مسخرة لا تستمد من نفسها، ولا تملك لنفسها ضرا ولا نفعا، والقوة التي ينبغي أن تخاف هي القوة التي بيدها كل شيء، الخوف أن يكون من الله ومما يخوف به الله.

والخوف يكون على درجات منها الفرع والرعب والرهبة.

فالفرع هو انقباض في النفس ناتج عن تفكير الإنسان لما يعتره من الشيء المخيف، قال تعالى: «ففزع من في السماوات ومن في الأرض» النمل: 87. وقال تعالى: «حتى إذا فزع عن قلوبهم» سبأ: 23. أي حتى إذا أزيل عنها الفرع. والرعب هو الانقطاع من امتلاء الخوف، يقال رعبته فرعب فرعبا فهو رعب، ومنه قوله تعالى: «وقذف في قلوبهم الرعب» الأحزاب: 26.

والرعب دائر في حالات القلب لا ينفك عنه، وفي كلمة «مُلئت» دليل على أن القلب كالوعاء يمتلأ، والرعب هنا ليس الخوف وإنما مكانة أعلى من الفرع، لأن الفرع انقباض و نفار يعترى الإنسان من الشيء المخيف. وأما الرهبة فهي مخافة مع تحرز واضطراب، قال تعالى: «لأنتم أشد رهبة في صدورهم» الحشر: 13. وقال تعالى: «رغبا ورهبا» الأنبياء: 90. أي تدعون الله تعالى رغبا في رحمته ورهبا من عذابه، وقوله تعالى: «وإياي فارهبون» البقرة: 40. ولذلك كان معنى الرهبانية: غلو في تحمل التعبد من فرط الرهبة، قال تعالى: «ورهبانية ابتدعوها» الحديد: 27.



وقد نقل «سيرج دي بوركايل serge de beaurceuil» عن «عبدالله الهروي الأنصاري» معنى قوله تعالى: «يخافون ربهم من فوقهم» النحل: 50، الخوف هو الانخلاع عن طمأنينة الأمن بمطالعة الخبر وهو على درجتين:

الدرجة الأولى: الخوف من العقوبة؛ وهو الخوف الذي يصح به الإيمان وهو خوف العامة، وهو يتولد من تصديق الوعيد، وذكر الجناية ومراقبة العامة.

الدرجة الثانية: خوف المكر في جريان الأنفاس المستغرقة في اليقظة المشوبة بالحلاوة، وليس في مقام أهل الخصوص وحشة الخوف إلا هيبه الإجلال، وهي أقصى درجة يشار إليها في غاية الخوف، وهي هيبه تعارض المكاشف أوقات المناجاة، وتصون المشاهد أحيان المسامرة، وتقصم المعاین بصدمة العزة.

وما يشبه هذا الرأى ذهب إليه «الرازي» بقوله: قال أصحاب الحقائق: الخوف على قسمين: خوف العقاب وخوف العظمة والجلال، أما خوف العقاب فهو للعصاة، وأما خوف الجلال والعظمة فهو لا يزول عن قلب أحد من المخلوقين؛ سواء كان ملكا مقربا أو نبيا مرسلا، وذلك لأنه تعالى غني لذاته عن كل الموجودات، وما سواه من الموجودات فمحتاجون إليه، والمحتاج إذا حضر عند الملك الغني يهابه ويخافه، وليست تلك الهيبه من العقاب، بل مجرد علمه بكونه غنيا عنه وكونه محتاجا إليه يوجب تلك المهابة وذلك الخوف. فإذا تحقق الخوف من الله انعدم الخوف مما سواه.. وتوجيه طاقة الخوف إلى الخوف من ذات الخالق عز وجل في أكثر الحالات نقاء على المستوى النفسي، فتنحى الطمأنينة ويصير الخوف من الله منبععا لسعادة الإنسان، ويكون الخوف وفق هذا متشاكلا مع المحبة، مستفيضا لها عبر واسطة الرجاء، والمؤمن لا يرجو إلا من يجب.

فالخوف أفضل الفضائل النفسانية، إذ أن فضيلة الشيء بقدر إعانتة على السعادة، ولا سعادة إلا سعادة لقاء الله والقرب منه، ولا وصول إليها إلا بتحصيل محبته والأنس به، ولا يحصل ذلك إلا بالمعرفة، ولا تحصل المعرفة إلا بدوام الفكر، ولا يحص الأنس إلا بالمحبة ودوام الذكر، ولا تحصل المواظبة على الفكر والذكر إلا بانقلاع حب الدنيا من القلب، ولا ينقلع ذلك إلا بقمع لذاتها وشهواتها، فإذن الخوف من الله، أفضل الفضائل، ومن كان أعرف بربه كان منه أخوف.

## 2- أثر الرعاية الوجدانية في الحياة الاجتماعية:

يتفق الإنسان في ممارسة حياته اليومية مع المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، ويتأثر بمختلف النظم والأنساق التي يكتنزها الفضاء الاجتماعي الذي يقر النوازع الذاتية في التفاعلات الحاصلة بين مختلف الذوات المنضوية داخل المجموع، ولئن كان النسق الديني

أبرز محدد للسلوك داخل المجتمع الإسلامي فإن الذات الإسلامية تنطبع بتوجيه ديني يحكم إطارها الكلي بدءاً بالتفاعل العام وصولاً إلى الحياة الشعورية الخاصة.

إن للدين أثره النفسي والاجتماعي العميق في نفوس أفراد المؤمنين لأنه يشكل الإطار المرجعي لسلوكهم، وذلك من خلال الوظائف التي تؤديها توجهاته الروحية التي تجعل الإنسان يطمئن للمصير ويحسن سلوكه وتعامله مع الآخرين، وتحقق له التكامل الاجتماعي وتخلق العواطف المشتركة التي تقوي التماسك الاجتماعي. بعيداً عن سلب الإرادة الذاتية التي هي شرط أساس في فسخ المجال للتصور الإبداعي وإذكاء الحس الإنساني المشترك بما فيه من قيم المحبة والتسامح والعطف والتنازل في إطار المبدأ العام وهو شرط حماية الوجود الاجتماعي من الضياع والتفكك.

فالاستلاب الوجداني الذي ينشأ عن تعزيز الشعور بالغرابة في المجتمعات الاستهلاكية لا يمكن مجابهته إلا بإذكاء وسيط روحي وجداني يقف بين التسليم للمطلق وممارسة الذات وهو ما يمكن التعبير عنه بالإنسانية الدينية، أو دائرة الحرية الشخصية داخل دائرة السلطة الدينية. وهذا ما جعل «مالك بن نبي» يرى أن الفكرة الدينية تتولى إخضاع الغرائز لعملية التكييف لا القضاء عليها وتتولى تنظيمها في علاقة وظيفية مع مقتضياتها وهي بذلك تحرر الفرد جزئياً من قانون الطبيعة المفطور في ذاته ويخضع الوجود كله للمقتضيات الروحية التي أوجدتها الفكرة الدينية في نفسه.

فالفكرة الدينية أو الحقيقة الدينية - بتعبير المتصوفة - هي رافد مهم في تأسيس القيم الاجتماعية والمحافظة عليها، والقيم الاجتماعية المتشاقفة لا بد أن تقف على توجيه مطلق يتولى الجوانب الشعورية والمضامين الجوانبية بما يضمن تقبلها واستمرارها، ولما لهذا التوجيه من شمولية للكون والحياة يعبر عنه بالرؤية الكونية الحضارية. وبهذا تبرز أهمية الرعاية الوجدانية في أفق التصالح الاجتماعي بقطبية ثلاثية متفاعلة لا تنفك عن بعضها، تتجسد في:

1- الفرد (الإنسان)، 2- المجتمع (المجال الحيوي)، 3- الرؤية (الناظم الفكري السلوكي) حلقة ثلاثية مادتها الأساسية هي:

1- استكناه المضامين الروحية الإيمانية التي تقف على وصل الروح بالفعل أو وصل الإيمان بالعمل فيما يصطلح عليه بالسلطة الوجدانية على الجسدية، وأن علاقة الفرد بالفرد هي علاقة محبة وعدل اعتباراً بمبدأ التساوي في المقدرات الكلية واستثناساً بمبدأ الفروق الفردية.

2- الإخائية أو مبدأ الاعتبار للجماعة الذي يتداخل مع مفهوم (المواطنة) وهو الوعي بالحق والواجب حيث تنضبط العلاقة بمبدأ الإحسان والضمير والخوف من الله، ويتجلى فيه

مفهوم الربانية في أداء الواجب أو في استحقاق الحاجات الاجتماعية، يتساوى فيه الأخذ والعطاء بميزان إنساني مشترك.

3- وصل النشاط الاجتماعي بمبدأ السعادة الكلية أو (الأبدية) التي تتحكم في تحصيلها التجاذبات القطبية بين الفعل الإيجابي والفعل السلبي (الخير و الشر)، وتنضبط بمبدأ الخيرية للإنسانية والتعايش المفيد (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

## خاتمة:

يتأسس الفعل الحضاري على مجموعة من المقومات ذات الأثر الفعال، ولا تنفك المشاعر الإنسانية عن تلك المقومات باعتبارها الدافع المحفّز لعملية البناء والتفاعل والتعايش مع جميع مقدرات الوجود الإنساني، ولذلك يعتبر الاعتناء بالجانب الوجداني هو اعتبار حقيقي لمنظومة التحضر الملتبسة بجميع الجوانب المادية والمعنوية والروحية، ولئن كان الدين قد حض على تطوير الجوانب الداخلية للإنسان فإننا اليوم مطالبون بعودة جديدة إلى هذا المضمون وفهم أطواره والعمل على تطويره، ومن ثم العمل على تأسيس منظومة أخلاقية جديدة قوامها محبة الآخر والإقبال عليه في تشارك رحيم، وفق مبدأ ينبنى على ضمير متسام إلى الله بمحبة وخوف ورجاء، والعمل على استبعاد كل الانفعالات السلبية التي تعيق كل تنمية وكل بناء. إن القلق والاكتئاب والاغتراب والرهاب لا تعالجه إلا المشاركة الاجتماعية من خلال تنمية العواطف النبيلة التي تسعى إلى البذل والخير والعطاء، وهو ما يتضمنه الدين بتوجيهاته المتفرعة التي نظم فيها المشاعر الإنسانية وقسمها وأعطى لكل وجدان دوره المنوط به، و حفز الإرادة الإنسانية نحو بلوغ الكمالات والغايات كما عبرت عنها الحقيقة الدينية ووجهتها إلى بغيتها ألا وهي السعادة؛ التي لا تتحقق إلا بالاندماج الكوني نحو الله غاية الغايات ورأس أنواع السعادات.

## الهوامش:

- 1- نقصد بذلك اشتغال المفكرين المسلمين بقضايا ومسائل الفكر الإسلامي.
- 2- نقلا عن: جمال الهاشمي، رسالة الإلهام (بين مدرسة جلال الدين الرومي وعلم النفس الحديث)، ط، دار الإلهام للنشر والتوزيع، بيروت، 1436هـ. 2015م، ص 112.
- 3- عبد الرحمن العيسوي، الإسلام والعلاج النفسي، دار النهضة العربية بيروت، دط. دت، ص 157
- 4- Marx, Manuscits 1844-Trad. Bouttigelli-Ed. soc. Paris 1969, p 62.
- 5- سميح عاطف الزين، الإسلام وثقافة الإنسان، ط7، دار الكتاب اللبناني بيروت، 1981م، ص 20.
- 6- نقلا عن: عبداللطيف حموش، قصة الإنسان (أصله، بنيته، دوره) ط1، دار الفكر، دمشق، 1997، ص 362.
- 7- المرجع نفسه، ص 362.
- 8- عبد الرحمن العيسوي، الإسلام والعلاج النفسي الحديث، مرجع سابق، ص 138.
- نذكر على سبيل المثال دراسات ابن عبد البر وأبي حامد الغزالي وابن سينا والرازي وابن القيم .. وغيرهم كثير.
- 9- محمد الغزالي، الطريق من هنا، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1415هـ، 1994م، ص 16.
- 10- محمد سعيد رمضان البوطي، الإنسان وعدالة الله في الارض، ط5، مؤسسة الرسالة، دمشق، هـ 1983، 1403م ص 25.
- 11- المرجع نفسه، ص 26
- 12- عبدالكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم الجيلي، الولود في أول محرم عام 767هـ/ 1365م، ببغداد، ويلقب بالقطب، صوفي متحقق جمع بين علمي الحقيقة والشريعة، وله مصنفات ورحلات عديدة، واختلف في سنة وفاته والراجح سنة 805هـ (حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مطبعة المعارف التركية، ج5، السنة السادسة، 1389هـ، 1970م، ص 728.
- 13- التفتازاني (أبو الوفا)، ابن عطاء الله السكندري وتصوفه، القاهرة، 1969، ص 149.
- 14- المصدر نفسه، ص 301.
- 15- عبدالكريم الجيلي، السابق، ص 304.
- 16- سيدي علي وفا، الواردات الإلهية (المسمى الوصايا) تحقيق محمد إبراهيم محمد سالم، ط، دار الكتب 1425هـ 2004م، ص 71.
- 17- عبدالكريم الجيلي المصدر السابق، ص 17.

- 18- عبدالكريم العليوي وآخرون، الجمالية في الفكر الإسلامي المعاصر (النورسي أنموذجا)، ط1427، هـ.2006م، دار سوز للنشر أكادير المغرب، ص 59.
- 19- سيدي علي وفا، الواردات الإلهية (المسمى الوصايا)، تح: محمد إبراهيم محمد سالم، ط دار الكتب، 1425هـ.2004م، ص 53.
- 20- نقلا عن عبدالغني النابلسي، غاية المطلوب في محبة المحبوب، تحقيق: بكري علاء الدين، شيرين محمود دقوري، ط1، 2007م، دار شهرزاد الشام، ص 89.
- 21- المرجع نفسه، ص 89.
- 22- محي الدين ابن عربي، الفتوحات المكية، ج2، ط مطبعة بولاق، القاهرة، 1374 هـ، ص113.
- 23- عادل كامل الألوسي، الحب عند العرب، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999م، ص 19.
- 24- طه عبدالرحمن، العمل الديني وتجديد العقل، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000م، ص 153.
- 25- عبدالكريم الجيلي، مصدر سابق، ص 281.
- 26- المصدر نفسه، ص 282.
- 27- محمد ابن أبي بكر بن عبدالقادر شمس الدين الرازي، حدائق الحقائق، تح: سعيد عبدالفتاح، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1422هـ، 2002م ص 228.
- 28- أحمد زروق، تعليق على مقطعات الششتري، تح: مصطفى لغفيري، دط، المطبعة والوراقة الوطنية الداوديات، مراكش 2012م، ص 61.
- 29- المصدر نفسه، ص 282.
- 30- محمد ابن أبي بكر بن عبدالقادر شمس الدين الرازي، حدائق الحقائق، تح: سعيد عبدالفتاح، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1422هـ، 2002م ص 228.
- 31- أحمد زروق، تعليق على مقطعات الششتري، تح: مصطفى لغفيري، دط، المطبعة والوراقة الوطنية الداوديات، مراكش 2012م، ص 61.
- 32- ابن تيمية، قاعدة في المحبة، تح: محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة دط.دت، ص 45.
- 33- ابن قيم الجوزية، محبة الله عز وجل، تح: يوسف علي بديوي، ط2، الياومة للطباعة والنشر، بيروت، 1423هـ.2002م، ص 115.
- 34- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوت عدنان داوودي، ط4، دار القلم، دمشق، 1430هـ، 2009م، ص 303.
- 35- سميح عاطف الزين، علم النفس (معرفة النفس الإنسانية في الكتاب والسنة)،

- مج 1، ط دار الكتاب اللبناني بيروت 1411 هـ، 1991 م، ص 163 .
- 36- عواطف عبدالوهاب بكر، اختبار الخوف للأطفال، (بحث في سلوك الشخصية) ط دار المعارف بمصر 1981، ص 112 .
- 37- عبدالعزيز بن أحمد بن سعيد الديري، طهارة القلوب والخضوع لعلام الغيوب، تح: إبراهيم رمضان، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، د.ط.د.ت، ص 84 .
- 38- محمد بن أبي بكر الرازي، حدائق الحقائق، مرجع سابق، ص 75 .
- 39- عبدالكريم بن هوزان القشيري، الرسالة القشيرية في علم التصوف، مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده، القاهرة، ، د.ط.د.ت، ص 103 .
- 40- محمد عبدالفتاح المهدي، العلاج النفسي في ضوء الإسلام، ط 1، 1411 هـ، 1990 م، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ص 55 .
- 41- سميح عاطف الزين، علم النفس، مرجع سابق، ص 165 .
- 42- سلمان زيد سلمان اليماني، القلب ووظائفه في الكتاب والسنة، ط 1، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، 1414 هـ، 1994 م، ص 388 .
- 43- جوزيبي سكاتولين، التجليات الروحية في الإسلام (نصوص صوفية عبر التاريخ)، ترجمة: أحمد حسن أنور، الهيئة المصرية العامة للكتاب،، ط 2008، ص 386 .
- 44- الرازي، التفسير الكبير (95/15)، نقلا عن: حسين محمد حسين، منهج السنة في التربية النفسية، ط 1،، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1433 هـ، 2012 م، ص 442 .
- 45- السيد إبراهيم موسوي الزنجاني، فلسفة الأخلاق الإسلامية، ط 1، ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1402 هـ، 1982 م، ص 220 .
- 46- صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي، د.ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 95 .
- 47- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ط 6، دارالفكر، دمشق، 2006، ص 102 .

# الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة و علاقتها بحركة السكان

## «دراسة البطالة عند خريجي الجامعات»

أ:عبدلي فاطمة.

بجامعة حسبية بن بوعلی - الشلف

### ملخص:

تمثل ظاهرة البطالة إحدى الظواهر الهامة التي تجدر دراستها في ظل تفاقمها على كل المستويات، خاصة إذا تخطت المنحدر الخطير حتى تتجاوز مستوى فئة الشباب من خريجي الجامعات. إذ تعتبر من المخاطر التي ينبه إليها النمو السكاني السريع الذي يتطلب حلا فعليا لمحاولة صرف تلك الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات سنويا في مختلف التخصصات الجامعية المدروسة إلى ميدان الشغل، و يهدف هذا المقال إلى إبراز بعض المفاهيم والأسباب والآثار الاجتماعية والإقتصادية لمواجهة ظاهرة البطالة في الجزائر والتي هي وليدة تطور حركة السكان فيها، فقد حاولنا التركيز وبالخصوص على بطالة خريجي الجامعات كفتة حساسة تستدعي دراسة الإستهلاك السلبي لطاقتها ومؤهلاتها، و هو السبيل الأسمى للحد من خطورة ظاهرة البطالة على وجه العموم، ونخص بالذكر بطالة خريجي الجامعات على وجه الخصوص نظرا لقدرة وإمكانيات هذه الفئة على نمو اقتصاد وتنمية قدرات الدولة إذا أعطيت له العناية الكافية وأولي الإهتمام الكبير بأصحاب الشهادات وذوي الكفاءات بفتح مجالات العمل لهم وإنقاذهم من شح البطالة الذي لا يترك من آثار إجتماعية وأقتصادية ونفسية وحتى سياسية تنعكس على مختلف تركيبات المجتمع بكل أطواره وفي كل مجالاته.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الشغل، خريجي الجامعات .

### Abstract

Unemployment is one of the important phenomena that should be examined in light of aggravation at all levels, especially if crossed the dangerous slope even exceed the level of young graduates Gamat.az is one of the risks that stimulates the rapid population growth, which actually requires a solution to try to spend that huge numbers of college graduates every year in various academic disciplines studied to the field of employment.

And this article aims to highlight some of the concepts and causes of social and economic impacts to confront the phenomenon of unemployment in Algeria, which is the result of the evolution of the movement of people

in, we tried to focus in particular on the unemployment of university graduates as a class-sensitive requiring study passive consumption of energies and their qualifications, and is the way paramount to minimize the seriousness of the phenomenon Unemployment in general, most notably the unemployment of university graduates in particular due to the capacity and potential of the latter category on the growth of the economy and state if you give him sufficient attention was paid great attention to the owners of certificates and qualified to open magazines to work for them from the specter of unemployment, which does not leave the effects of social and economic, psychological and even political reflected on all the stages of society combinations and in all fields.

Key words: unemployment, job, college graduates.

## مقدمة:

تعتبر البطالة في الوقت الحاضر من أخطر الأزمات التي تواجهها الدول المتخلفة منها وحتى المتقدمة، ذلك أنها بلغت مستويات مخيفة إلى درجة كبيرة يمكن أن تنجر عنها كثير من الاضطرابات والنزاعات ، والملفت للانتباه أنّ البطالة لم تعد تمس وسط الشباب غير المتعلم أو متوسط الكفاءة، بل امتدت إلى الشباب من ذوي الشهادات العليا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، خاصة على امتداد العقد الأخير الذي عاشته الجزائر والتي مازالت تشهد تفاقم ظاهرة البطالة عند الشباب من خريجي الجامعات ، مما يترتب عنه من إهدار لعنصر العمل البشري المؤهل ليصبح هؤلاء بعد تخرجهم الجامعي في وضعية واحدة لا يختلف الأمر عن غيرهم من الذين اختصروا طريق الدراسة والتكوين العلمي فهم يتحسرون على تلك الأيام التي قطعوها في طلب العلم وهم يرسمون في أذهانهم معالم مستقبلهم، والتي كان يتصورها الشاب الجامعي من خلال منصب العمل الذي سيمنحه إياه مجتمعه مكافأة على جهوده التي بذلها في مرحلة تكوينه الجامعي .

وترجع أسباب انتشار البطالة وسط الشباب المتخرج من الجامعة إلى عدة عوامل من أهمها الاختلال الواضح في التوازن بين عدد الشهادات الحاصلة سنويا وعدد المناصب المحدود لبعض التخصصات المدروسة التي تتطلبها سوق العمالة في الجزائر على حساب غياب مناصب عمل لتخصصات أخرى تابعة لنفس الفرع الجامعي المدروس ، إلى جانب محدودية مناصب مشاريع التشغيل وارتباطها بفترات مؤقتة تجبر المستفيدين منها من المتخرجين الجامعيين إلى بذل جهود كبيرة تعادل مجهودات العامل الدائم في منصبه والمؤمن اجتماعيا، ويمكن الإشارة إلى مناصب برنامج عقود ما قبل التشغيل هذا المشروع الذي



وجه خصيصا لصالح أصحاب الشهادات الجامعية منها وكذا المؤهلين من مراكز التكوين المهني، لكن تبقى الحقيقة مبهمة حول مشروعية شروط تلك العقود للمناصب الممنوحة، ومدى صدق صلاحيتها لاستفادة المتخرج الجامعي منها وآمال تنصيبه أو إدماجه في ذلك المنصب، إذا سمحت له الفرصة للاستفادة منها أمام الأعداد الهائلة من المتخرجين الجامعيين لمختلف التخصصات الجامعية المدروسة، لهذا فإن معدلات البطالة مازالت لا تعبر عن الحقيقة الفعلية لما هو موجود في الواقع الاجتماعي، وأمام تلك الحلول الترقيعية لتشغيل هؤلاء المتخرجين الجامعيين لفترات مؤقتة تتراوح مدتها من سنة إلى سنتين أو حتى ثلاث سنوات ثم يتم إدماج عدد قليل من هؤلاء المستفيدين من تلك المناصب لعقود ما قبل التشغيل أو مناصب الإدماج، أما الأغلبية الكبرى فيتم إرجاعهم إلى محيط البطالة بانتهاء صلاحية عقود مناصب التشغيل من جديد دون إعطاء حلول واضحة لتلك المشكلة حاملين فقط شهادة عمل تثبت خبرتهم لمدة عامين، ولهذا فإن ظاهرة البطالة عند خريجي الجامعات تتطلب دراسة فعلية ومواجهة شجاعة بإجراء دراسات وبحوث سوسيولوجية وعلمية تكشف عن بعض خباياها وملابساتها، ولقد حاولت هذه الدراسة المتواضعة التعرف على بعض العوامل المسببة في إبقاء المتخرجين الجامعيين يعانون مدة زمنية معينة من البطالة وذلك من أجل الكشف عن بعض المؤشرات التي توضح أسباب الضرورة الحتمية لمعايشة البطالة عند خريجي الجامعات دون الإشارة إلى المدة الزمنية التي يعاني فيها آثارها، والتطرق إلى فئة المتخرجين الجامعيين البطالين بغض النظر عن سنوات تخرجهم، وتخصصاتهم الجامعية المدروسة.

## المبحث الأول: مفهوم البطالة.

تعتبر البطالة من المصطلحات الشائع استخدامها منذ الأزل، وعلى الرغم من الاعتقاد بأنها أصبحت من المواضيع العلمية التي استهلكت بحثا وتحليلا عميقا، حيث تحتل رقعة شاسعة على النطاق المحلي والعالمي.

فهناك من ينظر إلى البطالة على أنها ظاهرة اجتماعية، وهناك من يصنفها ضمن الظواهر الاقتصادية، وآخر يدمجها ضمن الظواهر السياسية. ونجد تعريفاتها تختلف بالنسبة إلى المدة التي يقضيها الشخص عاطلا عن العمل، أو الوضعية المهنية التي يعيشها باشتغاله مناصب عمل مؤقتة قد لا تتناسب مع مؤهلاته الفكرية والعضلية التي تدفعه إلى السعي حول البحث عن عمل آخر، أو منصب آخر، فهؤلاء الأشخاص نستطيع أن نصنفهم في حالة وسط بين البطالة والعمل، وإذا أخذنا مثلا عمل المريض لا يعتبر عاطلا عن العمل بمعنى آخر لا يعتبر بطالا فعلى المستوى القانوني يسجل على أنه مشغول. وسنسوق هذه الآراء والأفكار المفصلة لظاهرة البطالة في النقاط التالية:

عرف البنك الدولي البطالة بأنها «جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عنه». كما عرفت أيضا بأنها «عدم توافر فرص العمل المنتج للفرد القادر عليه والباحث عنه»<sup>1</sup>.

واعتبر الجهاز الإحصائي الجزائري الشخص العاطل عن العمل بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية<sup>2</sup>:

- يكون في سن يسمح له بالعمل (من 15 إلى 60 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، بمعنى أنه لا يزاوّل أي نشاط ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة التحقيق.
- يكون على استعداد تام للعمل وقادر عليه.

### 1- تعريف البطالة:

«تعرف على أنّها مست الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنّهم يبحثون عن عمل بشكل جدي»<sup>3</sup>.  
ويعطى لها تعريف آخر على أنّها ما ينتج عن الفترة العادية التي يقضيها الفرد بين تاريخ فقدانه لعمله وإيجاد عمل آخر<sup>4</sup>.

فالبطالة عبارة عن ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية تتضمن العاطلات والعاطلون عن العمل، هم الأشخاص الذين كانوا يعملون في السابق ولكنهم توقفوا عنه وقت الإحصاء أم هم الأفراد الذين يرغبون في العمل يجدون فرص العمل المناسبة، أو الأشخاص القادرون على العمل لكنهم لا يجدونه أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرات والقدرات ولا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب<sup>5</sup>.

فإذا تفحصنا التعريفات المقدمة يمكننا استخلاص النقاط التالية:

- \* ظاهرة البطالة عالمية .
- \* تخص فئة الأشخاص القادرين على العمل قد يملكون مهارات وخبرات تؤهلهم لاشتغال أعمال تناسب خبراتهم وتخصصاتهم وقد لا يكونون مؤهلين للعمل.
- \* تشمل البطالة الأشخاص الباحثين عن العمل لأول مرة وتخص الأفراد الذين فقدوا مناصبهم تحت ظروف اجتماعية أو اقتصادية ترغمهم على فقدان العمل .
- وأخيرا يمكن أن نشير إلى فئة الأشخاص الذين لا يملكون الخبرة الكافية للحصول على مناصب عمل حيث يتلقون في كثير من الأحيان الرفض المتواصل من طرف المؤسسات

الاقتصادية التي تعطي لائحة من الشروط عند عرضها لمنصب عمل كشهادة الإعلام الآلي وشهادات إتقان اللغات الأجنبية وكذا طلب الخبرة لمدة زمنية معينة.

فحسب الحالات التي تطرقنا لها سابقا نخلص إلى أن البطالة تمس كل فئات المجتمع أو شرائحه من بينهم الأشخاص القادرين على العمل والبالغين السن القانوني للممارسة العمل، ولم يتمكنوا من الحصول عليه.

وإذا أسقطنا هذه المفاهيم على حالة الجزائر لوجدنا ذلك ينطبق تماما على المؤسسات الجزائرية وكذا اليد العاملة في الجزائر، لأن في السنوات الأخيرة شهدت المؤسسات الكبرى الجزائرية أزمات مالية و اقتصادية حرجة مما جعل السوق الجزائرية في طريق المنافسة مع الأسواق الخارجية صعبا فرضت على هذه المؤسسات مديونية مرتفعة، وأصبحت التكاليف لا تطاق على كاهل هذه المؤسسات مما حتم على الحكومة الجزائرية القيام بإجراءات تمثلت في إصلاحات هيكلية مست كل القطاعات الاقتصادية وتمثلت هذه الإصلاحات فيما يلي :

1- تسريح العمال بشكل عشوائي.

2- غلق عدد كبير من المؤسسات العمومية.

3- خصصة جزء كبير من القطاع العام بشكل غير مدروس .

فالإصلاحات المتعلقة بالخصوصية تميزت بالاضطراب إزاء الاستشارات المباشرة خارج المحروقات، وتستند برامج الإنعاش إلى أفق تطوير الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصية المؤسسات .

4-إعادة هيكلية المؤسسات الكبرى وتجزئتها إلى مؤسسات فرعية صغيرة وللعلم أن 460000 عامل تم تسريحهم في حكومة أوحىي تطبيقا للاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي<sup>6</sup>.

حيث شهد شهر جويلية 1998 حل ثماني وحدات تجارية لشركة سوناكوم وتسريح حوالي 1000 عامل، كما طلبت الشركة القابضة للميكانيك من المؤسسة الأم بتقليص 5600 عامل من أصل 9000 عامل وفي نفس الوقت حلت مؤسسة إيدبال بوحداتها الخمس فازداد بذلك عدد العمال المسرحين حيث أدت هذه القرارات إلى سخط في الأوساط العمالية<sup>7</sup>.

## 2- التصور الاجتماعي للبطالة :

تعتبر البطالة ظاهرة لا يهتمها الفرد ولا المجتمع وقد وصفها الشركاء الاجتماعيون في تدخلاتهم بأنها فضيحة .

إن ظهور البطالة واستمرارها وتوسعها تعتبر مصادر لتوترات دائمة في المجتمع تؤدي إلى إفشال الإجماع داخل المجتمع وتماسكه إضافة إلى التصدعات الناجمة عنها بالإضافة إلى كونها تتركس وجود مجتمعين يعيشان عيشتين مختلفتين، تتسبب في تفاقم جميع أنواع التوتر.<sup>8</sup>

فمثلا على مستوى الفرد عندما يكون دخله غير مستقر فإنه يعيش وضعية متدنية و تهميشا و إقصاء، فالبطالة تعتبر تحديا للسياسات الاقتصادية المبتكرة نظريا لضمان توازن بين الشغل و الاستعمال الكامل لقدرات الإنتاج ، و يصعب إقناع الغير بأن فكرة تعبئة الطاقات يمكن أن تتجسد حول أهداف ترمي إلى التمثين الكامل لقدرات الإنتاج بدلا من استعمال اليد العاملة . المستوى الاجتماعي و من أشكال البطالة التسريح الجماعي للعمال بسبب إعادة هيكلة المؤسسات، وإجراءات التعويض أو الترتب و لهذا فقياس البطالة يشكل أحد رهانات الصراعات الاجتماعية خاصة إذا تعلق الأمر بنقاش تقني حول تحضير الإحصائيات، ويمكن أن يتسبب في عدم الدقة و الغموض في هذا المجال وفي نزاعات اجتماعية و أحيانا سياسية .

### 3 - التصور الاقتصادي للبطالة:

تعني بطالة العمل في اللغة تعطيل العامل أو قطع العمل (المعجم البسيط والمعجم الوجيز) و من ثم فالبطالة تحدث في حالة وجود خلل في سوق العمل أو في النشاط وأداء رواده.

و قد أوضحت إحدى الدراسات أنها اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية، و المعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى.

### المبحث الثاني: أنواع البطالة.

تختلف أنواع البطالة وأشكالها طبقاً لجوانب اهتمام الباحثين، وبناءً على معايير التصنيف المتبعة، والمدة التي تعانها الفئات المتعطلة عن العمل. وهذه الأنواع المتعددة من البطالة تختلف باختلاف متغيرات دراستها سواء من خلال الجنس، أو السن، أو الحالة التعليمية والمهنية ويمكن التعرف على بعض أشكال البطالة من خلال أنواعها الأكثر انتشاراً:

1- البطالة السافرة أو المطلقة: ( open unemployment) و تعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل لكنهم متعطلون و عاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل رغم رغبتهم في العمل و قدرتهم عليه.

2- البطالة الجزئية أو الاحتكاكية: (underemployment or frictional Unemployment) : و تعني عجز العامل على العثور على عمل منظم، أو تدني الدخل من العمل إلى حد الكفاف أو أقل، أو ترك العمل لفترة من الوقت (مثل الحصول

على إجازة بدون مرتب) كوسيلة للبحث عن عمل آخر أحسن أو أفضل، و من أسباب حدوثها دخول عمال جدد إلى قوة العمل و رجوع عمال قدامى إلى ميدان العمل، و التنقل الاختياري بين الوظائف المختلفة.<sup>01</sup>

و تعتبر البطالة الاحتكاكية أحد أنواع البطالة الاختيارية و في بعض الأحيان إجبارية فمثلا في دول العالم الثالث (المتخلفة) نجد حالات تثبت أن البطالة الاحتكاكية ليست دائما اختيارية بل أتمها إجبارية فمثلا عندما يدخل الشباب إلى سوق العمل لأول مرة يرغبون في وظائف معينة يعتقدون أتمها مناسبة لتأهيلهم العلمي إلا أنهم يعثرون على هذه الوظائف بالرغم من أن عاما أو أكثر ينقضي قبل أن يجدوا ما يرغبون فيه.<sup>11</sup>

\*- البطالة الهيكلية:(structural) و هي تنجم عن خلل هيكل مجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية و سياسة التشغيل من ناحية أخرى، و تنشأ أحيانا من إلغاء الوظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لصناعة ما<sup>21</sup>. حيث أنه يمكن أن يكون لنا فائض في عرض القوى العاملة في التخصص أو مجال ما و هناك فائض في الطلب على اليد العاملة في سوق العمل في تخصص آخر حيث لا يتم التجانس بين هذين التخصصين فيبقى سوق العمل دون توازن و منه لا يمكن تلبية طلبات العارضين و لا طلبات الطالبيين عن قوة العمل و هذا ما يعرف بالبطالة الهيكلية .

4- البطالة المقنعة:(disguised) تعني التشغيل غير الكامل للنشاط الاقتصادي (العمل يكون جزئيا و ليس كاملا) و تسبب هذه البطالة خصائص بعض الفروع للإنتاج أو ظروف عمل لفئة من الناس، فمثلا يعتبر عدم تشغيل المصانع في الدول المتقدمة بكامل طاقتها بسبب عدم توفر سوق الصرف نوعا من البطالة المقنعة، و هذا النوع من البطالة يصنف العمال الذين يعملون دون مستواهم الإنتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي عانت من الطلب على صناعتها.<sup>31</sup>

فالبطالة المقنعة تتلخص في أنه هناك عمالة فائضة في مكان عمل تسبب انخفاض الإنتاجية و بالاستغناء عنها تساعد في تحسين ظروف العمل و إنتاجيته.

5- البطالة الإجبارية: و تتواجد بين أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق و لا يجدون فرص العمل و عادة ما يحدث ذلك نتيجة لتدني الطلب الفعال.<sup>41</sup>

6- البطالة الاختيارية: حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخل أعلى و ملائمة للقدرات و الطموحات.<sup>51</sup>

7- البطالة الموسمية: هي البطالة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والمناخية حيث أنّ بعض المشاريع تسرح عددا من العمال بسبب عدم تلاؤم الإنتاج مع عادات و تقاليد الأفراد المستهلكين، مثل بضاعة الملابس، و بعض العمال يتعطلون عن العمل موسما من السنة بسبب الظروف المناخية مثل الفلاحين في فصل الشتاء<sup>(2)</sup>.

8- البطالة الفنية: يحدث هذا النوع من البطالة لسببين:

أ- التقدم التكنولوجي حيث أنّ الآلة تحل محل العامل ممّا يضطر إلى البحث عن عمل آخر.  
ب- البحث عن فرصة عمل و مكان عمل أفضل، فالكثير من العمال خاصة في الرخاء يتركون أماكن عملهم للانتقال إلى مكان عمل أفضل، وأجرة أعلى، وفترة الانتقال هذه قد يكون فيها الفرد عاطلا عن العمل<sup>(2)</sup>.

9- البطالة الجامدة: هي بطالة متمثلة في الأفراد القادرين على العمل و لكنهم لا يرغبون في القيام به مثل الأغنياء في البلدان المتخلفة، و الأفراد الذين يعتمدون على فوائد أموالهم من البنوك أو عوائد استجارتهم بشكل عام.<sup>61</sup>

10- شبه البطالة: تنشأ عندما تكون الظروف الاقتصادية غير سائجة للعمل الكامل ممّا يجبر الفرد على الدوام الجزئي فقط. وهذا النوع من البطالة بدأ يظهر بشكل واضح في المؤسسات الصناعية الكبرى حيث أنّهم اعتمدوا في الفترة الأخيرة على التوظيف الجزئي للعمال (عقد الوقت الجزئي Contrat temps partiel).<sup>71</sup>

حيث أنّ العامل يعمل نصف الوقت اليومي (أربع ساعات من بين ثماني ساعات عمل عادة في اليوم و يتقاضى أجرة أربع ساعات فقط). و هذه السياسة انتهجت من أجل تعويض العجز المالي الذي تعاني منه هذه المؤسسات، و كذلك عدم تسويق منتجاتها في السوق و المنافسة الحادة التي تعاني منها، إذ أنّ الموظف أو العامل يأتي صباحا ليستغل بالمؤسسة أربع ساعات فقط ثم ينصرف بعد ذلك في منتصف النهار.

و بالإضافة إلى ما سبق ظهرت أنواع مستحدثة للبطالة من أهمها:

11- بطالة المتعلمين: وتعني وجود فائض ملموس في القوى البشرية المتعلمة من خريجي الجامعات على ما يتطلبه سوق العمل و يقوم فعلا بامتصاصه.<sup>81</sup> وهذا أهم نوع ممثل لموضوع دراستنا (بطالة خريجي الجامعات)

12- البطالة عن طريق مستوى التحصيل العلمي: و هم مجموعة الأشخاص العاطلين عن العمل نتيجة استمرارهم في التحصيل العلمي.

13- البطالة طويلة الأجل: و تعني التوقف عن العمل أو عدم التمكن من الحصول على فرصة عمل لفترة تمتد لعام أو أكثر.

14- بطالة كبار السن: وهم الذين مازالوا يتمتعون بالقدرة الطبيعية على المشاركة في العمل الدائم أو المؤقت إذا أتاحت لهم الفرصة لذلك .

15- بطالة المهمشين : وهم الذين بلغوا سن العمل و يرغبون فيه و لا يتمكنون من الحصول على عمل منتظم أو مستقر، و من ثم فهم دائماً على هامش العملية الإنتاجية ويعتبرهم المجتمع فائضاً سكانياً، ممّا يصيبهم بالإحباط و عدم الشعور بالانتماء إلى مجتمعهم.<sup>91</sup> و يدفعهم غالباً إلى اللجوء نحو الانحراف و ارتكاب الآفات الاجتماعية المختلفة ، كالسرقة و الإدمان وغيرها .

16- بطالة التقاعد: تشمل هذا النوع من البطالة فئة الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للتوقف عن العمل، و تحدث أحياناً باستبعاد فرد أو فئة من سوق العمل كنتيجة عقابية أو جزائية أو لظروف إقتصادية تمر بها المؤسسة ( تسريح العمال بسبب إفلاس المؤسسات).<sup>20</sup>

17- البطالة المقنعة و البطالة السافرة: تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجده، فهم عاطلون تماماً عن العمل.

18- البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية، حيث أنه عند مستوى العمالة الكاملة يكون الطلب على العمل مساوياً لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن المتوفرة، وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

## المبحث الثالث: أسباب البطالة وإعطاء إحصائيات خاصة بها.

### 1- أسباب البطالة العامة :

إذا تطرقنا إلى البطالة لا ننظر إليها من باب أنها مشكلة يستعصى حلها، وإنما هي قضية ملموسة تقتضي دراستها<sup>12</sup> و تحليل أسبابها التي لخصها علماء الاجتماع و الاقتصاد في عدة نقاط منها :

1- انخفاض تكلفة التعليم في مراحلها المختلفة ممّا أدى إلى زيادة الطلب على التعليم

2- سياسة التوظيف المتبعة.

3- إنشاء العديد من المعاهد و الجامعات الخاصة التي لا تحتاجها سوق العمل.

4- القصور المعلوماتي عن سوق العمل .<sup>22</sup>



و هناك عوامل عديدة تؤثر في حدة البطالة أو تقليل وطأتها في أي مجتمع و من هذه العوامل أنماط التنمية المناسبة و مدى ارتباطها بسياسة تشغيل القوى العاملة و سياسة التعليم و التكوين المهني، و السياسة السكانية و السياسات الاقتصادية ، سياسة الهجرة، السياسات التشريعية و الإدارية .

سياسة تشغيل القوى العاملة أدت بالتزام الدول منذ مطلع الستينات كنوع من المسؤولية الاجتماعية بتعيين الخريجين من الجامعات و المعاهد و المدارس الثانوية و المسرحين من القوات المسلحة إلى انتشار البطالة المقنعة في أجهزة الحكومة و القطاع العام و إلى بروز البطالة السافرة منذ مطلع الثمانينات نتيجة لعجز الدولة عن مواصلة الوفاء بهذا الالتزام .

\* عدم الربط و التنسيق بين برامج التعليم في كافة مراحلها و بين احتياجات المجتمع من المهن المختلفة لتزايد الطلب على التعليم و انخفاض نوعيته .

سياسة التعليم و التكوين التي لم تحقق بعد الاستيعاب الكامل حيث بلغت نسبة الاستيعاب 96 ٪ من المرحلة الأساسية للتعليم و لا يزال 49.4 ٪ من السكان أميين، و لم تتحقق بعد الملائمة اللازمة بين أعداد الخريجين، و كذلك فإن سياسة التكوين المهني و تأهيل الحرفيين لم يؤد إلى توفير الإطارات المهنية المطلوبة لسوق العمل إلى جانب الاختلال الواضح في توزيع التخصصات الفنية على الوظائف المناسبة لها و عدم القدرة على خلق الوعي الكافي للتحرر من عقدة المؤهل العالي و توجيه نحو العمل المهني .

\* إضعاف قدرة القطاع العام و عجزه على توفير فرص عمل كبيرة، و كذلك فإن ضعف الأجور في القطاعين الحكومي و العام أدى إلى حجب فرص العمل الجديدة نتيجة لسعي العاملين بهما إلى العمل في وظائف أخرى إضافية لبعض الوقت لتعويض ضعف الأجر .

إضافة إلى السياسات التشريعية و الإدارية فقد ساهمت في تضخم حجم البطالة بأشكالها المختلفة نتيجة للإفراط في تعيين العمالة الجديدة و تطبيق نظم البيروقراطية في إدارة وحدات الإنتاج بالقطاع العام و إعاقته عن تحقيق الإنتاجية المرجوة لخلق فرص عمل جديدة .

و في الأخير نشير إلى نقطة مهمة تساهم بفعالية في خلق خلل في سوق العمل بين التخصصات المختلفة التي كانت لها أثارها المدمرة على الاقتصاد القومي الذي عانى من نقص المهارات العالية المهاجرة مما ينعكس على مستوى الإنتاج كما و نوعا.<sup>32</sup>

## 2- أسباب البطالة في الجزائر :

إنّ البطالة ازدادت اتساعها في الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين، وأصبحت تهدد توازن مجتمعنا حيث فتحت فجوة بين أعضائه و تعتبر عاملا اجتماعيا كامنا لا يعرف ساعة



انفجاره، و يمكننا أن نذكر جملة من الأسباب التي أحدثت زيادة وتفاقم البطالة في الجزائر وهي:

\* التصلبات المتراكمة في الاقتصاديات لا سيما ذات التسيير المركزي و المخطط و عندما لا تقوى هذه التصلبات بإزالة مختلف الأسواق تماما فقد تحول دون ضبط التخصيص الفعال للموارد عن طريق الأسعار و بالتالي تصبح مصدر تبذير لحالات معينة .

\* عدم تكيف نظام التربية و التكوين، تشريع العمل و الحماية الاجتماعية كلها أسباب للنتائج الرديئة في مجال النمو و الإنتاجية. و في غياب تخصيص فعال للموارد و بسبب ضعف الإنتاجية لم يكن بإمكان الاقتصاد الوطني تطبيق مسار تراكم مستقل عن موارد المحروقات .

\* ضغوط النمو الديموغرافي و تدهور إيرادات المحروقات أدت إلى النتائج النسبية للاقتصاد الوطني و اختناق الاستثمارات .

\* تزايد لليد العاملة المعتبر لأن عدد السكان يزداد بنسب تقدر 500000 نسمة سنويا، مما نتج عنه زيادة الضغط على الطلب الاجتماعي لاسيما على الشغل بحوالي 300000 طالب عمل كامن سنويا.<sup>42</sup>

غير أنه نظرا للتزايد الكبير لشريحة القادرين على العمل في السبعينات و الثمانينات كانت نسبة البطالة في الجزائر أقل مما هي عليه، و ذلك على أساس مناهج التقويم.

يعتبر انخفاض الإيرادات الناجمة عن تصدير المحروقات و عدم استقرارها في نظر البعض عاملا حاسما في تفسير تباطؤ النمو الاقتصادي و تدهور الشغل، غير أنه يجب التساؤل عن الصلات الدقيقة بين تزايد البطالة و مستوى إيرادات المحروقات، و بالفعل فإن سنوات الارتفاع الكبير في نسبة الشغل هي السنوات التي كان فيها سعر البترول يتراوح ما بين 1.30 و 14 دولار أمريكي للبرميل الواحد أي في الفترة الممتدة بين 1967 و 1978.<sup>52</sup>

\* أما فترات إنشاء مناصب الشغل فهي الفترات التي انتقل فيها سعر برميل البترول من 14 إلى 28 دولار أي الفترة الممتدة 1978 إلى 1985، و بلغ هذا السعر ذروته 41 دولار في سنة 1980، و قد أعطينا هذه الأرقام من أجل مراعاة معدلات التبادل فإن الاتجاهات الموضحة تبقى ثابتة لم تبلغ المديونية الخارجية القيمة المطلقة، و معدل تصدير خدمات الديون التي بلغت أعلى مستوى من الضغط خلال تلك الفترة.

\* ضعف نجاعة القطاع العام إلى تقليص عدد مناصب الشغل المحددة في هذا القطاع و نتيجة لذلك انخفض أثر مضاعفة النمو و الاستثمار في ظل القطاع العام لمدة تقارب 15 سنة أهم قطاع لإنشاء مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة .

و خلال الثمانينات والتسعينات انخفضت مساهمة القطاع إما بسبب النقص أو بالتطبيق المتأخر لإعادة الهيكلة التنظيمية والمالية، أو بسبب تقلص الاستثمارات الخاصة بتطوير قدرات الإنتاج (الاستثمارات الجديدة) ، و لقد أفضت السياسات الاستثمارية إلى خطة تنموية خارجية بدون سياسة شغل، و في معظم الحالات استقر إنتاج مختلف القطاعات قبل أن يتراجع بنفس عدد العمال، و في مرحلة لاحقة و على طريق الإصلاحات أدخلت في القوانين الاجتماعية لسنة 1994 « جوانب اجتماعية » استهدفت بصفة أساسية تخفيض العمال منذ بداية العمل بها.<sup>62</sup>

\* قلة الاستثمار الداخلي والخارجي لم يتجاوز 220 مليون دولار سنة 1998، و تراجعت مناصب الشغل منذ سنة 1986، حيث تم فتح 40 ألف منصب خلال سنة 1994-1998 مقابل 140 ألف خلال 1980 و 1984 و مليون و مائة ألف خلال 1999-2004 ، ففقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال الإصلاحات 1994-1998 ( فترة التعديل الهيكلي ) زيادة على ظاهرة الترسبات المدرسية التي تقدر بـ: 600 ألف تلميذ سنويا.

\* تراجع نمو القطاع الصناعي الذي يحقق معدلات نمو سلبية منذ 1991 رغم استئناف النمو سنة 1998 بنسبة 10.5 ٪ و سوء استعمال الطاقة الإنتاجية.<sup>72</sup>

### 3- البطالة واقع و أرقام:

#### 3-1- البطالة في الوطن العربي:

نجد أن أعلى معدلات البطالة تتواجد في الوطن العربي إلا أن نسبتها تتفاوت من دولة عربية إلى أخرى، وذلك راجع إلى اختلاف الكثافة السكانية فيها ، ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية ترتفع نسبة البطالة حيث تبلغ 20٪ في اليمن و 21٪ في الجزائر و 17٪ في السودان و 08٪ في سوريا، و في المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ففي سلطنة عمان يوجد نحو 330 ألف عاطل عن العمل، و في السعودية حوالي 700 ألف بطال، و في الكويت تصل إلى 3 آلاف فقط.

إذ تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجهها الدول العربية و هذا حسب ما جاء في تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية ما بين 15 ٪ و 20 ٪، و كان تقرير منظمة العمل الدولية الذي ذكر عام 2003 أن متوسط نسبة البطالة في العالم

وصل إلى 6.2٪. بينما بلغت النسبة في العالم العربي بالنسبة للعالم نسبة 12.2٪ و تتزايد سنويا بمعدل 3٪. و يتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلدان العربية عام 2010 إلى 25 مليون بطل، وهذا ما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية من جهة، و من جهة أخرى كون 60٪ من سكانهم دون سن الخامسة و العشرون. أمّا تقرير مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية حول البطالة، فقد أشار أنّه في عام 2004 سجلت نسبة البطالة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أعلى معدل للبطالة في العالم حيث شكلت نسبة 11.7٪ من قوة العمل، بالمقارنة مع المعدل الذي يزيد على 6.1٪ و أنّ معدل البطالة بين الشباب في المنطقة يصل إلى 21.3٪ بالمقارنة بالمعدل الذي لا يتعدى 13.1٪.<sup>82</sup>

و يمكننا القول عن البطالة في البلدان العربية النفطية قليلة السكان في أوائل الثمانينات، أنّها بطالة مقنعة في القطاع العام أدّت إليها سياسة التشغيل المعتمدة فيها، إلّا أنّ الانخفاض في الإنفاق الذي أخذت تفرضه الأزمة المالية المتصاعدة في البلدان المعنية فجعل القطاع العام في هذه البلدان يبدي المزيد من العجز على استيعاب خريجي الأجهزة التعليمية المتزايدين بسرعة، فبرزت بالتالي البطالة السافرة في صفوف القوى العاملة المواطنة. و فيما عدا بعض البيانات المتعلقة بالبطالة في تلك البلدان و التي ترجع لأوائل الثمانينات، فهناك افتقار مع الأسف إلى البيانات الإحصائية المواكبة لهذه الظاهرة بعد ذلك.

ففي أوائل الثمانينات كان معدل البطالة الإجمالي في ثلاث دول من مجلس التعاون (الإمارات، البحرين، الكويت) في حدود 5٪، و كان هذا المعدل أكثر ارتفاعاً (35.9٪) في فئة الأعمار 15 - 19 سنة؛ ثم فئة الأعمار التي تليها أي من 20 - 24 سنة (16.5٪)، و تبنت حملة الثانوية العامة أعلى من مجموع العاطلين عن العمل بين العشر من دول الإمارات و الثلث في كل من البحرين، و الكويت، علماً بأنّ هذه النسبة كانت في جميع الحالات أكثر ارتفاعاً بين الإناث منها بين الذكور.

و يسجل في الوقت الحاضر عن ظاهرة البطالة و التشديد على أهميتها و سبل مواجهتها من قبل الخبراء و أصحاب القرار، رغم قلة البيانات الإحصائية فإنه من المؤكد أنّ ظاهرة بطالة الخريجين تكتسب أهمية متزايدة فهذه الظاهرة يجب أن تكون موضوعاً للبحث خصوصاً بالاعتماد على معايير المواطنة على نطاق واسع لا يزال مستمراً، و يجب أن يدور النقاش بشكل خاص حول الأسباب التي تحول دون استيعاب خريجي التعليم العالي على مناصب عمل، فهل يعود الأمر إلى مجرد عدم ملائمة النظام التعليمي أم هناك أسباب أخرى.<sup>92</sup>

لكن بنية النظام التعليمي لا يمكن أن تفسر مشكلة بطالة خريجي الجامعات إلا إذا كان بالإمكان تدارك هذه المشكلة إلى حد بعيد عن طريق إعطاء عناية خاصة بمؤسسات التكوين والتأهيل، فالمشكلة الرئيسية تتمثل في أن عدد الوافدين يقدمون للقطاع الخاص و على شتى مستويات الإعداد الفني و المهني يد عاملة أكثر خبرة و أقل كلفة، و مادام الحال كذلك، فإن بطالة خريجي الجامعة مقبلة على التفاقم.

ليس بسبب ازدياد عدد الخريجين و تشبع القطاع العام، و إنما أيضا بسبب خصخصة المؤسسات العامة الموضوعة على رأس أولويات الإصلاح الاقتصادي في البلدان المعنية.<sup>3</sup>

أما عن البطالة في مصر فقد وصلت إلى نقطة حرجة، أدت إلى أن أكثر من نصف القوى العاملة تعمل و النصف الآخر يسعى إلى العمل و قادر عليه، و لكن لا يجد هذا العمل. كما أن نظام التعليم بما يقدمه من معارف و علوم لم تعد ملائمة للتطور التكنولوجي الحادث في مجالات الإنتاج حتى التعليم المسمى التعليم الفني، لم يعد قادرا على تطوير مناهجه و أساليبه مما يتوأكب مع التطور في وسائل الإنتاج و أدواته من استخدام تكنولوجيا الكفاءة تقلل هي بذاتها من القوى العاملة، و أصبحت تواجه مأزق في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي أصبح فيها الصراع بين الإنسان و الآلة ليس بين الإنسان و الإنسان.

و إذا كان التقرير يربط بين التعليم و فرص العمل، فإن ذلك يعد مفهوما ضيقا لأنّ التعليم الآن أصبح حق كل إنسان، و يصرف النظر عن فرص العمل لأنّ الربط بين التعليم و سوق العمل يعني أن يظل التعليم يتسع و يضيق حسب ظروف سوق العمل، و ذلك ليلبي حاجات التعليم و يهمل الحاجات الأساسية للإنسان، و على الرغم مما تشير إليه الإحصائيات الرسمية من تراجع في نسبة البطالة بحيث انخفضت من 11.1٪ عام 1990 إلى 8٪ من إجمالي قوة العمل المصرية، و التي تقدر بحوالي 18.2 مليون عام 1999.

و بالتالي تراجع عدد العاطلين من 1.522 مليون عام 1990 إلى 1.479 مليون بطال عام 1999 إلا أن هذا الرقم يؤكد أن المشكلة مازالت كبيرة و خطيرة خاصة أن هذا التراجع يعود في الأساس إلى بيانات التعداد العام لقوة العمل.

و لعل خطورة المشكلة تكمن في اتساعها لتشمل جميع قطاعات المجتمع خاصة الداخلين الجدد لسوق العمل، و يكفي التدليل على ذلك بأن نعلم أن معظم هؤلاء العاطلين حاصلين على التعليم المتوسط نسبة 81٪ من الإجمالي، و فوق المتوسط بنسبة 09٪، و التعليم العالي 17٪ مع ملاحظة انخفاض نسبة البطالة بين عامين 1996 و 1999 من حملة المؤهلات المتوسطة و الجامعية، و ذلك نظرا لارتفاع مخرجات النظام التعليمي خلال

السنوات العشر 1990-1999 نحو 6.7 مليون منهم 1.25 مليون من التعليم العالي، 950 ألف من التعليم فوق المتوسط، 4.6 مليون في التعليم المتوسط، وبنسبة 76.5٪ من إجمالي الخريجين.<sup>13</sup>

و في تقرير نشر في شهر مارس 2005 وصفت فيه منظمة العمل العربية الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بالأسوأ بين جميع مناطق العالم وأنه في الطريق ليتجاوز الخطوط الحمراء، و في تقديرات أخرى للدكتور محمد الفيومي عميد كلية تجارة الإسكندرية ذكر أن عدد العاطلين في الوطن العربي 25 مليون، ويتوقع زيادتهم إلى 100 مليون في عام 2025، كما يؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دول عربية محصنة ضد البطالة، كما كان يعتقد قبل سنوات وخاصة في دول الخليج العربي، حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية أكبر هذه البلدان حجماً وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين نحو 15٪ و في سلطنة عمان 17.2٪ و في قطر 11.6٪ أما باقي الدول العربية فلا يختلف الوضع كثيراً.<sup>23</sup>

### 3--2 البطالة والشباب:

تمثل بطالة الشباب في العالم العربي من أعلى معدلات البطالة في العالم، وقد أشار إلى هذه الحقيقة التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية في عام 2006 بعنوان «اتجاهات التشغيل في العالم» المينة لمعدلات البطالة.

وقد سجل معدل بطالة الشباب في الشرق الأوسط أعلى نسبة في العالم بأسره، ويمكننا توضيح ذلك في الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (01) بنسبة (12.2٪) الذي يمثل معدل البطالة العام، ونسبة (25.6٪) من معدل بطالة الشباب.

أما الجدول رقم (02) فيعطي بيانات مقارنة بين معدل البطالة العام ومعدل بطالة الشباب في مجموعة من الدول العربية حيث يلاحظ ارتفاع معدل البطالة العام في الأردن وانخفاضه في الكويت، أما معدل بطالة الشباب فيلاحظ ارتفاعها في لبنان وانخفاضها في سوريا، ومن الضروري هنا التنويه إلى النسب المذكورة لمعدلات البطالة بأنها قد لا تعكس بدقة مطلقة الواقع الراهن في هذه البلدان، إلا أنه يمكننا عبر هذا الجدول من التعرف والتنبيه إلى حقيقة تفوق معدلات بطالة الشباب في كافة هذه البلدان عن معدلات البطالة العامة.

إنّ الاستنتاج الرئيسي من هذه النسب يكمن في حقيقة ضعف تفعيل المشاركة الاقتصادية لأهم فئة نشطة في الموارد البشرية ألا وهي فئة الشباب التي تمثل عماد وقوة المجتمع لكن لم يتم استثمارها واستغلالها لتطويره وازدهاره.

## 1- مشكلة البطالة في الجزائر والجهود المبذولة لمعالجتها:

### 1-1-2- انعكاسات البطالة ومظاهرها:

أجمع الاقتصاديون وعلماء الاجتماع على أن البطالة هي مشكلة متعددة الأبعاد، وهذه الأخيرة تنعكس على جميع جوانب الحياة، فيتولد عنها العديد من المظاهر نذكر منها<sup>33</sup>:

\* انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة، الإدمان على المخدرات، الإجرام... ممارسة العنف والتطرف.

\* الإصابة بالأمراض المزمنة والاضطرابات النفسية.

\* زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومات للعاطلين.

\* انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والنتائج المحلي، وهذا يؤدي بمرور الوقت إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

\* هجرة الكفاءات العلمية بحثا عن مصادر لتحسين مستواهم المعيشي وتحقيق طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في بلدانهم. وتؤكد الإحصائيات أنه في أوائل القرن الـ 21 هناك واحد من كل خمسة وثلاثين شخصا حول العالم يعيش كمهاجر. ويقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية، وبريطانيا 56 ٪، أما كندا فإن العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات.

\* خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة، حيث يفقد البطال الشعور بالانتماء والارتباط بالوطن، ويرى أنه غير ملزم باحترام قوانينه وتشريعاته وتقاليد المجتمع.

## 1-2- واقع مشكلة البطالة في الجزائر، أسبابها والعوامل المساعدة على

### تفاقمها:

إن مشكلة البطالة في الجزائر تعكس وضعية النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، والواقع الذي تعيشه البلاد، وتمثل هذه الأخيرة قلقا متزايدا لأنها تمس عددا معتبرا من فئات الشعب بمختلف شرائحه، وتعد السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع واستقرار البلاد، مما استوجب ضرورة البحث عن الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة، وهذا يعد أهم وأبرز التحديات التي يجب على الحكومة رفعها في الظرف الراهن خاصة أن معدل البطالة في الجزائر هو من بين أعلى المعدلات في العالم، وأن آثارها وانعكاساتها السلبية آخذة في التنامي سنة بعد أخرى<sup>43</sup>.

### 1-2-1- حجم البطالة في الجزائر:

البطالين من منظور الجهاز الإحصائي الجزائري هم الذين يبحثون عن عمل مأجور وهم العاطلون عن العمل (STR)، هؤلاء ينقسمون إلى قسمين: قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما (STR1)، وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR2) أي:

$$STR = STR1 + STR2$$

تشكل النسبة بين عدد البطالين STR وعدد السكان النشطين PA، معدل البطالة U<sup>35</sup>، أي:

$$U = \frac{STR}{A} \times 100$$

يتكون السكان النشطين PA حسب الجهاز الإحصائي من القوة العاملة PO، ومن العاملين في بيوتهم TD والذين يبحثون عن عمل STR<sup>63</sup>:

$$A = D + D + STR$$

سنحاول من خلال الجدول رقم (1) عرض الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل وحجم البطالة ومعدلها في الجزائر لسنوات 2008، 2009 و2010.

الجدول رقم (1): يبين حجم القوى العاملة النشطة، عدد المشتغلين والبطالين لسنوات

2010 - 2009 - 2008

السنة	حجم القوى العاملة النشطة	إجمالي عدد المشتغلين	عدد البطالين	معدل البطالة
2008	10315000	9146000	1169000	11.33 %
2009	10544000	9472000	1072000	10.17 %
2010	10812000	9735000	1076000	10%

المصدر: [www.ons.dz/-emploi-et-chomage-au-Quatrieme56.html](http://www.ons.dz/-emploi-et-chomage-au-Quatrieme56.html)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم السكان النشطين يقدر بـ 10812000 شخص سنة 2010 أي بزيادة 268000 شخص مقارنة بسنة 2009 يشاركون في النشاط الاقتصادي، وإجمالي عدد المشتغلين فعلا لسنة 2010 يقدر بـ 9735000 عامل، أما عدد البطالين فهو 1076000 عامل<sup>73</sup>. ويتبين من خلال هذه الإحصائيات أن عدد السكان النشطين يتزايد من سنة إلى أخرى، وهذا نفس الشيء بالنسبة لعدد المشتغلين فهو أيضا



في تزايد مستمر، لكن نسبة البطالة نراها تتراجع من سنة إلى أخرى حتى وصلت إلى نسبة 10٪ سنة 2010، وهذا يعتبر انجاز هام مقارنة بالسنوات الماضية، غير أن 10٪ تعد نسبة مرتفعة، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الوقوف عند هذه الظاهرة ودراستها وتحليل أسبابها بشكل عميق للتوصل إلى تحديد الكيفية المناسبة لمعالجتها.

#### 1-2-2- أسباب البطالة في الجزائر:

تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، وحتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة إلى أخرى، أما بالنسبة لأسباب البطالة في الجزائر فيمكن أن نوعها لعدة أسباب منها اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية، وفيما يلي سيتم حصر أبرز هذه الأسباب في النقاط التالية<sup>83</sup>:

\* إخفاق خطط التنمية الاقتصادية: هناك العديد من العوامل التي أعاققت تقدم مخططات التنمية الاقتصادية، وهذا الإخفاق يفسر جانبا من مساوئ الوضع الذي تواجهه الجزائر منه تأخرها في سلم التقدم الاقتصادي، والتي يمكن إرجاع أسبابه بشكل كبير إلى فشل برامج التخطيط الاقتصادي، تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتبعات تنفيذ برامج الخصخصة.

- تداعيات تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية: وهي السياسات التي شرعت في تطبيقها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها مع المؤسسات المالية الدولية.

- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي: انبثق عن تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي تبعات زادت من حدة البطالة في الجزائر، ونذكر منها:

\* عدم التزام الدولة بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي؛

\* تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية الذي أدى بدوره إلى انخفاض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات؛

\* التوجيه غير السليم للموارد المالية.

- بطء وتيرة النمو الاقتصادي: إن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتميز بكونها ضعيفة جدا، وهذا يؤثر مباشرة على العملية الاقتصادية للفرد ويؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة.

- سوء الإدارة: وهو من العوامل الأساسية التي تؤثر في حجم البطالة وازديادها، لأن الحكومة تفتقر للخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في معالجة مشكلة البطالة.



- تسريح أصحاب العقود المؤقتة: يتم تسريح العمال في الكثير من المؤسسات الإنتاجية بسبب قلة أو توقف الإنتاج فيها أو بيع المؤسسات التي لا تحقق عائدا يغطي التكاليف الإجمالية.

- ضعف المحفزات: حيث لا يجد الشباب التحفيز الكافي لفتح مشروعات صغيرة نتيجة ل:

- \* بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها مما جعلها معرقة.
- \* العقبات الإدارية التي يواجهها الشباب عند طلب الحصول على رأس المال اللازم لبدء المشروع.
- \* نقص الخبرة لدى الشباب الراغبين في دخول هذا الميدان.
- \* عدم الدراية بكيفية التعامل مع الجهات المختصة.

- الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة: إن انخراط الجزائر في اتجاهات النظام العالمي الجديد قد يؤدي في المستقبل إلى زيادة الاستشارات في بعض القطاعات التي تختارها القوى الممثلة لهذه الاتجاهات وفي مقدمتها الشركات الدولية، وإلى زيادة إنتاجية العمل في بعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالأسواق العالمية، إلا أن النتيجة المتوقعة لسياسات هذه المنظمات الدولية والشركات متعددة النشاط هي زيادة معدلات البطالة في الجزائر. بالإضافة إلى أن أسواق العمل في الدول المتقدمة تسعى فقط إلى جذب الكفاءات والأدمغة القادرة على التلائم مع معطيات التقنيات الحديثة في هذه الدول، وذلك خلافاً لما كان عليه الحال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فتحت الدول الأوروبية أبوابها لليد العاملة الأجنبية من مستويات مهارات مختلفة لإعادة إعمار وإصلاح ما خربته الحرب.

### 1-2-3- العوامل المساعدة على تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر:

يمكن عرض أهم العوامل التي زادت من حدة مشكلة البطالة في الجزائر في النقاط التالية<sup>93</sup>:

- \* أكثر من 80 ٪ لا يتجاوز سنهم 30 سنة، 2 / 3 من البطالين هم طالبوا العمل لأول مرة.
- \* ارتفاع عدد الشباب حاملي الشهادات المطالبين بالعمل.
- \* عدم توافق الدفقات المتخرجة من المؤسسات التعليمية والجامعات مع متطلبات سوق العمل.
- \* عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.

- \* ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات في تقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- \* عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- \* ضعف المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- \* ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع مستجدات المحيط.
- \* ترجيح النشاط التجاري على حساب الاستثمار المنتج المؤلّد لمناصب الشغل.
- \* ضعف روح المبادرة المقاولانية لاسيما عند الشباب.
- \* العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- \* ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- \* ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق النائية.

### 1-3- الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر:

اعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل على آليات وبرامج متعددة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاصة ببعض الفئات العمالية مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين،... الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة، هدفها الأساسي الحد من استمرار تزايد نسبة البطالة أو على الأقل التخفيف ولو بشكل مؤقت أو جزئي من أثارها. وعموما تجسدت هذه التجربة من خلال العديد من البرامج والأجهزة التي نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1- البرامج الخاصة بتشغيل الشباب وانطلقت في بداية 1989، وهي موجهة لفئة الشباب ما بين 16 و 27 سنة، تهدف إلى إدماجهم في أعمال ذات منفعة عامة في القطاعات الفلاحية، الصناعية، الري، البناء والأشغال العمومية. إلا أن هذه الأخيرة لم تعرف النجاح المنتظر، حيث كان يتوقع أن توفر أكثر من 200.000 منصب شغل دائم خلال سنتين، لكنه لم يتحقق سوى نصف هذا العدد، لذلك بادرت الجهات المعنية ابتداء من سنة 1990 بوضع نظام جديد عرف بـ «النظام الخاص بالإدماج المهني للشباب (D.I.P.J)، الذي يهدف أساسا إلى خلق أنشطة من طرف الشباب، لتنمية روح المبادرة والعمل على خلق مناصب عمل دائمة باستعمال الإمكانيات والقدرات المحلية. وبعد مرور حوالي خمس

سنوات قامت الهيئات المشرفة بتقييم نتائج هذا النظام، وعلى ضوء النتائج تم تكييفه لجعله أكثر فاعلية، وأكثر اتساعاً لدمج صيغ أخرى تسمح بخلق مناصب عمل للشباب، وهو ما أفرز ما عرف بالنظام الجديد لإدماج الشباب<sup>04</sup>.

2- وضع جهاز لدمج البطالين الجدد والعمال المسرحون بسبب التعديلات الإرادية وبرنامج التعديل الهيكلي، وكانت الإجراءات الأولى بداية في سنة 1992. يهدف هذا الإجراء إلى توفير دخلا سمي بالتعويض للطبقة الاجتماعية التي هي بدون دخل ICSR قدر ب 120 دج شهريا، لمساعدتهم على الحصول على أساسيات العيش، لكن سريعا ما تبين محدودية هذا الإجراء سواءا من حيث المبلغ غير كافي لتحقيق الغرض ومن حيث طبيعة المستفيدين، لذلك استبدل بتعويض تضامني AFS قدر ب 600 دج شهريا، وتعويض آخر لأولئك الذين تم تشغيلهم للقيام بنشاطات لصالح العام IAIG. وقد عرفت الصيغتان تقريبا نفس المصير الذي عرفته الصيغة الأولى<sup>14</sup>.

3- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1995، مهمته تقديم تعويض لأولئك المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، إلا أن هذا التعويض لا يدوم إلا 36 شهر على أساس أنها المدة الكافية ليعاد دمج المستفيد في الحياة العملية من جديد. لا يقتصر دور هذا الجهاز على التكفل بتعويض ضحايا التسريح، والبحث لهم عن مناصب عمل جديدة، بل أنه انتقل إلى مساعدتهم من خلال تقديم القروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفق تخصصاتهم وتكوينهم العلمي والميداني، لتشكل هذه المؤسسات أداة لخلق مناصب عمل لغيرهم خاصة الشباب منهم<sup>24</sup>. رغم هذا فإن هذا الجهاز كان عاجزا على خلق مناصب شغل جديدة أكثر مما كان يفقده من المناصب، وهذا ما زاد من تعقد وضعية المسرحين الذين وجدوا أنفسهم بدون دخل.

4- ترقية العمل الحر والمساعدة على البحث عن عمل ودمج فئات الشباب في الحياة المهنية في إطار ما يسمى بالتشغيل المؤقت المؤجر للمبادرات المحلية ESIL، إلا أن هذا التشغيل لا يتعدى 12 شهرا ولا يكون إلا إذا استفادت المؤسسة المحلية المشغلة من دعم الدولة من خلال صندوق الدعم لتشغيل الشباب<sup>43</sup> FAEJ.

5- إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 1996، وتهدف إلى تحسين الصيغة التي تسمح للشباب بالاندماج في الميدان المهني، وأوكل لها دور مساعدة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة على خلق مؤسساتهم الخاصة، حيث يتحصل بموجبها الشاب المقبول ملفه على قرض غير مأجور PNR، مع تحمل الدولة كل الأعباء الأخرى اللازمة لعملية الإنشاء والتسيير الأولى للمؤسسة. كما تقدم هذه الوكالة مجموعة من الحوافز والامتيازات المالية مثل القروض بدون فوائد، والمساهمة في دفع الفوائد إذا

اقتضى الأمر إلى جانب بعض الإعفاءات الجبائية. نظرا للنجاح النسبي الذي عرفه هذا الإجراء قامت الدولة سنة 2003 بوضع إجراءات جديدة مكملة، لدفع الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث نقلت الدعم من 4 ملايين دج إلى 10 ملايين دج مع تنويع النشاطات الاقتصادية المعنية بالدعم وتوسيع فئة المعنيين إلى أكثر من 35 سنة، وقد بلغ عدد المشروعات المقبولة في 2003 حوالي 177429 مشروع، والمشروعات الممولة خلال الفترة 1996 - 2003 أكثر من 52 ألف مشروع<sup>44</sup>. ومن أجل توفير الدعم المالي الكافي، تم إنشاء هيئة مالية جديدة تتمثل في صندوق دعم تشغيل الشباب، الذي عهد إليه تمويل المشاريع التي تؤطرها الوكالة، وتوفير التغطية المالية لتكوين وإعداد الشباب لإيجاد مناصب عمل لهم سواء في القطاع العام أو الخاص<sup>54</sup>.

6- اعتماد فكرة إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وكذا العمال الذين تعرضوا للتسريح، ووضع حيز التطبيق عمليا سنة 1997، ويموله الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب<sup>64</sup>.

7- تبني برنامج خاص بالتشغيل سنة 1998 سميت بعقود ما قبل التشغيل، والذي وجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية أو الذين يطلبون العمل لأول مرة. يتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل مادي قدر بداية بـ 6 آلاف ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري. رغم أهمية هذا الإجراء إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود، وحتى إن حصل عليها فإن هناك صعوبات أخرى عند توظيفهم بعد انتهاء العقد بصفة دائمة<sup>74</sup>.

8- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، مهمتها تدعيم أصحاب المبادرات الفردية ومساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وتقديم الاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المسجلة. بالنسبة لصيغة التمويل في إطار هذه الوكالة فإنها موزعة إلى قرض مصغر من الوكالة تتراوح قيمته من 40000 دج إلى 100000 دج بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة قد يصل إلى 100000 دج ومساهمة مالية شخصية من المبادر<sup>84</sup>.

9- إنشاء جهاز دعم الإدماج المهني بموجب المرسوم التنفيذي 08-126 مؤرخ في 19 أفريل 2008، يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة، حيث يتم بواسطة عقود عمل محددة مدتها لا تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى. وينص

الجهاز على عقد التكوين للتشغيل، كما ينص على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، إلى جانب تدابير أخرى تحث على البحث عن التكوين المؤهل.

10- أجهزة استحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب، تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز عملية مرافقة المبادرين الشباب وتجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتمويل، وتمثل الأهداف التي ارتسمتها بالنسبة للجهازين - A SEJ و CNAC في الوصول إلى تحقيق تمويل حوالي 17.000 مشروع كمعدل سنوي خلال الفترة 2009-2013 مع تقديرات باستحداث أزيد من 55.000 منصب مباشر سنويا خلال نفس الفترة<sup>94</sup>.

من الملاحظ أن أغلب الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني، والواقع أثبت أن هذه الجهود كانت نتائجهما أقل بكثير مما كان يطمح إليه، فرغم المبالغ الطائلة التي أنفقت عليها إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة لأن أغلبها إجراءات مؤقتة لفترات محددة، يمكن اعتبارها مسكنات لا يمكن من خلالها معالجة مشكلة البطالة بشكل جذري. هذا ما دفع الحكومة للبحث بشكل جدي عن حلول أكثر فعالية لمشكلة البطالة، حيث أعلنت عن نيتها في تطبيق إستراتيجية جديدة لاستحداث مناصب الشغل بهدف تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 9٪ بحلول 2013، ومن أجل تحقيق ذلك وضعت مخطط عمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي انطلقت في تجسيده لاستحداث 3 ملايين منصب شغل جديدة في الفترة 2010-2014. ينطوي هذا المخطط على دعم الاستثمار المنتج المولد لفرص العمل و تسمين المورد البشري عن طريق التكوين، مع معالجة بطالة الشباب بشكل خاص وعصرنة وتعزيز آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاء أهمية أكبر لهذا القطاع واعتباره أولوية من أولويات التنمية الاقتصادية المستدامة<sup>95</sup>.

## المبحث الرابع: الآثار الناجمة عن البطالة

إنّ الآثار الناجمة عن ظاهرة البطالة أصبحت موضوعا يشد انتباه الباحثين لاسيما في المجال الاجتماعي والاقتصادي نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على الفرد والمجتمع بمختلف مؤسساته الاجتماعية، وإذا اتجهنا إلى توضيح الآثار المحددة التي تنجم عن البطالة فنجد رغم كثرتها إلا أنه يمكن تحديدها في النقاط التالية :

### 1- الآثار النفسية :

تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لعدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى كثير من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية

فمثلا يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة ، و عدم الرضا و الشعور بالعجز و عدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم .

\* **الاكتئاب** : تظهر حالة الاكتئاب بنسب كبيرة عند البطالين مقارنة بمن يلتزمون أداء أعمال ثابتة ، و تتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار حالة البطالة عند الفرد فتؤدي إلى انعزاله و انسحابه نحو ذاته ، و تؤدي هذه الوضعية إلى قيام الفرد البطال بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من واقعه المر ، و كثيرا ما تتمثل هذه الوسائل في ارتكاب بعض الآفات الاجتماعية الخطيرة كتعاطي المخدرات ، الانتحار ، الإسراف في تناول المشروبات الكحولية و السرقة .

\* **تدني اعتبار الذات** : إنَّ العمل يبعث نوعا من الإحساس بقيمة الذات و الشعور بالمسؤولية فانتفاء الفرد إلى مؤسسة أو منظمة عمل بشكل رسمي يعزز و يدعم اعتبار الذات لديه على عكس ذلك ، فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز و الضجر و عدم الرضا مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات أو عدم احترامها .<sup>15</sup>

\* **جانب الصحة الجسمية** : ينعكس التأثير السلبي للبطالة على الحالة النفسية للفرد ، و هي بدورها تؤثر على الصحة الجسمية أيضا ، فحالة العزلة و الاكتئاب التي يعانيها البطالين تكون سببا للإصابة بكثير من الأمراض ، و حالة التعب البدني ، و لعل من أهم مظاهر الإعياء الجسدي و البدني التي تصاحب البطالين الإصابة بأمراض التهاب المفاصل ، ارتفاع ضغط الدم ، الإصابة بالذبحة الصدرية ، إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة و غير صحية . و تجدر الإشارة إلى أن الوظائف (physical functions) تؤدي دورا أساسيا في الحفاظ على التوازن و الاستقرار النفسي حيث ترتبط هذه الوظائف بحالة التعطل عند الفرد فالعمل يعزز الوظائف التالية :

- 1- تنظيم و جدولة الوقت .
- 2- اللقاء و الاتصال الاجتماعي .
- 3- المشاركة و الاتصال الاجتماعي .
- 4- تحقيق الذات ، المكانة و الهوية .
- 5- أداء و ممارسة أنشطة معتادة لذا فإنَّه في حالة البطالة يفقد الفرد هذه الوظائف على اعتبار أنه ليس هناك ما يدفعه أو يتطلب منه القيام بها ، الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتها و العزل مما يحد من توافقه و تفاعله مع المجتمع .<sup>52</sup>

## 2- الآثار الاجتماعية الاقتصادية :

- 1- فقر و بؤس و جوع و عدم القدرة على تأمين متطلبات الحياة الكريمة .

- 2- عنوسة و طلاق و أثار اجتماعية و نفسية مدمرة ، و ارتفاع نسبة الفاحشة ، الخروج عن التقاليد و الآداب العامة .
- 4- ارتفاع معدل الجريمة و انتشار السرقة و القتل و الاغتصاب و النهب و التهديد .
- 5- ارتفاع معدل الإعالة حيث يعيل كل فرد منتج 05 أو 06 أفراد بينما عند الدول المتقدمة المنتج يعيل نفسه أو فردا آخر معه فقط .
- 5- إعادة توزيع الثروة بصورة سيئة، لأن التشغيل يمنع تركز الثروات و هو إحدى أدوات التوزيع العادل للثروات .
- 6- العجز عن شراء أدوات المعرفة و الثقافة و بالتالي أمية ثقافية حضارية و الأمية كما هو معلوم تخفض الناتج الفكري و الزراعي و الصناعي و غيره .
- 7- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير المسكن، و غير ذلك، هذا يترك أثارا سيئة متنوعة و متعددة على الإناث و الذكور .
- 8- قتل إبداع المفكرين و غيرهم من العاملين في الحقل الثقافي بسبب عدم الإقبال على إنتاجهم .
- 9- تخلف الوعي الاجتماعي .

### 3- الآثار السياسية:

- 1- ضعف الوحدة الوطنية التي تبني العدالة الاجتماعية .
- 2- ضعف الشعور الوطني و الانتماء و اللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن و أفراد المجتمع .
- 3- تناقضات اجتماعية و صراعات طبقية .
- 4- فشل برامج الاضطرابات السياسية و عدم الاهتمام بالشأن العام (انعدام الثقة في البرامج السياسية) .
- 5- عدم تفاعل التنسيق مع البرامج الحكومية الرامية إلى التطور و التغيير .

### 4- الآثار الاقتصادية:

يعتبر معدل البطالة كمحدد لقياس الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية كما يعتبر من معايير تقييم البلدان إن كانت متقدمة أو متخلفة ، حيث نجد الدول ذات البطالة المرتفعة متخلفة و الدول ذات البطالة المنخفضة متقدمة ، فاعلة تعمل الحكومة فيها بشكل كبير في موضوع القضاء على البطالة و خلق فرص العمل ، و البطالة ليست مجرد حدث اقتصادي عابر يمر ضمن أرقام الخطة الخماسية أو في البرامج المهيأة من أجل تخفيض أرقام العاطلين



و المتعطلين عن العمل و يمكن تلخيص أهم الآثار في هذا الجانب كما يلي :

- 1- انخفاض حجم القوى العاملة.
- 2- ارتفاع عدد المستهلكين بالنسبة لعدد المنتجين .
- 3- احتلال معادلة الاستهلاك للإنتاج، مما يؤدي إلى أن الاقتصاد يستهلك نفسه و لا ينمو .
- 4- العجز عن ضمان مدخرات التنمية و بالتالي نقص الاستثمار .
- 5- خسائر مادية كبيرة جدا تتحملها الدولة في التعليم و الصحة و الضمان الاجتماعي<sup>35</sup>.

## خاتمة:

إنّ دراسة البطالة بشكل أعمق لا يخص مجالاً واحداً فقط بل تتلاقى في ذلك مختلف حقول المعرفة و العلم، لأنّ هذه الظاهرة تعد ملتقى الطرق بين مختلف المختصين من علماء اجتماع، اقتصاديين، صحفيين، وغيرهم. لذا فمن المستحسن أن تخصّ هذه القضية بمزيد من التحليل و التفصيل لمواجهة هذا الواقع.

أين أضحت من المسائل العالقة في الوقت الراهن، لما حملته من خطورة آثارها التي لم تكف فئة الشباب عامة، وإنما انحدرت منحدرًا خطيرًا مست فيه شباب خريجي الجامعات على وجه الخصوص، على الرغم من امتلاكهم قدرات تأهيلية تجمع بين فتوته، وكذا تكوينه العلمي مما تسمح له بأن يكون في أوج نشاطه.

فمسؤولية تكديس الخريجين و بطالتهم، ما زالت معلقة و مرهونة بفترات مؤقتة أصبح فيها الشباب الجامعي يعجز أن يمض قدما للحصول على منصب عمل، ولو لفترة مؤقتة أمام وضعية شددت الخناق عليه، وحصرت بين وضعية المستوى الاجتماعي والاقتصادي له ووجود أعداد كبيرة من خريجي الجامعات.

فوضعية المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد له تأثير كبير على تكوين رأس المال الاجتماعي، وعلاقاته بتنمية شبكة العلاقات الاجتماعية التي تؤثر بدورها على بلورة ظاهرة الوساطة، وارتباطها بالعلاقات التي لا يتم تنميتها إلا بتوفير رأس المال الاجتماعي، أو بارتفاع رقي المناصب المهنية التي يشتغلونها بعض من أفراد الأسرة المتخرجين الجامعيين، أو البعض من أقاربهم، وسط محيط أضحت فيه الوساطة تشكل واحدة من أكبر القضايا التي تعيق عملية التوظيف، و الناس بطبعهم يبحثون عن هذه الوسيلة في ظلّ نقص فرص العمل، وكذا عدد المناصب المحدود أمام أعداد كبيرة من المتخرجين الجامعيين لكل فرع أو تخصص جامعي يحملون فيه نفس التأهيل.

إلى جانب هذا نذكر علاقة ضعف المستوى المعيشي، ومدى تأثيره على حركية الشباب الجامعي، مما يجعله يثبط تفكيره على إنشاء مشاريع خاصة به، وذلك كونه لا يمتلك



الإمكانات المادية، لذلك يضاف لها بعض العراقيل الإدارية وخاصة إذا هيمنت الإدارة ذات النمط البيروقراطي على المجتمع على اختلاف مؤسساته، مما يجعل فعالية كل برنامج موجه لمحاربة البطالة مثل تمويل مشاريع المؤسسات الصغرى راجع إلى غياب أو نقص دعم بنكي فعال قادر على تمويل الاستثمار.

أما العامل الثاني والمتمثل في نقص مناصب العمل في مجال تخصصات المتخرجين الجامعيين، مما جعل الأثر كبير في تراكمهم دون عمل نتيجة لمحدودية الوظائف المتعلقة بهذه التخصصات، وهذا يشير إلى عدم مواكبة مخرجات التعليم الجامعي لسوق العمل، وهذا يؤكد لنا أن الجامعة لا يمكن لها أن تستجيب لما يتطلبه سوق العمل بشكل مباشر باعتبار تخصصاتها هي في الأساس وجدت من أجل تلبية حاجات سوق العمل، وبرامجها متعددة ومتخصصة، وبالإمكان أن تتغير من وقت لآخر، وهي طبيعة سوق العمل الذي يتغير بين الحين والآخر، أما الجامعة فبرامجها ثابتة، ودليل برهنتنا على محدودية مناصب العمل هو فتح المسابقات لعدد محدود من مناصب العمل، والتي تسمح بمشاركة المتخرجين الجامعيين فيها لأكثر من فرع أو تخصص جامعي مدروس يتنافسون عليه، ويتوقف نجاحهم على نوع الأسئلة المطروحة في المسابقة وذلك طبقاً لما جاء في تخصصات معينة لا يتوقع أي مترشح جامعي أن يكون في مجال تخصصه.

يضاف إلى ذلك محدودية مناصب عقود ما قبل التشغيل لفترة مؤقتة تجعل المستفيدين منها من خريجي الجامعات إذا سمحت لهم الفرصة الرجوع إلى البطالة من جديد بعد نهاية فترة العقد، لأن فرصة إدماجهم تبقى ضئيلة أمام أعداد كبيرة مرشحة لنيل مناصب عمل دائمة.

في الأخير ننبه إلى ضرورة تولى الدولة اهتماماتها للعناية بالتخطيط العلمي للقوى العاملة كما، وكيفا عن طريق إحداث توازن بين أعداد المقبولين بالجامعات، وتخصصاتهم الدراسية المختلفة من ناحية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل من ناحية أخرى، وذلك بوضع خطط تنموية للتشغيل تربط بين القطاعات الاقتصادية وأنظمة التكوين الجامعي.

ويفتح النقاش أمام الباحثين لدراسة البطالة من أوجه مختلفة، حسب اختصاصهم وذلك بغية تظافر جهودهم حتى يتمكنون من وضع خطة محكمة تساهم في إعطاء توجيهات تخص استثمار واستغلال قدرات فئة الشباب حاملي الشهادات الجامعية.

## قائمة الهوامش:

- 1 [www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-85083.html](http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-85083.html). consulté le 07/06/2011
- 2 [www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-85083.html](http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-85083.html). consulté le 07/06/2011
- 3 عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية ، الدار الجامعية، 1997، ص 285.
- 4 جورج فريدمان، وبيار نافيل، رسالة في سوسيولوجية العمل، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 383.
- 5 ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الإقتصادي الجزئي، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 151.
- 6 جريدة الوطن ليوم السبت 13/11/99.
- 7 جريدة الخبر ليوم الخميس 31/12/1998.
- 8 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة ، الدورة العامة الحادية عشر، جويلية 1998 ، ص 66.
- 9 [www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/14/53](http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/14/53). consulté le 07/09/2011
- 10 زينب صالح الأشوح ، المرجع السابق ، ص 77 .
- 11 زينب صالح الأشوح، المرجع المذكور أعلاه،، ص 77.
- 12 زينب صالح الأشوح ، المرجع السابق ، ص 77 .
- 13 طارق الحاج ، المرجع السابق ، ص 152 .
- 14 طارق الحاج ، علم الإقتصاد و نظرياته ، الأردن ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 1998 ، ص 151 .
- 15 زينب الأشوح ، المرجع السابق، ص 77 .
- 16 نفس المرجع المذكور أعلاه ، ص 152 .
- 17 نفس المرجع المذكور أعلاه ، ص 153 .
- 18 د. زينب الاشوح ، المرجع السابق ، ص 78 .
- 19 د. زينب الاشوح ، المرجع المذكور أعلاه ، ص 78 .
- 20 زينب صالح الأشوح ، المرجع السابق ، ص 78 .

- 21 MUNETTE (m,s) ( mahamed saib), le théories économiques a le preuve du chômage , ALGERIE, les cahier du cread N° 45, 1998, p 112.
- 22 خالد الزواوي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل ، القاهرة، مجموعة النيل العربية ، ط1، 2004، ص16.
- 23 خالد زواوي، مرجع سبق ذكره ، ص102 .
- 24 المجلس الوطني الإقتصادي، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة ، جويلية 1998، ص71 .
- 25 المرجع المذكور أعلاه، ص69 .
- 26 المجلس الوطني الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص71
- 27 بوحفص حاكمي ، السياسات الاقتصادية في الجزائر منظور الإصلاحات الكلية ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 99-98 الجزائر التمويل FMI والتنمية سبتمبر 94 .
- 28 www.islamonline.net.
- 29 نجيب عيسى، قضايا التشغيل و التنمية البشرية في البلدان العربية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 1، الأمم المتحدة، 1997، ص ص -31 32.
- 30 نجيب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص33 .
- 31 علي شتا ، تنمية القوى العاملة في المجتمع العربي، الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1997، ص69 .
- 32 www.arriyadh.com.
- 33 www.startimes.com/f.aspx?t=29020321. Consulté le 09/09/2011
- 34 cnw.maktoobblog.com. consulté le 09/07/2011 البطالة في الجزائر
- 35 O.N.S. « Rétrospective 1970-1996 »
- 36 O.N.S. « Données sur l'activité » n° 241
- 37 http://www.ons.dz/EMPLOI-ET-CHOMAGE,952.html. consulté le 12/09/2011
- 38 www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7838.doc. le consulté 09/07/2011
- 39 لزهرة قواسمية سياسات التشغيل ملتقي وطني حول دور التشغيل في تنمية الموارد البشرية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة 13-14 أبريل 2011 .
- 40 Dc151.4shared.com/img/viazypc7/preview.html . consulté le 12/09/2011

41 Arhab Baya, « Les effets sociaux du P.A.S. dans le cas de l'Algérie » Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, pages 43-56, publié sur CD-ROM

42 Dc151.4shared.com/img/viazypc7/preview.html. consulté le 12/09/2011

43 بوصافي كمالاً حدود البطالة الظرفية و البطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية رسالة دكتوراه أكاديمية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2006 ص. 176.

44 Ibid , P.177.

45 Dc151.4shared.com/img/viazypc7/preview.html. consulté le 12/09/2011

46 لزهرة قواسمية أ مرجع سابق.

47 www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7838.doc. le consulté 09/07/2011

48 Forum.univbiskra.net/index.php.topic. consulté le 12/09/2011

49 Dc151.4shared.com/img/viazypc7/preview.html. consulté le 12/09/2011

50 لزهرة قواسمية أ مرجع سابق.

51 www.arriyadh.com.

52 www.arriyadh.com.

53 أحمد حويتي وآخرون، علاقة البطالة بالجريمة الانحراف في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998، ص 54.

# الحاجات الإرشادية لذوي التحصيل الدراسي المرتفع وذوي التحصيل الدراسي المنخفض (دراسة ميدانية على تلاميذ السنة الرابعة متوسط)

أ.خنوش عبد القادر

جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الحاجات الإرشادية لتلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط ذوي التحصيل الدراسي المرتفع وذوي التحصيل الدراسي المنخفض. تكونت عينة الدراسة من (126) تلميذ وتلميذة. تم اختيارهم بالطريقة القصدية. وتحقيقاً لأهداف الدراسة قام الباحث ببناء مقياس للحاجات الإرشادية تكون من (40) فقرة موزع على ستة مجالات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود حاجات إرشادية ترتب حسب أهميتها بالنسبة لتلاميذ السنة الرابعة متوسط وفق المجالات التالية (الدراسية، الاجتماعية، المادية، النفسية، وأوقات الفراغ، الدينية). كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحاجات الإرشادية لدى تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط حسب متغير الجنس وفتي التحصيل الدراسي (المرتفع، والمنخفض).

## Abstract :

This study aimed at investigation the counseling need of students of the fourth year of average education, who have high and who have low academic achievement. The study sample consisted 126 students; they were selected by purposive sample. The researcher developed questionnaire included 40 items, were divided into six dimensions. The results showed the existence of counseling the needs resulting from the study according to their importance for the students of the fourth year average according to the following areas (scholastic, social, materialist, psychological, the spare time and religious time). the results showed the existence of the differences statistically significant in the counseling needs for the students of the fourth year average education by the different of the both of gender and the tow categories of academic achievement.

## مقدمة :

تعرف المنظومة التربوية بالجزائر حركة إصلاحية منذ سنة 1999 بهدف مواكبة المستجدات العلمية المتعلقة بالعملية التعليمية والتعلمية. في إطار جعل المؤسسة التربوية محيطا محفزا للتحصيل العلمي والتفوق الدراسي، وذلك باستغلال قدرات واستعدادات التلميذ في مختلف الجوانب وفق أسس علمية مدروسة تراعي المتطلبات الراهنة، وكذا تحديات المستقبل ووفق منظور احتياجات وطموحات التلاميذ. لذلك أصبحت المؤسسات التعليمية في الوقت الحاضر مطالبة بتوفير عناصر المناخ المدرسي الملائم للتلاميذ من وسائل بيداغوجية، وبيئة مدرسية مريحة تشبع حاجاتهم النفسية والدراسية والاجتماعية.

وتساير العملية الإرشادية العملية التعليمية قصد تحقيق التكيف اللازم للتلاميذ، وتمكنهم من مواجهة مختلف المشكلات التي قد تعيق مسارهم الدراسي، مما ينعكس إيجابا على تحصيلهم الدراسي. فالعملية الإرشادية تهدف إلى توفير خدمات ملائمة لكل تلميذ، وتذليل الصعاب التي تواجهه، وهي عامل مهم لنجاح أي مسعى للرفعي بجودة التعليم. وحتى ترتقي المدرسة بدورها وبجودة مخرجاتها؛ لا مناص من فهم مشكلات التلاميذ ومراعاة فروقاتهم الفردية وتحديد متطلباتهم التعليمية وإشباع حاجاتهم المختلفة بطريقة مدروسة وهادفة تسمح بتنمية قدرات ومهارات التلاميذ مما يسهل بناء مشروعهم المستقبلي،

### 1. إشكالية الدراسة:

يعتبر الإرشاد المدرسي عملية مكملة للعملية التعليمية، ويتمثل في مجموع الخدمات النفسية والتربوية التي تسهم في تحسين العملية التربوية بجوانبها المختلفة، ويساعد التلميذ على المعرفة ومواجهة مشكلاته بأنواعها المختلفة<sup>(1)</sup>. ذلك أن ظهور مشكلات وصعوبات على التلميذ يعد سببا يحول دون استفادتهم من التعليم ومن تنمية قدراتهم، فالمتعلم الذي يعاني من المشكلات قد يصبح بحد ذاته مصدرا للمشاكل. والإرشاد المدرسي يقوم أساسا على أن التلميذ خلال حياته الدراسية تعترضه مشكلات وصعوبات من مصادر متعددة تعرقل نموه وتؤخر استفادته الكاملة من عملية التعليم.<sup>(2)</sup>

ولهذا تكتسي العملية الإرشادية أهمية وحيوية لكل التلاميذ، لكنها تصبح عملية أكثر من ضرورة لبعض المتعلمين الذين يعانون من مشكلات وصعوبات في دراستهم. لذا تؤكد وزارة التربية الوطنية في بلادنا على أهمية الإرشاد المدرسي، الذي يقدم خدمات نفسية وتربوية بشكل فردي أو جماعي، وهو موجه إلى التلميذ للمحافظة على ذاته وشخصيته، كما يسمح بإقامة وتحسين الظروف التي تؤدي إلى نموه ونضجه وتكيفه مع الحياة المدرسية، وفي

نفس الإطار عملت الوزارة على إنشاء لجان للإرشاد والمتابعة التي من مهامها الأساسية المساهمة في إرساء الجذور الأولية للعملية الإرشادية بكل مجالاتها المدرسية والنفسية والسلوكية؛ على مستوى المتوسطات. بحيث تمثل البرامج والخدمات الإرشادية نوعاً من التربية تكاد تكون مرافقة للتعليم في جميع مراحل لتحسين نوعيته، فالإرشاد يقدم خدماته لكل المتدربين. غير أن أهدافه تختلف من تلميذ لآخر، ومن مرحلة عمرية لأخرى، ولعل فئة المراهقين المتدربين أحوج ما تكون إلى خدمات الإرشاد المدرسي، الذي يهتم به ويشارك فيه العاملون في ميدان التربية والتعليم، وهناك الكثير من المشكلات التربوية التي يتناولها الإرشاد، ويقدم خدماته لعدة فئات من بينهم مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي، فهؤلاء كغيرهم من التلاميذ يسعون لإشباع حاجاتهم، وفي حال فشلهم تظهر لديهم مشكلات تعيق تكيفهم النفسي والدراسي، لذا كان الاهتمام بحاجاتهم الإرشادية ضرورياً لاحتواء مشكلاتهم، مما يستوجب فهماً ووعياً بحاجاتهم المختلفة من طرف الأولياء والمدرسين والمرشدين خصوصاً. وعلى الرغم من أن المشكلات قد تعترض كل تلميذ فالفشل في التعامل معها أو العجز عن تجاوزها قد يؤثر سلباً على شخصيته، فالفرد السوي هو من يكتشف طرقاً جديدة لإشباع حاجاته، والصعوبات التي تعترض إشباع الحاجات الضرورية تدفع الفرد في كثير من الأحيان إلى تقبل حلول توافقية أقل إشباعاً لحاجاته أو إلى سلوك يتعارض مع المعايير والقيم الاجتماعية، فمعرفة حاجات المتدربين خطوة هامة للتكفل بالصحة النفسية للتلاميذ وبمتطلباتهم النائية بشكل سليم. وأساس أي مشكلة هو عدم إشباع حاجة ما فلا توجد مشكلة دون حاجة<sup>(3)</sup>،

والعملية الإرشادية من شأنها أن تساعد على تحديد حاجات التلاميذ ذوي التحصيل المرتفع والمنخفض، كما توضح طبيعة الخدمات اللازمة الواجب تقديمها حتى يتم التكفل الأمثل بمشكلاتهم المختلفة وتقديم خدمات للتلاميذ كل حسب حاجته وخصائصه؛ لتحقيق النجاح المدرسي والاستمرار فيه. وبمعرفة الحاجات الإرشادية للتلاميذ في مرحلة المراهقة يمكننا احتواء الكثير من مشكلاتهم النفسية، والاجتماعية، والدراسية، مما يسمح بتحسين أدائهم في الاختبارات التحصيلية وتربية جيل متوازن نفسياً وفعالياً ومتكيف اجتماعياً، رغم أن عملية إشباع الحاجات مستمرة وتشمل المراحل العمرية كلها إلا أن التلاميذ الاستثنائيين كمنخفضي ومرتفعي التحصيل الدراسي حاجتهم للإرشاد أكثر إلحاحاً، خصوصاً إذا كانوا متواجدين في نفس المدرسة والقسم فسيضطر المتفوقون للسير في تحصيلهم العلمي سيراً بطيئاً لا يتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم ما قد يؤدي بهم للشعور بالملل والإحباط نظراً إلى أن الدور الذي يمارسونه ضمن إطار العملية التربوية لا يتناسب مع حاجاتهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى بروز نوع من الصراع بين التلاميذ المتفوقين ومدرسيهم أو مع أقرانهم من ذوي التحصيل المتدني، وعندما لا تمتح الرعاية والعناية الخاصة التي

تناسب مع مستوى التلاميذ منخفضي التحصيل الدراسي حسب حاجاتهم فسينجر عنه تدني في نظرهم لذواتهم بسبب عدم تمكنهم من مواكبة أقرانهم من ذوي التحصيل المرتفع مما قد يؤدي بهم إلى تدني تحصيلهم الدراسي من سيء إلى أسوأ<sup>(4)</sup>

وهناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع المشكلات والحاجات الإرشادية لدى المتعلمين داخل المؤسسات التربوية. فقد أجرى (الخليفة، 1995) مقارنة لمشكلات الطلاب المتفوقين دراسياً، والطلاب المتأخرين دراسياً في المرحلة المتوسطة والحاجات الإرشادية لهم بمحافظة الإحساء بالمملكة العربية السعودية، وذلك تبعاً لعامل السن والجنس والجنسية، حسب المشكلات التي تضمنتها قائمة «موني» للمشكلات، ومن ثم التعرف على أهم حاجاتهم الإرشادية، وقد تكونت العينة من 530 طالباً من الصف الأول والثاني من التعليم المتوسط. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطي الدرجات الكلية لمشكلات قائمة الدراسة بين الطلاب المتفوقين والمتأخرين دراسياً، حيث كان متوسط درجات الطلاب المتأخرين دراسياً أكبر من متوسط درجات الطلاب المتفوقين، كما أوضحت النتائج أيضاً اختلاف ترتيب مجالات المشكلات من حيث الشيع والحدة بين الطلاب المتفوقين والطلاب المتأخرين دراسياً.<sup>(5)</sup>

وهدفت (العصفور، 2004) في دراستها لتحديد الحاجات الإرشادية من حيث الأولوية والأهمية، لطلبة المرحلة الثانوية بمنطقتي مسقط والداخلية في سلطنة عمان. وكذلك التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الحاجات الإرشادية للطلبة في ضوء المتغيرات المرتبطة بالجنس، والمنطقة السكنية، والمستوى التعليمي للوالدين، فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الحاجات، واشتملت عينة الدراسة على طلبة من صفوف المرحلة الثانوية الثلاثة من منطقتي مسقط والداخلية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن أهم الحاجات الإرشادية عند الطلبة هي في المرحلة الثانوية، وجاء ترتيب هذه الحاجات من حيث الأولوية كالآتي: الحاجات الدراسية، الحاجات المهنية، الحاجات النفسية، الحاجات الأسرية، الحاجات الاجتماعية.<sup>(6)</sup>

وتناولت دراسة (بن دعيمة، 2007) الحاجات الإرشادية في ضوء متغيري الجنس والتخصص وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة من تصميمها مقسمة إلى ثلاثة محاور (الحاجات النفسية، الاجتماعية، والتربوية). وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة بين الجنسين في حاجاتهم للخدمات الإرشادية لصالح الإناث، ووجود فروق دالة بين الجنسين في حاجاتهم النفسية والاجتماعية والتربوية للخدمات الإرشادية، في حين لا توجد فروق دالة بين التلاميذ من حيث التخصص الدراسي في حاجاتهم للخدمات الإرشادية.<sup>(7)</sup>



وهدفت دراسة (فلوسي، 2006) إلى التعرف على المشكلات والاحتياجات لدى المتأخرين دراسيا في مادة الرياضيات واستخدمت الباحثة استبيانين من إعدادها طبقتهما على 233 تلميذا وتلميذة تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتوصلت النتائج إلى أن الحاجات التربوية جاءت في المرتبة الأولى ثم الحاجات النفسية فالحاجات الاجتماعية، وتوصلت لعدم وجود فروق بين الذكور والإناث في مجالات الحاجات الثلاثة.<sup>(8)</sup>

وجاءت دراسة (رزق، 2008) لتسلط الضوء على مشكلات طلبة المرحلة الثانوية وحاجاتهم الإرشادية على عينة قوامها 423 طالبا وطالبة في محافظة دمشق وكانت مجالات المشكلات هي: الدراسية، والشخصية الانفعالية، والأسرية والاجتماعية والصحية. وبينت النتائج عدم وجود فروق بين الذكور والإناث وبين التخصصات في الحاجات الإرشادية<sup>(9)</sup>

وتناولت دراسة (الحري، 2012) الحاجات النفسية الأساسية لطلاب المرحلة الثانوية بدولة الكويت، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الفروق في الحاجات النفسية الأساسية بين الطلبة المتفوقين والعاديين والأدنى من العاديين، تكونت عينة الدراسة من 300 طالب من طلاب مرحلة الثانوي، وتوصلت الدراسة لوجود فروق دالة إحصائيا بين المتفوقين والعاديين والأدنى من العاديين لصالح المتفوقين في الحاجات، وهذا يعني أن المتفوقين لديهم حاجات أكبر من أقرانهم العاديين والأدنى من العاديين، كما أن الفروق في الحاجات النفسية بين المجموعات الثلاث لا تختلف باختلاف الجنس.<sup>(10)</sup>

أما دراسة (لحش وبن خليفة، 2014) فهذه هدفت إلى الكشف عن الحاجات الإرشادية لتلاميذ مرحلة التعليم المتوسط وعلاقتها بتوافقهم الدراسي وطبق استبيان للحاجات الإرشادية من إعداد الباحثين ومقياس (يونجهان) للتوافق الدراسي على عينة قدرها 350 تلميذا وتلميذة بمتوسطين من متوسطات مدينة الوادي، وأسفرت نتائج الدراسة على وجود ارتباط دال إحصائيا بين مستوى الحاجات الإرشادية والتوافق الدراسي، وعدم وجود فروق في الحاجات الإرشادية بين الذكور والإناث.<sup>(11)</sup>

وتحاول الدراسة الحالية التعرف على الحاجات الإرشادية انطلاقا من المشكلات التي يشعر بها تلاميذ السنة الرابعة بمرحلة التعليم المتوسط من مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي، بهدف التوصل الى تقديم خدمات إرشادية مناسبة لهم، حتى يتمكنوا من فهم أنفسهم وبيئتهم و يصبحوا قادرين على استثمار قدراتهم على نحو أفضل. وبذلك تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

\* ما هو ترتيب الحاجات الإرشادية حسب أهميتها لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط ذوي التحصيل الدراسي المرتفع وذوي التحصيل الدراسي المنخفض؟

- \* هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الحاجات الإرشادية للتلاميذ السنة الرابعة متوسط ذوي التحصيل الدراسي (المرتفع و المنخفض) ؟
- \* هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الحاجات الإرشادية لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط التعليم تبعاً لمتغيري الجنس (ذكور، إناث) وفتي التحصيل (المرتفع، المنخفض).

## 2. الفرضيات:

- انطلاقاً من الأسئلة المذكورة صيغت فرضيات الدراسة على النحو الآتي
- \* توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الحاجات الإرشادية لتلاميذ السنة الرابعة متوسط ذوي التحصيل الدراسي (المرتفع و المنخفض) ؟
  - \* توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الحاجات الإرشادية لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط تبعاً لمتغيري الجنس وفتي التحصيل الدراسي (المرتفع، المنخفض).

## 3. أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في كالاتي

- \* الأهمية النظرية: يمكن لهذه الدراسة أن تثير اهتمام القائمين على قطاع التربية في الجزائر لتبني سياسة واضحة الأهداف لرعاية مشكلات التلاميذ مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي، وتوفير سبل تكفل تراعى فيها حاجاتهم النفسية والدراسية والاجتماعية، كما يمكن لهذه الدراسة أن تحسس أولياء التلاميذ وحتى المدرسين بضرورة إحاطتهم بعناية ورعاية تسمح لهم باستغلال قدراتهم على نحو أفضل.

- \* الأهمية العملية: تتعلق بالحلول العملية الممكن تقديمها من خلال الدراسة الراهنة، والوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها تلاميذ مرحلة التعليم المتوسط وحاجاتهم الإرشادية، وتساعد الباحثين والقائمين على العملية التربوية في تقديم الاقتراحات والحلول، والخدمات الإرشادية للتلاميذ مرتفعي ومنخفضي التحصيل

## 4- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي:

- \* التعرف على الحاجات الإرشادية، وترتيبها حسب أهميتها بالنسبة لتلاميذ السنة الرابعة متوسط وفق مرتفعي ومنخفضي التحصيل في ضوء المجالات (النفسية، الاجتماعية، الدراسية، المادية، الدينية، وأوقات الفراغ).

- \* الكشف عن وجود فروق في الحاجات الإرشادية لدى التلاميذ السنة الرابعة متوسط
- \* الوقوف على الفروق في الحاجات الإرشادية لدى تلاميذ التعليم المتوسط بين عييتي مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي وفق متغير الجنس (ذكور، إناث).

## 5- تحديد المفاهيم إجرائيا:

- \* الحاجات الإرشادية: هي استجابات التلاميذ مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي في مرحلة التعليم المتوسط على مقياس الحاجات والتي تم التعبير فيها عن مشكلات يعانون منها والمحددة في المجالات التالية: (النفسية، الدراسية، الاجتماعية، المادية، أوقات الفراغ، الدينية).

- \* التلاميذ مرتفعي التحصيل الدراسي: هم تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط الذين تمكنوا من تحقيق معدل يفوق (14.00) (في سلم تنقيط (00-20) في اختبارات الفصل الأول والثاني من السنة الدراسية 2014/2015، حسب التقويم المعمول به في هذه المرحلة الدراسية لتحديد المعدل الفصلي .

- \* التلاميذ منخفضي التحصيل الدراسي: هم تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط الذين يقل معدلهم في اختبارات الفصل الأول والثاني من السنة الدراسية 2014/2015 عن 10.00 في سلم تنقيط من (0-20)، في فصلين متتاليين وفق التقويم المعمول به في مرحلة التعليم المتوسط.

## 6. الاجراءات المنهجية للدراسة:

### 1- المنهج المتبع:

- لنهج الدراسة أهمية بالغة في البحث العلمي فهو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث في إطار منظم من أجل الكشف عن بعض الحقائق وعلاقة المتغيرات ببعضها البعض وأي دراسة تتطلب إتباع منهج يتوافق مع طبيعة الموضوع. لذلك اعتمدنا المنهج الوصفي لملاءمته طبيعة و الأهداف الدراسة التي تتناول الحاجات الإرشادية لدى شريحتين من المتعلمين (مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي).

### 2- حدود الدراسة:

- \* المجال البشري: يمثل المجتمع الذي اتخذناه مجالا بشريا لدراستنا في تلاميذ وتلميذات السنة الرابعة متوسط من منخفضي ومرتفعي التحصيل الدراسي على مستوى المقاطعة الغربية لولاية البليدة.

\*المجال الزمني: تم إجراء الدراسة الميدانية في شهر أفريل من السنة الدراسية 2014-2015.

### 3- عينة الدراسة:

يتوقف اختيار نوع العينة المناسب تبعاً لأهداف الدراسة، ومنهجها المستخدم، ولقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصديه، بعد الوقوف على النتائج الدراسية للتلاميذ، حيث تم انتقاء 136 تلميذاً(ة) في البداية ثم تقلص العدد إلى 123 فرداً، نظراً لحذف باقي الأفراد لعدم الإجابة على كل البنود.

جدول رقم (01): يوضح توزيع عينة الدراسة الأساسية حسب الجنس

النسبة	العدد	الجنس
37,40%	46	ذكور
62,60%	77	إناث
100%	123	المجموع

يبين من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور 37,40 %، أما نسبة الإناث فقد بلغت 62,60 %.

### 4- أداة الدراسة:

تمثلت أداة جمع المعلومات في هذه الدراسة في مقياس الحاجات الإرشادية من إعداد الباحث، وعادة ما يجب دراسة الحاجات عن طريق المشكلات خصوصاً في مرحلة المراهقة، لأنها مرحلة جديدة على المراهق، وقد لا يشعر خلالها المراهق بالحاجات لانتقالها إلى مرحلة جديدة من العمر وهذا الانتقال كما يقول (ليفين) بمثابة دخول منطقة لم يتم تكوينها من الناحية المعرفية فهي ليست متميزة ومفصلة إلى أجزاء واضحة الحدود، من أجل ذلك تكون حاجات المراهق في هذه الحالة غامضة عليه، وتزداد مشكلاتها زيادة واضحة مما يحتم دراسة هذه المشكلات إذا كنا نريد أن نعرف حاجات المراهق، لأن حاجاته في هذه الفترة لم يشعر بها بعد ولم يكتشفها<sup>(12)</sup>. لذا فالباحث في بناء مقياس الحاجات عند تلاميذ مرحلة التعليم المتوسط، عمد إلى محاولة حصر المشكلات الشائعة لديهم ضمن مجالات وكل مجال يشمل مجموعة من المشكلات، فإن ظهرت مشكلة لدى التلميذ فهي نتيجة حاجة غير مشبعة، وتم بناء هذا المقياس باتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تمت مراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحاجات والمشكلات عند فئة المراهقين.

**الخطوة الثانية:** استخراج بعض العبارات التي تقيس المشكلات والحاجات الإرشادية عند المراهقين بصفة عامة والمراهق المتمدرس في مرحلة التعليم المتوسط بصفة خاصة، عن طريق إجراء مقابلات مع الأساتذة حول طبيعة المشكلات الشائعة بين التلاميذ، وأخذ فكرة على النتائج الدراسية للتلاميذ، وإجراء مقابلات مع مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي بمراكز التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني وإجراء مقابلات مع التلاميذ، بهدف تحديد أهم المشكلات التي يواجهونها واستنتاج على أهم الحاجات غير مشبعة لديهم . وحيث لم يعثر الباحث الحالي في حدود اطلاعه على مقياس كامل يقيس بالخصوص الأبعاد مجتمعة مع بعضها في مقياس واحد وعليه، تم صياغة العبارات بطريقة ذاتية، انطلاقاً من أفكار نظرية، وزيارات ميدانية لمؤسسات تربوية، وتمثلت أهداف الدراسة الاستطلاعية فيما يلي:

**الخطوة الثالثة:** تصنيف أبعاد استمارة الحاجات إلى أبعاد تمثلت في:

\* **البعد النفسي:** تناول هذا البعد ببعض المشكلات التي تتعلق بوجود حالة من عدم الاستقرار النفسي للتلميذ، وسوء التكيف النفسي في مرحلة التعليم المتوسط، وهذه المشكلات تعبر عن حاجات نفسية إن تم إشباعها تحقق للتلميذ الاتزان والتكيف النفسي ولقد تضمن البعد على (14) فقرة تقيسه.

\* **البعد الاجتماعي:** تناول هذا البعد المشكلات التي تتصل بعلاقة التلميذ المتمدرس مع أفراد المجتمع من أشخاص وجماعات (أفراد الأسرة، الأقران) وأهم المشكلات الناجمة عن تفاعله معهم، وهي تعبر عن حاجة في حالة تحقيقها من طرف التلميذ كفيلة بتحسين تكيفه الاجتماعي وتضمن هذا البعد (20) فقرة لتقيسه.

\* **البعد الدراسي:** يتناول هذا البعد بعض المشكلات المحتملة التي يمكن أن يواجهها التلاميذ، والتي تؤثر سلباً على مسارهم الدراسي، وهي تعبر عن حاجة في حالة تحقيقها من طرف التلميذ بتحسين نتائجه الدراسية، والنجاح الأكاديمي وشمل هذا البعد (26) فقرة.

\* **البعد المادي:** يتناول هذا البعد بعض المشكلات المادية التي يمكن أن تواجه التلميذ في سبيل تحقيق الانتفاع بها، وهي تعبر عن حاجة الطالب إلى وجود مصدر مادي يساعده على تحقيق متطلباته ويشمل هذا البند تسعة (09) فقرات.

\* **البعد الديني:** يتناول هذا البعد المشكلات المحتملة والشائعة لدى التلاميذ في هذه المرحلة العمرية، بحكم أن خلال هذه المرحلة العمرية يصبح مكلفاً شرعاً، وهذه المشكلات تعبر عن حاجات دينية في حال تحقيقها تساعده على فهم مسائل دينية والعمل بها، يحتوي هذا البعد (13) بند.

\* بعد أوقات الفراغ: يتناول هذا البعد مشكلات التلاميذ في أثناء أوقات الراحة، وكيفية تغطية هذا الوقت، وهذه المشاكل تعبر عن حاجات في حال تحقيقها تساعد على استثمار وقته في نشاط يفيد، ويشمل هذا البعد ستة (06) بنود.

#### 5- الخصائص السيكومترية لمقياس الحاجات:

لتحقق من الخصائص السيكومترية المتمثلة في الصدق والثبات. قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة استطلاعية من طلاب قوامها (20) تلميذا وتلميذة من غير عينة الدراسة الأساسية بغرض التأكد من وضوح التعليمات، والفقرات، والتي يوضحها الجدول التالي.

#### - صدق المقياس:

أ- تم عرض المقياس بصورته الأولية مكون من 88 فقرة. على تسعة محكمين (من أساتذة التعليم العالي وأساتذة محاضرين صنف «أ» مختصين في علم النفس وعلوم التربية). ومن أجل هذا وضعت العبارات في النسخة الموجهة للمحكمين في جدول يسمح بتقديرها واختبار مدى مناسبة الفقرات من عدمها وذلك من خلال:

\* تحديد مستوى قياس كل فقرة من فقرات المقياس من خلال وضع تقدير صلاحيتها من حيث القياس .

\* تحديد مدى صلاحية فقرات المقياس من حيث الصياغة، واقتراح ما هو ملائم بديلا للفقرات التي تحتاج إلى إعادة الصياغة.

\* إضافة فقرات يرى المحكمون بأن لها أهمية في قياس الحاجات، إلا أنه لم يتقدم أي من المحكمين باقتراح لإضافة فقرة للمقياس.

ولقد اعتمد الباحث الفقرات التي اجمع عليها المحكمين بنسبة (80%) فما فوق.

ب- صدق البناء الداخلي: الذي يوضح علاقة كل فقرة بالبعد المنتمي إليه ، باستخدام (معامل الارتباط بيرسون) ، ولقد تم اعتماد الفقرات التي تتراوح ما بين (0,45 و 0,86) عند مستوى الدلالة 0,01 و 0,05، وحذف الفقرات الغير دالة إحصائيا. وأصبح المقياس في صورته النهائية يتكون من (40) فقرة سمح للباحث بتطبيقه على العينة الأساسية. ثبات المقياس: للتأكد من ثبات مقياس الحاجات فقد تم اعتماد طريقة إعطاء الأوزان باستخدام طريقتي ألفا كرومباخ فبلغت قيمة الثبات (0,80) و (0,72) عن طريق التجزئة النصفية.

#### 6- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم استخدام كلا من الإحصاء الوصفي والاستدلالي على حد سواء، فبالنسبة للإحصاء الوصفي استعملنا المتوسطات والانحراف المعياري.

أما بالنسبة للإحصاء الاستدلالي وللتأكد من صحة الفرضيات استخدمنا اختبار ( T. test ) لدراسة الفروق بين المجموعتين تبعاً للمتغيري الجنس والتحصيل الدراسي (مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي)، وأخيراً تحليل التباين الثنائي لدراسة الفروق وتمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام حزمة الإحصاء للعلوم الاجتماعية (spss 20).

## 7 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

- عرض النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول:

نص السؤال على: ما هو ترتيب الحاجات الإرشادية حسب أهميتها لدى تلاميذ في السنة الرابعة متوسط ذوي التحصيل الدراسي المرتفع وذوي التحصيل الدراسي المنخفض ؟

وللإجابة على السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وترتيب الحاجات

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة	المتغير
1	2.82	9.71	ن = 123	الحاجات الدراسية
2	1.86	7.54		الحاجات الاجتماعية
3	1.60	7.39		الحاجات المادية
4	1.76	6.98		الحاجات النفسية
5	1.33	4.56		حاجات أوقات الفراغ
6	1.05	4.23		الحاجات الدينية
	6.13	31.75		الدرجة الكلية

نلاحظ من خلال الجدول بأن ترتيب الحاجات الدراسية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (9.71)، ثم يليه في الترتيب الثاني الحاجات الاجتماعية بمتوسط حسابي قدره (7.54)، ثم يليه في الترتيب الثالث الحاجات المادية بمتوسط حسابي قدره (7.39)، فليها في الترتيب الرابع الحاجات النفسية بمتوسط حسابي قدره (6.98)، و في الترتيب الخامس

حاجات أوقات الفراغ بمتوسط حسابي قدره (4.56)، ثم يأتي في الترتيب الأخير الحاجات الدينية بمتوسط حسابي قدره (4.23). و يتضح من خلال ترتيب الحاجات الإرشادية لدى تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط من ذوي التحصيل الدراسي المرتفع وذوي التحصيل الدراسي المنخفض يختلف من حاجة لأخرى حسب أولوية كل حاجة، وجاءت الحاجات الدراسية في المرتبة الأولى، وهذا الترتيب للحاجات الدراسية يتوافق مع دراسة (العصفور، 2004)، ودراسة (فلوسي، 2006)، ودراسة (رزق، 2008)، دراسة (الخليفة، 1995). و بروز الحاجات الدراسية كأهم مجال من مجالات الحاجات الإرشادية لمؤشر دال على قصور العملية الإرشادية التي تعد مرافقة للعملية التعليمية في المؤسسات التعليمية قصد التكفل بالحاجات الدراسية للتلاميذ بمرحلة التعليم المتوسط، بغض النظر عن نتائجه الدراسية فالتفوق يشعر بنقص في إشباع حاجاته الدراسة والمتأخر دراسيا يعاني من نفس المشاكل ولكن بدرجة حادة نتيجة ارتفاع معدلات المشكلات مقارنة بالمتفوقين، وقد ظهرت الحاجات الدراسية في شكل مشكلات دراسية. و إن ظهور المشكلات والحاجات الإرشادية بهذا الترتيب لدى التلاميذ باختلاف نتائجهم الدراسية يرجع لحدثة الخدمات الإرشادية نسبيا في المدرسة الجزائرية خصوصا في مرحلة التعليم المتوسط، وعدم وعي المتمين لقطاع التعليم وحتى الأولياء بدور الإرشاد المدرسي، كما أن الأعباء الإدارية لمستشار التوجيه والإرشاد المدرسي وعدم التعريف بدوره خصوصا حيال مشكلات وحاجات المتعلمين الدراسية، قد أدى إلى قصور في تقديم الخدمات الإرشادية للتلاميذ.

وجاءت الحاجات الاجتماعية في المرتبة الثانية مما يدل على أهمية هذه الحاجات لدى أفراد عينة الدراسة نظرا لمعاناتهم من مشاكل في علاقاتهم مع أفراد أسرهم، ومع أقرانهم، وبقية أفراد المجتمع، وهم بحاجة إلى مساعدة وإلى خدمات إرشادية لتخطي المشاكل الاجتماعية التي غالبا ما تؤثر على المسار الدراسي للمراهق.

أما الحاجات المادية فاحتلت المرتبة الثالثة في سلم حاجات التلاميذ المتفوقين والمتأخرين دراسيا وتعتبر هذه النتيجة منطقية توافقا مع المرحلة العمرية، وكل الأفراد باختلاف مراحلهم الدراسية والعمرية لهم حاجات مادية مهما كان مستواهم الدراسي، فالتلميذ المراهق يحتاج إلى لوازم للدراسة وإلى المال للترفيه عن نفسه، ونتيجة الظروف الاقتصادية لعائلات عينة الدراسة، فقد ظهرت هذه الحاجة في المرتبة الثالثة، وهم بحاجة للإرشاد لتجاوز المشكلات المادية.

وقد جاء ترتيب الحاجات النفسية في المرتبة الأخيرة وهذا لا يعني أبدا أن حاجاتهم النفسية مشبعة إلا أنها احتلت موقعا متأخرا عن باقي الحاجات لظروف التلاميذ في هذه المرحلة، حيث أنهم في مرحلة عمرية ودراسية جعلت الحاجات الدراسية والاجتماعية



أولوية لهم، وبما أن الحاجات والمشكلات مترابطة ومتداخلة فيما بينها فقد تكون الحاجات التي جاءت في المقدمة ذات بعد نفسي خصوصاً لدى التلاميذ ضعيفي التحصيل الدراسي. أما الحاجات الدينية وأوقات الفراغ فقد جاء ترتيبها متأخراً عن باقي الحاجات نظراً لطبيعة المرحلة العمرية التي كثيراً ما يكون فيها الالتزام الديني قليلاً مقارنة بالمراحل العمرية المتقدمة، أما حاجات أوقات الفراغ فقد جاءت في المرتبة الأخيرة نظراً لطبيعة السنة الدراسية التي يجري فيها أفراد العينة امتحان شهادة التعليم المتوسط وهو امتحان مصيري في مسارهم الدراسي، مما يجعل التلميذ يركز على التحضير لهذا الامتحان من خلال تخصيص أطول فترة زمنية لذلك.

#### - عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

والتي تنص: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الحاجات الإرشادية للتلاميذ ذوي التحصيل الدراسي المرتفع وذوي التحصيل الدراسي المنخفض؟ ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا اختبار (ت) لدراسة الفروق بين الجنسين، حيث دلت النتائج على ما يلي:

جدول رقم (3): يوضح قيمة اختبار (ت) لدلالة الفروق بين الجنسين

مستوى الدلالة	قيمة (ت)	إناث ن=77		ذكور ن=46		المتغير
		ع	م	ع	م	
0.01 دال عند	7.34	1.74	7.74	0.86	5.73	الحاجات النفسية
0.01 دال عند	4.35	1.86	8.06	1.50	6.65	الحاجات الاجتماعية
0.01 دال عند	9.07	2.19	11.09	2.17	7.39	الحاجات الدراسية
0.01 دال عند	2.36	1.73	7.65	1.24	6.96	الحاجات المادية
0.01 دال عند	3.86	1.01	3.96	0.96	4.64	حاجات دينية
غير دال	1.51	1.31	4.70	1.35	4.33	حاجات أوقات الفراغ

نلاحظ من خلال الجدول وجود فروق بين الجنسين في الحاجات النفسية بقيمة (ت) قدرها (7.74) عند مستوى الدلالة (0.01) ولصالح الإناث بمتوسط حسابي قدره (7.74)، ووجود أيضاً فروق بينهما في الحاجات الاجتماعية بقيمة (ت) قدرها (4.35) عند مستوى الدلالة (0.01) ولصالح الإناث أيضاً بمتوسط حسابي قدره (8.06)، كما توجد فروق بينهما أيضاً في الحاجات الدراسية بقيمة (ت) قدرها (9.07) عند مستوى الدلالة (0.01) ولصالح الإناث بمتوسط حسابي قدره (11.09)، وتوجد فروق بينهما في الحاجات المادية بقيمة (ت) قدرها (2.36) عند مستوى الدلالة (0.01)، ولصالح الإناث بمتوسط

حسابي قدره (7.65)، أما عن الفروق في الحاجات الدينية فكانت لصالح الذكور بمتوسط حسابي قدره (4.64)، بقيمة (ت) قدرها (3.86)، وعدم وجود فروق بينها في حاجات أوقات الفراغ.

من خلال اختبار الفرضية أظهرت النتائج تحقق الفرضية الثانية، وعليه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الحاجات الإرشادية لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط تبعاً للجنس، وهذه النتائج لم تتوافق مع دراسة (لحرش وبن خليفة، 2014)، ودراسة (فلوسي، 2006)، دراسة (رزق، 2008)

ويمكن أن يعزى تفسير وجود فروق في الحاجات النفسية لصالح الإناث إلى خصوصية التكوين النفسي والبيولوجي، حيث نجد الإناث يتفوقون في الجوانب الشعورية والاجتماعية والجمالية، في حين يتفوق الرجال منهم في المفاهيم المادية والاقتصادية والسياسية.

ويمكن أن يعزى تفسير وجود فروق في الحاجات المادية لدى الذكور أكثر منه لدى الإناث إلى خصوصية الذكور الجسمية والنفسية وطموحاتهم المستقبلية وسعيهم نحو المنافسة والنجاح وحب التملك والسلطة، في حين تنحوا فيه الفتاة نحو، ويسعى الذكور منهم إلى السلطة والمركز، وهذا شأن هؤلاء التلاميذ محل الدراسة فقد نجد الفتيات منهن يتعاون فيما بينهن وإلى إقامة علاقات وتعاون ضمن المجموعة. وهذا التمايز بين الذكور والإناث قد أسهمت في تحقيقه طبيعة التنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري.

كما أسفرت النتائج الإحصائية أيضا عن تقارب بينهما في باقي الحاجات الإرشادية الأخرى وهي: (الحاجات الدراسية، والاجتماعية) ويمكن أن يعزى تفسير ذلك إلى احتمال وجود اهتمامات مشتركة خصوصا في المجال الدراسي باعتبار أفراد العينة من مترشحي شهادة التعليم المتوسط مما يجعل تركيزهم منصب على الدراسة خصوصا في هذه الفترة العمرية الهامة من حياتهم والتي ستحدد مسارهم الدراسي والمهني.

#### - عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

والتي تنص: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الحاجات الإرشادية لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط تبعاً لمتغيري الجنس (ذكور، إناث) وفتي التحصيل (المرتفع، المنخفض). ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل التباين الثنائي، فدلّت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح نتائج اختبار wilks lambda بالنسبة للجنس وفتتي التحصيل

المتغير	اختبار wilks lambda	قيمة (ف)	م.الدلالة
الجنس X فتتي التحصيل (مرتفع، منخفض)	0.42	10.41	دال عند 0.01

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تفاعل بين الجنس X فتتي التحصيل، حيث كان دال عند مستوى (0.01)، بقيمة (ف) قدرها (10.41)، وفي ما يلي الجدول الثاني Test of Between-Subjects Effects، والذي يوضح دلالة الفروق بصورة صريحة، حيث أسفرت نتائجه على ما يلي:

جدول رقم (5): يوضح نتائج تحليل التباين الثنائي تبعا للجنس وفتتي التحصيل

مصدر التباين	المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	م.الدلالة
الجنس X فتتي التحصيل	الحاجات النفسية	124.789	2	62.394	29.11	دال عند 0.01
	الحاجات الاجتماعية	80.276	2	40.138	13.98	دال عند 0.01
	الحاجات الدراسية	403.054	2	201.527	42.39	دال عند 0.01
	الحاجات المادية	14.902	2	7.451	2.99	دال عند 0.05
	حاجات دينية	25.706	2	12.853	14.03	دال عند 0.01
	حاجات أوقات الفراغ	5.398	2	2.699	1.52	غير دال
الخطأ	الحاجات النفسية	257.179	120	2.143	--	--
	الحاجات الاجتماعية	344.310	120	2.869	--	--
	الحاجات الدراسية	570.409	120	4.753	--	--
	الحاجات المادية	298.366	120	2.486	--	--
	حاجات دينية	109.920	120	0.916	--	--
	حاجات أوقات الفراغ	212.895	120	1.774	--	--

			123	6381.000	الحاجات النفسية	الفرغ
			123	7411.000	الحاجات الاجتماعية	
			123	12564.000	الحاجات الدراسية	
			123	7031.000	الحاجات المادية	
--	--	--	123	2334.000	حاجات دينية	
			123	2777.000	حاجات أوقات الفراغ	

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك تفاعل بين متغيري الجنس X وفئتي التحصيل الدراسي (مرتفعي، ومنخفضي التحصيل الدراسي) في تفسير التباين في الحاجات النفسية لدى تلاميذ التعليم المتوسط، حيث أن التفاعل في الحاجات النفسية كان بقيمة (ف) قدرها (29.11) عند مستوى الدلالة (0.01)، وفي الحاجات الاجتماعية أيضا بقيمة بقيمة (ف) قدرها (13.98) عند مستوى الدلالة (0.01)، وفي الحاجات الدراسية بقيمة (ف) قدرها (42.39) عند مستوى الدلالة (0.01)، وكذا في الحاجات المادية بقيمة (ف) قدرها (2.99) عند مستوى الدلالة (0.05) وفي الحاجات الدينية بقيمة (ف) قدرها (14.03) عند مستوى الدلالة (0.01)، ولا يوجد تفاعل بينهما في حاجات أوقات الفراغ.

و بعد تحقق من الفرضية الثالثة أي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحاجات الإرشادية لدى تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط باختلاف كل من الجنس وفئتي التحصيل. وقد يرجع السبب إلى ظروف التمدرس التي تحيط بالتلاميذ ذكورا وإناثا فهي ليست متشابهة تماما سواء كانوا من مرتفعي أو من منخفضي التحصيل الدراسي، بالإضافة لاختلاف قدراتهم الإدراكية لنوعية الحاجات وشدتها وضرورتها، ولعل هذا الأمر يظهر بأنه توجد فروق فردية فيما يتعلق بأهمية الحاجات الإرشادية وتباينها بين الجنسين وبين فئتي التحصيل الدراسي لاسيما منها: (النفسية، والاجتماعية، والدراسية)، حيث كانت الفروق لصالح الإناث بدرجة مرتفعة وكبيرة مقارنة بالذكور، كما أنه توجد فروق في الحاجات الإرشادية بين مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي باختلاف الجنس بين التلاميذ، فلكل فئة خصائص ومطالب متميزة ومختلفة عن الفئة الأخرى، وقد يعزى تفسير ذلك إلى أن الخدمات الإرشادية التي تقدم لهؤلاء التلاميذ على مستوى المؤسسات التعليمية ضعيفة إن لم نقل منعدمة وغير فعالة تماما، خاصة وأن الإرشاد النفسي والاجتماعي والدراسي على حد سواء أصبح ضرورة ملحة في الآونة الأخيرة نظرا لما تعانيه هؤلاء التلميذات من ضغوط نفسية واجتماعية ونقص في استراتيجيات وآليات المطالعة والمذاكرة، ووجود خلل في شبكة

العلاقات الاجتماعية نتيجة التحولات الاقتصادية والحراك الاجتماعي الذي غير كثيرا من القيم والمفاهيم الاجتماعية وغير من إدراك أدوار الذكور والإناث في المجتمع الواحد، كل هذه الضغوط والتراكبات التي تمس كل حاجيات التلميذات النفسية والاجتماعية والدراسية، تؤثر على مستوى تصوراتهن لمستقبلهن وتزيد من إلحاح هذه الحاجيات للاستجابة بغية التوافق مع المحيط لكي يتمتعن بصحة نفسية جيدة. بالإضافة إلى طبيعة المرحلة العمرية التي يمر بها التلميذ في هذا السن نتيجة التغيرات الجسمية والانفعالية مما يجعله بحاجة إلى خدمات إرشادية نوعية تسمح له بفهم ذاته، وفهم البيئة التي يعيش فيها، فحاجات التلاميذ تختلف باختلاف الجنس وبالنتائج الدراسية لذا فالخدمات الإرشادية يجب أن تتناسب مع احتياجات كل فئة.

#### 8. اقتراحات و توصيات الدراسة :

وفقا ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بما يلي :

- \* توعية تلاميذ مرحلة التعليم المتوسط بطبيعة المشكلات وأسبابها التي قد تعترضهم، وكيفية التعامل معها، من خلال حصص إعلامية يقدمها مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي أو من طرف المختصين في (علم النفس، علم الاجتماع، الأئمة، الأطباء.....)
- \* توعية الأولياء بمشكلات أبنائهم وكيفية التعامل معهم في هذا السن، وإبراز دورهم تجاه حياة أبنائهم سواء كانوا من مرتفعي أو منخفضي التحصيل الدراسي.
- \* اعتماد بيداغوجيا الدعم والبيداغوجيا الفارقية في تدريس المجموعات غير متجانسة.
- \* توعية الطاقم الإداري والبيداغوجي على مستوى مؤسسات التعليم المتوسط بأهمية الحاجات الإرشادية للتلاميذ واعتبار أن إشباعها من مهام العملية التربوية.
- \* دعم العلاقة بين الأسرة ومؤسسات التعليم المتوسط، والقيام بتوعية أكبر للأولياء بمشاكل المراهق المتمدرس وأهم حاجاتهم، باستغلال كل الوسائل الممكنة (لقاءات، وسائل الإعلام، مساجد...).
- \* الاهتمام بالإرشاد المدرسي على مستوى مرحلة التعليم المتوسط، وتوفير كل السبل له من أجل إنجاح العملية التعليمية وتكاملها.

## قائمة المراجع:

- 1- الحسيني هدى، المرجع في الإرشاد التربوي، بيروت، ط1، 2000.
- 2- الباوي، علي هاشم جاوش، نظريات الإرشاد التربوي، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 2010،
- 3- الحربي، خلف غازي، الحاجات النفسية الأساسية لطلاب مرحلة الثانوية بدولة الكويت، (دراسة فارقة بين المتفوقين والعاديين والأدنى من العاديين)، مجلة التربية الخاصة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر، العدد الأول، 2012، ص 116- 164 .
- 4- السنبل، عبد العزيز عبد الله.. تطوير طرق تدريس الكبار باستخدام أساليب التعلم الذاتي، جامعة قطر، كلية التربية، حولية كلية التربية، العدد الخامس، 2007، ص 1987-245.
- 5- الخليفة، خالد محمد، دراسة مقارنة لمشكلات الطلاب المتفوقين دراسيا والطلاب المتأخرين دراسيا في المرحلة المتوسطة والحاجات الإرشادية لهم بمحافظة الإحساء بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، 1995
- 6- العصفور، لميعة بنت داود، الحاجات الإرشادية لطلبة المرحلة الثانوية في منطقتي مسقط والدخلية بسلطنة عمان، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2004
- 7- بن دعيمة لبنى، حاجات التلاميذ في مرحلة التعليم الثانوي إلى الخدمات الإرشادية في ضوء متغيري الجنس والتخصص الدراسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر. 2007
- 8- فلوسي، سمية، حاجات التلاميذ المتأخرين دراسيا في مادة الرياضيات في ضوء متغير المستوى الدراسي والجنس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر. 2006
- 9- رزق، أمينة، مشكلات طلبة المرحلة الثانوية وحاجتهم الإرشادية، دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثاني، 2008
- 10- الحربي، خلف غازي، 2012، مرجع سابق.
- 11- لحرش، محمد وبن خليفة، إسماعيل، الحاجات الارشادية لتلاميذ مرحلة التعليم المتوسط وعلاقتها بتوافقهم الدراسي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد السادس، افريل 2014
- 12- حلمي منيرة، مشكلات الفتاة المراهقة وحاجاتها الإرشادية، القاهرة، دار النهضة العربية. 1965

# استعمال الهاتف النقال لدى المراهقين في الوسط التربوي للثانوية

## use of the phone by teenager in secondary school

### دراسة ميدانية بثانويات العاصمة

أ - ولدغويل خليفة.

جامعة البويرة

#### الملخص :

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على طبيعة استعمال الهاتف النقال عند التلميذ الثانوي، و المؤثرات الاجتماعية المتمثلة في التصورات الاجتماعية التي يحملها المراهق حول هذه التقنية، و تأثير الأسرة من خلال الضبط الاجتماعي الممارس من طرف الوالدين و كذا إدارة الثانوية. من خلال دراسة ميدانية بثانويات العاصمة شملت عينة مكونة 319 تلميذ خضعوا للاستبيان، 30 تلميذ خضعوا لطريقة التنشيط الجماعي، 160 ولي تلميذ خضعوا للاستبيان، إضافة لـ 8 مستشارين تربويين أجريت معهم مقابلات، وذلك في السنة الدراسية 2007/2008.

الكلمات الدالة: الهاتف النقال، الضبط الاجتماعي، المراهق، جماعة الرفاق، الثانوية.

#### **Abstract:**

This field study aims to identify the nature of the use of the mobile phone by secondary –school pupil, and different social effects of social perceptions carried by the teenager about this technique, and the influence of the family through the social control practised by parents and administrative board of high school. This field study included some of Algiers secondary – schools. And Consisting of a sample of 319 pupils underwent a questionnaire: 30 pupils underwent activation method of collective activation, 160 Crown pupils underwent a questionnaire, in addition to 8 educational consultants interviewed, in the 2007/2008 school year.

**Key-words:** mobile, social control, teenager, peer group, secondary school.

## أولا - الاشكالية :

يعتبر الهاتف النقال تلك التقنية الاتصالية المتميزة صغيرة الحجم سهلة التداول، يتناسب استعمالها مع مختلف المواقف والتي أصبحت الوسيلة الاتصالية المفضلة لدى أفراد المجتمع، ولقد تجاوزت وظيفتها دور الهاتف التقليدي من نقل الصوت إلى نقل الصوت و الصورة معا.

تشير الأرقام الصادرة عن احدث دراسات كبرى الشبكات الاتصالات الخلوية الدولية إلى تزايد في أعداد مستخدمي الهاتف النقال الذي بلغ عددهم في عام 2005 م نحو بليون ونصف عميل على مستوى العالم ككل<sup>(1)</sup>. كما أثارت ظاهرة استعمال الهاتف النقال العديد من الدراسات الغربية حول كيفية التعامل مع التقنية وازدواجية الغاية بين سلبياتها و ايجابياتها في : علم النفس و الاقتصاد، الالكترونك، الطب، وخاصة في علم الاجتماع لما تلعبه من إعادة صياغة للعلاقات الاجتماعية لأفراد المجتمع.

و المجتمع الجزائري غيره من المجتمعات العربية التي تعد من المجتمعات المستهلكة لما ينتجه الغرب، بما فيها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و اهمها الهاتف النقال تلك التقنية التي لاقت رواجاً كبيراً لدى مختلف فئات المجتمع، حيث بلغ عدد المشتركين نهاية 2006 لمتعامل الهاتف النقال موبيليس 7476 مليون مشترك اما المتعامل جازي فقد بلغ 10531 مليون مشترك أو المتعامل نجمة فقد بلغ 2991 مليون مشترك وبذلك بلغ عدد المشتركين 19 مليون من مجموع 34 مليون نسمة أي ما يقارب 5588 من الجزائريين يمتلكون هواتف نقالة.<sup>(2)</sup>

وقد أصبح الهاتف النقال جزءاً من الحياة اليومية ليست فقط تلك الخاصة بالبالغين لكن ايضاً تلك الخاصة بالمراهقين<sup>(3)</sup>، ونظراً لميزة الاستقلالية في الاستعمال فإنه يتيح حرية أكبر للمراهق في الاتصال وإرسال الرسائل، إضافة للرغبة في اكتشاف احدث ما أفرزته التكنولوجيا من محفزات الإقبال على هذه التقنية التي أصبحت متعددة الوسائط، كما أنها أصبحت وسيلة للتنشئة الاجتماعية للأفراد وقد انعكست سلباً على منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والتي تؤثر بدورها على المجتمع ككل.

وتعتبر المرحلة الثانوية تلك المرحلة من التعليم التي تتوافق مع مرحلة متقدمة من المراهقة و جسر عبور للجامعة، إضافة بأنها تزود التلميذ بمختلف العلوم و البرامج التي تؤهله للالتحاق بالجامعة، كما تمثل مجالاً خصباً للتبادل الثقافي و التفاعل الاجتماعي، باعتبارها مركزاً للعلاقات الاجتماعية. فالتلميذ في هذه المرحلة يتأثر بجماعة الرفاق أكثر من تأثره بالأسرة فهي المؤسسة الثانية للتنشئة الاجتماعية بعد الاسرة.



وعليه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي : هل يتحكم المحيط الاجتماعي للتلميذ الثانوي في الجزائر في تعامله مع الهاتف النقال بمختلف أجياله ؟  
لتتفرع عنه الاسئلة التالية :

- 1- ماهي التصورات الاجتماعية التي يحملها التلميذ الثانوي المراهق عن الهاتف النقال ؟
- 2- فيما تتحدد مجالات استخدام الهاتف النقال لدى تلاميذ الثانوية؟
- 3- ما هي النظم الاجتماعية التي تؤثر على نمط استعمال هذه التقنية عند التلميذ الثانوي ؟
- 4- هل يساهم الضبط الاجتماعي الممارس من طرف الوالدين خارج المنزل في انتشار استخدام الهاتف النقال بين تلاميذ الثانوية؟
- 5- إلى أي حد يمكن للضبط الاجتماعي الممارس داخل الثانوية في الحد من تداول استعمال الهاتف النقال بين تلاميذ الثانوية ؟  
وقد تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي :
- 1- يمثل الهاتف النقال عند التلميذ الثانوي المراهق رمزا للاستقلالية، للافتخار، الموضة، إثبات الذات.
- 2- يستعمل التلميذ الثانوي الهاتف النقال كوسيلة ترفيهية أكثر منه لأغراض أخرى ضرورية.
- 3- يتحدد نمط استعمال الهاتف النقال عند التلميذ الثانوي وفق أسرته وجماعة الرفاق.
- 4- لنوع و مدى الضبط الاجتماعي الممارس من طرف الوالدين على الابناء خارج المنزل تأثير في انتشار استخدام الهاتف النقال بين التلاميذ في الوسط التربوي للثانوية.
- 5- لنقص فعالية الضبط الاجتماعي داخل البيئة التربوية الثانوية أثر في إنتشار استعمال الهاتف النقال بين تلاميذ الثانوية.

## ثانيا - تحديد المفاهيم :

### 1- مفهوم الاستعمال :

لغة : في اللغة العربية جاء معنى الاستعمال في اللغة العربية بعدة معاني منها الاستخدام، «استعمل استعمالا (عمل)ه : إتخذة عاملا II سألها أن يعمل II و - الثوب : استخدمه و- الشيء : تصرف وتمتع به II و- القوة أو الوسيلة : لجأ إليها، استخدمها، نقول: «استعمل معه وسائل العنف II والآلة عمل بها. (4)

الاستعمال في اللغة الفرنسية : يحمل معنى طريقة الاستخدام و التوظيف استعمال fait ou manière d'utiliser ; synonyme : emploi, usage

ويأتي باللغة الانجليزية بمعنى التوظيف utilisation أ use .

اصطلاحا : هو استخدام شيء ما أداة او وسيلة أو عدة اشياء، واستغلالها لتلبية حاجات معينة لدى الافراد في حياتهم.

يبدو ان مفهوم استعمال من خلال النظرة العامة مفهوم واضح وبسيط المعنى غير ذي حاجة إلى جهد أو نشاط يتوخى ضبطه، غير أن أية محاولة تستهدف ضبط المعاني والدلالات النظرية و التطبيقية له تصطدم بمفهوم ومعنى غامض ومتنوع يحمل الكثير من الدلالات المختلفة باختلاف ماهو اجتماعي و ماهو تقني داخل تركيبة هذه الوسيلة الاتصالية في حد ذاتها فالغموض الذي يحيط باللفظ مرده إلى استعماله في تعيين و تقرير وتحليل مجموعة من السلوكات و المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال. فمصطلح الاستعمال لم يعد له ذلك المعنى الكلاسيكي مع الهاتف النقال خاصة ما اذا اقترن استخدامه بالتقنيات الحديثة و كذا الانترنت ليصبح كذلك وسيلة للتواصل.

التعريف الاجرائي للاستعمال: ونقصد بالاستعمال في هذه الدراسة كيفية استغلال المراهق للهاتف لاشباع الحاجات المرتبطة بمرحلة المراهقة كالعاطفية منها، وبمدى تأثير هذا الاستعمال بالجماعة المرجعية.

## 2- الهاتف النقال :

يدل على القاعدة الاساسية للاتصال عن بعد و التي تسمح بالاتصال من كل مكان تقريبا<sup>(5)</sup>، هو جهاز منخفض الطاقة يعمل على ارسال و استقبال نوع معين من الموجات تسمى (الموجات الراديوية)<sup>(6)</sup>

التعريف الاجرائي للهاتف النقال: هي وسيلة اتصالية عرفت تطورا تقنيا كبيرا باضافة الوسائط المتعددة، فهي مفضلة لدى مختلف افراد المجتمع بما فيها المراهقون.

## 3- الضبط الاجتماعي :

يعتبر «روس» بأن الضبط الاجتماعي ينحصر فيما يمارسه المجتمع للمحافظة على نظامه، وذلك عن طريق مختلف النظم و العلاقات الاجتماعية، تلك النظم التي يثير الخروج عنها سخط الجماعة ذلك السخط الذي يندرج من مجرد السخرية و الاحتقار و الاشمئزاز إلى القطيعة و التجنب و النبذ، ثم بإنزال الضرر المخالف و إيداءه.<sup>(7)</sup>

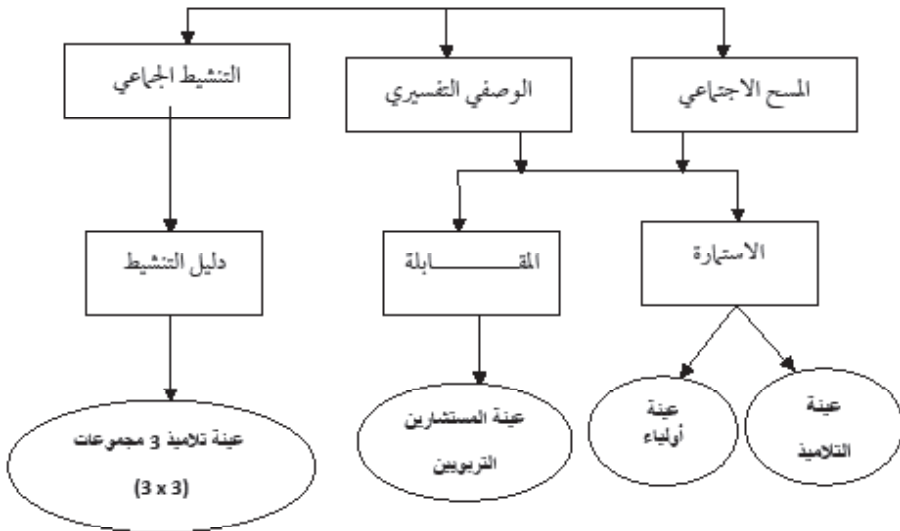
التعريف الإجرائي للضبط الاجتماعي: يقصد بالضبط الاجتماعي في الدراسة العمليات التي تقوم بها الأسرة و المثلة في شخص الوالدين و التي تضبط الفعل الاجتماعي للتلميذ المراهق، حتى يمثل النمط المثالي الذي يحدده الدين، العرف و القيم والمعايير السائدة في المحيط الاجتماعي. وذلك من خلال استعمال الهاتف النقال كوسيلة للضبط

الاجتماعي معتمدة من طرف الآباء نحو الأبناء وكحجة لاكتساب و انتشار الهاتف النقال عند التلاميذ في الثانوية من جهة. و من جهة لا بد أن يخضع استعمال الهاتف النقال عند المراهق للضبط الاجتماعي وفق ما يتناسب مع القيم الدينية والأخلاقية السائدة في الأسرة الجزائرية.

و المقصود بهذا المصطلح في الثانوية الوسائل المستعملة من طرف الثانوية للضغط على التلاميذ لتقويم و تسوية سلوكهم بما يتوافق مع القوانين التي تحكم المؤسسة التربوية وما يتماشى مع الثقافة (القواعد و الأعراف ) السائدة في هذا الوسط و تتكفل بها إدارة المؤسسة و بالتحديد المستشارين التربويين كما هو معروف في الثانويات الجزائرية. وبما أن الهاتف النقال قد منع تداوله في هذه المؤسسات، فإنه يتوجه عليها القيام بممارسة الضبط الاجتماعي على التلاميذ لضمان السير الحسن للعملية التربوية.

ثالثا - المناهج و أدوات الدراسة :

تم الاعتماد في الدراسة على المناهج و الادوات التالية :



الشكل رقم (01) مخطط المناهج و الأدوات

#### رابعا - العينة و مجالاتها :

1- المجال الزمني : انطلقت الدراسة الاستطلاعية ابتداء من شهر فيفري 2007 إلى شهر ماي من نفس السنة. أما الدراسة الميدانية فقد انطلقت من 02 فيفري 2008 إلى شهر أبريل 2008.

2- المجال المكاني : أجريت الدراسة على تلاميذ ثانويتي العاصمة « عروج و خير الدين بربروس »، «الأدريسي» بالجزائر العاصمة.

3- المعاينة : بلغ حجم مجتمع البحث للتلاميذ الذين يمتلكون هواتف نقالة للدراسة 957 تلميذ وتلميذة. أما نسبة امتلاك الهاتف النقال فهي مرتفعة لدى الجنسين و توزعت كالآتي : 88.75٪ لدى الذكور، و 87.43٪ من المجموع الكلي لتلاميذ الثانويتين البالغ حجمه 1087 تلميذ. وللحفاظ على خصائص المجتمع الأصلي و الذي يتكون من 957 تلميذ و تلميذة يمتلكون هواتف نقالة موزعين كما يلي : 173 ذكر، 146 أنثى، تم الاعتماد على نسبة سبر 1/3 ليصبح حجم العينة 319 مبحوث تم اختيارهم بطريقة مقصودة من خلال متغيرات المراقبة حسب السنة والجنس.

أما عينة المستشارين التربويين فقد بلغ حجمها 8 أفراد تم اختيارهم بطريقة مقصودة وفق نسبة سبر 1/2 من مجموع 18 مستشار تربوي عاملين بالثانويتين ميدان الدراسة.

في حين أن عينة التنشيط الجماعي فقد بلغت 30 تلميذا موزعين كالآتي: 5 ذكور و 5 إناث من المستويات التعليمية الثلاث. تم اختيار أفراد العينة بطريقة مقصودة من التلاميذ الذين يمتلكون هواتف نقالة على أن لا يكونوا قد دخلوا في العينة الأولى (الخاصة بالاستبيان) وللحصول على أفضل النتائج تم تخصيص قاعة خاصة لهذا الغرض تم فيها فصل الذكور عن الإناث.

### خامسا - نتائج الدراسة :

1. يمثل الهاتف النقال وفق التصورات الاجتماعية التي يحملها التلميذ المراهق رمزا للاستقلالية، الافتخار الموضه و اثبات الذات والتي تظهر بإلحاح في فترة المراهقة، كما يشبع من خلالها حاجاته في اثبات ذاته أمام أقرانه، كما يجعله أكثر قبولا ضمن جماعته المرجعية، إضافة لاشباع حاجات نفسية أخرى كالعاطفية منها.

إذ توصلت الدراسة إلى أن 40٪ من التلاميذ يشعرون بامتلاك الهاتف النقال بثقة أكبر في النفس واعتزاز، 33٪ بالافتخار مقابل 26.67٪ يرون في امتلاكه أمرا عاديا.

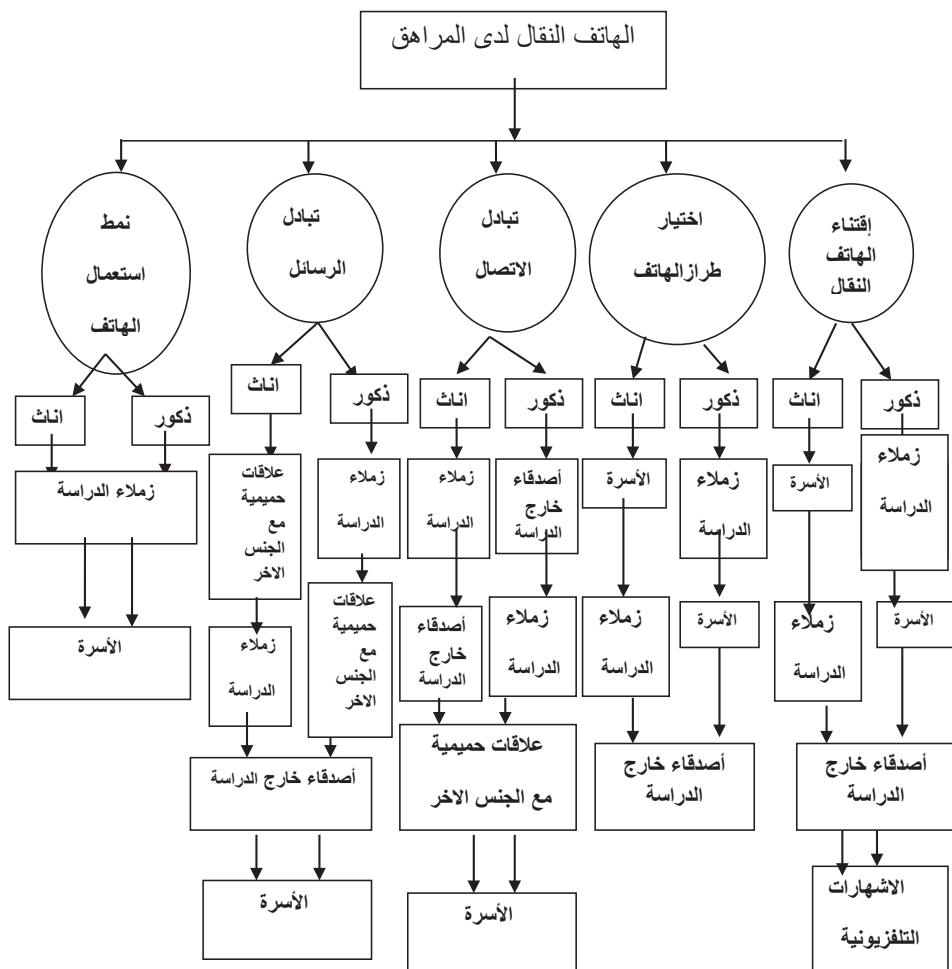
و أن 48٪ من الراغبين في تغيير طراز هواتفهم النقال يعود ذلك للريفة في التميز عن الآخرين. في حين أن 46٪ منهم يعود لعدم تناسب الطراز مع شخصيتهم. أما 5٪ يعود للملل و الريفة في التغيير.

أما أسس إختيار نوع الهاتف النقال لدى التلاميذ فيركز 60٪ على الطراز الأحدث، في حين أن 39٪ فقط منهم من يهتمون بالجودة. حيث أن تصور 86٪ من التلاميذ الذين أختاروا حداثة الطراز، ترتبط حداثة الطراز لديهم بمفهوم الموضه.

وقد أكد جميع المبحوثين عن عدم قدرتهم عن الاستغناء عن هواتفهم النقال، حيث أن 73.33٪ منهم يرجعون ذلك لاعتبار أنه أصبح جزءاً من شخصيتهم. في حين أن 26.67٪ سبب عدم استغناءهم عن الهاتف النقال هو على اعتبار انه يساعدهم على ربط العلاقات وتكوينها.

2. فيما يتعلق بمجالات استخدام الهاتف النقال فهناك إقبال كبير على خدمات الترفيه: الألعاب، استخدام الكاميرا و آلة التصوير، الدردشة. أكثر من خدمات يحتاجها التلميذ في حياته اليومية: كالاتصال لحل و الاستفسار عن الواجبات المدرسية، استخدام المنبه. ويعود ذلك لمجانية خدمات الترفيه المتوفرة في الهاتف مقارنة بتكلفة الاتصال، كما أنه وسيلة مميزة للتسلية و الترفيه. إذ أن المراهق سريع التأقلم مع وظائفه وتقنياته الحديثة.

3. أما فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية المؤثرة في استخدام الهاتف النقال فإن هناك تباين في تأثير هذه النظم لدى الجنسين في اقتناء الهاتف، و اختياره و نمط استعماله، إذ أن التلميذ المراهق يتأثر في تعامله مع الهاتف النقال بجماعته المرجعية ( جماعة الرفاق) التي يتحدد وفقها نمط الاستعمال و يبرز ذلك خاصة عند الذكور الذين يتأثرون و يتقلدون نماذج سلوكية في التعامل مع الهاتف النقال أكثر من تأثرهم بالأسرة. فمن خلال النتائج المتوصل إليها فإن التلاميذ يتأثرون بدرجة كبيرة بزملاء الدراسة من خلال تحاورهم حول تقنيات و خدمات الهاتف النقال، و طريقة استعماله، و تبادل محتوياته من صور و نغمات، فهي توجه بذلك أسلوب تعاملهم مع التقنية أكثر من الأسرة.



الشكل رقم ( 2 ) النظم الاجتماعية المؤثرة في اكتساب و استعمال الهاتف النقال لدى المراهق

4. أما عن الفرضية الرابعة و التي تناولت الضبط الاجتماعي الممارس على المراهق من طرف الوالدين على التلميذ من طرف الأولياء خارج المنزل فقد تبين أن أغلب الأولياء يجدون فيه وسيلة في ضبط سلوك أبنائهم خارج المنزل و التي أسهمت في تشجيع الأولياء بتزويد أبنائهم بهواتف نقالة مما أسهم في إنتشارها بين أبناء الثانوية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المراهقين يتعرضون عند استعمال الهاتف النقال لضغوطات

اجتماعية و عراقيل في المنزل نتيجة الضبط الاجتماعي و الذي تفرضه خاصة العادات و التقاليد في الأسرة و كذا الوالدين، و الذي يكون تأثيره واضحا على الاناث أكثر منه على الذكور و ذلك كله يرتبط بالمكانة التي توليها الأسرة الجزائية للذكر و العادات و التقاليد المجتمعية التي تحملها و تنعكس بطبيعة الحال في أسلوب التعامل مع الجنسين و كيفية تعاملهم - الجنسين - مع الهاتف النقال. إلا أن الضبط الاجتماعي الممارس داخل المنزل يمس خاصة السلوك في حين محتوى الهاتف فإنه لا يخضع للضبط بنفس الدرجة.

5. أما عن تأثير الضبط الاجتماعي الممارس من طرف الثانوية على انتشار استخدام الهاتف النقال في الثانوية، و من خلال عرض وضعية استعمال الهاتف النقال داخل الثانوية استنتجنا أن استخدام الهاتف النقال في الثانوية يأخذ عدة أشكال و وضعيات تتمثل في : - استغلال خدمات الترفيه و الاتصال سواء أكان في القسم أثناء الدرس أو خارجه. إذ يؤدي استخدام الهاتف النقال بين تلاميذ الثانوية المراهقين لتنشيط شبكة من التفاعل الاجتماعي و التي تساهم في انتشار ثقافة خاصة بهم.

كما أن استخدام الهاتف النقال في الثانوية يتعارض احيانا و التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها التلاميذ في هذه المؤسسة التربوية إذ أنه يستخدم عند الذكور خاصة في تداول الصور و مقاطع الفيديو الاباحية ( إذ يساعدهم ذلك في اشباع فضولهم الجنسي ). كما يتم تكييفه في القيام بعدة عمليات بما فيها الغش المدرسي.

فقد توصلت الدراسة إلى أن الضبط الاجتماعي الممارس من طرف الادارة يتميز بالضعف مما اسهم بانتشاره بين التلاميذ. إذ أن الضبط الممارس يستهدف وضعيات استعمال الهاتف المرتبطة بالمجالات المكانية ( ممنوع في القسم، مسموح في الفناء .. )، مع إهمال وضعية اصطحاب الهاتف النقال من طرف التلميذ للثانوية، و كذا إهمال وضعية محتوى الهاتف النقال الذي تم اصطحابه للمؤسسة التربوية.







دار التل للطباعة

رقم الإيداع: 4343-2014

ر.د.م.د 0436-2437 ISSN